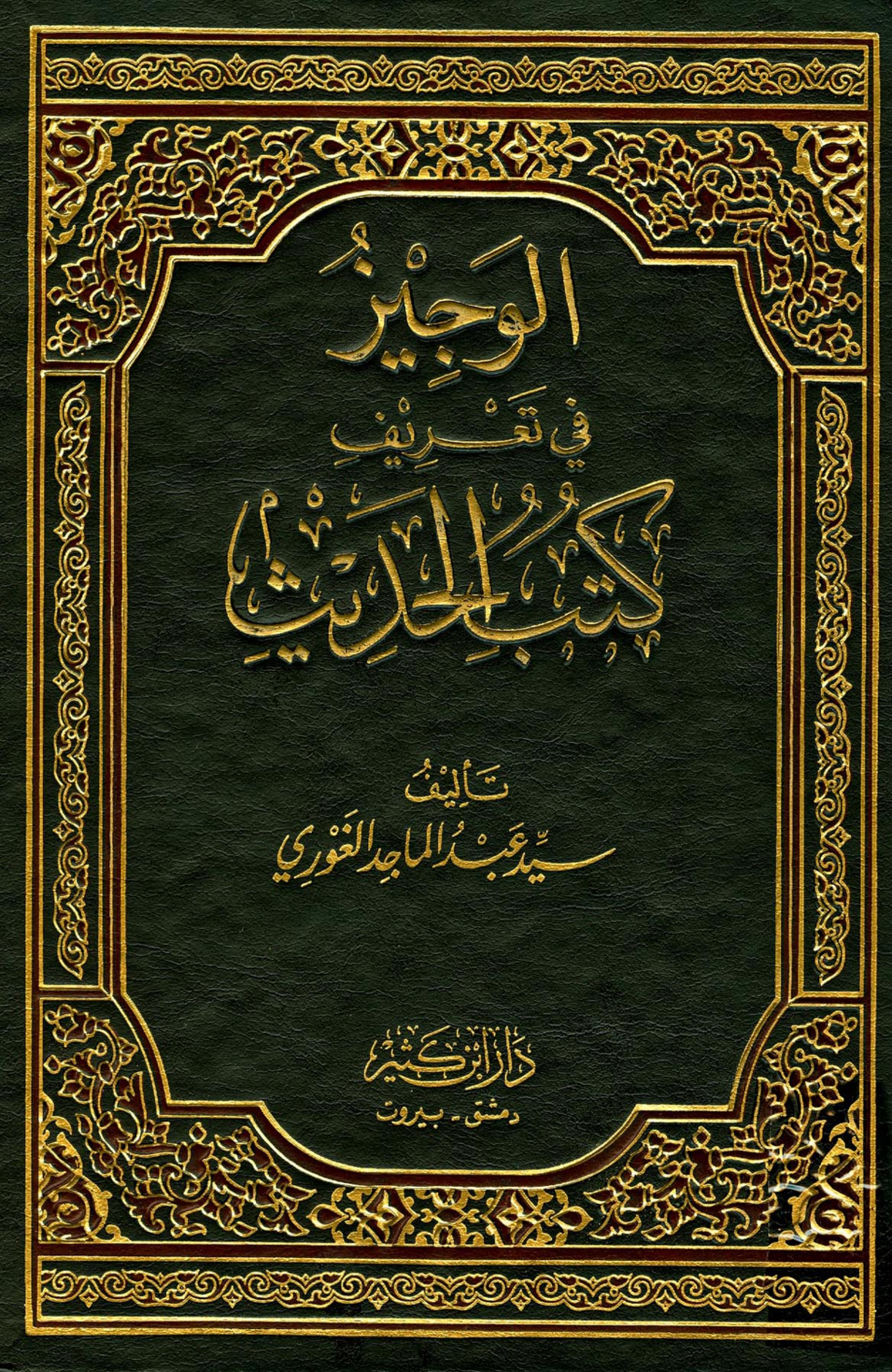


الوَجِيْزُ
في تَعْرِيفِ
كُتُبِ الحَدِيْثِ
تأليفُ
سيِّد عَبْدُ الماجِدِ الغَوْرِي
دار ابن كثير
دمشق - بيروت

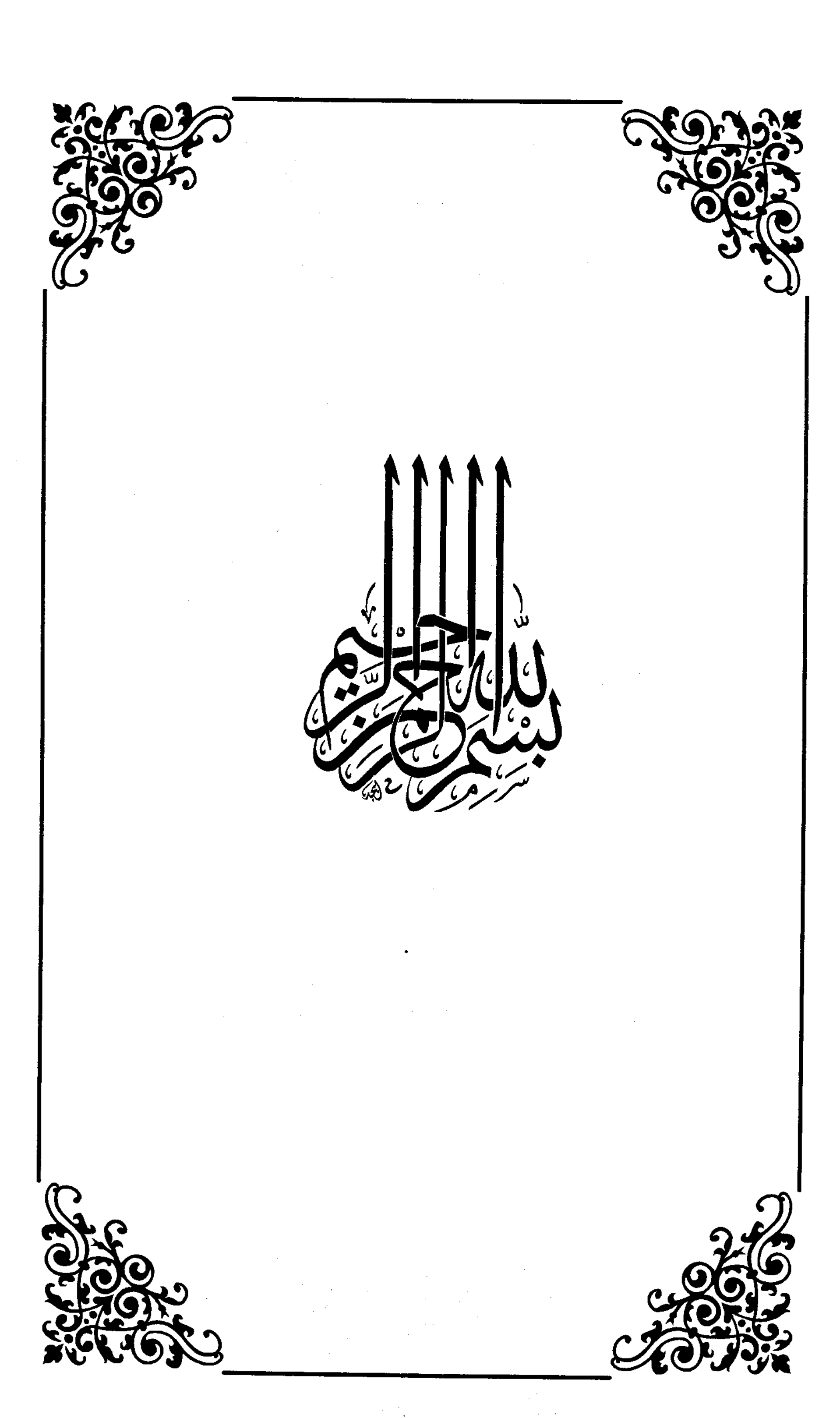
الوَجِيزُ

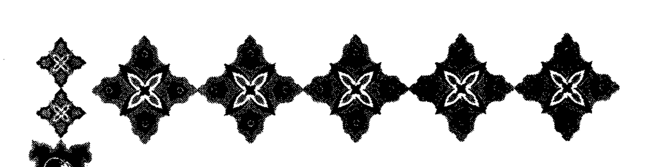
فِي تَعْرِيفِ

كُتُبِ الحَدِيثِ

تأليفُ
سيّد عبدُ الماجِدِ الغَوْرِي

دار ابن كثير
دمشق - بيروت


بسم الله الرحمن الرحيم



الموضوع: علوم الحديث

العنوان: الوجيز في تعريف كتب الحديث

التأليف: سيد عبد الماجد الغوري

الطبعة الأولى

1430 هـ - 2009 م

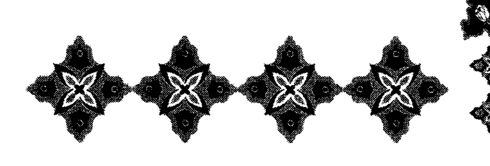
الورق: أبيض
ألوان الطباعة: لون واحد
عدد الصفحات: 398
القياس: 17×24
التجليد: غلاف
الوزن: 450 غ

التنفيذ الطباعي :
مطبعة الريان - بيروت
التجليد :
مؤسسة الشرق الأوسط للتجليد - بيروت



للطباعة و النشر و التوزيع

دمشق - سوريا - ص.ب : 311
حلبوني - جادة ابن سينا - بناء الجابي
صالة المبيعات تلفاكس: 2225877 - 2228450
الإدارة تلفاكس: 2243502 - 2458541
بيروت - لبنان - ص.ب : 113/6318
برج أبي حيدر - خلف دبوس الأصلي - بناء الحديقة
تلفاكس : 817857 01 - جوال : 204459 03
www.ibn-katheer.com
info@ibn-katheer.com



مقدمة الكتاب

إنَّ الحَمْدَ لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شُرور أَنْفُسِنا ومن سَيِّئات أعمالنا، من يَهْدِه اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومن يُضْلِلْ فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلا الله وَحْدَه لا شريكَ له، وأشهد أنَّ مُحَمَّداً عبدُه ورسولُه، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠ ـ ٧١].

أمَّا بعد! فإنَّ أَصْدَقَ الحديثِ كتابُ الله، وأَحْسَنَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثاتُها، وكُلُّ مُحْدَثَةٍ بدعةٌ، وكُلُّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكُلُّ ضلالةٍ في النَّار.

والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّد الأَوَّلين والآخرين، صاحبِ الآيات الباهرات في خَلْقِه الكامل، وخُلُقِه العظيم، وعلى آلِه الخِيَرَة، وصحابتِه البَرَرَة، ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ، ودَعا بدعوتهم إلى يوم الدِّين.

وبعد: فلا شكَّ أنَّ معرفة كتب علمٍ من العلوم هي الخطوةُ الأولى في البحث والدراسة، إذاً لا بُدَّ للطالب أو الباحث أن يكون واقفاً على خصائص كتب الفنِّ ومزاياه إذا أراد أن يشتغل بالبحث؛ لأن كلَّ كتابٍ له طريقةٌ خاصّةٌ ومنهجٌ منفردٌ لا بُدَّ له أن يطَّلع عليه، ويُلِمَّ به. ونظراً إلى أهمية ذلك؛ قمتُ في هذا الكتاب المتواضع

بتعريف بعض أهمِّ كتب الحديث التي لا غِنَى عن معرفتها لكلِّ من يشتغل بهذا الفنِّ الشريف دراسةً وتدريساً، أو تحقيقاً وتأليفاً.

أسأل الله تبارك وتعالىٰ أن يتقبَّل هٰذا العملَ خالصاً لوجهه، وخدمةً لحديث نَبِيِّه عليه ألفُ ألف صلاةٍ وسلامٍ، إنه سميعٌ مجيب، وهو علىٰ كلِّ شيءٍ قدير.

دمشق ٢٧/ شعبان ١٤٢٨هـ
٩/ أيلول ٢٠٠٧م

كتبه
المُعْتَزُّ بالله تعالىٰ
سيِّد عبد الماجد الغَوْري





الوجيز في تعريف كتب الحديث

١ ـ الصِّحاح .

٢ ـ الجوامع .

٣ ـ السُّنن .

٤ ـ كتب الآثار .

٥ ـ الموطّآت .

٦ ـ المصنَّفات .

٧ ـ المسانيد .

٨ ـ المُسْتَخْرَجات .

٩ ـ المُسْتَدْرَكات .

١٠ ـ المعاجِم الحديثيّة .

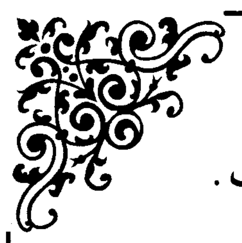
١١ ـ كتب الأحاديث القدسية .

١٢ ـ كتب الأحاديث المشتهرة .

١٣ ـ كتب المراسيل .

١٤ ـ كتب أحاديث الأحكام .






١٥ ـ كتب أحاديث الترغيب والترهيب .

١٦ ـ كتب الأحاديث المسلسلة .

١٧ ـ مجامع الحديث .

١٨ ـ كتب عِلَل الحديث .

١٩ ـ كتب الأحاديث الضعيفة .

٢٠ ـ كتب الأحاديث الموضوعة .

٢١ ـ كتب أطراف الحديث .

٢٢ ـ كتب الزوائد .

٢٣ ـ كتب تخريج الحديث .

٢٤ ـ كتب فهارس الحديث .

٢٥ ـ كتب سبب ورود الحديث .

٢٦ ـ كتب غريب الحديث .

٢٧ ـ كتب إعراب الحديث .

٢٨ ـ كتب مختلف الحديث ومشكله .

٢٩ ـ كتب ناسخ الحديث ومنسوخه .

٣٠ ـ شروح الحديث .



١ـ الصِّحَاح

هي الكتبُ التي التزم فيها أصحابُها ـ حسب شُروطهم، واستقرائهم ـ ذِكْرَ الأحاديث الصحيحة، ولا يَلْزَم من كَوْنِهم التزموا ذلك أن يكونوا قد وفوا بشروط الصِّحَّة المعتبرة عند جُمهور المحدِّثين، إلاّ أن التزامهم بذلك سببٌ لتسمية كُتبهم بـ: «الصِّحَاح»، ولكن لم يستقم هٰذا بحسب واقع الحال إلاّ للشَّيخين البخاري ومسلم، وأمَّا سِوَاهُما؛ فقد وقع في تصانيفهم الحَسَنُ والضعيفُ، ومن أشهر هٰذه الكتب:

١ ـ صحيح البخاري: واسمه «الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجُعْفي البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

وهو أول ما صُنِّف في الحديث الصحيح، صَنَّفه الإمام البخاري علىٰ أبواب الفقه، وافتنّ في الصناعة الحديثية، وفي الترجمة للأبواب، كما أحسن الاستنباطات الكثيرة والفوائد الجليلة وغير ذلك مما يَدُلُّ علىٰ غزارة علمه، وعُمْقِ فهمه، هٰذا إلىٰ جانب تحرِّيه في الرجال والأسانيد، وبهٰذا احتلَّ «صحيحُ البخاري» المكانَ الأول بعد القرآن الكريم، فعكف الناس علىٰ دراسته وحفظه، كما اشتغل كثيرٌ من الأئمة في شرحه وبيان ما تضمَّنه من علومٍ وفوائدَ، فكان هذا الكتابُ محلَّ حفظ وعناية ودراسة وتقدير الأمة الإسلامية علىٰ مَرِّ الزَّمان.

وقد انتقى البخاريُّ صحيحَه من ستمئة ألف حديث، ولا شكَّ أنَّ معظم هذه الأحاديث كانت مدوَّنةً في كتب المسانيد والمصنَّفات الحديثية الأخرى التي دَوَّنها علماءُ القرن الثاني الهجري، وسَمِعَها البخاريُّ عن شيوخه بأسانيدهم إلى مصنِّفيها، لذلك يعبِّر عن كيفية التحمُّل بألفاظ السَّماع.

وقد مكث البخاريُّ في تصنيف هذا الكتاب ست عشرة سنةً، واقتصر فيه على الحديث الصحيح، وهو أوَّلُ من أفرد الصحيح، لكنه لم يستوعب الصحيحَ، فقد صَرَّح بأنَّ ما تركه من الحديث الصحيح أكثر مما أثبته لئلا يطول الكتابُ.

جميعُ ما في «صحيح البخاري» من الأحاديث الموصولة بلا تكرير (٢٦٠٢) حديثاً، ومن المتون المعلَّقة المرفوعة التي لم يصلها في موضعٍ آخر من الجامع (١٥٩) حديثاً، وجميعُ أحاديثه بالمكرَّر سِوى المعلَّقات والمتابعات (٧٣٩٧) حديثاً، وجملةُ ما في الكتاب من التعاليق (٩٠٨٢) حديثاً، وجملة ما فيه من المتابعات (٣٤٤)، فجميعُ ما في الكتاب على هذا المكرَّر (٩٠٨٢) حديثاً، وهذا الرقم لا يشتمل على ما في الكتاب من الموقوفات على الصَّحابة والمقطوعات عن التابعين فمَن بعدهم[١]، وقد بَيَّن الحافظُ ابن حجر أنَّ الإمام البخاري ترك كتابَه مسَّودةً حين وفاته دون تبييضٍ، لذلك تَصرَّف الناقلون لكتابه في تقديم بعض التراجم على بعض أحياناً، فلم يقع في ترتيبِ أصحاب المناقب، مثلاً مراعاة الأفضلية ولا السابقية ولا الأسنية، وهذه جهات التقديم في الترتيب، فلما لم يُراع واحداً منها؛ دَلَّ على أنه كتب كلَّ ترجمةٍ على حِدَةٍ، فضَمَّ بعضُ النَّقَلة بعضها إلى بعضٍ حسبما اتفق[٢].

صدر لـ: «صحيح البخاري» طبعات كثيرة، ومن أحسنها طبعة دار السلام بالرياض، والتي طُبعت عام ١٤١٩ هـ، في (١٥١٣) صفحة في مجلد.

٢ ـ صحيح مسلم: واسمُه: «المُسْنَد المختصَر من السُّنن بنقل العَدل عن رسول الله ﷺ»[٣]: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجَّاج القشيري النَّيسابوري (المتوفى سنة ٢٦١ هـ).

---

(١) انظر: هدي الساري: ص: ٦٤٨، ٤٧٠، ٤٧٨، وانظر: «أعلام المحدِّثين» للدكتور أبي شهبة، ص: ٥٣ حاشية (٣).

(٢) فتح الباري: (٧/ ٩٣).

(٣) انظر: «فهرست ابن خير» ص: ٩٨.

صَنَّف الإمامُ مسلم هذا الكتاب علىٰ أبواب الفقه، وقد اختار أحاديثه من ثلاثمئة ألف حديث مسموعة، وتحرَّىٰ في الرجال والمتون، وجمع طرق الحديث الواحد في مكانٍ واحدٍ من كتابه مما يسهل الرجوع إليها واستنباط الأحكام منها. هذا الكتاب جامعٌ لأقسام الحديث، لكن أحاديث التفسير فيه قليلةٌ؛ لأنه لا يعوِّل على الآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين - ومعظمُ التفسير منقولٌ عنهم - بل شرطه الأحاديث المرفوعة، ولم يقع فيه من التعليقات سِوى اثني عشر حديثاً.

ووَضَّح أنه وَضَع فيه ما أجمعوا عليه، وليس كلُّ الأحاديث الصحيحة عنده، «وعنى بذلك ما وجد عنده فيه شرائط الصحة المُجْمَع عليها، وإن لم يظهر اجتماعُها في بعض الأحاديث عند بعضهم»[1]. واستغرق تصنيفُه خمس عشرة سنة[2]، وهو يسوق الأحاديثَ برمتها من غير تقطيعٍ، لكونه لم يقصد لما تصدَّى له البخاري من استنباط الأحكام ليبوِّبها به عليه، ويقطِّع الحديث بسببها[3].

ويبلغ عددُ حديثه (٤٠٠٠) حديث سِوى المكرَّر[4]، وقد قيل: إنه - يعني بالمكَّرر - اثنا عشر ألف حديث[5]، ولكن الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رَقَّم أحاديثه دون المكرَّر منها فبلغت (٣٠٣٣) حديثاً. وبلغت عنده بالمكرَّر (٥٧٧٧) حديثاً عدا المتابعات والشواهد التي تبلغ (١٦١٨) حديثاً، فيكون مجموعُ أحاديثه بالمكرَّر في طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي (٧٣٨٨) حديثاً[6]، وهو قريبٌ من عدد أحاديث

---

(١) انظر: «صيانة صحيح مسلم من الغلط» ص: ٧٥، و«غنية المحتاج» ص: ٤٤.

(٢) انظر: «تذكرة الحفاظ» (١/ ٥٨٩).

(٣) انظر: «صيانة صحيح مسلم» ص: ١٠١، «غنية المحتاج»: ص: ٥١ - ٥٢.

(٤) انظر: «علوم الحديث»: ص: ١٧ حاشية (١).

(٥) انظر: «تذكرة الحفاظ» (١/ ٥٨٩)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٦٦)، «غنية المحتاج» ص: ٤٣.

(٦) الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه محمد عبد الرحمن الأحمد المحمد: ٨٨ - ٨٩ (أطروحة مكتوبة على الآلة مقدمة إلى جامعة الزيتونية بتونس، عام ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م).

«صحيح البخاري» بالمكرَّر، فقد بلغت (٧٣٩٣) حديثاً على ما حَرَّره الحافظُ ابن حجر[1]. أمَّا حسب إحصاء فنسنك فتبلغ أحاديث «صحيح مسلم» بالمكرَّر (٥٧٨٨) حديثاً[2].

طُبع «صحيح مسلم» أكثر من مرَّةٍ، ومن أحسن الطبعات له: طبعةُ دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة والتي طُبعت بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في خمس مجلَّدات، في عام ١٣٧٥ هـ، خَصَّص الخامس منها لفهارس الكتاب، حيث سهل تناوله والرجوع إليه.

٣ ـ صحيح ابن خُزَيْمَة: للإمام أبي بكر، محمد بن إسحاق ابن خُزَيْمَة بن المُغيرة النَّيسابوري الشافعي (المتوفى سنة ٣١١ هـ).

اشترط ابن خُزَيْمَة في هذا الكتاب ألا يُخرج إلا الحديثَ الصحيحَ، وقد نصَّ على ذلك في عنوان كتابه حيث قال: «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبيِّ ﷺ بنقل العَدْل عن العدل موصولاً إليه ﷺ من غير قطعٍ في أثناء الإسناد، ولا جرحٍ في ناقلي الأخبار التي نذكرها بمشيئة الله تعالى».

رَتَّبه ابن خزيمة على الكتب والأبواب، فبدأه بكتاب الوضوء ثم كتاب الصلاة. . . وهكذا. ثم يُورد تحت كلِّ كتابٍ مجموعةً من الأبواب، يقول: «باب كذا». . . وتارةً يقول: «أبواب كذا. . .». ويُورد الأحاديثَ مسندةً منه إلى رسول الله ﷺ، وإذا كان للحديث أكثر من طريقٍ يذكرها.

ويُعقِّب على الحديث ـ غالباً ـ بالكلام على سنده ومتنه، ويعتني بضبط الألفاظ، ومخالفة كل راوٍ للآخر في لفظه، وغالباً ما يبدأ كلامه بقوله: «قال أبو بكر. . . .».

---

(١) هدي الساري: ٥٦٥.

(٢) مفتاح كنوز السنة: هـ ـ و.

كثيراً ما يذكر الراجحَ عنده في المسألة في تراجم الأبواب على طريقة فقهاء المحدِّثين كالبخاري وأبي داود وغيرهما.

طُبع هـٰذا الكتاب من أوله إلىٰ أوائل كتاب الحج، بتحقيق الدكتور محمد مصطفىٰ الأعظمي، في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٣٩١ هـ، في أربع مجلَّدات.

٤ ـ صحيح ابن حِبَّان: أو «المُسْنَد الصَّحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرحٍ في ناقليها»: للإمام أبي حاتم محمد بن حِبَّان بن أحمد ابن معاذ التَّميمي الدَّارِمي البُسْتِي (المتوفى سنة ٣٥٤هـ).

اشتهر هـٰذا الكتابُ باسم «صحيح ابن حِبّان» لاشتراطه فيه الصحيح، وشرح ذلك بضرورة توفُّر خمسة أمورٍ في كلّ شيخٍ من الرواة، ولا بُدَّ من توفُّرِها جميعها، وفقدان أحدها مدعاة لإهمال الحديث. وهذه الشروط هي:

- العدالة في الدين بالستر الجميل.
- الصِّدق في الحديث بالشهرة فيه.
- العقل بما يحدِّث في الحديث.
- العلم بما يُحيل من معاني ما يروي.
- تعرّي خبره عن التدليس.

والأئمة يُجمعون على صحة حديثٍ لمجرَّد روايته في «صحيح ابن حبان».

أمَّا منهجه في تصنيف الكتاب فقد لجأ فيه إلى تقسيم السُّنن إلى أبوابٍ، وتقسيم الباب إلى أنواعٍ واشتمال النوع على أحاديث، وغرضُه من ذلك تيسيرُ حفظِ السُّنن لدى الناس؛ لأن هذه الطريقة تسهل ذلك، وقد أعجب العلماء بقدرة الرجل على الترتيب المنطقي المدعَّم بعلم الأصول وعلم الكلام، ولكن هذا اللَّون من التصنيف المنطقي يستفيد منه من وَعَاه كُلَّه، أما القارىء العادي الذي يريد أن يستفيد منه فإنه

لا يحصل على الفائدة المتوخّاة بسهولة، لذلك عمد عددٌ من العلماء إلى تقريبه إلى الناس بإعادة تصنيفه على الأبواب الفقهية شأنَ سائرِ كتب السُّنن، ومن هؤلاء العلماء: الحافظ مغلطاي بن قليج (المتوفى سنة ٧٦١ هـ)، والحافظ محمد بن عبد الرحمن ابن محمد المعروف بابن زريق (المتوفى عام ٨٠٣ هـ)، ومنهم ابن بلبان الأمير علاء الدين الفارسي (المتوفى سنة ٧٣٩ هـ) الذي سَمَّاه «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان».

فكانت طريقة ابن بلبان في تصنيفه الجديد للكتاب أنَّه اعتمد فيها على إعادة ترتيب «صحيح ابن حبان» من (التقاسيم والأنواع) إلى الكتب والأبواب ـ على طريقة كتب السُّنن ـ وهو ترتيبٌ ييسِّر تناولَ الكتاب للباحثين وطلاب المعرفة، مع حفظه لأصول الكتاب، وحرصِه على مراعاة الأمور التالية في ترتيبه للكتاب:

ـ أنه أثبت عناوين الأحاديث التي كَتَبها ابنُ حِبّان بنَصِّها كاملةً.

ـ كلّ حديثٍ أورده الأميرُ وضع بإزائه رقم النوع الذي رواه فيه ابن حبان، وبذلك يعرف موضع كلِّ حديث في الكتاب الأصل «التقاسيم والأنواع».

ـ أثبت ما جاء به ابن حبان من تعليقاتٍ رائعةٍ في مواضعَ شتّى من الكتاب، ووضعها إثر الأحاديث مصدرةً بقوله: «قال أبو حاتم».

طُبع من «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان» المجلد الأول بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، بدار المعارف في القاهرة، عام ١٣٧٢ هـ. وطُبع منه ثلاثة أجزاء بتحقيق الأستاذ عبد الرحمٰن محمد عثمان، بالمكتبة السَّلفية في المدينة المنوَّرة، عام ١٣٩٠ هـ. وطُبع كاملاً بتحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، بمؤسَّسة الرسالة، في بيروت، عام ١٤٠٢ هـ. وطُبع بتحقيق الشيخ كمال الحوت، بدار الكتب العلمية في بيروت، عام ١٤٠٧ هـ.

٥ ـ صحيح ابن السَّكَن: للحافظ أبي علي، سعيد بن عثمان بن سعيد ابن السَّكَن البغدادي المصري (المتوفى سنة ٣٥٣هـ).

قال الكتّاني: «ويُسَمَّىٰ بـ: «الصحيح المنتقىٰ» وبـ: «السنن الصحاح المأثورة عن رسول الله ﷺ» لكنه كتابٌ محذوفُ الأسانيد، جعله أبواباً في جميع ما يُحْتاج إليه من الأحكام، ضَمَّنَهُ ما صَحَّ عنده من السُّنَن المأثورة. قال: «وما ذكرتُه في كتابي هـٰذا مُجْمَلاً فهو ممّا أجمعوا علىٰ صحّته، وما ذكرته بعد ذلك مما يختاره أحدٌ من الأئمة الذين سمَّيتُهم، فقد بَيَّنتُ حُجَّته في قبول ما ذكره ونَسَبْتُه إلىٰ اختياره دون غيره، وما ذكرتُه مما ينفرد به أَحَدٌ من أهل النقل للحديث فقد بَيَّنْتُ علته، ودَلَلْتُ علىٰ انفراده دون غيره»[1].

٦ ـ صحيح ابن عَوَانَة: للحافظ يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الإسْفِراييني الشافعي (المتوفى سنة ٣١٦ هـ).

وصحيحُه مخرَّجٌ على «صحيح مسلم»، وله فيه زياداتٌ عديدةٌ[2].

٧ ـ صحيح الإسماعيلي: للحافظ أبي بكر، أحمد بن إسماعيل الإسماعيلي الجُرْجاني الشَّافعّي (المتوفى سنة ٣٧١ هـ)[3].

٨ ـ صحيح الحاكم النيسابوري «المعروف بـ «المُسْتَدْرَك»: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن عبد الله بن محمد بن حَمْدُوْيَهْ بن نُعَيم الحاكم النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ)[4].

٩ ـ المنتقىٰ لابن الجارُوْد (أي: «المنتقىٰ المختار من السُّنن المُسْنَدَة عن رسول الله ﷺ في الأحكام»): للحافظ أبي محمد، عبد الله بن علي ابن الجارود النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ).

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٢٥.

(٢) انظر: تعريفه في «المستخرجات».

(٣) انظر: تعريفه في «المستخرجات».

(٤) انظر: تعريفه في «المستدركات».

قال الكَتّاني في: «وهو كالمستخرج علىٰ «صحيح ابن خزيمة» في مجلَّدٍ لطيفٍ، وأحاديثه تبلغ نحو الثمانمئة، وتُتُبِّعَتْ؛ فَلَمْ يَنْفَرِدْ عن الشيخين مِنها إلاّ بِيَسِيرٍ. وله شرحٌ يُسَمَّىٰ بـ: «المُرتَقَىٰ في شرح المُنْتَقَىٰ» لأبي عمرو الأندلسي»[1].

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الله هاشم يماني، بمطبعة الفجالة الجديدة في القاهرة، عام ١٣٨٣ هـ، وطُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله عمر البارودي، بمؤسَّسة الكتب الثقافية، في بيروت، عام ١٤٠٨ هـ.

١٠ ـ المنتقىٰ: للحافظ أبي محمد، قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف البَيَّاني القُرْطُبي المالكي (المتوفى سنة ٣٤٠ هـ).

قال الكَتَّاني: «وهو علىٰ نحو كتاب «المنتقىٰ» لابن الجارود، وكان قد فاته السَّماعُ منه، ووجده قد ماتَ، فألَّفه علىٰ أبوابٍ بأحاديث خرَّجها عن شيوخه، قال أبو محمد ابن حَزْم: وهو خيرٌ انتقاءً منه»[2].

١١ ـ الأحاديث المُختارة ممّا ليس في الصحيحين أو أحدهما: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمـٰن السَّعْدي الدمشقي الصالحي، المعروف بـ: «الضياء المقدسي» (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

وهو مِمّن أفرد الصحيحَ في هـٰذا الكتاب، وهو المستخرجُ من الأحاديث المختارة مِمّا لم يُخرجه البخاري ومسلمٌ في صحيحيهما.

وطريقتُه هي أن يرتِّب الأحاديثَ على المسانيد ـ وليس على الأبواب الفقهية ـ مقدّماً أحاديث العشرة المبشّرين بالجنة، ثم يرتِّب أسماء الصحابة على حروف المعجم. ويذكر طُرُقَ الحديث الصحيحة من عِدّة مصادر، ثم يذكر تخريجَه في بقية الكتب الحديثية، ثم يتكلَّم عن عِلَله مستفيداً بصورةٍ واسعةٍ من كتاب «العِلَل» للإمام الدّارقطني[3].

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٢٥.

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ٢٥.

(٣) انظر: «بحوث في تاريخ السنة المشرَّفة» ص: ٣٤٩ ـ ٣٥٠.

يقدِّر محقِّقُ الكتاب أنَّ عدد أحاديث كتاب «المختارة» يبلغ في أصله الكامل قريباً من (٨٠٠٠) حديث[1]، وهو قدرٌ كبيرٌ يسلم منه الكثيرُ مما يُضاف إلى دائرة الأحاديث التي تصلح للاحتجاج بها.

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الملك بن عبد الله دهيش، بمكتبة النهضة في مكة المكرّمة، عام ١٤١٤ ـ ١٤١٦ هـ.

١٢ ـ **صحيح ابن الشَّرقي**: للحافظ أبي حامد، أحمدبن محمد بن الحسن النَّيسابوري الشافعي من تلاميذ مسلم (المتوفى سنة ٣٢٥ هـ).

ذكره الحافظُ الذهبي في «تذكرة الحفاظ»، والتاج السُّبكي في «طبقات الشافعية» وعبارته: «صَنَّف الصحيح وحجّ مرات». قال الكَتَّاني: «وهو غير مشهور، وربّما يكون مخرَّجاً علىٰ «صحيح مسلم»»[2].

١٣ ـ **الإلزامات**: للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدَّارقُطني البغدادي الشافعي (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

قال الكتاني: «وهو أيضاً كالمستدرك علىٰ الصحيحين، جمع فيه ما وجده علىٰ شرطهما من الأحاديث وليس بمذكور في كتابَيْهما، وألْزَمَهما ذكره، وهو مرتَّبٌ علىٰ المسانيد في مجلَّدٍ لطيفٍ»[3].

طُبع بتحقيق الشيخ أبي عبد الرحمـٰن مُقْبِل بن هادي الوادعي، بالمكتبة السلفية بالمدينة المنورة، عام ١٣٩٩ هـ.

* * *

---

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب.

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ٢٤.

(٣) الرسالة المسطرفة: ص: ٢٣.



٢ ـ الجوامع

هي الكتبُ التي تُرَتَّبُ أحاديثُها على الأبواب الفقهية، وتُوجَدُ فيها جميعُ أقسام الحديث من: أحاديث العقائد، والأحكام، والرِّقاق، وآداب الأكل والشُّرْب، والسَّفر، والقِيَام، والقعود، والتفسير، والتاريخ، والسِّير، والفِتَن، والمناقب، ولا تختلف كتبُ الجوامع عن عامة كتب السُّنَن إلا أَنَّ السُّنَن تخلو ـ غالباً ـ من أبواب العقائد والفِتَنِ والمَنَاقِب، وفيما يلي نذكر أسماءَ بعضِ الجوامع:

١ ـ جامع سفيان بن سعيد بن مسروق (الثَّوْري) الكُوْفِي (المتوفى سنة ١٦٠ هـ).

وهو قد يكون من المصنَّفات؛ بدليلِ أنَّ الحافظ ابن حجر ذكره في «المعجم المفهرس» (ص: ٣٨) تحتِ هٰذا الفصل: «في ذكر عِدَّةٍ من الكتب الشاملة للأحاديث والأثار»، ومن قبله ذكره ابنُ خير في «الفهرست» (ص: ١٣٦) تحت هٰذا الباب: «ذكر المصنَّفات المتضمّنة للسُّنَن». أيضاً مع فقه الصحابة والتابعين، وهو في عداد المفقود.

٢ ـ جامع أبي محمد (سفيان بن عُيَيْنَة) الكُوْفِي ثم المَكِّي (المتوفى سنة ١٩٨ هـ).

٣ ـ جامع مَعْمَر بن راشد الأَزْدِي البَصْرِي (المتوفى سنة ١٥٣ هـ).

٤ ـ جامع البُخاري، المعروف بـ: «صحيح البخاري» واسمه: «الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»: للإمام أبي

عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجُعفي البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ)[١].

٥ ـ **جامع مسلم**: «المعروف بـ: «صحيح مسلم»: للإمام أبي الحسين، مسلم بن الحجَّاج القُشيري النَّيسابوري (المتوفى سنة ٢٦١ هـ)[٢].

إلا أنَّ التفسير ليس فيه، فلا يُسَمَّى عند بعضهم «الجامع».

٦ ـ **جامع الترمذي**: المعروف بـ: «سنن الترمذي»: للإمام أبي عيسىٰ، محمد بن عيسىٰ بن سَوْرة التِّرمذي (المتوفىٰ سنة ٢٧٩ هـ). وهو ما يُسمَّى بِـ: «سُنَن الترمذي»، أيضاً، أُطْلِقَ عليه الاسمان، وهو أَحَقُّ بكونه جامعاً.

وهو أهَمُّ مصادر «الحديث الحسن» عُنِي به الترمذيُّ فيه وأشادَ به، قال ابنُ الصَّلاح: «كتاب ابن عيسى الترمذي رحمه الله أصلٌ في معرفة الحديث الحسن، وهو الذي نوَّه باسمه وأكْثَرَ مِنْ ذكرهِ في جامعه»[٣].

وكذلك يمتاز هـٰذا الكتابُ من بين كتب الجوامع أو السُّنَن بكثرة فوائده العلمية[٤].

* * *

(١) انظر: تعريفه في «الصحاح».
(٢) انظر: تعريفه في «الصحاح».
(٣) علوم الحديث: ص: ٣٥ ـ ٣٦.
(٤) انظر تعريفة في «السُّنن».

٣ ـ السُّنَن

يُراد بها في اصطلاح المحدِّثين تلك الكتبُ التي تجمع أحاديثَ الأحكام المرفوعة مرتَّبةً على أبواب الفقه من: الطهارة، والصَّلاة، والزَّكاة إلى العِتق... وتَخْلو غالباً من أبواب العقائد، والتاريخ، والفِتَن، والمناقب. ولا يُذْكَر في كُتب السُّنَن شيءٌ من الموقوفات والمَراسِيل، فإنها لا تُسَمَّى (سُنَّةً) عند المحدِّثين، وإن ذُكِرَ شيءٌ منها؛ فهو للاستشهاد به لا غير.

وظهرت كتبُ السُّنَن بعد «الموطّآت»، ومدارُ جمعِ الأحاديث فيها على العمل أي عمل العلماء ـ ولو بعضهم بالحديث، وإنْ كان ضعيفاً، لكنها لا تَذكُر شيئاً إلاّ الحديثَ النبويَّ بسنده، لذلك كانت مرتبتُها بصورةٍ إجماليةٍ أعلى من «المسانيد» و «المصنّفات»[١].

والكتبُ باسم (السُّنَن) كثيرةٌ جدّاً، نكتفي بتعريف أشهرها فيما يلي:

١ ـ **سُنَن ابن جُرَيْج**: لأبي الوليد عبد الملك بن عبد العزيز، ابن جُرَيْج الرُّوْمي المَكّي (المتوفى سنة ١٥١ هـ).

٢ ـ **سُنَن سعيد بن منصور**: للإمام أبي عثمان، سعيد بن منصور المَرْوَزي الخُراساني (المتوفى سنة ٢٢٧ هـ).

---

(١) انظر: مقدمة «إعلام الأنام شرح بلوغ المرام من أحاديث الأحكام» للدكتور نور الدين عتر، ص: ١٥.

وهي من مَظَانّ «المُعْضَل» و«المنقطع» و«المُرْسَل»، يذكر المصنِّفُ في هٰذا الكتاب سوىٰ الأحاديث النبوية، كثيراً من آثار الصحابة أيضاً.

طُبع بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، الجزء الأول والثاني، (وهو قطعةٌ من الفرائض والنكاح والطلاق والجهاد) في الدار السلفية، في الهند، عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م في (٤١٠) صفحة، وأُعيد طبعُه في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م. وطُبع جزءٌ آخر من الكتاب بتحقيق الشيخ سعد بن عبد الله آل حميد، في دار الصَّميعي بالرياض، عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٨٥ م، في أربع مجلَّدات.

٣ ـ **سُنَن أبي جعفر**: للإمام محمد بن الصباح الدَّوْلابي البغدادي (المتوفى سنة ٢٢٧ هـ).

٤ ـ **سنن الإمام الشافعي**: للإمام محمد بن إدريس الشافعي (المتوفى سنة ٢٠٤هـ).

وهي برواية أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المُزَني الدَّارِمي، ثم رواية أبي جعفر الطحاوي (المتوفى سنة ٣٢١ هـ).

٥ ـ **سنن الدَّارِمي**: للإمام أبي محمَّد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفَضْل الدَّارمي التَّمِيْمي السَّمَرْقَنْدي (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ).

وقد اشتهرت هذه السُّنَنُ عند المحدِّثين بالمُسْنَد على اختلاف الاصطلاح؛ لأنها ليست على ترتيب المسند، وذلك أنَّ الكتاب مُقَسَّمٌ إلى كتبٍ وإلى أبوابٍ فقهية، ويَشْتَمِلُ كلُّ بابٍ على الأحاديث المتصلة به، ويمتاز بقلَّة الرجال الضعفاء، وليس فيه أحاديثُ مُنْكَرةٌ ولا شاذَّةٌ، وإن كان فيه أحاديثُ مُرْسَلَةٌ وموقوفةٌ.

وكثيرون من رجال الحديث يعتبرون «سُنَنَ الدَّارِمي» أَحْسَنَ صحةً من «سُنن ابن ماجه»؛ لأنَّ مؤلِّفه أَقْدَمُ زماناً، ورجال رُواتِهِ أَقَلُّ ضَعْفاً، كما قال الحافظُ ابن حجر: «ليس دونَ السُّنَن في الرُّتْبَة، بل لو ضُمَّ إلى الخمسةِ؛ لكان أَمْثَلَ من ابن ماجَهْ، فإنَّه أَمْثَلُ منه بكثير»[1].

---

(١) تدريب الراوي: (١/ ١٧٣).

طُبع لأول مرة في كانْبُوْر بالهند، عام ١٢٦٣ هـ ـ ١٨٧٦ م في (٤٦٧) صفحة. ثم طُبع بتحقيق الأستاذ محمد أحمد دهمان، في مطبعة الاعتدال بالقاهرة، عام ١٣٤٩ هـ ـ ١٩٣٠ م في مجلَّدتين. طُبع بتحقيق الدكتور مصطفى البُغا، في دار القلم بدمشق، عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م في مجلَّدتين.

٦ ـ **سنن الترمذي أو «الجامع الصحيح»**: للإمام الحافظ أبي عيسى، محمَّد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ).

صَنَّفَهُ على أبواب الفقه، وهو مِن أجمع كتب الحديث وأغزرها علماً وصناعةً حديثيةً، فقد أخرج فيه الترمذي: الصحيحَ والحسنَ والضعيفَ والغريبَ والمُعَلَّل، وكشف عن عِلَّته، كما ذكر المُنْكَرَ وبيَّن وجهَ النكارة فيه، وتكلَّم في فقه الأحاديث ومذاهب السَّلف وفي الرواة، وغير ذلك مما له صلةٌ بالحديث وبعلومه.

وقد جمع فيه الترمذي طريقةَ شيخِه البخاري من حيثُ عنايته بالفقه واستنباط الأحكام، وطريقةَ مسلمٍ بوضع الحديث في موضعه مهما تعدَّدت رواياته وأسانيده؛ إذ يحرص على جمع الروايات الإسنادية في صعيدٍ واحدٍ. ولكن الترمذي تفرَّدَ عن البخاري ومسلم بوضع مصطلحاتٍ عليه والتعريج على مسائلَ فقهيةٍ لم يشاركاه فيها، يُضاف إلى ذلك أنه كان يتكلَّم على الأحاديث التي خَرَّجها حديثاً، مع الإشارة عقب كلّ حديثٍ إلى درجته من الصحة أو الحسن أو الضعف وإلى طرقه المختلفة، وإلى رجاله جرحاً وتعديلاً، مع التنبيه إلى ما في الأسانيد من عِلَلٍ.

يغلب على أحاديث هذا الكتاب طابعُ الصِّحّة، وفيه شيءٌ من الحسن وبعض الضعيف، وموضوعات أحاديثه لم تقتصر على أحاديث الأحكام فحسب، بل اشتملت أيضاً على الأحاديث المتصلة بالآداب والمواعظ والمناقب والتفسير، وتبلغ أحاديث الأحكام إلى مجموع أحاديث الكتاب ما هو في حدود النصف.

وراعى الترمذي في ترتيب أحاديث الأحكام أن يجيء بها مرتبةً على أبواب الفقه، ولهذا سُمّي كتابه بالسُّنن. وكان في روايته لكل حديثٍ من حديث الأحكام

يُورِد الحديث، وما يناسبه من أحاديث أخرى، ثم يبسط آراءَ الفقهاء في المسألة الفقهية التي يتناولها الحديثُ، ويُشير إلى عملهم بهذا الحديث.

رَتَّب الترمذي هـٰذا الكتاب على أساس الأبواب مستخدماً عنوان «أبواب» في الأحاديث المتعلِّقة بقضايا متعدِّدةٍ تشتمل على عِدّة تفرُّعاتٍ، ومستخدماً عنوان «باب» في الأحاديث المتعلّقة بقضيةٍ مُعيَّنةٍ، ومثال ذلك قوله: «أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ»، و«باب ما جاء إنَّ مفتاح الصلاة الطهور»[1].

أمّا تكرارُ الحديثُ في هذا الكتاب فيقول عنه أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتعنا به ـ: «[الترمذيّ] تجنَّب التكرار الذي نجده في كتب الحديث. فلم يتكررَّ عنده إلاّ القليل من الحديث، في القليل من المواضع، حتى لا يَعرف الناظرُ فيه ذلك إلاَّ بعد التأمُّل والبحث.. ولم يُكرِّر الترمذيُّ الحديثَ في مواضع كثيرة ـ كما صنع البخاري ـ. وأكثر ما يكررِّه أبو عيسى أن يرويَه في ثلاثة مواضع، ومن النادر أن يتكرَّر في أربعة مواضع. كما أنَّه لم يلتزم ويُراعِ ما وجدناه عند البخاريّ من الفوائد في متن الحديث أو إسناده، فقد تكررَّت عنده أحاديث بالمتن والإسناد نفسه.

وهكذا نجد الترمذيَّ مُقِلاًّ مِن تكرار الحديث، وأنَّه في تكراره قد يراعي المغايرة بفائدةٍ جديدةٍ في متن الحديث، أو إسناده، وقد لا يُراعي ذلك»[2].

طُبع هذا الكتاب أولاً بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر لكنه لم يُكمله، وتابَعَ الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي عملَه، ووَصَل إلى الجزء الثالث فلم يُتمّ، ثم صَدَرت له طبعاتٌ كثيرةٌ، لكنها تخلو من التحقيق العلميّ الدقيق الذي يستحقّه هذا الكتابُ.

٧ ـ سنن أبي داود: للإمام أبي داود، سليمان بن الأشْعَث بن إسحاق السِّجِسْتاني الأزْدي (المتوفى سنة ٢٧٥ هـ).

---

(١) انظر: «موسوعة المصادر والمراجع» ص: ٣٢٥ ـ ٣٢٦.

(٢) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: ص: ٩٦ـ٩٨.

وهو من أَنْفعِ كُتب الحديثِ لمن يُعنى بأحاديث الأحكام في الحلال والحرام.

وقد صنَّفه أبو داود وانتقاه من خمسمئة ألف حديثٍ، عُنِي فيه بأحاديث الأحكام وجَمْعِها عنايةً كبيرةً، ولَخَّص طريقتَه فيه بقوله: «وما كان في كتابي من حديثٍ فيه وَهْنٌ شديدٌ فقد بَيَّنْتُه، وفيه ما لا يَصِحُّ سنده، وما لم أَذْكُرْ فيه شيئاً فهو صالحٌ، وبعضُها أَصَحُّ من بعضٍ»[1]. وقد فَسَّر أبو داود (الصَّالحَ) بأنه قد يكون صحيحاً وقد يكون حَسَناً.

وعُرِف عن أبي داود أنه اطرح أحاديث المجروحين والضعفاء، وحين يروي حديثاً ضعيفاً ينبِّه إلى ذلك.

يتكلَّم أبو داود في آخر الأحاديث على الرواة، ويُثبت ملاحظاتٍ تتصل بالأصول التي يبنى عليها المحدِّثون كثيراً من أحكامهم في النقد والتعليل، وكان لحديثه في الرواة ولهذه الملاحظات المتصلة بالأصول أثرٌ واضحٌ في إرساء وتدعيم علم الجرح والتعديل وعلوم الحديث.

ويتحرَّى أبو داود الدِّقَّةَ في شروطه في الرجال مما جعل كتابَه من الكتب الموثوقة، وقد سارَ في بعضها على شروط البخاري ومسلم، فوردت في كتابه أحاديثُ صحيحةٌ أُخرجت في الصحيحين، كما وردت فيه أحاديثُ صحيحةٌ على شرطهما، وإن لم تُخرَّج فيهما.

ينقسم كتابُ أبي داود إلى خمسة وثلاثين كتاباً، فُرعت إلى أبواب (عدا ثلاثة منها لم يبوِّب فيها أبواباً)، وبلغ عددُ الأبواب (١٨٧١) باباً. والكتابُ يشتمل على ما يزيد على خمسة آلاف حديث.

ذكر أبو داود منهجَه في تكراره للحديث فقال: «وإذا أَعَدْتُ الحديثَ في الباب

---

(١) انظر: «رسالة الإمام أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه».

من وجهين أو ثلاثة، فإنَّما هو من زيادة كلامٍ فيه، وربَّما فيه كلمةٌ زائدةٌ على الأحاديث»[1].

هذا هو السببُ الذي لأجله أبو داود يُعيد الحديثَ، وهو اشتمالُ الروايات على معانٍ زائدة.

وفي الواقع يسوق أبو داود الروايةَ الثانيةَ بتمامها، إذا اشتملتْ على حكمٍ مختلفٍ عن حكم الرواية الأولى. أمَّا إذا كان الاختلافُ في لفظةٍ، فإنَّه يذكر من الرواية الثانية هذه اللفظةَ فقط بَعد ذكر إسنادها[2].

طُبع «سنن أبي داود» عدة طبعات، ومن أحسنها اليوم طبعة مؤسسة الريان ببيروت، والمكتبة المكية بمكة المكرمة، ودار القبلة بجدة، والتي طُبعت بتحقيق الشيخ محمد عوامة، في خمس مجلدات.

٨ ـ **سنن النَّسائي**: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شُعَيْب النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ).

وهي تُسَمَّى «المجتبى»، يسير هذا الكتاب على طريقةٍ دقيقةٍ تَجْمَع بين الفقه وفَنِّ الإسناد، فقد رتَّب الإمامُ النَّسائيُّ أحاديثَه على الأبواب، ووضَع لها عناوينَ تَبْلُغ أحياناً منزلةً بعيدةً من الدِّقَّةِ، وجمع أسانيدَ الحديث الواحد في موطنٍ واحدٍ، وبذلك سلك النَّسائيُّ أغْمضَ مسالك المحدِّثين وأجلِّها في هذا الكتاب، وهو معروفٌ بشدَّة تحرِّيه في الحديث والرجال.

وهو مِن أوثق كتب الحديث، ويَعُدّه علماء الحديث أقلّ كتب السنن حديثاً ضعيفاً ورجلاً مجروحاً، ويقاربه في ذلك «سنن أبي داود» و «سنن الترمذي»، وهو

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح: (١/ ٤٨٤).
(٢) انظر: «مناهج المحدثين العامة والخاصة» ص: ١١١ ـ ١١٥.

يجمع بين طريقتي مسلم والبخاري، فيهتمّ في أن يرد الحديثُ في موقعٍ واحدٍ إلا حين الضرورة التي تقتضي ذلك، كما يحرص في الوقت ذاته على استنباط قضايا فقيهةٍ من الأحاديث مع بيان عِلَلها.

وكان النَّسائيُّ قد صَنَّف هذا المسندَ موسَّعاً وقدَّمه إلى أمير مدينة الرَّمْلَة فسأله الأميرُ: هل كلُّه صحيحٌ؟ فأجابه بأنَّ فيه الصحيحَ والحَسَنَ، فطلب منه تمييزَها، فتخيَّر منه مختصراً هو المشهور بين الناس والمُسَمَّى «المجتبى» أو «السُّنن الصغرى» تمييزاً عن الكتاب الموسَّع الذي سُمِّي «السُّنن الكبرى».

أمّا تكرار الحديث عنده فإنَّه بفنونه زاحَمَ إمامَ الصنعة أبا عبد الله البخاريّ، وفي تدقيق الاستنباط، والتبويب لما يَستنبِطه بدون إسقاطٍ، بحيث يُكرِّر لذلك المتون، ويصوِّر كونه القصد الأعظم مِن الفنون.

ومنه قصَّة عائشة ـ رضي الله عنها ـ في تتبُّعها سِرَّ النبيّ ﷺ لمَّا خرج من عندها ليلاً إلى البقيع. ذكرها في [باب] الأمر بالاستغفار للمؤمنين من [كتاب] الجنائز. وأعاده في [باب] الغيرة من النكاح بسندها ومتنها سواء، ولكن بزيادةٍ في نسب شيخه فقط، وباختصار يسير من آخر المتن، مع زيادة طريقين للحديث، شيخ ابن جُرَيْج غير شيخه في المذكور فيهما.

حتَّى إنَّه ربَّما تتجاوز بغير مَيْنِ الترجمةُ بكلٍّ مِن الحُكْمين، ولا يكون فارقاً بين تكرير الحديث إلاَّ الباب، ولذا لا يأتي به إلاَّ من الطريق السابق، ولو لم يكن إلاَّ في شيخه فقط، قصداً لمزيد الفائدة في الانتخاب. ومن أمثلة ذلك أنَّه والى في [كتاب]الضحايا بين ترجمةٍ (أي: بابٍ) للعوراء و[ترجمةٍ] للعرجاء، ثم [ترجمةٍ] للعجفاء، وذكر في كلِّ ترجمةٍ طريقاً لحديثٍ واحدٍ، فاستُفيد على الأحكام طرقٌ ثلاثة له.

وقد يقع له تكريرُ الباب مع حديثه سواءً. . وقد يكون بين الترجمتين في الجملة تفاوتٌ يسيرٌ، ولا يأتي في حديثهما بزيادةٍ حسبما إليه يُشير، كترجمته في [كتاب]

المياه بماء البحر، وفي [كتاب] الطهارة بالوضوء بماء البحر، وحديثهما واحدٌ سنداً ومتناً.

وربَّما يزيد في أحد الموضعين مكمِّلاً تعيينَ ما أهمله مِن رواة السند.

وقد يُورد في كلٍّ منهما للحديث الواحد طريقاً، ليزداد الناظرُ له في المتن تحقيقاً، ومنه عَقدُه للوضوء بالثلج، وللوضوء بماء الثلج ترجمتين، وذكر في كلٍّ منهما طريقاً لحديث واحد، ثمَّ إنَّه في الطهارة عقد ترجمةً واحدةً للوضوء بماء الثلج والبرد، وذكر فيها الحديث من الطريقين معاً.

وقد يكرِّر الباب خاصَّةً دون متنه، وهذا أسهل ممَّا سبق بين أهل فنِّه»[(١)].

طُبع «سنن النسائي» عدة طبعات، فمن أحسنها اليوم طبعة مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م، والتي صدرت بعناية الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، في ست مجلدات، وهي تتضمن شرحاً للحافظ السيوطي على السنن، وحاشية نور الدين السندي.

٩ ـ السُّنَن الكبرى: للنَّسائي أيضاً.

صنَّفَ الإمام النَّسائي هٰذا الكتاب ورتَّبه على طريقة الكتب والأبواب، وقد حباه الله عقلية فذة في استنباط الأحكام، فقد أبان تصنيفُه عن أنه فقيهٌ بالحديث من الدرجة الأولى. فَجَمَع في كتابه بين الفقه والحديث، فتجد أنه يُورد الحديثَ في أكثر من موضعٍ؛ لأنه قد استنبط منه أكثر من حكمٍ، وإن كان يقتصر في كثيرٍ من الأحيان على موضع الشاهد من الحديث.

وهو يسرد فيه للحديث الواحد عِدَّةَ طُرُقٍ، ويبيِّن الخلافات في الأسانيد والمتون، ويُرجِّح أفضلها معتمداً في ذلك على درجة الحفظ عند الرواة، وكذلك أحياناً يسرد في الباب الواحد الأحاديثَ المتعارضةَ ويُرجِّح بينها. ثم يُورِد في كل

---

(١) انظر: «بغية الراغب المتمنِّي في ختم النسائي»: رواية ابن السنِّي: ص: ٢٤ ـ ٢٧.

بابِ الأحاديثَ الدَّالَّةَ عليه، ثم يُرجِّح، أفضلها، وفي أثناء ذلك تكلَّم على كثير من الرجال، سواء كان ذلك بجرح أو تعديل.

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط، في مؤسسة الرسالة ببيروت، عام ١٤٢١هـ، في (١٢) مجلداً.

١٠ ـ سنن ابن ماجَهْ: للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، المعروف بابن ماجَهْ، وهو لقَبُ أبيه (المتوفى سنة ٢٧٣ ـ أو ٢٧٥ هـ).

وقد اعْتُبِرَ هذا الكتابُ رابعَ السُّنَن، ومُتَمِّمَ الكتبِ السِّتَّةِ التي هي المراجع الأصول للسُّنَّة النبويَّة، وكان المتقدِّمون يَعُدُّونها خمسة، ليس فيها كتابُ ابن ماجه، ثم جَعَل بعضُهم «الموطَّأ» سادسها، ولمَّا رأى بعضُ الحفَّاظ كتابَه كتاباً مفيداً قويَّ النفع في الفقه، ورأى من كثرة زوائده؛ أدرجه في الأصول وجعلوه آخرَها منزلةً، فكَمُلَ به الكتبُ السِّتَّةُ، والسُّنَنُ الأربعةُ بعد الصحيحين.

وقد رَتَّبه ابنُ ماجه ترتيباً فقهياً وجعله في كتب ثم في أبواب، وبَلَغ عددُ الكتب فيه اثنين وثلاثين كتاباً، وبَلَغ عددُ الأبواب ألفاً وخمسمئة باب.

والأحاديث في «سنن ابن ماجه» فيها الصحيحُ والحسنُ، وفيها المُنْكَرُ والموضوعُ، ولكن على نُدرةٍ. وقد بَلَغ عددُ الأحاديث في هذا الكتاب (٤٣٤١) حديثاً، منها (٣٠٠٢) أخرجها أصحابُ الكتب الخمسة كلهم أو بعضهم في كتبهم، أمَّا القسمُ الأخير الباقي فقد اختلفت الآراء حوله، وبعضهم عَدَّه ضعيفاً كُلَّه كالحافظ المِزّي الذي قال: «كل ما تفرَّد به ابنُ ماجه عن الخمسة فهو ضعيفٌ»، ولكن الحافظ ابن حجر تَعَقَّب هذا الكلام وقال: «إنَّ ابن ماجه انفرد بأحاديث كثيرة وهي صحيحة، فالأولى حمل الضعف على الرجال، وقصده من ذلك أنَّ ضعف السند والرواة لا يلزم معه حكماً أن يكون الحديث ضعيفاً في الواقع لاحتمال أن يكون رُوي من طريق آخر بإسناد صحيح، ولهذا يقول المحدِّثون: هذا الحديث ضعيفٌ بهذا الإسناد»[1].

---

(١) انظر: «الإمام ابن ماجه وكتابه السُّنن» للعلامة عبد الرشيد النعماني، ص: ١٧٩.

طُبعت «سنن ابن ماجه» عِدّة طبعات، منها طبعة دلهي بالهند عام ١٢٨٣هـ/ ١٨٨٩م، وطبعة لاهور عام ١٣١١هـ، وطبعة القاهرة عام ١٣١٣هـ، في مجلَّدين، وطبعة المطبعة التازية بالقاهرة عام ١٣٤٩ هـ (وبهامشه حاشية ابن الحسن محمد ابن عبد الهادي السِّندي الحنفي، المتوفى سنة ١١٣٨) في مجلَّدين، وطبعة عيسى البابي الحلبي عام ١٩٥٣م في مجلَّدين، وهي أحدث الطبعات وأكثرها إتقاناً.

١١ ـ **سُنَن الكَشِّيِّ**: للإمام أبي مسلم إبراهيم بن عبد الله الكَشِّي (المتوفى ٢٩٢ هـ).

١٢ ـ **سُنَنُ أبي بكر الأَثْرَم**: للإمام أحمد بن محمد بن هانىء المعروف بالأَثْرَم صاحب الإمام أحمد (المتوفى سنة ٢٧٣ هـ).

وهي تَدُلُّ على إمامته وسَعَةِ حفظه.

١٣ ـ **سُنَنُ الخَلاَّل**: للإمام أبي علي الحسن بن علي الخَلاَّل (المتوفى سنة ٢٤٢هـ).

١٤ ـ **سُنَن أبي قُرَّة**: للإمام موسى بن طارق اليَمَاني الزَّبِيْدِي، المعروف بأبي قُرَّة.

روى عنه أحمد وغيرُه.

١٥ ـ **سُنَن سَهْل بن أبي سهل**: للإمام أبي عَمْرو سهل بن أبي سهل الرازي (المتوفَّى في حدود ٢٤٠ هـ).

١٦ ـ **سُنَن أبي الحسين**: للإمام أحمد بن عبيد أبي الحسن.

وقد أكثر البَيْهَقيُّ من التخريج عنها.

١٧ ـ **سُنَن أبي بكر**: للإمام أبي بكر محمد بن يحيى الشافعي الهَمداني.

١٨ ـ **سُنَن ابن لال**: للإمام أبي بكر أحمد بن علي، المعروف بابن لال (المتوفى سنة ٣٩٨ هـ)[١].

---

(١) ذكر هذه السننَ كلها الكتانيُّ في «الرسالة المستطرفة» ص: ٣٣.

١٩ ـ سنن الدَّارَقُطْنِي: للإمام أبي الحسن عليّ بن عُمَر بن أحمد بن مَهْدي الدَّارَقُطْني البَغْدادي (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

أَلَّف الدَّارقطنيُّ هٰذا الكتابَ ليتعقَّب فيه على الأحاديثَ التي ذُكِرَتْ في (السُّنن)، وفيها مآخِذُ ومغامزُ، وقد عَمِل بها بعضُ الفقهاء، أو خَفِيَتْ عِلَلُها على بعض المحدِّثين، فكَشف الدَّارَقُطْني ما فيها بمهارتِه الفائقة في هذا الفَنِّ الدقيق العَويص.

وهو لم يؤلِّف هذا الكتابَ على غرار تأليف أبي داود والنَّسَائي وابن ماجَه وأمثالِهم، الذين يُورِدُون في كلِّ باب من «السُّنَن» أصَحَّ ما ثبت عندهم، وإنما أَلَّفه على غِرار كتابه الفذِّ العجيب «العِلَلِ» لكنه جَمع في «السُّنَن» أحاديثَ الباب المعلولةَ في صعيدٍ واحدٍ، مع إبانةِ عِلَلِها ومطاعِنِها؛ ليقف عليها مَنْ جَهِلها، أو مَنْ لم يَرها عِلَّةً مانعةً من العمل بالحديث، فيقتنعَ بها، أو ينتفعَ بها عند الموازنة والترجيح بين الحديثين الواردين في الباب، المتعارضين، أو الزائدِ أحدِهما على الآخر زيادةً ذاتَ شأنٍ في استنباط الحكم منها، فيُقدِّمَ الراجحَ على المرجوح، والسليمَ على المجروح.

فخرج الكتابُ بهذا الصنيع عن أن يكونَ أو يُذكَرَ من كتب (السُّنَن) بالمعنى الاصطلاحي، فهي مؤلَّفةٌ ـ في نظر مؤلِّفيها ـ لبيان ما عليه العمل، وكتابُهُ مؤلَّفٌ لبيان ما في السُّنن من المغامز والعِلَل، فتباينَتْ بُنْيَةُ كتابه عن بُنْيَتِها مباينةً شديدةً، واختلفت الغايةُ من تأليفه عن الغاية من تأليفها، فحَقُّهُ أن يكون عنوانُه واسمُهُ: (السُّنَن المعلولة)، تغليباً لمضمون أكثر الكتاب على مضمون جزءٍ يسيرٍ منه[1].

ولهذا الكتاب شرحٌ نفيسٌ للشيخ شمس الحقّ أبي الطيب محمد بن أحمد العظيم آبادي (المتوفى سنة ١٣٢٩ هـ)، وسَمَّاه: «التعليق المغني على الدارقطني»،

(١) انظر: «السنة النبوية ومدلولوها الشرعي» للشيخ أبو غدة.

وقد طُبع الكتابُ مع الشرح في الهند، كما طُبع بتصحيح وتنسيق الشيخ عبد الله هاشم يماني في المدينة المنوَّرة عام ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م، في أربع مجلَّدات، وبهامشه كتاب: «التعليق المغنى على الدارقطني» للعظيم آبادي. .

٢٠ ـ **سُنَن أبي بكر النجار**: للإمام أحمد بن سليمان النَّجَّار (المتوفى سنة ٣٤٨هـ)، وكتابه في السُّنَن كبيرٌ.

٢١ ـ **سُنَن أبي إسحاق**: للإمام إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل القاضي الأَزْدِي البَصْري (المتوفى سنة ٢٨٢ هـ).

٢٢ ـ **سُنَنُ أبي محمد**: للإمام أبي محمد يوسف بن يعقوب بن حَمَّاد بن زيد البَصْري (المتوفى سنة ٢٩٧ هـ).

٢٣ ـ **سُنَنُ أبي القاسم**: للإمام أبي القاسم هِبَة الله بن الحسن الرَّازي الشافعي، الشهير باللاَّلْكَائي (المتوفى سنة ٤١٨ هـ).

٢٤ ـ **السنن الكبرى**: للإمام أبي بكر، أحمد بن الحسين البَيْهقِي الخُسْرُوجِردي المتوفى سنة ٤٥٨هـ.

يقول البيهقيُّ في مقدمة هذا الكتاب: «وأنا على رسم أهل الحديث أُحِبُّ إيراد ما أحتاج إليه من المسانيد والحكايات بأسانيدها». فهو لا يخرج في هٰذا الكتاب حديثاً أو أثراً أو حكاية أو شعراً إلا بالإسناد، وبشرط أن يكون هذا الإسنادُ قد تلقَّاه بصفةٍ شرعيةٍ وفق طُرق التحمُّل المعروفة.

وله منهجٌ واسعٌ في استعمال الأسانيد في كتابه، فإنه قد يجمع الأسانيدَ المتعدِّدةَ في قالب إسنادٍ واحدٍ، أو يختار طريقاً واحداً منها، أويستعمل نظامَ التحويلة «ح» من إسنادٍ إلى آخر لاتفاق المخرج، وله في ذلك أساليب متشعّبةٌ.

أما بالنسبة للمتون؛ فقد قام منهجُه فيها على كشف اختلافات ألفاظها، وبيان غريبها، والتنبيه على عِلَلها واضطرابها، وتصحيفاتها، كما أنه يعرض في كثيرٍ من

الأحيان إلى بيان معانيها، وما يستنبط منها من أحكامٍ، وما اشتملت عليه من لطائف وإشاراتٍ.

لقد حرص البيهقيُّ أن يجعل هذا الكتاب جامعاً لأحاديث الأحكام من أخبار أو آثار بجميع درجاتها مع التمييز بينها، فإنه يذكر الصحيحَ ليعمل به، ويذكر الضعيفَ ليحذر منه.

وقد يُكرِّر البيهقيُّ الحديثَ لفائدةٍ فقهيةٍ تعرض له في الباب، أو لِعُلوٍّ في الإسناد، فإن منهجه قائمٌ أساساً على الاستدلال، فلا يُخرج النصَّ في الباب إلاّ لمقصدٍ استدلاليٍّ يهدف من ورائه إلى هدفٍ ما.

توجد على هٰذا الكتاب حاشيةٌ للشيخ علاء الدين علي بن فخر الدين عثمان بن إبراهيم بن مصطفىٰ المارديني الحنفي المعروف بابن التُّرْكُماني (المتوفىٰ سنة ٧٥٠ هـ) سَمَّاها: «الجوهر النقي في الردّ علىٰ البيهقي» في سِفرٍ كبيرٍ، أكثرها اعتراضاتٌ عليه، ومناقشاتٌ له، ومباحثاتٌ معه»[١].

طُبع هذا الكتابُ مع الحاشية في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (الدَّكَنْ)، عام ١٣٤٣ هـ ـ ١٩٢٤ م.

* * *

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٣٣.



٤ ـ كتب الآثار

لقد قام الأئمة بجمع مرويات الصحابة عن النبيِّ ﷺ في دواوين حافلةٍ؛ وقد قاموا كذلك بجمع ما رُوي عن الصحابة، وأتباعهم وأتباع أتباعهم، من علماء الصدر الأول للأمة، الذين شهد لهم النبيُّ ﷺ بالأفضلية، والخيرية على سائر القرون.

وقد دوَّنوا كتباً كثيرة في ذلك، أكثرها في «أمس الذاهب» لا يُعرَف لها أثرٌ أو خبرٌ اليومَ، ولكن حفظ الله لنا ـ بحفظ دينه ـ ما فيه كفاية، وقد كانت هذه المصَّنفات في أول الأمر لم تستقرَّ على نهج واحد؛ فكانوا ربما أدمجوها مع المرفوعات، وربما أفردوها، وربما وصلوها، وربما قطعوها، وربما رتَّبوها على الأبواب، وربما على المسانيد. . وبعضها ربما أُطلق عليه: «المصنَّف» أو «الآثار» أو «الاختلاف» أو «السنن» أو غير ذلك.

وأذكر هنا أهمَّ هذه المؤلَّفات؛ مبتدئاً بالأقدم فالأقدم، مع التعريف المُوجَز بكل واحدٍ منها. وهذه المؤلَّفات يحسن تقسيمها إلى أربع مجموعات: المصنَّفات، والتفاسير المُسْنَدة، وكتب الاختلاف، والكتب الأخرى. وتحت كلِّ مجموعةٍ عددٌ من هذه المؤلَّفات، هذا تفصيلها:

أولاً ـ المصنَّفات:

١ ـ المصنَّف: لمحمَّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري (المتوفى سنة ١٤٨ هـ):

نَسَبه إليه ابنُ سعد في «الطبقات»، وعنه ابن حجر في «التهذيب»[١]، ولكنها

(١) الطبقات (٦/ ٣٧٩) و«التهذيب» (٨/ ٢٢٩).

عبارة ليست قطعية في أنه كتاب بهذا المصطلح، بل لعله يريد أي كتاب، والله أعلم[1].

٢ ـ **المصنف**: لحمَّاد بن سَلَمة البَصْرِي (المتوفى سنة ١٦٧ هـ):

ولعلَّه «السنن» الذي ذكره ابن النديم له[2]. وممن ذكره الحافظُ الذهبيُّ في «السير» عن ابن حزم[3]، وعَدَّه ابنُ خير وابن حجر والرّوداني في مروياتهم، وذكروا أسانيدهم إلى مؤلِّفه[4]، وذكره الكتَّاني[5]، وتبعه الدكتور محمود الطحان[6]. ولم أقف عليه مطبوعاً أو مخطوطاً! وقد نقل منه الحافظُ ابن حجر في «الفتح» كثيراً[7].

٣ ـ **الموطأ**: للإمام مالك بن أنس الأصبحي (المتوفى سنة ١٧٩ هـ):

وهو كتاب مشهور، بل إنه أقدم كتابٍ حديثيٍّ وصل إلينا. وحاله أقرَبُ إلى «المصنَّفات» من «السنن» أو غيرها؛ فقد حوى جَمّاً غفيراً من الآثار السَّلَفية المبثوثة في أكثر أبوابه، وغالبها عن أهل المدينة صحابة وتابعين. وأكثرها مما وصله بسنده العالي.

وسيأتي تعريفه المفصَّل في «الموطآت».

٤ ـ **المصنَّف**: لإسماعيل بن عيَّاش الحمصي (المتوفى سنة ١٨١ هـ).

نَسَبه إليه ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل»(١/ ١٩٨)، والعُقَيْلِيُّ في «الضعفاء الكبير»(١/ ٩٠)، والمِزِّيُّ في «التهذيب»(٣/ ١٧٥)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب»(١/ ٣٢٤)، ولا أعلم عنه شيئاً!

---

(١) جزم الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في «دراسات في الحديث النبوي» (١/ ٣٠٥) أنه يُسَمّى: «المصنف».

(٢) انظر: «الفهرست»: ص: ٣١٧.

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٠٣).

(٤) انظر: «فهرسة ابن خير»: ١٣٤.

(٥) انظر: «الرسالة المستطرفة»: ص: ٤٠.

(٦) أصول التخريج ودراسة الأسانيد: ص: ١٣٥.

(٧) انظر «فتح الباري» (١/ ٤٤٦).

٥ ـ **المصنَّف**: لهُشيم بن بَشير الواسطي (المتوفى سنة ١٨٣ هـ):

ذكره شيخُ الإسلام ابن تيمية في «التسعينية»(١/١٤٨)، ولم أقف عليه عند غيره، وظاهر سياق كلامه، أنه مصنَّفٌ في الآثار: كـ: «مصنف» حماد بن سلمة و«مصنف» وكيع، والله أعلم.

٦ ـ **المصنَّف**: لوكيع بن الجَرَّاح الرُّؤاسي (المتوفى سنة ١٩٧ هـ):

وهو كمصنف حماد بن سلمة تماماً؛ ذكره الذهبي عن ابن حزم، وعَدَّه ابن خير وابن حجر والروداني في مروياتهم، وذكره الكتاني.

٧ ـ **المصنَّف**: لسفيان بن عُيَيْنَة الهلالي (المتوفى سنة ١٩٨ هـ):

ذكره ابنُ خير في «الفهرست»(ص: ١٣٤) وقال: «في ثمانية عشر جزءاً، رواية محمد بن أبي عمر العدني عنه». ولم أقف عليه عند غيره!

٨ ـ **المصنَّف**: لعبد الرزاق بن هَمّام الصنعاني (المتوفى سنة ٢١١ هـ):

وهو من أجمع المصنَّفات وأفضلها ـ بعد مصنف ابن أبي شيبة ـ فيما علمت، وقد جمع فيه مؤلِّفه علماً عظيماً، وفيه أسانيد عوالٍ صحاحٌ كثيرة جداً، ويكثر فيه عن الحجازيين. وفي تقسيمه بعض غرابة، وهو أصغر من «مصنف ابن أبي شيبة». وتأتي المقارنة بينهما.

وسيأتي تعريفه المفصَّل في «المصنَّفات».

٩ ـ **المصنَّف**: لمحمد بن يوسف الفِرْيَابي (المتوفى سنة ٢١٢ هـ):

ذكره الذهبيُّ في «السير» (١٨/٢٠٣) عن ابن حزم. ولم يذكره في ترجمته! ونقل منه الحافظ ابن حجر في «الفتح»(٢/٤٧٨). ولم أقف له على ذكر عند غيرهما!

١٠ ـ **السنن**: لسعيد بن منصور الخُراساني (المتوفى سنة ٢٢٧ هـ):

وسَمَّاه ابنُ حزم: «المصنف»، وكذلك ابن خير في «الفهرست»(ص: ١٣٥)،

ولم أرَ من غاير بينهما، والأقرَبُ لحاله أن يُسَمَّىٰ «المصنف». وما أقرب منهجه من منهج ابن أبي شيبة، ما أكثر الآثار التي اشتركا في روايتها عن شيخ واحد، فهما متعاصران، وإن كان سعيد أقدم.

انظر تعريفه في «السُّنَن».

١١ ـ **المصنَّف**: لأبي الربيع سليمان بن داود الزُّهراني البصري (المتوفى سنة ٢٣٤ هـ):

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٤٠)، ولم أقف عليه عند غيره، والله أعلم.

١٢ ـ **المصنَّف**: لأبي بكر بن أبي شيبة (المتوفىٰ سنة ٢٣٥ هـ).

انظر تعريفه في «المصنَّفات».

١٣ ـ **المصنَّف**: لبَقِيّ بن مَخْلد القرطبي (المتوفىٰ سنة ٢٧٦ هـ):

وهو من أعظم هذا المصنَّفات، إن لم يكن أعظمها كلها، كما قال ابن حزم. قال: «أربى فيه على مصنَّفات عبد الرزاق وابن أبي شيبة وسعيد بن منصور».

ولم أقف له على ذكر فيما اطلعت عليه من فهارس المخطوطات.

١٤ ـ **المصنَّف**: لأبي جعفر الطحاوي (المتوفىٰ سنة ٣٢١ هـ):

لم أقف على من عزاه إليه إلا ابن حزم، ولم أجده في ترجمته، فلعلَّ أبا محمد يعني به أحد كتبه الأخرى المليئة بالآثار. كـ: «شرح معاني الآثار» أو غيره.

١٥ ـ **المصنَّف**: لابن أيمن، محمد بن عبد الملك القُرطبي (المتوفىٰ سنة ٣٣٠ هـ):

نقل عنه الحافظُ ابن حجر في «الفتح» (١/ ٣٧٣)، ولم أقف له على ذكر عند غيره إلا ما ذكره ابن خير في «الفهرست» (ص: ١٢٤): أنَّ ابن أيمن هذا ـ وأثنى في الفقه والحديث على كتابه ـ وقاسم بن أصبغ ـ الآتي بعده ـ رحلا جميعاً من الأندلس

إلى العراق، فوجدا أبا داود صاحب السنن قد توفي قبل وصولهما بيسير، فلما فاتهما رواية سننه، عمل كل واحد منهما مصنفاً على كتاب أبي داود، وتراجم أبوابه، ورويا أحاديثه عن شيوخهما (تخريجاً). قال ابن خير: «وهما مصنفان جليلان».

١٦ ـ **المصنَّف**: لقاسم بن أصبغ القرطبي (المتوفى سنة ٣٤٠ هـ):

ذكره ابن حزم ـ كما نقل عنه الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٠٣) ـ بهذا الاسم له، وغايَرَ بينه وبين «المنتقى» كلاهما له. وقال الذهبي في ترجمته: «المنتقى في الآثار». والله أعلم. وقد نقل منه الحافظ ابن حجر في «الفتح»(١/ ١٥) وسَمَّاه: «المصنف» ولم ينقل عن «المنتقى» شيئاً[١]؛ فلعله هو، والله أعلم.

١٧ ـ **المصنَّف**: للوليد بن مسلم:

نقل عنه الحافظُ ابن حجر في «الفتح» (١٢/ ٩٠)، ولم أقف على من ذكره سواه.

١٨ ـ **المصنَّف**: لسليمان بن الخراساني الأندلسي (المتوفى سنة ٥٠١ هـ):

ذكره صاحب «تراث المغاربة في الحديث النبوي» (ص: ٢٦٥)، ولا أعلم عنه شيئاً.

١٩ ـ **المصنَّف**: للحافظ أبي علي، سعيد بن عثمان بن سعيد، المعروف بـ: «ابن السَّكَن» (المتوفى سنة ٣٥٣ هـ).

فإنه في الأحاديث المرفوعة، جمع فيه ما في الصحيحين وسنن أبي داود والنسائي، قال الكتَّاني: «لكنه كتاب محذوف الأسانيد»[٢]، لعله هو المعروف بـ: «صحيح ابن السكن».

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٢٥.

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ٢٥.

ثانياً ـ التفاسير المسندة:

أُلّف في هذا العلم كتبٌ كثيرةٌ جداً، وجُلّها مفقودٌ أو مخطوطٌ، وهذه الكتب مليئةٌ بالآثار عن الصحابة والتابعين وتابعيهم؛ إذ كل ذلك قوام التفسير بالمأثور ـ بعد ما ورد عن النبي ﷺ ـ ولا يخفى أنَّ بعض مصنَّفات السنة ـ كالصحاح والجامع والسنن.. ضمّت كتباً للتفسير، كالبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم وسعيد بن منصور وغيرهم.

وأعرِّف فيما يلي بأهمِّ ما طُبع من هذه التفاسير المسندة المفردة.

١ ـ تفسير سفيان الثوري: (المتوفى سنة ١٦١ هـ):

يقع في مجلَّد صغير، والمطبوع فيه إلى سورة الطور، وفيه بعض الآثار المسندة (عددها ٩١١ أثراً مسنداً).

وطُبع قديماً في الهند بتحقيق الأستاذ امتياز علي عرشي. ثم أعيد صفه في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤٠٣ هـ.

٢ ـ تفسير عبد الرزاق الصنعاني: (المتوفى سنة ٢١١ هـ):

وقد طُبع أخيراً في مكتبة الرشد بالرياض عام ١٤١٠ هـ، بتحقيق الأستاذ مصطفى مسلم. ويقع في أربع مجلدات، أحدها للفهارس، ثم طبع أخرى في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤١٩ هـ بتحقيق محمود عبده، وهو أطروحة علمية في الأزهر.

٣ ـ التفسير: لأبي جعفر محمد بن جَرير الطَّبَري (المتوفى سنة ٣١٠ هـ):

وهو حافلٌ ـ جداً ـ بالآثار، والأحاديث المرفوعة، والفوائد الكثيرة في القراءات والإعراب واللغة وغير ذلك. وقد طُبع عدة طبعات.

٤ ـ التفسير: لابن أبي حاتم الرازي (المتوفى سنة ٣٢٧ هـ):

وهو حافلٌ بالآثار كذلك إلا أنه لم يُطبَع منه إلا جزء يسير جداً: قطعتان من أول

«البقرة» وأول «آل عمران» في مجلدين طُبع في دار طيبة بالرياض عام ١٤٠٨ هـ بتحقيق: أحمد الزهراني، وحكمت ياسين. ثم طبع كاملاً في ١٠ مجلدات مع نقص في أثنائه، في دار نزار الباز بمكة ـ عام ١٤١٧ هـ، واستكملوا نقصه من تفسير ابن كثير و«الدر المنثور» وغيرهما ولكن بدون إسناد.

والموجود من هذا التفسير كاملاً: من أول القرآن إلى نهاية سورة الرعد، ومن سورة المؤمنون إلى نهاية سورة العنكبوت.

ثالثاً: كتب الاختلاف:

المقصود بهذه المجموعةِ، الكُتب الفقهية التي تسوق الأقوالَ والأدلّةَ بالأسانيد، وهي طريقةُ المتقدِّمين، وفقهاء المحدِّثين، أذكر فيما يلي بعضَها:

١ ـ **كتاب الآثار**: للإمام أبي يوسف، يعقوب بن إبراهيم القاضي (المتوفىٰ سنة ١٨٢ هـ).

قال الإمام يحيىٰ بن مَعِين: «ليس في أصحاب الرَّأي أكثر حديثاً ولا أثبت منه».

٢ ـ **كتاب الآثار**: للإمام محمد بن الحسن الشَّيْبَاني (المتوفىٰ سنة ١٨٩ هـ).

وهو نظيرُ كتابه «الموطأ»، يروي فيه عن الإمام أبي حنيفة أحاديثَ مرفوعةً وموقوفةً ومُرسَلَةً، ويُكثِر جدّاً عن إبراهيم بن يزيد النَّخَعي (المتوفىٰ سنة ٩٦ هـ) شيخ الطريقة العراقية، ويروي فيه قليلاً عن نحو عشرين شيخاً سِوىٰ أبي حنيفة. وقد ألَّف الحافظُ ابن حجر: «الإيثار بمعرفة رواة كتاب الآثار» في رجاله، كما ألَّف فيهم العلاَّمةُ قاسم بن قُطْلُوبغا الحنفيُّ أيضاً.

٣ ـ **كتاب الأُمّ**: للإمام محمد بن إدريس الشافعي (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ).

وهو من أَهَمِّ وأجمعِ كتب الشافعيِّ، وقد رَواهُ عنه ـ وهو مذهبه الجديد في أبواب الفقه ـ أربعةٌ من تلاميذه وهم: المُزَني، والبُويطي، والربيع الجيزي، والربيع بن سليمان المرادي راوي «الأم» وغيرها عن الشافعي. والفتوى على ما في الجديد دون القديم، فقد رَجَع الشافعيُّ عنه.

والشافعيُّ في هذا الكتاب محدِّثٌ يُكثِر من الاستدلالات بالحديث، ويكثر من استعمال القياس، فيقول: «وبهذا نأخذ وهو قول الأكثر من أهل الحجاز والأكثر من أهل الآثار بالبلدان»، ويقول: «وقلنا في الكلب بما أمر به رسول الله ﷺ وكان الخنزير إن لم يكن في شر من حاله لم يكن في خير منها، فقلنا به قياساً عليه»، إلى كثير من أمثال ذلك. وقد نحى الإمام الشافعي في هذا الكتاب منحى جديداً متأثراً بمدرسة الحجاز، ومدرسة العراق.

طُبع هذا الكتاب بتصحيح الشيخ محمد زهري النَّجّار، في مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، في سبع مجلَّدات. ثم طُبع في دار الشعب بمصر، عام ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م. ثم طُبع في دار المعرفة ببيروت بإشراف محمد زهري النَّجّار، عام ١٩٧٣ م، في أربع مجلَّدات، وصدرت له طبعةٌ أخيرة، بتحقيق الدكتور أحمد بدر حَسُّون، في دار قتيبة بدمشق، عام ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م، في عشر مجلَّدات.

٤ ـ **السنن في الفقه على مذهب الإمام أحمد**: لأبي بكر أحمد بن محمد بن محمد هاني الطائي الأثرم (المتوفى سنة ٢٦١ هـ):

ذكره الحافظ ابن حجر في «المعجم المفهرس» (برقم: ٤٤) تحت فصل: في ذكر عدة من الكتب الشاملة للأحاديث والآثار. إلخ، رتَّب الأثرمُ في هذا الكتاب المسائل التي رواها عن الإمام أحمد، وبوَّبها أبواباً.

٥ ـ **المبسوط**: لابن المنذر، أبي بكر محمد بن إبراهيم النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣١٨ هـ).

٦ ـ **السنن والإجماع والاختلاف**: لابن المنذر أيضاً.

٧ ـ **الأوسط**: لابن المنذر أيضاً.

٨ ـ **الإشراف**: لابن المنذر أيضاً.

٩ ـ **الإقناع**: لابن المنذر أيضاً.

١٠ ـ **الاختلاف**: لابن المنذر أيضاً.

١١ ـ **الاقتصاد في الإجماع والخلاف**: لابن المنذر أيضاً.

١٢ ـ **الإجماع**: لابن المنذر أيضاً.

هذه الكتب كلُّها لابن المنذر، والظاهرُ أنَّ بعضها اختصارٌ لبعض، وأظن أن بعضها تكرر باسم آخر، كـ: «المبسوط» فلعله «السنن والإجماع والاختلاف»، وأما «الأوسط»؛ فالأقرب أنه اختصار لـ: «المبسوط». و«الإشراف» اختصارٌ له. و«الإقناع» اختصارٌ له. والله أعلم.

ومنهجه في هذه الكتب جميعاً يتلخَّص بما يأتي:

ـ يُبوِّب لمسائل الفقه بدقة متناهية.

ـ إن كان في «الإجماع» ذكر المسائل الإجماعية، أو التي لم يبلغه فيها خلاف.

ـ إن كان في «الإقناع» زادَ على ذلك بذكر حديثٍ مُسْنَدٍ، وذكر القولَ الراجح لديه في المسألة، ونادراً ما يشير إلى الخلاف.

ـ إن كان في «الإشراف» زاد في ذكر الخلاف، ويحذف الأدلة، لكنه لا يُسند شيئاً من ذلك غالباً.

ـ إن كان في «الأوسط» ذكر الأقوالَ والأدلَّةَ، وأسند أقوال الصحابة والأحاديث المرفوعة، ويعلق الباقي، ويرجِّح بينها.

فأوسعها «المبسوط»، وأوجزها «الإقناع»، وأوجز منه «الإجماع. وقد طُبع من هذه الكتب ما يأتي:

ـ «الأوسط»: طُبع بتحقيق الدكتور صغير أحمد حنيف حتى الآن خمسة أجزاء، في دار طيبة بالرياض، عام ١٤٠٥ ـ ١٤١٣ هـ، وصل فيه إلى نهاية الجنائز.

ـ «الإقناع»: طُبع بتحقيق الدكتور عبد الله الجبرين، في مجلدتين، في مكتبة الرشد بالرياض، عام ١٤٠٨ هـ.

ـ «الإشراف»: طُبع منه قطعتان:

الأولى: من كتاب النكاح إلى نهاية كتاب الاستبراء، في مجلدةٍ واحدةٍ بتحقيق الأستاذ صغير أحمد حنيف في دار طيبة بالرياض بدون تاريخ.

الثانية: من كتاب الشفعة إلى نهاية الكتاب، ولكن آخره متمم من «الأوسط». تقع هذه القطعة في مجلدتين، بتحقيق الأستاذ محمد نجيب سراج الدين، في إدارة إحياء التراث الإسلامي بقطر، عام ١٤٠٦ هـ.

- «الإجماع»: طُبع طبعات كثيرة، من أجودها طبعة الدكتور صغير أحمد حنيف في دار طيبة بالرياض، عام ١٤٠٢ هـ.

وأما بقية تلك الكتب؛ فلا أعلم عن طباعتها شيئاً.

٥ - **شرح معاني الآثار**: للإمام أبي جعفر، أحمد بن محمد الطَّحَاوي (المتوفى سنة ٣٢١ هـ).

امتاز هذا الكتابُ بمميزاتٍ لم تتوفَّر في أكثر الكتب الحديثية، منها:

- اشتماله على الكثير من الأحاديث وآثار الصحابة، والتابعين، وتابعيهم من أئمة الحديث والفقه، التي لم تَرِدْ في كتب الأحاديث الأخرى.

- أنه يروي الحديثَ فيه بأسانيدَ كثيرةٍ وطُرُقٍ مختلفةٍ، وتُوجَد في بعض طُرُقِها زياداتٌ قد لا تُوجَد في كتب الآخرين.

- وفي بعض الأحيان تكون الرواية بإسنادٍ ضعيفٍ، أو يرد بطريق التدليس، وعدم التصريح بالسَّماع، أو بطريقٍ مُرسَلٍ، أو منقطعٍ، أو موقوفٍ في السند في كتب الآخرين، في حينٍ نجد تلك الأحاديث لدى الطحاوي بسندٍ قويٍّ، وبالتصريح بالسماع، وبالسند المتصل أو المرفوع.

- أنه يذكر في ترجَمة البابِ المسألَةَ الفقهيةَ، ثم ينطلق برواية الأحاديث والآثار باعتبارها أدلة للمسألة[1].

---

(١) أبو جعفر الطحاوي الإمام المحدث الفقيه: للدكتور عبد الله نذير أحمد، ص: ٣٢٩ - ٣٣١.

ـ نقدُه الحديثَ من حيث المعنى، بعد نقده من جهة السند، ثم ترجيحه أحياناً للناحية المعنوية مع صحة السند في نظر المحدِّثين، وذلك تطبيقاً لقاعدة شروط قبول الأخبار عند الحنفية مسندةً أو مُرْسلةً: (ألا تشذّ عن الأصول المجتمعة عندهم) والطحاوي كثير المراعاة لهذه القاعدة[1] في كتابه: «معاني الآثار».

طُبع بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط، في مؤسسة الرسالة ببيروت، عام ١٤١٥ هـ، في عشرة مجلدة.

٦ ـ تهذيب الآثار: للإمام أبي جعفر، محمد بن جريرالطَّبَري (المتوفى سنة ٣١٠ هـ).

وعنوانُه كما ذكره الطَّبَرِيُّ: «تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار»، وسَمَّاه القِفْطي: «شرح الآثار» وقال: «لم يُتِمّه، وهو كتابٌ أعْيا العلماءَ إتمامُه»[2].

قال العلامة محمد شاكر في مقدمته لهذا الكتاب: «وكتاب تهذيب الآثار من أجلِّ كتب أبي جعفر، نهج فيه نهجاً فريداً، لم يُسْبَق إليه، ولا يشبهه شيءٌ من الكتب التي ألّفت بعده، ولولا أنه ماتَ قبل إتمامه، لكان عمدة عند علماء الحديث، وأئمة الفقه، ومع ذلك فقد أثنىٰ عليه العلماء، ونقلوا منه نقولاً كثيرة، وأكثرهم نقلاً عنه في كتبه الحافظ ابن حجر (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ) في «فتح الباري» و«تهذيب التهذيب» وغيرهما من كتبه، ثم ابن التُّركماني (المتوفى سنة ٧٥٠ هـ) في «الجَوْهر النَّقي في الرَّدِّ على البيهقي»[3].

وَصنَّف الطبريُّ «تهذيب الآثار» على ترتيب المسانيد، فبدأ بمسند العشرة المبشَّرين بالجنة.

---

(١) انظر: القاعدة وشرحها في «فقه أهل العراق وحديثهم» للكوثري، ص: ٣٤.

(٢) إنباء الرواة: (٣/ ٩٠).

(٣) تهذيب الآثار، مسند علي بن أبي طالب: ص: ٧.

ثم تبع ذلك بمسند أهل البيت، ثم مسند الموالي، ثم مسند بني هاشم.

أَلَّف الطبريُّ هذا الكتاب على ما أداه إليه اجتهاده في الحديث، ورتَّبه ترتيباً خاصاً بحسب الأسانيد، وأنه تناول كلَّ حديثٍ بتدقيق السند، وما في المتن من الفقه، ويذكر غريب الألفاظ، وغريب المعاني، وما يُستنبَط من الحديث من الأحكام الشرعية، وما يثور حوله من اختلاف الفقهاء، مع إيراد حججهم وأدلّتهم، وأنه ـ بحسب منهجه العام ـ يناقش الأدلة والآراء والاجتهاد، ويصل إلى بيان القول الراجح، والصواب في ذلك؛ ليُبيِّن مذهبه في المسألة، وحجّته فيما ذهب إليه بناءً على أصوله التي قرّرها في كتابه «الرسالة» التي صَنَّفها غالباً لبيان أصول مذهبه في الاجتهاد، محاكاةً لرسالة الإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ في أصول الفقه[1]، وهذا ما يصرِّح به الطبري نفسه، في كتابه هذا «تهذيب الآثار»[2].

وذكر الطبري في «مسند أبي بكر» ـ وهو أوّل الكتاب ـ مقدمةً ذكر فيها شروطه ومنهجه في تأليف هذا الكتاب، وأنه حصره بالأحاديث الصحيحة، ولكنه ذكر أخباراً غير صحيحة حكايةً عمّن احتج بها في توهين خبر. أو تأييدِ مقالةٍ، أو بيانِ علةٍ، وليس ليكون استشهاداً به على دين، أو اعتماداً عليه، ثم يجمع بين الآثار المختلفة[3].

وعلى الرغم من عدم إتمام الطبري لكتابه العظيم «تهذيب الآثار» وأنه صَنَّف مسانيد العشرة، ومسانيد أهل البيت، ومسانيد الموالي ثم مسانيد بني هاشم، ووصل إلى مسند عبد الله بن عباس ـ رضي الله عنهم ـ وأنه بلغ القمة في هذا الكتاب، على الرغم من كل ذلك فقد ضاع معظم الكتاب مع ما ضاعَ من تراث المسلمين وذخائرهم أيام النكبات والحروب والعدوان والضياع، ولم يُعثر حتى الآن إلا على أجزاء منه،

---

(١) تهذيب الآثار: ص: ١٠.
(٢) تهذيب الآثار: ص: ٣٤.
(٣) انظر: «تهذيب الآثار»، مسند علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ ص: ١١ ـ ١٣.

وبقية محدودة من مسند علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، ومسند عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، وبقية من مسند عبد الله بن عباس، رضي الله عنهما.

وعثر الأستاذ الدكتور ناصر بن سعد الرشيد على جزأين مخطوطين من الكتاب، وقام بتحقيقهما ونشرهما، وطُبع الجزءان في مطابع الصفا بجدّة. ثم قام العلامة محمود محمد شاكر بتحقيق الأجزاء المتبقّية من مخطوطات «تهذيب الآثار» في أربع مجلدات، طُبعت في مطبعة بمصر سنة ١٩٨٢ م، وقامت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض بنشر هذه المجلدات الأربعة، بما فيها من تحقيق وتدقيق.

٧ ـ كتاب الشريعة: للإمام أبي بكر محمد بن الحسين الآجُرّيّ الشافعي (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ).

وهو من أنفس الكتب في ميدانه، فقد طَرَق فيه المؤلِّفُ أبواباً هامَّةً جداً مصدرة بلزوم الجماعة، وعدم الفرقة، والحَثّ على التمسك بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، ووَسَّطه بالرَّدّ على المبتدعة، وإثبات الصفات لله عزَّ وجلَّ، وخَتَمه بشفاعة رسول الله ﷺ، مع ذكره لما وَرَدَ في الحوض والميزان... إلخ، وقد شحنه بمئات الأحاديث، وقد بلغ تعدادُها مع الآثار الموقوفة والمقطوعة (١٠٦٠) حديثاً، والمرفوع يُساوي ثلثي هذا الرقم تقريباً.

طُبع في دار الكتاب العربي ببيروت، عام ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦، وله طبعاتٌ أخرى.

٨ ـ معرفة السُّنَن والآثار: لأبي سليمان حَمْد بن محمَّد البُسْتِي الخَطَّابي (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ).

٩ ـ المعرفة: للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ):

وهو في شرح أدلة الشافعي، ويتوسَّع فيه حتى يذكر الآثار المسندة، ولكنه ـ في الغالب ـ لا يزيد على «السنن الكبرى» إلا قليلاً! بخلاف ما فيه من الفقه.

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد المعطي قلعجي بمصر، عام ١٤١٢ هـ، في اثنتي عشرة مجلدة. وطُبع بتحقيق الأستاذ سيد كسروي حسن ببيروت، عام ١٤١٢ هـ، في سبع مجلَّدات بلبنان.

١٠ ـ **الخلافيات**: للبيهقي أيضاً:

وهو في شرح المسائل المختلف فيها بين الشافعية والحنفية، ويتوسَّع في سرد أدلة كل فريق؛ خاصة مذهبه الشافعي، فيورد الآثار كذلك بأسانيدها، لكنه لا يزيد على «السنن الكبرى» إلا قليلاً، بخلاف ما فيه من الفقه أيضاً.

وقد طُبع منه أخيراً ثلاث مجلَّدات بتحقيق الأستاذ مشهور حسن سلمان في دار الصميعي بالرياض. كما طُبع مختصره كاملاً لابن فرح، لكنه محذوف الأسانيد!

رابعاً ـ الكتب الأخرىٰ:

وهي كلُّ الكتب التي تحتوي على الآثار بكثرة، ولا تندرج تحت ما سبق ذكره من الأقسام. وهي كثيرة، أختار منها ـ بدون ترتيب زمني ـ ما يأتي:

١ ـ **السُّنَن**: للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفىٰ سنة ٣٥٨ هـ):

حيث إنه كتاب في الأحاديث المُعَلّلة؛ فإن بعضها قد يكون الصحيح وقْفه، فيورد الأمرين.

انظر تعريفه الموسَّع في «السُّنَن».

٢ ـ **السُّنَن الكبرى**: للحافظ أبي بكر، أحمد بن الحسين البيهقي الشافعي (المتوفىٰ سنة ٤٥٨ هـ):

جمع فيه الأحاديث المرفوعة، والآثار الموقوفة كذلك، وإن كانت الآثار أقلّ، بل إنه قد يعلقها.

انظر تعريفه الموسَّع في «السُّنَن».

٣ ـ **السنن**: للحافظ عبد الله بن عبد الرحمن الدَّارمي (المتوفى سنة ٢٥٥ م):

ويُسمَّى «المسند» ـ أيضاً ـ وهو مرتَّبٌ على الأبواب. وفيه من الآثار ما لا يستهان به.

انظر تعريفه الموسَّع في «السُّنَن».

٤ ـ **المستدرك**: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن عبد الله الحاكم النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ):

وهو في الأحاديث المرفوعة، لكنه يُورد بعض الآثار عرضاً.

وسيأتي تعريفه الموسَّع في «المستدركات».

٥ ـ **المعجم الكبير**: للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطَّبَراني (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ):

وحَقُّه أن يُسَمَّى: المسند» لأنه مرتَّبٌ على أسماء الصحابة، لا على شيوخ الطَّبَراني إلا أن يقال: إنه يقصد «المعجم» على اصطلاح المتقدِّمين من المحدِّثين، كأبي نُعَيم في «معجم الصحابة» وابن قانع ونحوهما.

وسيأتي تعريفه الموسَّع في «المعاجم الحديثية».

٦ ـ **الحلية**: للحافظ أبي نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ):

هذا الكتاب في أخبار الصالحين من زُهَّاد هذه الأمة، بدأه المؤلِّف بالصحابة، ثم التابعين ثم من بعدهم وهلم جرّاً. ويُورد ضِمن أخبار المترجم له شيئاً من مسند حديثه، ومسند أقواله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «قد روى أبو نعيم في أول (الحلية) في فضائل الصحابة وفي كتاب (مناقب أبي بكر وعمر وعثمان وعلي) أحاديث: بعضُها صحيحةٌ، وبعضُها ضعيفةٌ، بل مُنكَرةٌ، وكان رجلاً عالماً

بالحديث، لكن هو وأمثاله يروون ما في الباب لأن يُعرَف أنه قد رُوي كالمفسِّر الذي ينقل أقوالَ الناس في التفسير، والفقيه الذي يذكر الأقوالَ في الفقه، والمصنِّفُ الذي يذكر حجج الناس ليذكر ما ذكروه، وإن كان كثيرٌ من ذلك لا يعتقد صِحّتَه، بل يعتقد ضعفَه؛ لأنه يقول: إنما نقلتُ ما ذكر غيري، فالعهدةُ على القائل لا على الناقل»[1].

وقال ـ رحمه الله تعالى ـ في موضعٍ آخر: «إنَّ أبا نعيم روى كثيراً من الأحاديث التي هي ضعيفةٌ بل موضوعةٌ باتفاق علماء الحديث، وأهل السنة، والشيعة، وهو وإن كان حافظاً ثقةً كثيرَ الحديثِ واسعَ الرواية، لكن روى كما هو عادة المحدِّثين يروون ما في الباب لأجل المعرفة بذلك، وإن كان لا يحتج من ذلك إلا ببعضه»[2].

طُبع هذا الكتاب قديماً في مصر بمطبعة السعادة في عشر مجلَّدات.

٧ ـ شرح السُّنَّة: لمحيي السُّنَّة أبي محمد الحسين بن مسعود الفَرَّاء البَغَوِي (المتوفى سنة ٥١٦ هـ).

يشتمل الكتابُ على مختاراتٍ من الحديث من مرويات أهل العدالة والضبط من رواة الحديث، يشرحها المؤلِّفُ شرحاً يقدِّم فوائد شتّى من حَلِّ مشكلاتٍ، وتفسيرِ غريبٍ، وبيانِ حُكمٍ، وما إلى ذلك مما يتصل بسببٍ بفقه الحديث.

يقوم منهجُ الكتاب على الالتزام بالأمور التالية:

ـ يرتِّب المؤلِّفُ كتابه على الموضوعات على طريقة أصحاب المصنَّفات من علماء الحديث، فيجمع الأحاديث المتعلِّقة بموضوعٍ واحدٍ في مكانٍ واحدٍ.

ـ يقسم كتابه إلى كتبٍ داخليةٍ مُعَنْوَنَةٍ يشتمل كلٌّ منها على أبوابٍ مُعَنْوَنَةٍ، فيبدؤها بكتاب الإيمان، فكتاب العلم، فكتاب الطهارة.. وهكذا ويدخل في كل كتابٍ مجموعةَ أبواب تتصل بعناوينَ فرعيّةٍ من موضوع الكتاب، فكتاب الإيمان مثلاً

---

(١) منهاج السنة: (٤/ ١١).

(٢) منهاج السنة (٤/ ١٥).

يشتمل على (٢٤) باباً، أوّلها باب: (بيان أعمال الإسلام وثواب إقامتها). . وثانيها: (باب أن الأعمال من الإيمان). . وثالثها: (باب حلاوة الإيمان). . وهكذا.

- في كل كتاب، وأحياناً في بعض الأبواب يفتتح الكتابَ بآياتٍ تُناسِب موضوعَه ويذيّلها بما أُثر عن الصحابة والتابعين من تفسيرٍ وتوضيحٍ لمعانيها، ويسوق بعد ذلك الأحاديثَ المتعلّقَةَ بذلك الباب مستفادةً من كتب السُّنَة المعتمدة.

- يحرص على الرواية الصحيحة من الأحاديث دائماً، لكنه قد يسوق أحياناً أحاديثَ ضِعَافاً لا في سياق المتن، بل في سياق الشرح.

- يُشير إلى ما يستفاد من الفقه من الأحاديث الواردة في ذلك الباب.

- يورد اجتهادات الصحابة، والتابعين، وأقوال الأئمة المجتهدين في أمهات المسائل سواء المتفق عليها أو المختلف فيها، مع إيراد أدلتهم إجمالاً أو تفصيلاً حسب ما يقتضيه سياقُ العرض.

* * *



٥ـ المُــوَطَّـــآت

(الموطآت) جمعُ: (موطأ)، و(المُوطَّأ)، معناه: المُسَهَّل المُهَيَّأ، قال في «القاموس المحيط»: «وَطَأه»: هَيَّأه، ودَمَّثَه، وسَهَّلَه، كوَطَّأَه.

وفي اصطلاح المحدِّثين: يُراد بها الكُتب المرتَّبة على الأبواب الفقهية، وهي تشتمل على الأحاديث المرفوعة، والموقوفة، والمقطوعة، وآراء بعض العلماء، ومذهبي الإمام والمؤلِّف، وبعض فروعٍ على الحديث. فهو كـ «المُصَنَّف» تماماً، وإن اخْتَلَفَت التسميةُ.

وكذلك لا تختلف «الموطَّآتُ» اصطلاحاً عن كُتب «السُّنَن»، إلاَّ أنَّ «السُّنَن» يُلْتَزَمُ فيها ذِكْرُ «المرفوعِ» وما يأتي فيها من «الموقوف» و«المقطوع» فبالتبع لسبب التسمية:

لقد صَنَّفَ إبراهيمُ بن محمد بن أبي يحيى (المتوفى سنة ١٨٤) موطّأه الكبير وكان قدرياً معتزلياً، تتلمذ عليه الشافعيُّ في حداثته.

وعمل عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة المَاجِشُون (المتوفى سنة ١٦٤) على معنى الموطأ بغير حديث، فنظر فيه مالكٌ فقال: «ما أحسن ما عمل! ولو كنتُ أنا الذي عملتُ لبدأت بالآثار، ثم سددتُ ذلك بالكلام». وكان عبد العزيز فقيهاً وَرِعاً متابعاً لمذهب أهل الحرمين، مفرِّعاً على أصولهم. وقال أحمد بن كامل: لعبد

العزيز كتبٌ مصنَّفةٌ في الأحكام[1]. قال الذهبي: «موطؤه أضعاف موطأ مالك، وأحاديثه كثيرة»[2].

وعمل عبدُ الله بن وهب الفِهْري (المتوفى سنة ١٩٧) موطأه الصغير، قال ابن حِبّان: «جمع ابن وهب وصَنَّف، وهو حفظ على أهل الحجاز ومصر حديثهم، وكان من العُبّاد ومن أجلّة الناس وثقاتهم، وحديثُ الحجاز ومصر يدور على رواية ابن وهب وجمعه»[3].

وعمل إسماعيلُ بن عبد الرحمن بن ذُؤَيْب (من الطبقة الثالثة) موطأ. قال ابن سعد: «كان ثقةً وله أحاديث»، ووَثَّقه أبو زُرْعَة والدَّارقطني، وذكره ابنُ حِبّان في «الثقات»[4].

قال السّيوطي: «ثم إنَّ مالكاً عزم على تصنيف الموطأ فصَنَّفه فعمل من كان بالمدينة يومئذٍ من العلماء (الموطآت)، فقيل لمالكٍ: شغلت نفسَك بعلم هذا الكتاب، وقد شركك فيه الناسُ، وعملوا أمثاله، فقال: «إيتوني ما عملوا»، فأُتي بذلك فنظر فيه ثم نبذه وقال: «لتعلَمنّ أنه لا يرتفع من هذا إلاَّ ما أريد به وجه الله»، قال: فكأنما أُلقيت تلك الكتبُ في الآبار، وما سمع لشيء منها بعد ذلك بذكر»[5].

أشهر الموطّآت:

١ ـ **موطأ الإمام مالك:** لإمام دار الهجرة مالك بن أنس الأصبحي (المتوفى سنة ١٧٩ هـ).

أَلَّفَه الإمام مالك على الأبواب، وتوخَّى فيه القويَّ من أحاديث أهل الحجاز،

---

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٤٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٣٩٧).

(٢) سير أعلام النبلاء: (٨/ ٤٠٠).

(٣) التهذيب (٦/ ٧١)، وكشف الظنون (٢/ ١٩٠٧).

(٤) التهذيب (١/ ٣١٢)، والتقريب (١/ ١٧) وغيرهما، ولم أقع على تاريخ وفاته.

(٥) سير أعلام النبلاء: (٨/ ٧٠).

ولم يقتصر فيه على الحديث النبوي المرفوع إلى الرسول ﷺ بل ذكر فيه أقوالَ الصحابة والتابعين، وقد بناه على نحو عشرة آلاف حديث، من مئة ألف حديث كان يحفظها، فكان ينظر فيه وينقِّحه حتى أصبح على ما هو عليه الآن، وفيه خمسمئة وعشرون حديثاً مرفوعاً للنبيِّ ﷺ وثلاثة آلاف أثرٍ عن الصحابة وأقوال التابعين، وبلاغات مالك وأقواله، على ما ذكره أبو عمرو الدَّاني[1]، وقد استغرق في تصنيفه وتنقيحه وتحريره زمناً طويلاً، فقد عرض عمر بن عبد الواحد ـ صاحب الأوزاعي ـ الموطأ على مالك في أربعين يوماً، فقال: «كتابٌ ألَّفتُه في أربعين سنة، أخذتموه في أربعين يوماً!؟ ماأقلَّ ما تفقهون!».

طريقةُ الإمام في «الموطأ» أنّه يذكر عنوانَ الباب ثم يذكر بعضَ الأحاديث مسندة إلى النبي ﷺ، ثم يذكر ما بلغه عن النبي ﷺ أو عن الصحابة والتابعين، وكثيراً ما يذكر فِقْهَه في الموضوع بعد ذلك. كما ذكر هذا في (كتاب الطهارة) (في المستحاضة)، وفي (كتاب الجمعة) (باب ما جاء في الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب) وهذا بيِّنٌ واضحٌ في أكثر كتابه.

لقد وَرَدَتْ في «الموطأ» مصطلحاتٌ عديدةٌ تُشير إلى عمل أهل المدينة، منها أقوله: «الأمر المجتمع عليه عندنا»، و«الأمر عندنا»، و«الأمر ببلدنا»، و«السُّنّة عندنا»، و«السنة التي لا اختلافَ فيها عندنا»، وهذا الذي لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا . . ».

إنَّ الإمام مالكاً قد فَرَّق بين إجماع فقهاء أهل المدينة بصورةٍ خاصَّةٍ وبين عملهم بصورة أعَمّ، فإجماعهُم هو من علمهم وليس العكس صحيحاً؛ إذ إن كثيراً من أعمالهم لم تكن من إجماع فقهائهم. فإنَّ بعض المسائل المُختلَف عليها، وبخاصة ما يتصل بالمعاملات، أصبحت من عمل أهل المدينة نتيجةً للسلطة القضائية فيها؛ إذ اختارت رأياً من آراء فقهاء المدينة فطبّقته في العمل، ولكن بعض هذه المسائل،

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٤.

وبخاصة ما يتصل منها بالعبادات، وهو مما لا يدخل تحت سلطان السلطة القضائية، أصبح من أعمالهم الشائعة نتيجةً لسلطان الفقهاء الاجتماعي؛ إذ طبقوا هذه المسائل على أنفسهم، وأخذها الناسُ عنهم. وعلى هذا فإنَّ «الموطأ» من أهم المصادر في الحديث وفي الفقه، وفي إدراك منحى الإمام مالك في فهمه لعمل أهل المدينة، كما أنه في الوقت ذاته يُعَدّ موسوعةً ثقافيةً تشتمل، بالإضافة إلى الحديث والفقه، على جوانب من التفسير ومن التاريخ.

وقد اختلف العلماءُ في منزلة «الموطأ» فبعضُهم قَدَّمه على الصحيحين، ومنهم من جَعَله في مرتبتهما، ومنهم من قال: المرفوع المتَّصل الصحيح كأحاديث الصحيحين، وما سِوىٰ المرفوع المتصل يُعْتَبر فيه ما يُعْتَبر بغيره من الحديث. ورأىٰ آخرون: أنَّ «الموطأ» يأتي في منزلة بعد «صحيح مسلم». وقد يكون هذا القول هو الأرجح والصواب[1].

و«الموطأ» من أصح الكتب في عصره حتىٰ قال الإمام الشافعي: «ما ظهر علىٰ الأرض كتابٌ بعد كتاب الله أصَحُّ من كتاب مالك». وهذا قبل أن يظهر «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم».

* **روايات الموطأ:**

لـ: «الموطأ» رواياتٌ كثيرةٌ، من أشهرها:

ـ روايةُ الإمام يحيىٰ بن يحيىٰ اللَّيثي الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ)، وهي التي اعتمدها الأئمةُ الحُفَّاظُ، والمنتشرة في المغرب والبلاد العربية، قال الكتَّاني: «وعن مؤلِّفها فيها رواياتٌ كثيرةٌ، أشهرها وأحسنها: روايةُ يحيىٰ بن يحيىٰ بن كثير اللَّيثي الأندلسي، وإذا أطلق في هذه الأعصار موطأ مالك فإنّما ينصرف لها»[2]. طُبعت هذه الروايةُ مِراراً، ومِن أحسن طبعاتها الطبعة التي حقَّقها الأستاذ محمد فؤاد

(١) موسوعة المصادر والمراجع: ص: ٣١٤ـ٣١٥.
(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ١٣.

عبد الباقي، ونشرتها دارُ إحياء الكتب العربية في القاهرة، عام ١٣٧٠ هـ ـ ١٩٩٥ م، في مجلّدتين.

ـ ومنها: روايةُ الإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن بن فَرْقَد الشَّيباني (المتوفى سنة ١٨٩ هـ).

ومنهجُه في الموطأ كما يلي:

أنه يذكر ترجَمة الباب ويذكر مُتَّصلاً به روايته عن الإمام مالك موقوفةً كانت أو مرفوعةً.

أنه لا يذكر في صدر العنوان إلاَّ لفظ (الكتاب) أو (الباب)، وقد يذكر لفظَ الأبواب، وليس فيه لفظ (الفصل) إلاَّ في موضعٍ اختلفت فيه النسخ، ولعله من أرباب النسخ.

أنه يذكر بعد الحديث أو الأحاديث اجتهادَه مخالفاً أو موافقاً لمالكٍ أو غيره من علماء الحجاز والعراق، معبِّراً عن ذلك بقوله: «وبه نأخذ» و«عليه الفتوى» و«به يُفتى» و«عليه الاعتماد» و«عليه عول الأمة» و«هو الصحيح» و«هو الظاهر» و«هو الأشهر»، ونحو ذلك. ولكثرة ما ذكره من غير روايات مالكٍ، وما اجتهد فيه اشتهر بموطأ محمد.

أنه لم يذكر مذهبَ أبي يوسف في موطئه، بل ولا في «كتاب الآثار» له، وليس معنى ذلك مخالفةُ أبي يوسف له أو موافقته في المسألة، وإن كانت عادته في كتابه «الجامع الصغير» أنه يريد موافقتَه له عند عدم ذكره.

ويمكن القول: إن «موطأ محمد» مصنَّفٌ حديث الحجازيِّين ورأي وأثر العراقيين، وهو إلى كونه في الفقه المقارن بين المذهب المالكي والحنفي، فهو يُعنى برواية محمد بن الحسن عن شيخه أبي حنيفة هكذا رَفْعاً أو وقفاً، والتي تُعَدّ قسماً من «مسند أبي حنيفة» الذي ينفرد به صاحبُه محمد بن الحسن.

طُبعت هذه الرواية بتحقيق الشيخ عبد الوهَّاب عبد اللطيف، في المجلس

الأعلىٰ للشؤون الإسلامية بالقاهرة، عام ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٢ م في (٢٢٨) صفحة.
وطُبعت بدار القلم في بيروت، عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م في (٣٩٤) صفحة.

ـ ومنها: روايةُ الإمام أبي مُصْعَب، أحمد بن أبي بكر القاسم بن حارث الزُّهْري المدني قاضي المدينة (المتوفى سنة ٢٤٢ هـ).

قال العلائي: «روىٰ الموطأ عن الإمام مالكٍ جماعةٌ كثيرةٌ وبين رواياتهم اختلافٌ من تقديمٍ وتأخيرٍ، وزيادةٍ ونقصٍ، ومِن أكبرها وأكثرها زياداتُ «موطأ أبي مُصْعَب» أحمد بن أبي بكر الزهري، نحو مئة حديث، وهو آخر من روىٰ عن مالك. قال الدَّارقطني: أبو مصعب ثقةٌ في الموطأ، وقَدَّمه علىٰ يحيىٰ بن بُكَيْر».

طُبعت هذه الرواية بتحقيق الدكتور بشَّار عوَّاد معروف، ومحمود محمد خليل، في مُؤسَّسة الرسالة ببيروت، عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م، في مجلَّدتين.

ـ ومنها: روايةُ الإمام أبي زكريا يحيىٰ بن عبد الله بن بُكَيْر المصري (المتوفىٰ سنة ٢٣١ هـ).

قال الضَّبِّي: «قال بقي بن مَخْلَد: سمع يحيىٰ بن بكير (الموطّأ) سبع عشرة مَرَّةً من مالكٍ»[1].

طُبعت في الجزائر عام ١٣٢٢ هـ ـ ١٩٠٤ م، في مجلَّدتين.

ـ ومنها: رواية الإمام أبي محمد سُوَيْد بن سعيد بن سهل الحَدَثاني الهَرَوي (المتوفىٰ سنة ٢٤٠ هـ).

طُبعت بتحقيق الأستاذ آيت سعيد الحسين، بالمغرب، عام ١٤٠٩ هـ. وطُبعت بتحقيق الأستاذ عبد المجيد التركي.

ـ ومنها: روايةُ الإمام سعيد بن كثير بن عُفَيْر المِصْرِي (المتوفىٰ سنة ٢٢٦ هـ) ذكرها الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٤)، وهي مفقودةٌ.

---

(١) بغية الملتمس: ص: ٦٥.

ـ ومنها: روايةُ الإمام أبي يحيىٰ مَعْن بن عيسىٰ المَدَني (المتوفىٰ سنة ١٩٨ هـ) ذكرها الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٤).

ـ ومنها: روايةُ الإمام عليِّ بن زياد التُّونسي (المتوفىٰ سنة ١٨٣ هـ).

طُبعت بتحقيق الشيخ محمد الشَّاذلي النَّيفر بالدار التونسية في تونس، عام ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م، في (٢٩٤) صفحة، وأُعيد طبعها في دار الغرب الإسلامي ببيروت، عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م، في (٢٩٠) صفحة.

ـ ومنها: روايةُ الإمام عبد الرحمن بن القاسم (المتوفىٰ سنة ١٩١ هـ)، تلخيصُ عليِّ بن محمد القابسي (المتوفىٰ سنة ٤٠٣ هـ).

قال الكتَّاني: «ولأبي الحسن علي بن محمد بن خلف المَعَافِري القَرَوي القابِسي، نسبة إلىٰ (قابِس) مدينة بإفريقية ـ تونس ـ بالقرب من (المهدية) المالكي الضرير المتوفّىٰ بالقيروان سنة ثلاث وأربعمئة، كتاب «المُلَخِّص» ـ بكسر الخاء ـ ذكره عياض في «فهرسته»، جَمَع فيه ما اتصل إسناده من حديث مالك في «الموطأ» رواية عبد الرحمن بن القاسم المصري. قال أبو عمرو الدَّاني: وهو خمسمئة حديث وعشرون حديثاً. وقال غيره: هو علىٰ صِغَر حجمه جيّد في بابه»[1].

طُبعت هذه الرواية بتحقيق الشيخ محمد علوي المالكي، في دار الشُّروق بجُدَّة، عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في (٥٩١) صفحة.

ـ ومنها: روايةُ الإمام عبد الله بن مَسْلَمَة القَعْنَبيّ (المتوفى سنة ٣٢١ هـ)، قال الكتَّاني: «وأكبرها رواية عبد الله بن مسلمة القَعْنَبي».

طُبعت بتحقيق الأستاذ عبد الحفيظ منصور، بالدَّار التُّونسية للنشر، عام ١٣٩٦ هـ ـ ١٩٧٦ م، في (٣٧٣) صفحة، وطُبعت ثانيةً في شركة الشروق بالكويت، عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٤.

ـ ومنها: روايةُ الإمام أبي حُذَافة أحمد بن إسماعيل السَّهْمي (المتوفىٰ سنة ٢٥٩ هـ).

قال بقي بن مخلد: «وهو آخر من روىٰ عنه «الموطأ» من أصحابه».

٢ ـ موطّأ ابن أبي ذِئْب: للإمام أبي الحارث، محمد بن عبد الرحمن بن المُغِيرة بن الحارث، (المتوفىٰ سنة ١٥٨ هـ).

قال الكتَّاني: «وقد صَنَّف ابن أبي ذئب في المدينة «موطّأً» أكبر من «موطأ مالك» حتىٰ قيل لمالك: ما الفائدةُ من تصنيفك؟ فقال: ما كان لله بَقِيَ»[(١)].

٣ ـ موطأ إبراهيم بن أبي يحيىٰ: للإمام أبي إسحاق، إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ سَمْعَان الأسلمي (المتوفىٰ سنة ١٨٤ هـ).

قال ابن المبارك: «كان مجاهراً بالقَدَر، وكان صاحبَ تدليسٍ». وكان الشافعي يَحْتَجُّ بحديثه، ويقول: «حَدَّثني من لا أتّهم». قال الذهبي: «وصَنَّف (الموطأ) وهو كبيرٌ، أضعاف (موطأ الإمام مالك)»[(٢)].

٤ ـ المُوَطّأ الصغير: للإمام عبد الله بن وَهْب المصري (المتوفىٰ سنة ١٩٧ هـ):

وله موطآن: أحدهما كبيرٌ، والآخر صغيرٌ. قال أحمد بن صالح الحافظ: «حَدَّث ابن وَهْب بمئة ألف حديث». وقال الذهبي: «موطّأ ابن وَهْب كبيرٌ»[(٣)].

طُبع «الموطأ الصغير» له بتحقيق الأستاذ أحمد بن محمد الأمين الشَّنقيطي، كرسالةِ ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م.

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٩.
(٢) سير أعلام النبلاء: (٨/ ٤٥٠).
(٣) سير أعلام النبلاء: (٩/ ٢٢٥).

٥ ـ **موطأ إسماعيل القاضي**: للإمام أبي اسحاق، إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل البصري المالكي (المتوفىٰ سنة ٢٨٢ هـ).

قال الخطيب البغدادي: «كان عالماً مُتْقِناً فقيهاً، شرح المذهبَ المالكيَّ واحتجَّ له وصَنَّفَ. ثم صَنَّفَ (الموطأ) وألَّفَ كتاباً في الردّ علىٰ محمد بن الحسن الشَّيباني، يكون نحو مئتي جزء ولم يكمل»[١].

* * *

(١) تاريخ بغداد: (٦/ ٢٨٤).

٦ ـ المُصَنَّفات

(المُصَنَّفات) جمعُ (المصنَّف)، وهو اسمُ مفعولٍ من (الصِّنْف)، وهو: النَّوْعُ والضَّرْبُ[١].

ويُراد بها عند المحدِّثين: الكُتب المرتَّبة على الأبواب الفقهية، وتَشتمِل أحاديثها على (المرفوع)، و(الموقوف)، و(المقطوع)، أي: فيها الأحاديثُ النبويةُ، وأقوالُ الصحابة، وفتاوى التابعين، وفتاوى أتباع التابعين أحياناً.

الفرق بين «المُصَنَّفات» و «السُّنَن»:

«المصنَّفات» تَشتمِل على الأحاديث المرفوعة، والموقوفة، والمقطوعة، على حين أنَّ «السُّنن» لا تشتمِل على غير الأحاديث المرفوعة إلا نادراً؛ لأن الأحاديث الموقوفة، والمقطوعة لا يُسمَّى في اصطلاحهم: «سُنناً».

وما عدا هذا الفارِق فإنَّ «المصنَّفات» و «السُّنن» مُتشابِهان كلَّ التشابه.

أشهر المصنَّفات:

١ ـ **المصنَّف**: لمحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري (المتوفى سنة ١٤٨ هـ).

نَسَبه إليه ابنُ سعد في «الطبقات» (٦/ ٣٧٩)، وعنه ابن حجر في «التهذيب»

---

(١) القاموس المحيط.

(٨/ ٢٢٩) ولكنها عبارة ليست قطعية في أنه كتاب بهذا المصطلح، بل لعله يريد أي كتاب، والله أعلم[١].

٢ ـ **المصنَّف**: لحمَّاد بن سَلَمة البَصْرِي (المتوفى سنة ١٦٧ هـ):

ولعلَّه «السنن» الذي ذكره ابن النديم له[٢]، وممن ذكره الحافظُ الذهبيُّ في «السير» عن ابن حزمٍ[٣]، وعَدَّه ابنُ خير، وابن حجر، والرّوداني في مروياتهم، وذكروا أسانيدهم إلى مؤلِّفه[٤]، وذكره الكتَّاني[٥]. ولم أقف عليه.

٣ ـ **الموطأ**: للإمام مالك بن أنس (المتوفى سنة ١٧٩ هـ):

وحاله أقرَبُ إلى «المصنَّفات» من «السنن» أو غيرها؛ فقد حوىٰ جماً غفيراً من الآثار السَّلَفية المبثوثة في أكثر أبوابه.

وقد سبق تعريفه في «الموطآت».

٤ ـ **المصنَّف**: لإسماعيل بن عيَّاش الحمصي (المتوفى سنة ١٨١ هـ):

نَسَبه إليه ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ١٩٨)، والعُقَيْلِيُّ في «الضعفاء الكبير» (١/ ٩٠)، والمِزِّيُّ في «التهذيب» (٣/ ١٧٥).

٥ ـ **المصنَّف**: لهُشيم بن بَشير الواسطي (المتوفى سنة ١٨٣ هـ):

ذكره شيخُ الإسلام ابن تيمية في «التسعينية» (١/ ١٤٨)، ولم أقف عليه عند

---

(١) جزم الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في «دراسات في الحديث النبوي» (١/ ٣٠٥) أنه يُسَمَّى: «المصنف».

(٢) انظر: «الفهرست»: ص: ٣١٧.

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٠٣).

(٤) انظر: «فهرسة ابن خير»: ١٣٤.

(٥) انظر: «الرسالة المستطرفة»: ص: ٤٠.

غيره، وظاهر سياق كلامه أنه مصنَّفٌ في الآثار: كـ: «مصنف» حماد بن سلمة و«مصنف» وكيع. والله أعلم.

٦ ـ **المصنَّف**: لوكيع بن الجَرَّاح الرُّؤاسي (المتوفى سنة ١٩٧ هـ):

وهو كمصنَّف حماد بن سلمة تماماً؛ فقد ذكره الذهبي ـ أيضاً ـ عن ابن حزم، وعَدَّه ابن خير، وابن حجر، والروداني في مروياتهم، وذكره الكتاني.

٧ ـ **المصنَّف**: لسفيان بن عُيَيْنَة الهلالي (المتوفى سنة ١٩٨ هـ):

ذكره ابنُ خير في «الفهرست» (ص: ١٣٤)وقال: «في ثمانية عشر جزءاً، رواية محمد بن أبي عمر العدَنَي عنه». ولم أقف عليه عند غيره!

٨ ـ **مُصَنَّف عبد الرَّزَّاق**: للإمام أبي بَكْر عبد الرَّزَّاق بن هَمَّام الحِمْيَري الصَّنْعَاني (المتوفى سنة ٢١١ هـ).

رَتَّب فيه الأحاديثَ على الكتب والأبواب الفقهية، وأدخل في هٰذه الكتب عشراتٍ من الأبواب التي تكشف عن مضامين الموضوع. فلمَّا ذكر على سبيل المثال كتاب الصِّيام؛ أدرج فيه هٰذه الأبواب: باب متى يؤمر الصَّبي بالصِّيام، باب الصيام، باب فضل ما بين رمضان وشعبان، باب أصبح الناس صياماً وقد رُئي الهلال، باب كم يجوز من الشهود على رؤية الهلال، باب القول عند رؤية الهلال، باب المسافر يقدم في النهار، والحائض تطهر في بعضه، باب النصراني يُسلم في بعض شهر رمضان، باب الطعام والشراب من الشَّكّ. . . الخ.

ويظهر من هٰذا: أنَّ الإمام عبد الرزاق رَتَّب كتابه ترتيباً حسناً، وكان بذلك قدوةً لكثير ممن جاء بعده كالبخاري، ومسلم، وأصحاب السنن، وغيرهم.

ذكر في هذا الكتاب آراءَ وفتاوىٰ كثيرٍ من مشايخه، وبذلك حفظ لنا أقوالَهم من الضّياع. ومن مشايخه الذين ذكر آراءَهم: سفيان بن سعيد الثَّوري، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج، ومَعْمَر بن راشد.

كما حفظ لنا هٰذا الكتابُ الكثيرَ من أقوال الصحابة، والتابعين.

رویٰ فيه عدداً من الأحاديث الزائدة علىٰ الكتب الستة ولكنه لم يتقيَّد بالصحة، وإنما رویٰ أيضاً الضعيفَ، كالمرَاسيل، ورویٰ كذلك عن المُبْهَمين والمجاهيل، كما أنه رویٰ عن بعض الضعفاء والمتروكين، وقام بشرح بعض الألفاظ الغريبة.

طُبع هذا المصنَّفُ بتحقيق الشيخ حبيب الرحمٰن الأعظمي، في أحد عشر مجلّداً، ومعه كتاب «الجامع» للإمام مَعْمَر بن راشد، رواية الإمام عبد الرَّزَّاق، ويقع الجامعُ في المجلّد الحادي عشر وبعض من المجلّد العاشر، وقام المكتب الاسلامي في بيروت بطبعه.

٩ ـ المصنَّف: لمحمد بن يوسف الفِرْيَابي (المتوفىٰ سنة ٢١٢ هـ):

ذكره الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٠٣) عن ابن حزم. ولم يذكره في ترجمته! ونقل منه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٢/ ٤٧٥). ولم أقف له على ذكر عند غيرهما!

١٠ ـ السنن: لسعيد بن منصور الخُراساني (المتوفىٰ سنة ٢٢٧ هـ):

وسَمَّاه ابنُ حزم: «المصنَّف»، وكذلك ابن خير في «الفهرست» (ص: ١٣٥)، ولم أرَ من غاير بينهما، والأقرَبُ لحاله أن يُسَمَّى: «المصنف».

وقد سبق تعريفه في «كتب السُّنن».

١١ ـ المصنَّف: لأبي الرَّبيع، سليمان بن داود الزَّهراني البَصْري (المتوفى سنة ٢٣٤ هـ).

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٤٠)، ولم أقف عليه عنده غيره.

١٢ ـ مُصَنّف ابن أبي شَيْبَة: للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، إبراهيم بن عثمان الكوفي (المتوفىٰ سنة ٢٣٥ هـ).

لا يُوجد هـٰناك فرقٌ كبيرٌ بين «مصنَّف عبد الرَّزَّاق» و«مصنَّف ابن أبي شيبة» من حيث الترتيب، ومن حيث المادة أيضاً، فقد رتَّب ابنُ أبي شيبة المصنَّفَ علىٰ الكتب

الفقهية، ووضع لها أبواباً تكشف مضامينَ الأحاديث والآثار التي رواها، وقد تابع في ذلك عبدَ الرزاق، إلاّ أن «مصنَّف عبد الرزاق» أكثر ترتيباً وأقل أبواباً.

كما أنه لم يتقيَّد بالصحيح، وإنما روىٰ أيضاً الحسنَ، والضعيفَ، والمُنْكَرَ، والمتروكَ، شأنُه في ذلك كشأن عبد الرَّزَّاق في مصنَّفه.

وتُوجَد فيه أيضاً بعضُ الأحاديث الزائدة علىٰ الكتب الستة.

وممّا يُلاحَظ علىٰ «مصنَّف ابن أبي شيبة» أنه لم يتدخَّل في شرحٍ أو تعليقٍ كما فعل عبد الرزَّاق في مواضع من مصنَّفه.

وقد صدرت له طبعةٌ محقَّقةٌ بعناية الشيخ محمد عوامة، في ست عشرةَ مجلدةً مع الفهارس، عام ١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٦ م، عن شركة دار القبلة بجدة، ومؤسسة علوم القرآن بدمشق.

١٣ ـ المصنَّف: لبَقِيّ بن مَخْلد القرطبي (المتوفىٰ سنة ٢٧٦ هـ):

وهو من أعظم هذه المصنَّفات، إن لم يكن أعظمها كلها، كما قال ابن حزم. قال: «أربىٰ فيه على مصنَّفات عبد الرزاق وابن أبي شيبة وسعيد بن منصور».

ولم أقف له على ذكر فيما اطلعت عليه من فهارس المخطوطات.

١٤ ـ المصنف: لأبي جعفر الطحاوي (المتوفىٰ سنة ٣٢١ هـ):

ولم أقف على من عزاه إليه إلا ابن حزم ـ كما نقل عنه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٠٢) ـ ولم أجده في ترجمته، فلعلَّ ابن حزم يعني به أحد كتبه الأخرى المليئة بالآثار. كـ: «شرح معاني الآثار» أو غيره.

١٥ ـ المصَّنف: لابن أيمن، محمد بن عبد الملك القُرطبي (المتوفىٰ سنة ٣٣٠ هـ):

نقل عنه الحافظُ ابن حجر في «الفتح» (١/ ٢٧٣) ولم أقف له على ذكر عند غيره إلا ما ذكره ابن خير في «الفهرست»(ص: ١٢٤): أنَّ ابن أيمن هذا ـ وأثنى عليه في

الفقه والحديث، وعلى كتابه ـ وقاسم بن أصبع ـ كالآتي بعده ـ رحلا جميعاً من الأندلس إلى العراق، فوجدا أبا داود صاحب السنن قد توفي قبل وصولهما بيسير، فلما فاتهما رواية سننه، عمل كلٌّ واحدٍ منهما مصنَّفاً على كتاب أبي داود وتراجم أبوابه، ورويا أحاديثه عن شيوخهما (تخريجاً). قال ابن خير: «وهما مصنَّفان جليلان».

فعلى هذا، فحقه أن يضم إلى السنن لا إلى المصنفات.

١٦ ـ **المصنَّف**: لقاسم بن أصبغ القرطبي (المتوفى سنة ٣٤٠ هـ):

ذكره ابن حزم ـ كما نقل عنه الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٠٣) ـ بهذا الاسم له، وغايَرَ بينه وبين «المنتقى» كلاهما له.

١٧ ـ **المصنَّف**: للوليد بن مسلم(لم أعثر على سنة وفاته):

نقل عنه الحافظُ ابن حجر في «الفتح»(١٢/ ٩٠)، ولم أقف على من ذكره سواه.

١٨ ـ **المصنَّف**: لسليمان بن الخراساني الأندلسي (المتوفى سنة ٥٠١هـ):

ذكره صاحب «تراث المغاربة في الحديث النبوي» (ص: ٢٦٥)، ولا أعلم عنه شيئاً.

١٩ ـ **المصنَّف**: للحافظ أبي علي، سعيد بن عثمان بن سعيد، المعروف بـ: «ابن السَّكَن» (المتوفى سنة ٣٥٣ هـ).

فإنه في الأحاديث المرفوعة، جمع فيه ما في الصحيحين، وسنن أبي داود، والنسائي. قال الكتَّاني: «لكنه كتاب محذوف الأسانيد»[1]. لعلّه هو المعروف بـ: «صحيح ابن السكن».

* * *

---

(١) الرسالة المستطرفة: ١٢٥.

٧ـ المَسَـــانِيد

(المسانيد) جمعُ: (مُسْنَدٍ)، و(المُسْنَدُ): اسمُ مفعول مِن (أَسْنَدَ) بمعنى: (أضاف) أو (نَسَبَ)، و(المُسْنَدُ من الحديث): ما أُسْنِدَ إلى قائله[1].

ويُراد بـ: «المسانيد» عند المحدِّثين: الكتبُ التي ليست مُرَتَّبَةً على الأبواب الفقهية؛ بل موضوعها جعلُ حديث كُلِّ صحابيٍّ على حِدَةٍ صحيحاً كان، أو حَسَناً، أو ضَعيفاً مُرَتَّبين على حروف الهِجَاء، أو على القبائل، أو السابقة في الإسلام، أو الشَّرافة النسبية، أو غير ذلك، وقد يقتصر فيها على أحاديث صحابيٍّ واحدٍ كَمُسْنَدِ أبي بكر الصِّدِّيق، أو أحاديث جماعةٍ منهم كمسند الأربعة، أو العشرة، أو طائفةٍ مخصوصةٍ جَمَعها وصفٌ واحدٌ، كَمُسْنَد المُقِلِّين، ومُسْنَدِ الصحابة الذين نزلوا مصر وغير ذلك، ورَتَّبَ بعضُ المحدِّثين المسانيدَ على الأبواب الفقهية كـ «مُسْنَد بقِيِّ بن مَخْلَد الأندلُسِيّ» (المتوفى سنة ٢٧٦ هـ).

وقد يُطْلَق اسمُ «المُسْنَد» على كتابٍ مُرتَّبٍ على الأبواب، أو الحروف، أو الكلمات، لا على أسماء الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ لكَوْن أَحاديثه مُسْنَدَةً مرفوعةً، كـ «صحيح البخاري»، فإنه يُسَمَّى: «الجامع المُسْنَد الصحيح» وهو مُرَتَّبٌ على الكتب فالأبواب. و«مُسْنَد السَّرَاج» (المتوفى سنة ٣١٣ هـ) كذلك على الأبواب.

والمُرَتَّبُ على الحروف مثل: «مُسْنَد الفِرْدوس» للدَّيْلَمي (المتوفى سنة ٥٥٨ هـ).

---

(١) القاموس المحيط.

والمرتَّب على الكلمات غير متقيِّدٍ بترتيب حروف المعجم، مثل: «مُسْنَد الشهاب» للقُضَاعي (المتوفى سنة ٤٥٤ هـ).

وأمَّا: «مُسْنَد بَقِي بن مَخْلَد» فهو: مُسْنَدٌ، ومُصَنَّفٌ؛ لأنه رَتَّبَهُ على مَسانيد الصحابة ورَتَّبهم على مراتب الصحابة في الرواية، فبدأ بأصحاب الأُلوف، حتى وصل إلى الوُحدان ثم جَعَلها على الأبواب الفقهية. قال في وصفه ابنُ حَزْم: «روى فيه عن ألف وثلاثمئة صحابيٍّ ونَيِّفٍ، ورتَّبَهُ على أبواب الفقه، فهو مُسْنَدٌ، ومُصَنَّفٌ ليس لأَحدٍ مثله»[1].

أشهر المسانيد:

١ ـ مسانيد الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت (المتوفى سنة ١٥٠ هـ):

لم يَصِحَّ عن الإمام أبي حنيفة تصنيفٌ في المُسْنَدِ، ولكن جَمَع رواياتِه بعضُ أتباعِهِ، وسَمَّوها «مسانيدَ الإمام أبي حنيفة»، وقد أوصَلَ الإمامُ أبو الصبر أيوب الخَلْوَتي مسانيد الإمام أبي حنيفة إلى (١٧) مسنداً.

وجَمَع بين خمسة عشر منها أبو المُؤَيَّدِ محمد بن محمود بن محمد بن الحسن الخطيب الخَوَارِزْمِي (المتوفى سنة ٦٥٥ هـ) وسَمَّاه: «جامعَ المسانيد» ورتَّبه على أبواب الفقه، فهو باسم (السُّنن) أولى.

كذلك خَرَّج أحاديثَ الإمام وجَمَعها أبو محمد بن يعقوب بن الحارث الكَلاَباذِي الحارثي المعروف بعبد الله الأستاذ (المتوفى سنة ٣٤٠ هـ).

وجَمع أحاديثَ الإمام أيضاً الحافظُ أبو عبد الله الحسين بن محمد بن خَسْرو (المتوفى سنة ٥٢٣ هـ). وهذا الذي اعتمده الحافظُ ابن حجر في كتابه: «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأربعة».

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٧٥.

٢ ـ مسند أبي داود الطَّيَالِسِي: للإمام أبي داود، سليمان بن داود الطَّيالسي القرشي مولىٰ آل الزُّبير البصري (المتوفىٰ سنة ٢٠٤ هـ).

قيل: بأنه أول مسند صُنّف باعتبار تقدم وفاته. ورُدّ بأن هٰذا صحيحٌ لو كان هو الجامعُ له، لكن الجامع غيره، فقد قام بعضُ الحُفاظ الخراسانيين بجمع ما رواه يونس بن حبيب الأصبهاني خاصةً عن أبي داود. ومما يَدُلُّ علىٰ أنه ما رواه ليس من جمعه: أنَّ لأبي داود أحاديثَ كثيرةً مرويةً في كتب الحديث، وهي غير موجودة في مسنده المذكور.

رَتَّبه الشيخ أحمد بن عبد الرحمن بن محمد البَنَّا الشهير بالسَّاعاتي في كتاب سَمَّاه: «منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود»، ذكر في مقدمته: أنه رَتَّبه كما فعل في ترتيب «مسند الإمام أحمد» المسمّى بـ: «الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد الشيباني»، وجعله سبعة أقسام؛ مبتدئاً بقسم التوحيد وأصول الدين، ثم الترغيب، ثم الترهيب، ثم التاريخ، ثم علامات السَّاعة، والفِتَن والقيامة، وأحوال الآخرة، وكلُّ قسمٍ من هذه الأقسام يشتمل على جملة كتب، وكل كتاب يندرج تحته عدة أبواب، وفي تراجم الأبواب ما يدل على مغزى أحاديث الباب.

وهو يذكر الأحاديث بأسانيدها، وعَلَّق عليها تعليقات يسيرةً.

وقد طُبع هٰذا المسندُ في مجلَّدٍ واحدٍ بحَيْدَرآباد (الدَّكَنْ) بالهند، عام ١٣٢١هـ ـ ١٩٠٣م، ثم طُبع مصوّراً في بيروت في دار الكتاب اللبناني، ودار المعرفة. وقام أحدُ الباحثين بترتيب أحاديثه علىٰ حروف المعجم، وطُبع مع هٰذه الطبعة المصورة.

٣ ـ مسند الشافعي: للإمام محمد بن إدريس الشافعي (المتوفىٰ سنة ٢٠٤ هـ).

وهو مُسْتَخْرَجٌ من الكتب الموجودة في كتاب «الأُمّ»، استخرجه أحدُ النَّيسابوريين من مسموعات أبي العباس محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سنان بن عبد الملك الأموي ولاءً، الملقَّب بالأَصَمّ (المتوفى سنة: ٣٤٦ هـ)، وذلك

بروايته عن الرَّبيع بن سليمان المرادي (المتوفى سنة: ٢٧٠ هـ) راوية كتب الشافعي، وخاصةً «الأمّ».

ولهـٰذا المسند أهمية كبرى للسببين التاليين:

أولاً: إنه جامعٌ لأحاديث الإمام الشافعي، وناهيك به إمامةً وحفظاً وإتقاناً وثقةً، ويكفي في الدلالة على ذلك ـ ولسنا في حاجة إلى هذه الدلالة ـ يكفي أنه أُطلق عليه بحق: «ناصر السنَّة».

ثانياً: إنه حفظ لنا كثيراً من الروايات التي ضاعت أصولها، أو التي لم ترَ أصولُها النور حتى الآن، وأكبر مَثَلٍ لهذا: حديث سفيان بن عُيَيْنَة الذي اعتمد عليه كثيراً مع روايات مالكٍ في التدليل على الأحكام التي ساقها في «الأمّ». فليست مصنَّفات ابن عيينة موجودةً بين أيدينا الآن، وذلك على الرغم من أنه من أوائل المصنِّفين في الحجاز.

طُبع بتحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المُطَّلِب، في دار البشائر الإسلامية ببيروت، عام ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م، في ثلاث مجلَّدات.

٤ ـ **مسند إسحاق بن رَاهُوْيَهْ**: للإمام إسحاق بن إبراهيم بن مَخْلَد الحَنْظَلي المَرْوَزي المعروف بابن رَاهُوْيَهْ (المتوفىٰ سنة ٢٣٨ هـ).

يَقَعُ هذا المسندُ في ست مجلَّداتٍ، وقد فقد أكثره، ولا يُوجَد من مخطوطته سِوىٰ المجلَّد الرابع بدار الكتب المصرية.

ومن مميزات هـٰذا المسند: أنه خَرَّج فيه جامعُه أحسنَ ما وَرَد عن ذلك الصحابيِّ، ولكن قد يضطر إلىٰ تخريج بعض الأحاديث بأسانيدَ ضعيفةٍ عندما لا يجد الأمثلَ، بل إنه في بعض الأحيان قد يُخَرِّج عن بعض المتهمين.

٥ ـ **مسند خليفة بن خيَّاط**: أبي عمرو، خليفة بن خيَّاط، المعروف بـ: «شباب العُصْفُري» (المتوفى سنة ٢٤٠ هـ).

جَمَع أحاديثَ الكتاب الأستاذُ الدكتور أكرم ضياء العمري من عِدَّة مؤلَّفات

ابن خيّاط، يحتوي الكتابُ على (١٠١) حديثاً، غالبُه مرفوعٌ. اسمُ الناشر غير مكتوب.

٦ ـ مسند أحمد: للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشَّيباني (المتوفى سنة ٢٤١ هـ).

وهو أكبر المسانيد التي وصلتنا، كما أنه أشهرها على الإطلاق، يَضُمّ هذا المسندُ ما يقرب الأربعين ألف حديثٍ، منها عشرة آلاف حديث مكرَّرة، وقد انتقاها من (٧٥٠،٠٠٠) حديث ـ يعني بتعدُّد الطُّرق، واعتبار كل طريقٍ حديثاً ـ يرويها عن (٢٨٣) شيخاً من شيوخه. وأما في النسخة المطبوعة بمصر عام ١٣١٣هـ فبلغت أحاديثه (٢٨١٤١) حديثاً بالمكرَّر، وزيادات عبد الله عن أبيه التي رواها وِجَادةً. ولعبد الله زياداتٌ رواها عن عوالي شيوخه، وقد بلغ عددُهم (١٧٣) شيخاً.

وقد توخّى الإمامُ أحمد في هذا المسندِ ترتيبَ الصحابة حسب اعتباراتٍ عِدَّةٍ، منها: الأفضلية والسَّابقة في الإسلام، والشَّرافة النّسبية، وكثرة الرواية؛ إذ بدأه بمسانيد الخلفاء الأربعة، ثم مسانيد بقية العشرة المبشّرين بالجنة، ثم مسند أهل البيت، ثم مسانيد المُكثرين من الرواية كالعبادلة الأربعة: ابن عبّاس، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عمرو. ثم مسند البصريّين، ثم مسند الأنصار، ثم مسند النساء.

أما عن درجة أحاديث المسند؛ فهو يحتوي أحاديثَ صحيحةً كثيرةً وبعضها زيادة على ما في الكتب الستة، كما أنَّ فيه الحديث الحسن، والضعيف، والمنكر، وبعضَ الأحاديث الموضوعة أيضاً؛ لكنها نادرةٌ، ومعظمها وقعت من زيادة ابنه عبد الله، أو زيادة أبي بكر القَطِيعي (راوية عبد الله) على المسند، وكان الإمام أحمد جَمَع عدداً كبيراً من الأحاديث المشهورة، وكان ينقِّحها ويأمر بالضرب على بعضها وقد عاجلته المنيةُ قبل إتمام تنقيح المسند، لذلك وقع فيه بضعة عشر حديثاً، حَكَم النقادُ عليها بالوضع، لكن الحافظ ابن حجر أجاب عنها[1]، وهو يرى: أنَّ ما لا أصلَ له

---

(١) في كتابه «القول المسدّد في الذب عن مسند أحمد».

من أحاديث «مسند أحمد» لا يزيد على ثلاثة، أو أربعة أحاديث. وقد ذكر ابنُ حجر: أنَّ أحاديثه غالبها جِيادٌ، والضِّعَافُ منها إنما يُورِدها للمتابعات، والقليل من الضعاف والغرائب والأفراد أخرجها ثم صار يضرب عليها شيئاً فشيئاً، وبقي فيها بعده بقيةٌ. ولا يقلِّل ذلك من مكانة «مسند أحمد» بين مدوَّنات الحديث الجامعة المُهِمّة[1].

طُبع المسند أوّلاً بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر (المتوفى سنة ١٣٧٨ هـ). ثم قامَ الشيخُ شعيب الأرناؤوط وغيرُه بتحقيق المسند على نسخ كثيرة، والذي طُبع في مؤسسة الرسالة، ببيروت.

٧ ـ مسند البَزَّار: لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البَزَّار الحافظ (المتوفىٰ سنة ٢٩٢ هـ).

له مسندان: مسندٌ صغيرٌ، وهو مفقودٌ، ومسندٌ كبيرٌ، وهو المسند المُعَلَّل، والذي يُسَمّىٰ: «البحر الزَّخَّار»، يبين فيه أحياناً الصحيحَ، وغيره، ويُشير كثيراً إلىٰ التفرُّد وبيان الغريب، وقد وَصَل إلينا ناقصاً.

طُبع بتحقيق الدكتور محفوظ الرحمـٰن زين الله في مؤسَّسة علوم القرآن ببيروت، عام ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

وقام الإمام أبو الحسن علي بن أبي بكر الهَيْثَمي (المتوفىٰ سنة ٨٠٧ هـ) بإفراد زوائده علىٰ الكتب السِّتَّة في كتابٍ سَمَّاه: «كشف الأستار عن زوائد البَزّار» وقد طُبع في أربع مجلَّدات، كما قام أيضاً الحافظُ ابن حجر العسقلاني بإفراد زوائد البزار علىٰ الكتب الستة، ومسند أحمد، وطُبع في مجلَّدتين.

٨ ـ مسند الرُّوياني: للإمام أبي بكر محمد بن هارون الرُّوياني (المتوفىٰ سنة ٣٠٧ هـ).

ومسنده قال عنه الحافظُ ابن حجر العسقلاني: إنه ليس دون السنن في الرتبة، وقد وَصَل إلينا هـٰذا المسند ناقصاً.

---

(١) انظر «بحوث في تاريخ السنة المشرفة» ص: ٣١٢ ـ ٣١٧.

وطُبع في ثلاث مجلدات، بتحقيق الأستاذ أيمن علي، في القاهرة.

٩ ـ مسند ابن أبي عمر العَدَني (المتوفى سنة ٢٤٣ هـ): لقاضي عَدَن أبي عبد الله محمد بن يحيى بن أبي عمر الدَّرَاوَرْدِي (المتوفى سنة ٢٤٣ هـ).

ذكره الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسس للمعجم المفهرس» (٢/ ١٨٩).

١٠ ـ مسند ابن مَنِيع (المتوفى سنة ٢٤٤ هـ): للحافظ الثقة أبي جعفر، أحمد ابن منيع بن عبد الرحمن البصري (المتوفى سنة ٢٤٤ هـ)،

ذكره الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٠٧).

١١ ـ مسند سعد بن أبي وَقَّاص (المتوفى سنة ٥٥هـ): تخريجُ أبي عبد الله أحمد بن إبراهيم الدَّوْرَقي (المتوفى سنة ٢٤٦ هـ).

جَمَعَ فيه المصنِّفُ الأحاديث المروية من طريق سعد بن أبي وقّاص ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ وخَرَّج فيه الأحاديثَ المسندةَ من طريق الصحابة والتابعين عن سعد بن أبي وقَّاص. احتوى هذا المسند على (١٣٤) حديثاً، غالبها مرفوعةٌ، أو هي في حُكم المرفوع، ولم يلتزم المصنِّفُ الصحةَ في مروياته.

طُبع بتحقيق الدكتور عامر حسن صبري، بدار البشائر الإسلامية في بيروت، عام ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٢ ـ مسند عبد بن حميد: لأبي محمد، عبد بن حُمَيْد بن نصر الكَشِّي (المتوفى سنة ٢٤٩ هـ).

طُبع منه «المنتخب من مسند عبد بن حُمَيْد» بتحقيق مصطفى بن العدوي، بدار الأرقم في الكويت، ودار ابن حجر في مكّة المكرمة، عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٣ ـ مسند يعقوب بن شَيْبَة: للحافظ أبي يوسف، يعقوب بن شيبة السَّدُوسِي (المتوفى سنة ٢٦٢ هـ).

طُبع منه الجزء العاشر المشتمل على «مسند عمر بن الخطاب» بتحقيق الأستاذ

كمال يوسف الحوت، بمؤسسة الكتب الثقافية في بيروت، عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٤ ـ مسند عبد الله بن عمر بن الخَطَّاب (المتوفى سنة ٧٣ هـ): تخريج أبي أمية، محمد بن إبراهيم الطَّرَسُوسِي (المتوفى سنة ٢٧٣ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ أحمد راتب عرموش، بدار النفائس في بيروت، عام ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م.

١٥ ـ مسند الحُمَيْدِي: لعبد الله بن الزُّبَيْر بن عيسى الحُمَيْدِيّ (المتوفى سنة ٢٩١ هـ).

وهو يشتمل على (١٣٠٠) حديثٍ حسب الترقيم في النسخة المطبوعة، والكتاب مرتَّبٌ على مسانيد الصحابة؛ إلا أن ترتيب أسماء الصحابة ليس على ترتيب حروف الهجاء، وإنما سَلَكَ المؤلِّفُ مسلكاً آخر، فبدأ بمسند أبي بكر الصِّدّيق، ثم بباقي الخلفاء الراشدين على ترتيبهم التاريخي، ثم بمسانيد بقية العشرة إلا طلحة بن عبيد الله، والظاهر: أنه لم يذكره؛ لأنه لم يَرْوِ له من طريقه حديثاً. وأما بقية الأسماء؛ فلم أهتد إلى طريقته في ترتيبهم، والظاهر: أنه لاحظ أصحابَ السابقة إلى الإسلام، ثم أحاديثَ أمهّات المؤمنين ثم باقي الصحابيات، ثم أحاديث رجال الأنصار. ثم باقي مسانيد الصحابة، ولم أستظهر لها ترتيباً خاصاً.

وعددُ أسماء الصحابة الذين أسند عنهم الأحاديث في هذا المسند هو (١٨٠) صحابياً، لم يَرْوِ من طريق عددٍ كبيرٍ منهم إلا حديثاً واحداً.

طُبع بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي في المجلس العلمي، بكراتشي، عام ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٣ م.

١٦ ـ مسند أمير المؤمنين أبي بكر الصِّدّيق (المتوفى سنة ١٣ هـ): لأبي بكر، أحمد بن علي بن سعيد المَرْوَزي (المتوفى سنة ٢٩٢ هـ).

خَرَّج فيه المصنِّفُ الأحاديثَ المُسْنَدَةَ من طريق الصحابة والتابعين عن أبي بكر الصِّدّيق، رضي الله عنه، وأفرد أحاديثَ كلِّ صحابيٍّ أو تابعيٍّ على حِدَة، ثم أدرجها

تحت عنوان يذكر فيه اسمَ الصحابيِّ، أو التابعيِّ الذي رواها عن أبي بكر. وقد ابتدأ برواية الأحاديث التي رواها الصحابةُ عن أبي بكر، رضي الله عنه، ثم ماروواه التابعون.

قَصَدَ المصنِّفُ من تصنيف هذا المسند استيعاب ما أمكن الوقوفُ عليه من الأحاديث المروية من طريق أبي بكر، فمن أجل ذلك لم يتحرَّ الصِّحّةَ في مروياته.

وجملةُ ما في هذا المسند من الأحاديث ـ مع المكرَّر ـ (١٤٠) حديثاً.

طُبع بتحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، بالمكتب الإسلامي في بيروت، عام ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م، في (٢٣٠) صفحة.

١٧ ـ **مسند البَزَّار، ويُسَمّى «البحر الزخار»**: لأبي بكر، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البَزّار (المتوفى سنة ٢٩٢ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محفوظ الرحمن زين الله، بمؤسسة علوم القرآن، في بيروت، عام ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

١٨ ـ **مسند أبي يَعْلَى المَوْصِلِي**: أحمد بن علي بن المُثَنَّى أبي يعلى الموصلي التميمي.

جمع فيه الأحاديثَ المرفوعة مع غيرها من الموقوفات، والمقطوعات مرتّباً على الأبواب الفقهية، وأما المرفوع فهو أكثر أحاديث الكتاب، وعليه يعتمد في أكثر أبواب الأحكام، يذكر في بعض الأحايين من اختياراته في الفقه، كما أنه ربما شرح لفظاً غريباً وبيَّن معناه، أو ذكر علةَ حديثٍ، وقد اعتنى بتبويب الكتاب أحسن عناية.

أخرج الذهبي في «تذكرة الحُفّاظ» (٢/ ٧٠٧) عن السمعاني؛ قال: «سمعتُ إسماعيل بن محمد بن الفضل الحافظ (المتوفى سنة ٥٣٥ هـ) يقول: قرأتُ المسانيد كـ: «مسند العَدَنِي» (المتوفى سنة ٢٤٣ هـ) و«ومسند ابن مَنِيع» (المتوفى سنة ٢٤٤ هـ) وهي كالأنهار، و«مسند أبي يَعْلَى» كالبحر يكون مجتمعَ الأنهار».

طُبع بتحقيق الأستاذ حسين سليم أسد الدّارَاني، بدار المأمون في دمشق، عام

١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ إرشاد الحق الأثري، في دار القِبْلَة بجُدَّة في السعودية، بالاشتراك مع مؤسَّسة علوم القرآن في دمشق، عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

وقد جمع زوائده على الكتب الستة الحافظُ علي بن أبي بكر الهيثمي (المتوفى سنة ٨٠٧ هـ) في «المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي»، وهو مطبوعٌ.

١٩ ـ مسند الشّاشي: لأبي سعيد الهيثم بن كُليب الشاشي (المتوفى سنة ٣٣٥ هـ).

وقد وصل إلينا بتحقيق الدكتور محفوظ الرحمٰن زين الله، طُبع في مكتبة العلوم والحِكم بالمدينة المنوَّرة.

٢٠ ـ مسند أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز (المتوفى سنة ١٠١ هـ): تخريج أبي بكر، محمد بن محمد الباغَنْدِي (المتوفى سنة ٣١٢ هـ).

قام الباغنديُّ في هذا المسند بمحاولة جمع الأحاديث التي تُروى من طريق عمر بن عبد العزيز، كما هو منهج المحدِّثين في تصنيف المسانيد.

طُبع بتحقيق الشيخ محمد عوّامة، بمكتبة دار الدعوة في حلب، عام ١٣٩٧ هـ.

٢١ ـ مسند عائشة أمّ المؤمنين رضي الله عنها (المتوفاة سنة ٥٨ هـ): تخريج ابن أبي داود: أبي بكر، عبد الله بن سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (المتوفى سنة ٣١٦ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الغفور البَلُوشي، بمكتبة دار الأقصى في الكويت، عام ١٤٠٥ هـ.

٢٢ ـ مسند أبي عوانة الإسفرائيني (المتوفى سنة ٣١٦ هـ).

٢٣ ـ مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (المتوفى سنة ٢٣ هـ): لأبي بكر، أحمد بن سلمان النَّجَّاد البغدادي (المتوفى سنة ٣٤٨ هـ).

ذكره ابن حجر في «المجمع المؤسس» ١/ ١٣٤).

٢٤ ـ **مسند الشاميين**: لأبي القاسم، سليمان بن أحمد الطَّبراني (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ حمدي عبد المجيد السَّلفي، بمؤسسة الرسالة في بيروت، عام ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٢٥ ـ **مسند إبراهيم بن أدهم (المتوفى سنة ١٦١ هـ)**: تخريج أبي عبد الله، محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى ابن مَندَه الأصبهاني (المتوفى سنة ٣٩٥ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مجدي السيّد إبراهيم، في مكتبة القرآن بالقاهرة، عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٢٦ ـ **مسند الفاروق أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطَّاب ـ رضي الله عنه ـ وأقواله على أبواب العلم**: للحافظ أبي الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير الشافعي (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ).

بدأ بأحكام الطهارة، فالصَّلاة. . . . إلى آخر العبادات، وشمل أبواب التفسير، والملاحم والمعجزات، والفضائل وغيرها.

* * *



٨ ـ المُسـتَخرَجات

(المُسْتَخْرَجات) جمعُ (مُسْتَخْرَجٍ)، وهو مشتقٌّ من (الاستخراج) بمعنى: الاستنباط.

وأمَّا في اصطلاح المحدِّثين فهو: أن يَعْمِدَ المُحدِّثُ إلى كتابٍ من كُتُبِ الحديثِ المُسْنَدَةِ كـ: «صحيح البُخاري»، فيَرْوي أحاديثَ ذلك الكتاب بأسانيدهِ الخاصَّةِ بحيثُ يَلْتَقي مع البُخاري في كلِّ حديثٍ في شيخه، أو من فَوْقَهُ، ولا يتجاوَزُ الشيخَ الأقربَ إلى البُخاري حتَّى لا يجد في مسموعاته ذلك الحديثَ عن ذلك الشيخ، ويجب أن يَسْتَخْرِجَ الحديثَ من طريقِ الصَّحابيِّ نفسِه الَّذي أخْرَجَ البُخَاريُّ عنه الحديثَ. هـٰذه صِفَةُ ما يُسَمَّى بـ: «المُسْتَخْرَجِ».

فوائدُ المُسْتَخْرَجات:

وللمستخرجات فوائدُ كثيرةٌ، نَبَّه عليها كثيرٌ من المتأخِّرين، أوْصَلها ابنُ ناصرِ الدِّين الدِّمشقيُّ في «افتتاح القاري لصحيح البخاري» إلى عَشْرَةٍ، هي:

أوَّلاً: زيادةُ ألفاظٍ، كتَتِمَّةِ محذوفٍ، أو زيادةِ شرحٍ في حديثٍ، ونحو ذلك، ورُبَّما دلَّت على زيادةِ حُكمٍ.

ثانياً: عُلُوُّ الإسنادِ؛ وذلك: أنَّ المُستخرِجَ مع تأخُّرِ وفاتِه أو زمانِه عن وفاة البُخاري مثلاً، إلاَّ أنه يروي الحديث الَّذي رواه البُخاريُّ بعددٍ من الرِّجال يتساوى مع عَدَدِ رجال إِسنادِ البُخاريِّ، فيكونُ المُستخرِجُ كأنَّهُ عاشَ مع البُخاريِّ في زَمَنٍ واحدٍ.

ثالثاً: قُوَّةُ الحديثِ بكثرةِ الطُّرُقِ؛ للتَّرجيحِ عند المعارضةِ؛ وذلك لدَفْعِ الغَرابَةِ عنه كذلك.

رابعاً: وَصْلُ تعليقٍ عَلَّقَه الشيخان، أو أحدُهما.

خامساً: بيانُ من تابعَ من الرُّواةِ الرَّاويَ من رجال «الصَّحيحَيْنِ» على حديثِه.

سادساً: معرفةُ اتِّفاقِهما أو اختلافهما في الحَرف أو الحرفين فصاعداً.

سابعاً: بيانُ الزيادة التي على لفظ «الصَّحِيحَيْنِ» أو أحدِهما مِنْ حديث مَنْ وَقَعت؟ وهل انفرَد بها أم لا؟

ثامناً: ذِكْرُ قصَّةٍ في الحديثِ لم تَقَعْ للبخاريِّ في «صحيحهِ» مثلاً، ووقَعت في المُستخرَجِ.

تاسعاً: رَفْعُ إشكالٍ وَقَعَ في لفظٍ من «الصَّحِيحَيْنِ» أو أحدهما.

عاشراً: مَنْ فاتَه سَماعُ «الصَّحيحين» أو أحدِهما قد يَصل إلى ذلك بأحاديثِه وتراجِمه بسَماعِ أحدِ الكتُبِ المستَخْرَجةِ على الكتاب الَّذي فاتَه سَماعُه. انتهىٰ ما ذكره ابنُ ناصر الدين.

وهٰذه الفائدةُ الأخيرةُ حين كان التَّلقِّي للكُتُبِ بالسَّماع، لا يُحتاجُ إليها اليومَ في تلقي «الصَّحيحيْن» خُصوصاً وأنَّ انتشارهما في النَّاسِ أكْثَرُ من انتشارِ المستخرَجَات عليهما.

ومن أشهر المستخرجات:

(أ) المستخرجات على «صحيح البخاري»:

١ ـ المستخرج علىٰ صحيح البخاري: للحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي الجُرجاني (المتوفىٰ سنة ٣٧١ هـ):

يُسَمّيه الحافظُ ابن حجر في «المعجم المفهرس» (ص: ٤٣): «صحيح الإسماعيلي». قال الذهبي فيه: «ابتهرتُ بحفظه، وجَزَمْتُ بأن المتأخِّرين علىٰ إياسٍ

أن يلحقوا المتقدِّمين في الحفظ والمعرفة». ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٦).

٢ ـ **المستخرج على صحيح البخاري**: للحافظ أبي أحمد، محمد بن أبي حامد أحمد بن الحسين بن القاسم بن الغِطْريف بن الجَهْم الغِطريفي (المتوفى سنة ٣٧٧ هـ).

٣ ـ **المستخرج على صحيح البخاري**: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن العباس بن أحمد بن محمد بن عُصْم، الضَّبِّي العُصْمِي الهَرَوي، المعروف بـ: «ابن أبي ذُهْل» (المتوفى سنة ٣٧٨ هـ).

٤ ـ **المستخرج على صحيح البخاري**: للحافظ ابن مَرْدُوْيَهْ أبي بكر، أحمد بن موسى بن مَرْدُوْيَه الأصبهاني (المتوفى سنة٤١٦ هـ).

٥ ـ **المستخرج على صحيح البخاري**: للحافظ أبي نُعَيْم، أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ)، صاحب «حِلْيَة الأولياء».

رواه ابن حجر العسقلاني في «المعجم المفهرس» (ص: ٤٤) بإسناده إليه.

(ب) المستخرجات على «صحيح مسلم»:

٦ ـ **المستخرج على صحيح مسلم**: للحافظ أبي الفضل البَزَّار، أحمد بن سَلَمَة النَّيسابوري (المتوفى سنة ٢٨٦ هـ).

قال الذهبي: «له مستخرج كهيئة صحيح مسلم». وقال الشيخ أبو القاسم النصر آباذي: «رأيتُ أبا علي الثقفي في النوم، فقال لي: عليك بصحيح أحمد بن سلمة».

٧ ـ **المستخرج على صحيح مسلم**: للحافظ أبي بكر، محمد بن محمد بن رجاء الإسفراييني النَّيسابوري (المتوفى سنة ٢٨٦ هـ). شارَكَ الإمامَ مسلم في كثير من شيوخه.

٨ ـ **المستخرج على صحيح مسلم**: للحافظ أبي جعفر الحِيْري، أحمد بن حمدان بن علي بن عبد الله بن سِنَان النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣١١ هـ).

٩ ـ **المستخرج على صحيح مسلم**: ، ويُسمّىٰ بـ: «صحيح أبي عوانة» و: «مُسند أبي عوانة» و: «المسند المستخرج على صحيح مسلم»: للحافظ يعقوب بن إسحاق ابن إبراهيم بن يزيد الأسفرائيني النَّيسابوري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٣١٦ هـ).

ذكره الحافظ ابن حجر العسقلاني في «المعجم المفهرس» (ص: ٤٤) بعنوان «صحيح أبي عوانة» وقال: «وهو مستخرجٌ علىٰ صحيح مسلم، لكن زاد فيه طُرُقاً في الأسانيد، وقليلاً من المتون».

طُبع في حيدر آباد (الدَّكَنْ)، بدائرة المعارف العثمانية، عام ١٣٦٢ هـ. وطُبع القسمُ المفقود منه، بتحقيق الأستاذ أيمن عارف الدمشقي، في مكتبة السُّنة بالقاهرة، عام ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

١٠ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: للحافظ أبي عمران الجُوَيني، موسىٰ بن محمد بن عباس النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣٢٣ هـ).

ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٦).

١١ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: للحافظ أبي محمد الطُّوْسي، أحمد بن محمد بن إبراهيم البَلاَذُري الواعظ (المتوفى سنة ٣٣٩ هـ).

قال الذهبي: «خرّج صحيحاً علىٰ وضع كتاب مسلم».

١٢ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: للحافظ أبي محمد، قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف البَيَّاني القُرطبي الأندلسي (المتوفى سنة ٣٤٠ هـ).

ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٦).

١٣ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: للحافظ أبي الوليد القَزْوِيني، حسّان بن محمد بن أحمد بن هارون القُرشِي الأموي النيسابوري الشافعي (المتوفى سنة ٣٤٤ هـ).

١٤ ـ المستخرج على صحيح مسلم: للحافظ أبي النَّصْر الطُّوسِي، محمد بن يوسف الشافعي (المتوفى سنة ٣٤٤ هـ).

١٥ ـ المستخرج على صحيح مسلم: للحافظ أبي سعيد الحِيْري، أحمد بن أبي بكر محمد ابن الحافظ الكبير أبي عثمان سعيد بن إسماعيل الحيري النَّيسابوري (المستشهد بطرسوس سنة ٣٥٣ هـ).

١٦ ـ المستخرج على صحيح مسلم: للحافظ أبي حامد، أحمد بن شارك الهَرَوي الشَّاركي الشافعي (المتوفى سنة ٣٥٥ هـ).

١٧ ـ المستخرج على صحيح مسلم: للحافظ أبي بكر، محمد بن عبد الله بن محمد بن زكريا الشَّيْباني الجَوْزَقي النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ).

١٨ ـ المستخرج على صحيح مسلم: للحافظ أبي نُعَيْم الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ):

ذكره الحافظ ابن حجر في «المعجم المؤسس» (ص: ٤٤)، وقال: «قرأتُه كلَّه، وهو في اثنين وثلاثين جزءاً في خمسة أسفار»، وتقدّم له «المستخرج على صحيح البخاري» وسيأتي له: «المستخرج على الصحيحين».

حقّقهُ الأستاذ مُقْبِل بن مريشيد الرُّفَيْعِي، كرسالة دكتوراه، من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م.

(ج) المستخرجات على الصَّحيحين:

١٩ ـ المستخرج على الصحيحين: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن يعقوب بن يوسف، ابن الأَخْرَم الشَّيباني النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣٤٤ هـ).

٢٠ ـ المستخرج على الصحيحين: للحافظ أبي علي الحسن بن محمد بن أحمد بن محمد بن الحسين الماسَرْجِسي (المتوفى سنة ٣٦٥ هـ).

٢١ ـ المستخرج على الصحيحين: للحافظ أبي بكر، أحمد بن عبدان بن محمد بن الفرج الشِّيرازي (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ).

٢٢ ـ **المستخرج على الصحيحين**: للحافظ أبي بكر البَرْقاني، أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخَوارِزْمِي الشافعي (المتوفى سنة ٤٢٥ هـ).

٢٣ ـ **المستخرج على الصحيحين**: للحافظ أبي بكر، أحمد بن علي بن محمد ابن إبراهيم، ابن مَنْجُوْيَهْ الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٢٨ هـ).

٢٤ ـ **المستخرج على الصحيحين**: للحافظ أبي نُعَيْم الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٧). وتقدَّم له «المستخرج على صحيح البخاري» و«المستخرج على صحيح مسلم».

٢٥ ـ **المستخرج على الصحيحين**: للحافظ أبي ذَرٍّ، عبْد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري الهَرَوي (المتوفى سنة ٤٣٤ هـ).

٢٦ ـ **المستخرج على الصحيحين**: للحافظ أبي محمد الخَلَّال، الحسن بن أبي طالب محمد بن الحسن بن علي البغدادي (المتوفى سنة ٤٣٩ هـ).

٢٧ ـ **المستخرج على الصحيحين**: للحافظ أبي مسعود المُلِيحي، سليمان بن إبراهيم الإصبهاني (المتوفى سنة ٤٨٦ هـ).

(د) المستخرجات على «سنن أبي داود»:

٢٨ ـ **المستخرج على سنن أبي داود**: للحافظ ابن فرج أبي عبد الله محمد بن عبد الملك بن أيمن بن فرج القُرْطُبي (المتوفى سنة ٣٣٠ هـ).

ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٧).

٢٩ ـ **المستخرج على سنن أبي داود**: للحافظ قاسم بن أصبغ (المتوفى سنة ٣٤٠ هـ).

ذكره ابن حجر العسقلاني في «المعجم المؤسّس» (ص: ٤٥) ورواه بسنده.

٣٠ ـ المستخرج علىٰ سنن أبي داود: للحافظ أبي بكر ابن مَنْجُوْيَهْ الأصفهاني (المتوفىٰ سنة ٤٢٨ هـ):

وتقدَّم له «المستخرج علىٰ الصحيحين».

(أ) المستخرجات على «سنن الترمذي»:

٣١ ـ مستخرج أبي علي الطُّوسي علىٰ سُنَن التِّرمذي: للحافظ حسن بن علي بن نصر الخراساني (المتوفى سنة ٣١٢ هـ).

قال الكتَّاني في (الرسالة المستطرفة» (ص:٢٧): «وقد شارك الترمذيَّ في كثير من شيوخه». طُبع بتحقيق الأستاذ أنيس بن أحمد طاهر الأندونيسي، بمكتبة الغرباء في المدينة المنوَّرة، عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م.

٣٢ ـ المستخرج علىٰ سنن الترمذي: للحافظ أبي بكر ابن مَنْجُوْيَهْ (المتوفى سنة ٤٢٨ هـ):

وتقدم له المستخرج علىٰ الصحيحين».

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص:٢٧).

(هـ) المستخرجات على كتب أخرى:

٣٣ ـ مستخرج أبي نُعَيْم الأصبهاني: (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ) علىٰ: «التوحيد لابن خُزَيْمَة»[١].

٣٤ ـ المنتقىٰ: للحافظ أبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ).

قال الكتاني: «هو كالمستخرج على (صحيح ابن خزيمة) في مجلَّدٍ لطيفٍ،

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٣١.

وأحاديثُه تبلغ نحو الثمانمئة، وتُتُبِّعَتْ فلم ينفرد عن الشيخين منها إلا بيسيرٍ»[1].

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله هاشم اليماني، في مطبع الفجالة الجديدة بالقاهرة، عام ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٨٨ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله عمر البارودي، في مؤسسة الكتب الثقافية، ببيروت، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

٣٥ ـ المستدرك على الصحيحين: للحافظ أبي ذَرْ الهَرَوي (المتوفى سنة ٤٣٤ هـ).

قال الكتَّاني «وهو كالمستخرج على كتاب الدَّارقطني»[2].

* * *

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٢٥.

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ٢٣.

٩ ـ المُسْتَدْرَكَاتُ

(المُسْتَدْرَكات) جمعُ: (مُسْتَدْرَكٍ)، وهو اسمُ مفعولٍ من «الاستدراك»، يقال: فلانٌ استدْرَك الشيءَ بالشيءِ، أي: حاوَلَ إدراكَه به، وأدْرَك الشيءُ: بَلَغ وَقْتَه، وانْتَهى، وفَنِي[1].

ويراد بها عند المحدِّثين: كلُّ كتابٍ جَمَع فيه مُؤَلِّفُه الأحاديثَ التي استدركها على كتابٍ آخَرَ ممَّا فاتَتْه على شرطه، مثل: «المُسْتَدْرَك» للإمام أبي عبد الله الحاكم النَّيسابُوري[2].

أشهر المستدركات:

١ ـ **المُسْتَدْرَك**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن عبد الله بن محمد بن حَمْدُوْيَهْ، ابن نُعَيْم بن البَيِّع، الحاكم النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ).

وقد رَتَّبه على الأبواب، واتَّبع في ذلك أصلَ الترتيب الذي اتَّبعه الإمامُ البخاري ومسلمٌ ـ رحمهما الله تعالى ـ في صحيحيهما.

وقد ذكر الحاكمُ في هٰذا «المستدرك» ثلاثةَ أنواعٍ من الأحاديث، وهي:

ـ الأحاديثُ الصحيحةُ التي على شرط الشَّيخين، أو على شرط أحدهما، ولم يخرِّجاها.

---

(١) القاموس المحيط.

(٢) انظر: «علوم الحديث» ص: ٢١ ـ ٢٢ و«تدريب الراوي» (١/ ١٠٥).

ـ والأحاديثُ الصحيحةُ عنده وإنْ لم تكن على شرطهما، أو شرط واحدٍ منهما، وهي التي يعبِّر عنها بأنَّها «صحيحةُ الإسناد».

ـ وذكر أحاديثَ لم تَصِحَّ عنده، لكنه نَبَّه عليها. وقد كان الحاكمُ ـ رحمه الله ـ مُتساهِلاً في الحكم على الأحاديث بالصِّحة، فلذا انتقده العلماءُ والحفَّاظ في كثيرٍ من الأحاديث، وتعقَّبوه، ومنهم الحافظ الذهبيُّ، فلخَّص كتاب «المستدرك» وتعقَّب ما يحتاج إلى تعقُّبٍ.

طُبع هذا المستدرك في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (الدَّكَنْ) الهند، عام ١٣٣٤ هـ ـ ١٩١٥ م. ثم طُبع بتحقيق الأستاذ مصطفى عبد القادر عطاء في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠م.

لخَّصه الحافظ أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الذَّهبي (المتوفى سنة ٧٤٨) في كتابه: «تلخيص المستدرك» وأتىٰ بالمتون، وحذف الاسانيد، وعلَّق عليها، وتعقَّبه في كثيرٍ من أحكامه علىٰ الأحاديث، وقد أشارَ إلىٰ تأليفه هـٰذا في أثناء ترجَمته للحاكم في السِّير، فقال: «وبكل حالٍ فهو كتابٌ مفيدٌ قد اختصرتُه، ويعوز عملاً وتحريراً»[1].

وقد طُبع هـٰذا التلخيص في حاشية المستدرك.

٢ ـ المستدرك علىٰ الصحيحين: للحافظ أبي ذرٍّ بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن عُفَيْر الهَرَوي الأنصاري (المتوفىٰ سنة ٤٣٤ هـ).

قال الكتاني: «وهو كالمستخرج علىٰ كتاب الدَّارقطني في مجلَّد لطيفٍ أيضاً»[2].

٣ ـ الإلزامات: للإمام أبي الحسن، علي بن عمر الدَّرَاقُطْني (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ).

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٧/١٧٦).

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ٢٣.

جَمَع الدَّارَقُطْنيُّ في هذا الكتابِ أحاديثَ يرى: أنها على شرط الشيخين، أو على شرط أحدِهما ولم يُخرجاها، وقد بلغت سبعين حديثاً.

وقد ذكر مقدّمةً موجزةً لكتابه، فقال: «ذكرت ما حَضَرني ذكرُه مما أخرجه البخاري ومسلم أو أحدُهما من حديث بعض التابعين وتركا من حديثه شبيهاً به ولم يخرجاه، أو من حديثٍ نظيرٍ له من التابعين الثقات ما يلزم إخراجه على شرطهما ومذهبهما»[1].

على الرغم من أنَّ صاحبي الصحيحين لم يستوعبا الصحيحَ ولم يدعيا ذلك، كما تَدُلُّ عليه النصوصُ التي وردت عنهما، ومنها قولُ البخاري: «ما أدخلتُ في كتابي الجامع إلا ما صَحَّ، وتركتُ من الصحيح حتى لا يطول». وقولُ مسلمٍ: «ليس كلُّ شيءٍ عندي صحيحٌ وضعتُه هاهنا، إنما وضعتُ ما أجمعوا عليه[2]» ـ على الرغم من ذلك، فإن العمل الذي قام به الإمامُ الدارقطني، ومن جاء من بعده في الاستدراك على الصحيحين، عملٌ علميٌّ مُهِمٌّ، يحتاج إليه طالبُ العلم، ويعزز من مكانة الصحيحين.

طُبع بتحقيق الشيخ أبي عبدالرحمن مقبل بن هادي الوادعي، في المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، عام ١٣٩٩ هـ.

٤ ـ **كتاب المختارة**: ويُسَمّى أيضاً: «**الأحاديث المختارة مِمّا لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما**»: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبدالرحمن السعدي الدمشقي الصَّالحي، المعروف بـ: «الضياء المَقْدِسِي» (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

اشترط المصنِّفُ في هذا الكتابِ ألا يخرج إلّا الحديثَ المقبولَ الصالحَ للاحتجاج في الأحكام الشرعية، وهذه الأحاديث لا تكون مخرَّجةً في أحد الصحيحين، وقد أشارَ إلى ذلك في مقدِّمته للكتاب، فقال: «**فهذه أحاديث اخترتُها**

---

(١) الإلزامات: ص: ٧٤.

(٢) هدي الساري: ص: ٧.

مِمّا ليس في البخاري ومسلم، إلا أنني ربما ذكرتُ ما أورده البخاري معلقاً، وربما ذكرنا أحاديث بأسانيدَ جِيَادٍ، لها عِلّةٌ، فنذكر بيانَ عِلَّتها حتى يُعرف ذلك»[1].

أمَّا منهجُه في هذا الكتاب؛ فإنه رَتَّب كتابَه على طريقة المسانيد، ورَتَّب الصحابةَ على حروف المعجم، إلا أنه بدأ كتابه بأحاديث العشرة المبشّرين بالجنَّة، ثم رتَّب الرواة من الصحابة على حروف المعجم أيضاً، حسب أسمائهم وأسماء آبائهم.

وروى الأحاديث بإسنادها المتصل إلى أحد المصنِّفين للمسانيد وغيرها.

يحرص فيه على الإتيان بمتابعات الحديث، ويحاول أن يأتي بهذه المتابعات من مصادرَ مختلفةٍ، فيروي سنداً من «مسند أحمد» ـ مثلاً ـ ثم يتبعه آخر من «مسند الهيثم»، وربما ذكر سنداً ثالثاً، ورابعاً، وربما أكثر، للحديث الواحد، ومن مصادر متعدّدة إذا كانت موافقةً لشرطه.

يذكر بعد أن يسوق الحديثَ بسنده، مَن أخرج هذا الحديثَ من أصحاب كتب السنة الأخرى، ويحرص في الغالب على العَزو إلى السُّنَن الأربعة.

يبحث بعد أن ينتهي من مرحلة التخريج إن كان للحديث علةٌ خفيةٌ، وعُمدته في ذلك الإمام الدارقطني في كتاب: «العِلَل الواردة في الحديث»، فقد نقل منه تعليلاته لهذا الحديث، وفي أغلب الأحيان يُوافِقه، وفي بعضها يُخالِفه، ويُثبِت رأيَه في التعليل.

طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الشيخ أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، في المكتبة السَّلفية بالمدينة المنوَّرة، عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م، ومعه كتاب: «التتبُّع» للدَّارقطني أيضاً. وطُبع بتحقيق الشيخ عبد الملك بن عبد الله دهيش، في مكتبة النهضة بمكة المكرمة، عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م، في عشر مجلَّدات.

* * *

---

(١) مقدمة المختارة: (١/ ٦٩ ـ ٧٠).

١٠ـ المعاجم الحديثية

«المعاجم» جمعُ «معجم»، وهو مصدرٌ ميميٌّ من «أعجم» الكلامَ، أو الكتابَ إذا أزال عجمتَه، وإبهامَه بالنقط والشكل. وهي مفرد: «معاجم، ومعجمات»[١].

وفي اصطلاح اللُّغويين: ترتيب مادة الكتاب علىٰ حروف الهجاء.

و«المعاجم» في اصطلاح المحدِّثين: الكتب التي تُذكَر فيها الأحاديثُ علىٰ ترتيب الصحابة، أو الشيوخ، أو البلدان، أو غير ذلك، والغالبُ أن يكون علىٰ حروف المعجم ـ الهجاء ـ[٢].

وقد وُضِعَتْ لفظةُ «معجم» في الأصل لكتب اللغة المرتبة حسب حروف المعجم ـ الهجاء ـ، مثل: «تهذيب اللغة» و«القاموس» و«مختار الصحاح» وغيرها من كتب اللغة. ثم استعيرت لفظة «المعجم» لأنواع شتىٰ من المصنَّفات، منها:

١ ـ الكتب التي تستعمل للكشف عن الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية بمعرفة لفظةٍ منها، مثل: «المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم» للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي (المتوفىٰ سنة ١٣٨٨ هـ)، ـ و«المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي» للفيفٍ من المستشرقين. أو بمعرفة أوَّل الحديث مثل: «الجامع الكبير» للسُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ)، أو بمعرفة موضوع الحديث، مثل: «مفتاح كنوز السُّنّة» للمستشرق أ. ي. فنسك.

---

(١) تاج العروس.

(٢) انظر: «الرسالة المستطرفة»: ص: ١٣٥.

٢ـ الكتب التي تَضُمُّ الأحاديثَ، وتُرتَّب على أسماء الصحابة، كمعاجم الطَّبراني.

٣ ـ الكتب التي تَضُمُّ أسماء البلدان، مثل: «معجم ما اسْتُعْجِم من أسماء البلاد والمواضع» لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (المتوفى سنة ٤٨٧ هـ)، و«معجم البلدان» لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي (المتوفى سنة ٦٢٦ هـ).

٤ ـ الكتب التي تَضُمُّ أسماءَ الأدباء، مثل: «معجم الأدباء» لياقوت بن عبد الله الحموي أيضاً.

٥ ـ الكتب التي تَضُمُّ أسماءَ المصنِّفين، مثل: «معجم المؤلِّفين» للأستاذ عمر رضا كحالة (المتوفى سنة ١٤٠٨ هـ).

٦ ـ ومنها معاجم الشيوخ، وهي التي تَهُمّنا هنا.

طريقة ترتيب المعاجم:

١ ـ تُرتَّب فيها الأحاديثُ على أسماء شيوخ المؤلِّف، كما أنهّا لا تقتصر على الأحاديث الصحيحة فقط.

٢ ـ تجمع أسماءَ شيوخ المؤلِّف مع ذِكر أنسابهم، وألقابهم مع الإشارة إلى أخبارهم، ورحلاتهم، والإشارة أحياناً إلى منزلتهم من حيث التوثيق، والتضعيف.

فوائد المعاجم:

إنَّ معاجم الشيوخ ساهمت في بناء المكتبة الحديثية، ولاسِيّما فيما يتعلَّق بعلم الرجال، كما أنّها تُعَدّ من المصادر المُهِمّة لكثيرٍ من رواة الأحاديث، فإنّ الذين دَوّنوها تحدَّثوا فيها عن شيوخهم المباشرين، أو عن شيوخ شيوخهم، وذكروا أسماءَهم وأنسابَهم وشيئاً من أخبارهم، كما أنها لم تَخْلُ من فوائد تتعلَّق بالتوثيق والتضعيف، وبعلم الجرح والتعديل، إضافةً إلى رواية بعض الأحاديث التي رَوَوْها، وخاصّةً تلك الأحاديث التي تفرَّدوا بها، ولم تُرْوَ إلا من طريقهم.

أَهَمُّ المعاجم:

لقد أَلَّف كثيرٌ من العلماء في هذا النوع من التأليف، وفي هذا يقول الصَّفدي: «أمّا كتب الجرح والتعديل، والأنساب، ومعاجم المحدِّثين، ومَشْيَخات الحُفّاظ والرُّواة؛ فإنها شيءٌ لا يحصره حَدٌّ، ولا يقصره عَدٌّ، ولا يستقصيه ضبطٌ، ولا يستدنيه ربطٌ؛ لأنها كاثرت الأمواج أفواجاً.

وسنذكر فيما يلي بعضَ المعاجم التي وصلتنا، مع ذكر تعريفها بالإيجاز:

١ ـ معجم شيوخ أبي يعلىٰ المَوْصِلِي: للحافظ أبي يعلىٰ أحمد بن علي بن المُثَنَّىٰ التميمي الموصلي (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ).

ارتحل أبو يعلى في حداثته، ولقي الكبار، فسمع أحمدَ بن منيع، وخليفةَ بن خَيَّاط، وأبا خَيْثَمَة زهير بن حرب، وخلقاً كثيرين ذكرهم في «معجمه». قال عنه الدَّارقطني: «ثقةٌ مأمونٌ»، حَدَّث عنه النَّسائي، وابنُ حِبّان، والطَّبراني. قال أبو حاتم البُسْتِي: «بينه وبين رسول الله ﷺ ثلاثَةُ أنفُس»[1]. ذكر في معجمه (٢٧٤) شيخاً من مشايخه الذين روى عنهم مباشرةً، ورَتَّبهم على حروف المعجم، وبدأ بمن اسمه (محمد) تبرّكاً باسم النبي ﷺ ثم باب الألف، ثم الباء إلى بقية حروف الهجاء.

وهو يذكر اسمَ الشيخ، واسمَ أبيه، وجَدِّه، وما اشتهر به من كنيةٍ، أو لقبٍ، أو نسبةٍ، ثم يروي لكلّ شيخٍ حديثاً، أو حديثين، وتناول خمسةً من شيوخه بالجرح والتعديل، ضَعَّف ثلاثةً، ووَثَّق اثنين.

طُبع هذا المعجم بتحقيق الأستاذ إرشاد الحق الأثري، بدار العلوم الأثرية في فيصل آباد، بباكستان، عام ١٤٠٧ هـ. وطُبع بتحقيق الأستاذ حسين أسد الدَّاراني، وعبده علي كوشك، بدار المأمون في دمشق، عام ١٤١٠ هـ.

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٤/ ١٧٤).

٢ ـ **معجم ابن الأعرابي**: لأبي سعيد، أحمد بن محمد بن زياد البصري (المتوفى سنة ٣٤١ هـ).

رحل أبو سعيد إلى الأقاليم، وجمع وصَنَّف، وجَمَع المشايخ، وحَمَل «السنن» عن أبي داود، وله فيه «زيادات» وصحب الجُنَيدَ، وسمع من الزَّعْفَراني، والمُخَرَّمِي، والدُّوري، وخَلْقٍ كثيرٍ خرَّج عنهم في معجمه.

ذكر فيه (٣٣٦) شيخاً مرتّبين على حروف المعجم، وبدأ بالمحمّدين، ثم حرف الألف، ثم الباء إلى آخر الحروف. وذكر اسَم شيخه واسمَ أبيه وجَدّه وكنيته، وقد يذكر مكانَ سماعه من شيخه، كما أنه قد يذكر أحياناً تاريخَ سماعه منه، ثم أورد لكلّ شيخٍ روايةً أو أكثر من مروياته.

طُبع منه جزءان بتحقيق الشهيد أحمد مير البُلُوشِي، بمكتبة الكوثر في الرياض، عام ١٤١٢ هـ. ثم ظهرت له طبعةٌ كاملةٌ مؤخّراً.

٣ ـ **المعجم الكبير**: لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطَّبراني اللَّخْمي الشامي (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ).

كان أول سماعه سنة ٣٧٣ هـ وعمره ١٣ سنةً. وارتحل به أبوه، وحَرِصَ عليه، فإنه كان صاحبَ حديث، وبقي في الرحلة ١٦ عاماً، وكتب عن كثيرين، وهم قريبٌ من (٢٠٠٠) رجل. وجَمَع وصَنَّف وبَرَع، وعُمِّر طويلاً، وازدحم عليه المحدِّثون، ورحلوا إليه من كل الأقطار[1]. وله ثلاثة معاجم: كبير، وأوسط، وصغير. أمَّا «المعجم الكبير» فهو من كتب الحديث الجليلة، وهو ذو طابعين، فهو كتابُ تراجم من جهةٍ، وهو من كتب المسانيد من جهةٍ ثانيةٍ، فقد ترجم فيه الطبرانيُّ لعددٍ من الصحابة ممّن روى عن رسول الله ﷺ من الرجال والنساء، وتراجمه لهؤلاء الرواة وجيزةٌ يتحدَّث في كلّ ترجَمةٍ منها عن اسم الصحابي ونسبهِ وصفاتهِ وسِنّه ومشاهده،

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٦/ ١١٩).

ثم يعقب ذلك بذكر ما أسند الرجل عن رسول الله ﷺ فيذكر ما رواه من الأحاديث بعضَها أحياناً، وجميعها أحياناً.

رَتَّب الطبراني تراجم الرواة ترتيباً معجمياً ألفبائياً، ولكنه قَدَّم العَشَرة المبشّرين قبل الترتيب المعجمي لفضلهم.

طُبع بتحقيق الأستاذ حمدي عبد المجيد السَّلَفي، بوزارة الأوقاف العراقية، ضِمن سلسلة «إحياء التراث الإسلامي»، عام ١٣٩٨ هـ، وينقص الأجزاء (١٣ ـ ١٦) و(٢١). وطُبع فيها ثانية عام ١٤٠٤ هـ، بمطبعة الزهراء الحديثة.

٤ ـ **المعجم الأوسط**: للطَّبراني أيضاً:

قال الكتَّاني: «ألّفه في أسماء شيوخه، وهم قريبٌ من ألفي رجل، حتىٰ إنه روىٰ عمَّن عاشَ بعده، لسَعَة روايته وكثرة شيوخه، وأكْثَرَ مِن غرائب حديثهم»[1]، وقال الذهبي: «فهو نظيرُ كتاب «الأفراد» للدَّارقطني، بيَّن فيه فَضيلَته وسَعَةَ روايتهِ، ويُقال: إنَّ فيه ثلاثين ألف حديثٍ، وهو في سِتّ مجلَّداتٍ كبارٍ، وكان يقول فيه: هٰذا الكتاب رُوْحي، فإنه تعب فيه. وفيه كلُّ نفيسٍ وعزيزٍ ومنكرٍ»[2]، وعددُ الأحاديث في مطبوعته (٩٤٨٥) حديثاً، وهي ناقصةٌ.

طُبع بتحقيق الدكتور محمود الطحّان، بمكتبة العارف في الرياض، عام ١٤٠٥ ـ ١٤١٥ هـ. وطُبع بتحقيق الأستاذ طارق عوض، وعبد المحسن إبراهيم الحسيني، بدار الحرمين في القاهرة، عام ١٤١٥ هـ.

٥ ـ **المعجم الصغير**: للطَّبراني أيضاً:

روىٰ فيه عن ألف شيخ، عن كل واحد حديثاً أو حديثين، فبلغ مجموع أحاديثه (١٢٠٠) حديثاً، وأكْثَرَ فيه من الغرائب.

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٣٥.

(٢) تذكرة الحفاظ: (٣/ ٩١٢).

طُبع بدلهي في الهند، عام ١٣١١ هـ. وطُبع بتصحيح الأستاذ عبد الرحمٰن محمد عثمان، بالمكتبة السَّلَفية في المدينة المنوَّرة، عام ١٣٨٨ هـ. وطُبع بتحقيق الأستاذ محمد سليم سمارة، بدار إحياء التراث العربي في بيروت، عام ١٤١١ هـ.

٦ ـ **معجم أبي بكر الإسماعيلي**: للإمام أبي بكر، أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجُرجاني الشافعي (المتوفى سنة ٣٧١ هـ).

افتتحه بمقدمةٍ، بيَّن فيها هدفَه من تأليفه ومنهجه فيه. وبلغ عدد شيوخه (٤٠٧) شيخاً، روى عن كلّ شيخٍ حديثاً، أو حكايةً.

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد زياد منصور، بمكتبة العلوم والحِكَم في المدينة المنوَّرة عام ١٤١٠ هـ.

٧ ـ **معجم ابن المُقرىء**: لأبي بكر، محمد بن إبراهيم بن علي الأصبهاني، المعروف بابن المقرئ (المتوفى سنة ٣٨١ هـ).

قال الذهبي: «سمع ابن المقرىءُ الحديثَ في نحو خمسين مدينةً. وقال ابن المقرىء: طُفْتُ الشرقَ والغربَ أربع مرَّات، وقال: دخلتُ بيت المَقْدِسَ عشر مرّات، وحججتُ أربع حِجّات، وأقمتُ بمكَّة خمسة وعشرين شهراً»[1].

حقَّقه الأستاذ محمد بن صالح الفلاَّح، كرسالة دكتوراه، في الجامعة الإسلامية، عام ١٤٠٥ هـ.

٨ ـ **معجم شيوخ ابن جُميع**: لأبي الحسين، محمد بن أحمد بن محمد بن جُمَيْع الغسّاني الصَّيْداوي (المتوفى سنة ٤٠٢ هـ).

بدأ ابن جُميع هذا المعجم بمقدمةٍ قال فيها: «هذا ما اشتمل عليه ذكرُ شيوخي الذين لقيتُهم في سائر الآفاق، بمكَّة، والعراق، وفارس، وأرض اصطخر، والثغور، وديار بَكْر، والشَّام، ومصر، مرتَّبٌ ذلك على حروف المعجم، وابتدأنا بمن اسمه:

(١) سير أعلام النبلاء: (١٦/ ٤٠١).

(محمد) تبرّكاً بالنبي ﷺ وعلى آله، ثم نتبعه باب الألف، ونُخرج عن كلّ واحدٍ منهم حديثاً، أو حكاية مستحسنة».

طُبع بتحقيق الأستاذ عمر عبد السلام التَّدْمُري، بمؤسَّسة الرسالة في بيروت، عام ١٤٠٥ هـ، ومعه: «مختصر ابن سَنَد».

* * *



١١ـ كتب الأحاديث القدسية

«الحديث القُدْسي» هو ما نُقِلَ إلينا عن النبيِّ ﷺ مع إسناده إيَّاه إلى ربِّه عزَّ وجلَّ؛ سُمِّيَ بذلِكَ لإضافتِهِ إلَى الذَّاتِ القُدْسِيَّةِ، أي: المُنَزَّهَةِ عَمَّا لا يَلِيْقُ بِهِ سُبْحَانَهُ وتَعَالَى، وهو يُسَمَّى أيضاً بـ: «الحديث الإلهي» و «الحديث الربَّاني».

و «الحديث القدسي» من كلامِ الله، أي: إنَّ لَفْظَهُ ومعناهُ مُنْزَلٌ من عندِ اللهِ تعالى.

وإليك تعريفَ أشهر الكتب المصنَّفة في هذا الموضوع:

١ ـ المواعظ في الأحاديث القدسية: لحُجَّة الإسلام أبي حامد، محمد بن محمد ابن محمد الغزالي (المتوفى سنة ٥٠٥ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الحميد صالح حميدان، بالدار المصرية اللبنانية في القاهرة، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

٢ ـ الأربعون الإلٰهية: لأبي الحسن، علي بن المفضَّل بن علي بن مفرج اللَّخْمي الإسكندري ثم المقدسي (المتوفى سنة ٦١١ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨١).

وهو مخطوط في الأزهرية ١/ ٣٩٣، برقم ٩٧ مجاميع ١٩٦٢ ضِمن مجموع: ق (١ ـ ٢٨).

٣ ـ مشكاة الأنوار فيما رُوِيَ عن الله سبحانه وتعالى من الأخبار: للشيخ محيي الدين أبي عبد الله، محمد بن علي بن محمد بن عربي الحاتمي الطَّائي الأندلسي المرسي، ثم المكِّي، ثم الدمشقي، المعروف بابن العربي (المتوفى سنة ٦٣٨ هـ).

قال الكتّاني: «ضمنهُ الأحاديث القدسية المروية عن الله تعالىٰ بأسانيده، فجاءت مئة حديث وحديثاً واحداً إلـٰهية»[١].

طُبع بتحقيق الأستاذ أبي برك مخيون، في مطابع الصدق الخيرية بالقاهرة، عام ١٣٦٩ هـ-١٩٥٠ م.

٤ ـ **الأحاديث القُدْسِية**: للإمام محيي الدين أبي زكريا، يحيىٰ بن شرف النَّوَوي (المتوفىٰ سنة ٦٧٦ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مصطفىٰ عاشور، بمكتبة الاعتصام، في القاهرة، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م. وطُبع بدار بوسلامة، في تونس، عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م. وطُبع بمكتبة القرآن، في الدَّوحة، بإدارة إحياء التراث الإسلامي، عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

٥ ـ **المقاصد السَّنية في الأحاديث الإلـٰهية**: لأبي القاسم، علي بن بلبان الفارسي (المتوفىٰ سنة ٧٣٩ هـ)، صاحبُ ترتيب «صحيح ابن حِبان» علىٰ الأبواب والفصول.

طُبع بتحقيق الأستاذ محيي الدين مِسْتو، ومحمد عيد الخطراوي، بمكتبة دار التراث في المدينة المنوَّرة، ومؤسَّسة علوم القرآن، في دمشق، عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.

٦ ـ **الأربعون الإلـٰهية من رواية خير البرية**: لصلاح الدين أبي سعيد، خليل بن كَيْكَلْدي بن عبد الله العَلَائي (المتوفىٰ سنة ٧٦١ هـ)،

وهو مخطوطٌ[٢].

٧ ـ **أربعون حديثاً قُدسية علىٰ طريقة التصوُّف**: لجمال الدين، محمد بن محمد ابن فخر الدين الأقسرائي (المتوفىٰ سنة ٧٧٦ هـ).

وهو مخطوط[٣].

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٨١.

(٢) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ١٠٠).

(٣) انظر: مقدمة المؤلف.

٨ ـ الأحاديث القدسية: لعبد الرحمـٰن بن علي ابن الدَّيْبَع الشَّيْباني (المتوفىٰ سنة ٩٤٤ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ يوسف صِدِّيق، بمكتبة ابن تيمية في الكويت، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

٩ ـ الأحاديث القدسية والكلمات الإنسية: لعليِّ بن سلطان محمد الهَرَوي، المعروف بمُلاَّ علي القاري (المتوفىٰ سنة ١٠١٤ هـ).

طُبع عام ١٣١٦ هـ ـ ١٨٩٨ م.

١٠ ـ الإتحافات السَّنية بالأحاديث القدسية: لزين الدين عبد الرؤوف المُنَاوي (المتوفىٰ سنة ١٠٣١ هـ).

قال الكتَّاني: «ذكر فيه ما وقف عليه من الأحاديث القدسية المروية عن خير البرية، مرتَّباً له علىٰ حروف المعجم، في مجلَّد لطيف، لكن بغير إسناد»[١] وعِدَّة أحاديثه (٢٧٢) حديثاً مرتَّباً على الحروف.

طُبع بمكتبة ومطبعة محمد علي صُبَيح في القاهرة، عام ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣ م، وعليه: «النفحات السلفية شرح الأحاديث القدسية» لمحمَّد منير الدِّمشقي الأزهري. وطُبع بتحقيق الأستاذ محمد عفيف الزُّعْبي، بمؤسَّسة الرسالة في بيروت، عام ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م.

١١ ـ الإتحافات السَّنية في الأحاديث القدسية: لمحمد بن محمود بن صالح بن حسن المَدني (المتوفىٰ سنة ١٢٠٠ هـ).

ضَمَّنه (٨٦٤) حديثاً، رَتَّبها على ثلاثة أبوابٍ، أولها ما كان مبدوءاً بلفظ «يقول»، والأخير ما لم يكن مبدوءاً بواحدٍ منها.

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٨١.

وهو مرتَّبٌ على الحروف مع مراعاة الحرف الثاني، ولكن أحاديث هذا الكتاب لم تُؤخَذ من مصادرها الأصلية، وإنما أخذ صاحُبها أكثرها من كتاب «جمع الجوامع» للحافظ السُّيوطي ومن غيره.

وهذان الكتابان (للمناوي والمدني) لم يُقْصَد بهما الجمعُ والاستيعابُ، ففاتهما من الأحاديث القدسية الكثيرُ، فضلاً عن كون أحاديثهما غير محقَّقةٍ، لا يتميَّز فيها المقبولُ من المردود، والصحيحُ من الضعيف، ولا أثبتا أسانيدَها، فيتتبَّعها الباحثُ المحقّق بالتمحيص والنقد. ولا حدَّدا مواضعَ وجودها في مظانها التي نُقلت عنها، فيسهل العثور عليها في مصادرها الأصلية، كما أنَّ ترتيبها على غير النظام الموضوعي قد قلَّل الاستفادة منها؛ لأنها فرَّقت بين أحاديث الموضوع الواحد، فجعلتهافي مواضع متفرّقة من الكتاب.

طُبع بتحقيق الأستاذ محمود أمين النَّواوي، في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَنْ) بالهند، عام ١٣٥٨ هـ ـ ١٩٣٩ م. وطُبع في مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، عام ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م.

١٢ ـ الأحاديث القدسية: إعداد مجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، لجنة القرآن والسنة.

يشتمل هذا الكتابُ على الأحاديث القدسية، الموجودة في هذه الكتب «الموطأ»، و«صحيح البخاري»، و«صحيح مسلم»، و«سنن أبي داود»، و«جامع الترمذي»، «سنن النَّسائي»، و«سنن ابن ماجَهْ».

والطريقةُ في جمع هذه الأحاديث: أنه إذا كان فيها حديثٌ مكرَّرٌ؛ اكتفت اللجنةُ بذكره مرّةً واحدةً؛ إذا لم تختلف فيه الرواياتُ، وكانت مرويةً عن صحابيٍّ واحد، فإذا اختلفت الرِّوايات، ولو من كتابٍ واحدٍ بالزيادة أو بالنقص، أو بإبدال عبارةٍ بأخرى، أو كان الصحابيُّ غيرَ الأول؛ فلا بُدَّ من ذكر الرواية الأخرى: كلها، أو بالتنبيه على ما فيها من الزيادة أو النقص.

وقد شرح مُعِدُّوا هذا الكتاب أحاديثه مستفيدين من شرح النووي دون اختصار؛ لأن شرح النووي كاد يبلغ الغاية في الإيجاز، مع الإفادة للمقصود.

وقد اشتمل الكتابُ على نحو أربعمئة حديث، باعتبار عَدِّ المكرَّر منها الذي اختلفت روايته، أو تغيَّر فيه الصحابي الذي رواه عن النبي ﷺ.

طُبع في القاهرة عام ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م.

١٣ ـ معجم الأحاديث القدسية: لأبي الحسن القاري.

طُبع بدار الإيمان في القاهرة، عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م.

١٤ ـ من الأحاديث القدسية: للأستاذ ياسين رُشْدِي (معاصر).

طُبع بشركة خزندار في السعودية، عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م.

١٥ ـ صحيح الأحاديث القدسية: للأستاذ أبي عبد الرحمـٰن الضبابطي (معاصر).

جمع فيه المؤلِّفُ الأحاديثَ القدسيةَ يقيِّد أوابدها، ويستقصي شواردَها، فشمَّر عن ساعد الجدِّ، ونقب عنها في المصنَّفات الحديثة المطبوعة كبيرها وصغيرها حتى اجتمع له منها شيءٌ كثيرٌ، فقام على ترتيبها وتبويبها حسب موضوعها ومن داخل الموضوع حسب رُواتها من الصحابة، ثم نَهَض على تحقيق أسانيدها وفحص متونها، وشرح غريبها، والتعليق على كثيرٍ من معانيها، ثم ذَيَّل الكتابَ بفهارس علمية لأطرافه ورُواته وموضوعاته.

طُبع بالدار المصرية اللُّبنانية في القاهرة، عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م.

١٦ ـ جامع الأحاديث القدسية: للأستاذ أبي عبد الرحمن الضبابطي.

وهو كتابٌ جامعٌ، فقد تصدَّى فيه المؤلِّفُ لجمع واستيعاب الأحاديث القدسية من جملة دواوين السُّنّة، وكُتبِها المطبوعة كالصحيحين (البخاري ومسلم)، وكتب السنة الأربعة.

وبلغت عِدَّةُ أحاديث هذا الكتاب (١١٥٠) حديثاً، والكتابُ مرتَّبٌ ترتيباً موضوعياً على الكتب والأبواب.

يتضمَّن الكتابُ شرحَ الكلمات والمعاني الغريبة شرحاً يفي بالغرض دُون إطالةٍ، أو أملالٍ، كما تضمَّن تعليقاتٍ نفيسةٍ منقولةً عن أئمة أهل العلم، وبعضها من المؤلِّف.

* * *

١٢ـ كتب الأحاديث المشتهرة

المرادُ بها تلك الأحاديث التي تَدُور على أَلْسِنَة النَّاس، ويتناقلونها بينهم من الأقوال منسوبةً إلى النبي ﷺ وقد يكون بعضُ هذه الأحاديث صحيحاً أو حَسَناً، ولكنَّ الكثير منها ضعيفٌ، أو موضوعٌ، أو لا أَصْلَ له.

وهنا لا بُدّ أن نعلم: أنَّ «الشهرة» في هذه الأحاديث ليستْ هي الشهرة الاصطلاحية التي معناها: أنْ يُرْوَى الحديثُ من ثلاث طُرُقٍ، أو أكثرَ، وإنَّما المرادُ بها الشهرةُ اللُّغوية، أي: انتشارُ هذه الأحاديث على ألسنة الناس، ومعرفتها لدى عامَّتِهم.

وبما أنَّ انتشار مثلِ هذه الأحاديث الضعيفة، أو الموضوعة، واشتهارها بين عامة المسلمين يُفسِد عليهم دِينَهم، لاعتقادهم: أنَّها مرويةٌ عن نبيِّهم، وبالتَّالي عملُهم بمقتضاها، وزعمُهم: أنَّه لا يَصْلُح سِوَاها، لذا قام كثيرٌ من العلماء المتخصِّصين بالحديث في أعصارٍ متعاقبةٍ بتصنيف كتبٍ جمعوا فيها الأحاديثَ المشتهرةَ على الألسنة في تلك العصور، وبيَّنوا صحيحَها من سقيمها، وبيَّنوا مَن رواها وخَرَّجها من أصحاب المصنَّفات إنْ كان لها أصلٌ؛ وذلك تحذيراً للناس من العمل بها، أو التأدُّب بأدبها إنْ كانت مكذوبةً، أو لا أصلَ لها.

نعرِّف فيما يلي أهمَّ الكتب التي أُلِّفَتْ فيها:

١ ـ اللآلي المنثورة في الأحاديث المشهورة، المعروف بـ: «التذكرة في الأحاديث المشتهرة»: لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزَّرْكَشي (المتوفى سنة ٧٩٤ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مصطفى عبد القادر عَطَا، بدار الكتب العلمية في بيروت، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

٢ ـ المقاصد الحَسَنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: للحافظ أبي الخير، شمس الدين محمد بن عبد الرحمٰن السَّخاوي المصري الشافعي (المتوفى سنة ٩٠٢ هـ).

رَتَّبه على حروف المعجم، كما رتَّبه على الأبواب، وهو كتابٌ جيدٌ مفيدٌ، يذكر الحديثَ في حرفه، ويذكر درجتَه من الصحة أو الضعف، كما يذكر حقيقةَ إذا كان موضوعاً، أو لا أصلَ له، ويذكر أقوالَ العلماء فيه، وبعضَ الكتب التي خَرَّجتْه.

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الله محمد الصِّدِّيق الغُمَاري، بمكتبة المُثَنَّى في بغداد، عام ١٣٧٥ هـ ـ ١٩٥٦ م. وطُبع بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٣٩٩م ـ ١٩٧٩ م. وطُبع بمكتبة الخانجي في القاهرة، عام ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥ م.

٣ ـ الدُّرَر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة: للحافظ جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي المصري الشافعي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

قال الكتَّاني: «لخصه من «التذكرة» للزَّرْكَشي، وزاد عليه»[١].

طُبع في مطبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة عام ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦٠ م. وطُبع بتحقيق الدكتور محمد بن لطفي الصَّبَّاغ، بعمادة شؤون المكتبات في جامعة الملك سعود بالرياض، عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م، وأعاد طبعَه بالمكتب الإسلامي في بيروت، عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

٤ ـ الغمَّاز على اللمَّاز: لنور الدين، أبي الحسن، علي بن عبد الله السَّمهودي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد إسحاق إبراهيم السَّلفي، في دار اللِّواء، بالرياض،

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٩٢.

عام ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م، وطُبع بتحقيق الأستاذ عبد القادر عَطَا، في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

٥ ـ **الوسائل السَّنية من المقاصد السَّخاوية والجامع والزوائد الأسيوطية:** لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن محمد بن خلف المنوفي المصري المالكي (المتوفى سنة ٩٣٩ هـ).

٦ ـ **تمييز الطَّيِّب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث:** لوجيه الدين أبي عبد الله، عبد الرحمٰن بن علي ابن الدَّيبع الشَّيباني (المتوفى سنة ٩٤٤ هـ).

قال الكتاني: «وهو مختصر من «المقاصد الحسنة» لشيخه السَّخاوي»[1].

طُبع قديماً في المطبعة الشرفية في القاهرة، عام ١٣٢٤ هـ ـ ١٩٠٦ م. وطُبع في دار الكتاب العربي ببيروت، عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م.

٧ ـ **الشَّذرة في الأحاديث المشتهرة:** لابن طولون، شمس الدين محمد بن علي ابن أحمد الصَّالحي الدمشقي الحنفي (المتوفى سنة ٩٥٣ هـ).

طُبع بدار الكتب العلمية في بيروت، عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م.

٨ ـ **البدر المنير في غريب أحاديث البشير النذير:** لأبي المواهب، عبد الوهاب بن أحمد بن علي المصري الشَّعْراني الشافعي الأنصاري (المتوفى سنة ٩٧٣ هـ).

قال الكتاني: «نحو من ألفين وثلاثمئة حديث مرتبة على حروف المعجم، انتخبها من جوامع السيوطي مع «المقاصد الحسنة» و«الغماز على اللماز» لجلال الدين السَّمْهُودي»[2].

طُبع قديماً بمصر عام ١٢٧٧ هـ ـ ١٨٦٠ م.

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٩١.
(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ١٩٢.

٩ ـ تسهيل السَّبيل إلىٰ كشف الالتباس عما دار من الأحاديث بين الناس: لعِزِّ الدين، محمد بن أحمد القادري الخليلي الشافعي (المتوفىٰ سنة ١٠٥٧ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩٢).

١٠ ـ مختصر المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة علىٰ الألسنة: لأبي عبد الله، محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزُّرقاني المصري المالكي (المتوفىٰ سنة ١١٢٢ هـ).

قال الكتاني: «له علىٰ (المقاصد الحسنة) مختصران: كبير، وصغير، وهو متداول»[١].

طُبع بتحقيق الدكتور محمد لطفي الصَّباغ، في مكتبة التربية العربية لدول الخليج، عام ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م. ثم طبعه في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.

١١ ـ كشف الخفا ومُزيل الإلباس عمَّا اشتهر من الأحاديث علىٰ ألسنة الناس: لإسماعيل بن محمد الجراحي العَجْلُوني (المتوفىٰ سنة ١١٦٢ هـ).

وهو كتابٌ جامعٌ أفاد من كتب سابقية، رَتَّبه على حروف الهجاء، جمع فيه (٣٢٨١) حديثاً، فذكر مخرجيها، ومن تكلَّم فيها، ودرجتَها من الصحة أو الضعف، وبيَّن الموضوع منها، وقد بني كتابَه على اختصار كتاب (المقاصد الحسنة) للسَّخاوي، وضَمَّ إليه مما في كتاب (اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة) لابن حجر، وكتاب (تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث) لابن الدَّيبع الشَّيباني، وكتاب (الدُّرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة) للإمام السُّيوطي، فجاء الكتابُ جامعاً وافياً مفيداً،

طُبع الكتاب في مجلدتين كبيرتين بتعليق الشيخ أحمد القَلَّاش في مؤسسة الرسالة

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٩١.

ببيروت. وطُبع بمكتبة القدس، عام ١٣٥١ هـ ـ ١٩٣٢ م. وطُبع بدار الكتب العلمية في بيروت، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

١٢ ـ النوافح العَطِرة في الأحاديث المشتهرة: لمحمد بن أحمد بن جار الله اليمني الصَّعْدي (المتوفى سنة ١١٨١ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد عبد القادر عطا، في مؤسَّسة الكتب الثقافية ببيروت، عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م.

١٣ ـ أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب: لأبي عبد الله، محمد بن درويش الحُوت البيروتي (المتوفى سنة ١٢٧٦ هـ).

وهو كتابٌ مختصرٌ مفيدٌ، جَرَّد فيه مؤلِّفه أحاديثَ عبد الرحمن بن الدَّيبع التي اختصرها من كتاب «المقاصد الحسنة» للسَّخاوي، وزاد عليه زياداتٍ، ثم قام ولدُه عبدُ الرحمن بعد وفاة والده، فضَمَّ الزيادات إلى الأصل، ورَتَّبها كلَّها على حروف الهجاء تسهيلاً للفائدة، وسَمَّاه بهذا الاسم، والكتاب على صِغر حجمه يحوي عدداً كبيراً من الأحاديث، ويتكلَّم عليها بشكلٍ مختصرٍ جداً. وهو مفيدٌ لا سِيّما لعامة الناس الذين يريدون النتيجةَ من أقرب طريقٍ.

طُبع في بيروت، عام ١٣١٩ هـ ـ ١٩٠١ م. وأُعيد طبعه في مطبعة مصطفى البابي الحلبي، بالقاهرة عام ١٣٤٦ هـ ـ ١٩٢٨ م. وظهرت له طبعات كثيرة.

* * *



١٣ـ كُتب المَراسِيل

أي: الكتب التي تشتمل على الأحاديث المُرسَلة، و«المُرْسَل» هو الحديث الذي رَفَعه التابعيُّ إلى النّبي ﷺ، وقولُنا: «التابعي» يشمل الكبيرَ، والصَّغيرَ من التابعين.

ومن أشهر وأهمّ كتب المراسيل ما يلي:

١ ـ المراسيل: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجستاني (المتوفى سنة ٢٧٥ هـ).

ضَمَّ هذا الكتابُ بين دفَّتيه (٥٤٤) حديثاً مرسلاً، مرتَّبةً على الأبواب، وغالبُها ممّا صَحَّ إسنادُه إلى مُرْسِله، وأغلَبُ الظَّنِّ: أن المصنِّف أدرج فيه معظمَ المراسيل التي انتهتْ إليه، ولم يَفُتْه منها إلا اليسيرُ.

طُبع بتحقيق الشيخ علي السّني المغربي الطَّرابُلُسي، في مصر، عام ١٣١٠ هـ، ثم صدرت له طبعةٌ محقَّقةٌ بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط، في مؤسّسة الرسالة ببيروت، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م، في (٤١٦) صفحة.

٢ ـ كتاب المراسيل: للإمام محمد بن عبد الرحمن بن أبي حاتم بن إدريس الحنظلي الرّازي (المتوفى سنة ٣٢٧ هـ).

بدأ المصنِّفُ هذا الكتاب بمقدّمةٍ في حُكم الإرسال. ثم وَضَع عنواناً «باب: شرح المراسيل المروية عن النبي ﷺ وعن أصحابه، والتابعين، ومَن بعدهم». وبدأ بذكر التراجم من الألف إلى الياء، فبلغ عددُ التراجم (٤٩٢) ترجمةً، لمختلف رواة الحديث: كباره وصغاره، حُفّاظه وضعفائه، ثقاته وكذّابيه، وبيَّن فيه ما سمع أولئك

الرُّواة مما لم يسمعوه، وما رَوَوْهُ من كُتب غيرهم مِن غير أن يسمعوها، وما تساهلوا فيه مِن ذكر الإسناد، وغير ذلك. . .

بَلَغ عددُ نصوص هذا الكتاب نحو الألف، أسندها إلى أصحابها، اعتمد فيها على أقوال كبار الحُفّاظ، والنّاقدين، كشعبة، والقطّان، وابن المَدِيني، وابن مَعِين، وأحمد، ثم أبيه، وأبي زُرْعَة.

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ شكر الله بن نعمة الله قَوْجَاني، في مؤسَّسة الرسالة ببيروت، عام ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م، في (٢٩٢) صفحة.

٣ ـ **التفصيل لمبهم المراسيل**: للحافظ أبي بكر بن أحمد بن ثابت، المعروف بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

جعله مختصاً بالإرسال الخفي.

٤ ـ **جامع التحصيل لأحكام المراسيل**: للحافظ أبي سعيد صلاح الدين العَلاَئي الكيكليدي (المتوفى سنة ٧٦١ هـ).

وهو من أجمع، وأحسن ما كُتب في أحكام المراسيل والحديث المدلَّس أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ حمدي عبد المجيد السَّلَفي، في وزارة الأوقاف ببغداد، عام ١٣٩٨ هـ، في (٤٢٢) صفحة.

٥ ـ **كتاب المراسيل وما يجري مجراها**: للحافظ جمال الدين أبي الحجّاج المِزِّي (المتوفى سنة ٧٤٢ هـ).

وهو في آخر «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»، جمع فيه مراسيلَ أبي داود، ومراسيلَ الكتب السِّتّة على طريق الاستقصاء.

انظر تعريفه في «كتب أحاديث الأطراف».

٦ ـ **الحديث المُرْسَل: وحجيته وأثره في الفقه الإسلامي**: للدكتور محمد حسن هيتو.

ذكر فيه أحد عشر مثالاً من الأحاديث المُرْسَلة، وبيَّن اختلاف الفقهاء فيها.

طُبع في دار البشائر الإسلامية ببيروت.

٧ ـ **الحسن البصري وحديثه المُرْسَل**: للدكتور عمر عبد العزيز الجغبير.

ذكر فيه مرسلات الحسن في الكتب الستة، وأقوالَ العلماء في مرسلات الحسن.

طُبع في دار البشير بعمان (الأردن) عام ١٤١١ هـ في (٤٤٣) صفحة.

* * *

١٤ـ كتب أحاديث الأحكام

يُراد بها تلك الكتب التي تشتمل على أحاديث التشريع (الفقه) بأبوابه، وأطلق عليها العلماء: «أحاديث الأحكام»، ومن أشهر الكتب فيها ما يلي:

١ ـ السُّنَن الصِّحاح المأثورة أو الصحيح المنتقى: للإمام الحافظ أبي علي سعيد بن عثمان بن السَّكَن (المتوفى سنة ٣٥٣ هـ).

وهو كتابٌ محذوفُ الأسانيد، جعله أبواباً في جميع ما يحتاج إليه من الأحكام، ضَمَّنه ما صَحَّ عنده من السنن المأثورة. ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٨).

٢ ـ الأحكام الكبرى: أو الأحكام الشرعية الكبرى من حديث رسول الله ﷺ: لأبي محمد عبد الحقّ بن عبد الرحمن بن عبد الله الإشبيلي، المعروف بـ: «ابن الخراط» (المتوفى سنة ٥٨١ هـ).

وهو كتابٌ جامعٌ في الحديث، لم يقتصر على أحاديث الأحكام الفقهية فقط، بل أضاف إليها مؤلِّفُه أحاديث الإيمان، والعِلم، والطِّبّ، والأدب، والزُّهد، والرقائق، والأذكار، والفِتَن وأشراط السَّاعة، والتفسير، وغيرها.

رَتَّبه المؤلِّفُ على الموضوعات، فقَسَّم هذا الأحاديث إلى كتبٍ، بدأ بكتاب الإيمان، ثم العِلم، ثم الطَّهارة، ثم الصَّلاة إلى أن ختم بكتاب الفتن وأشراط الساعة.

قسم بعد ذلك كلَّ كتابٍ إلى أبوابٍ، تَقِلُّ هذه الأبواب، وتكثر على حسب قِلَّة

الأحاديث وكثرتها في كلِّ كتابٍ، وكذلك يختلف حجم الأبواب باختلاف المادة الحديثية والمتوفِّرة لكلِّ بابٍ.

طُبع بتحقيق الأستاذ أبي عبد الله حسين بن عكاشة، في مكتبة الرشد بالرياض، عام ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠٠ م في ثلاث مجلَّدات.

٣ ـ كتاب الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ: لعبد الحق الإشبيلي أيضاً.

ذَكَرها الذهبي في ترجَمة عبد الحق في كتابه «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ١٩٩) قال: «وسارت بأحكامه الصغرى والوسطى الركبان، وله أحكام» كبرى.

وقال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٢٠): «وذكر جمال الدين في (المنهل الصافي) أنَّ له الأحكام الوسطى في مجلَّدةٍ كبيرةٍ والصغرى أيضاً تتضمَّن ألفَ حديثٍ وخمسة عشر حديثاً».

طُبع بتحقيق الأستاذ حمدي السَّلفي، والأستاذ صبحي السَّامَرَّائي، في مكتبة الرشد بالرياض، عام ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٥ م، في ثلاث مجلَّدات.

٤ ـ الأحكام الشرعية الصغرى الصحيحة: لعبد الحق الإشبيلي أيضاً.

بَيَّن المؤلِّف في مقدِّمة هذا الكتاب طريقتَه في عرض الأحاديث، وهي طريقةٌ فريدةٌ ساهمت في اختصار الكتاب، وجودة تصنيفه، وتحتاج إلى شِدَّة انتباهٍ، ودِقَّةِ مراعاةٍ، ومن ثم أدَّتْ أيضاً إلى قليلٍ من الأوهام، تعقَّبها ابن القطان ورَدَّها إلى صوابها. وقد قَسَّم أحكامَه إلى كتب، والكتب إلى أبوابٍ: صُنْعَ كثير من مصنِّفي كتب الحديث.

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذة أُمّ محمد بنت أحمد الهليس، في مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م.

٥ ـ عمدة الأحكام عن سيد الأنام: لتقي الدين عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المَقْدِسي الحنبلي (المتوفى سنة ٦٠٠ هـ).

عَمَد المؤلِّفُ في هذا الكتاب إلى حذف أسانيد الأحاديث، واقتصر على إثبات اسم الصحابي الراوي للحديث، وأثبت إلى جانب الصحابة الرواة أسماءَ عددٍ قليلٍ من التابعين الذين وَرَد ذكرهم في أسانيد عددٍ من الأحاديث استكمالاً للفائدة، ثم رَتَّب الكتابَ على أبواب الفقه، وضَمَّنه كلَّ ما يحتاج المسلمُ إلى معرفته فيما يتّصل بالعبادات والمعاملات، وقد اجتهد المؤلِّفُ في إيراد الأحاديث التي اتَّفق على إخراجها البخاريُّ، ومسلمٌ.

طُبع قديماً بتحقيق الشيخ محمد رشيد رضا في مصر. ثم طُبع بتحقيق الأستاذ محمود الأرناؤوط، في دار المأمون بدمشق، عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م، في (٣١٨) صفحة، باسم: «عمدة الأحكام من كلام خير الأنام ﷺ».

٦ ـ **الأحكام الكبرىٰ**: لعبد الغني أيضاً.

كذا سَمَّاه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢١/٤٤٨)، وذكره ابن رجب في ذيل «طبقات الحنابلة» (٢/١٩) فقال: «كتاب «الأحكام على أبواب الفقه ستة أجزاء»، وفيه يذكر عبد الغني الأحاديثَ من الأصول بأسانيدها. قال ابن عبد الهادي في «شرح علل ابن أبي حاتم» (١/ ق٦٣ ـ أ): وقال الحافظ عبد الغني المقدسي في أحكامه الكبرى التي بالأسانيد.

تُوجد منه نسخة خطية في جامعة ليدن في (٨٤) ورقة.

٧ ـ **دلاَئِلُ الأحْكَام من أَحَادِيثِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلام**: لأبي المحاسِن، بهاء الدين بن رافع بن شَدَّاد (المتوفى سنة ٦٣٢ هـ).

وهو من أجلِّ كتب السُّنَّة التي وصلت إلينا من تراث السَّلَف ترتيباً، وتنسيقاً، وتوثيقاً، وإحكاماً، وإحاطةً بجوانب الفقه الإسلامي المبني على الأحاديث النبوية التي أحسن المصنِّفُ انتقاء أحاديثه من كتب الصحاح المعتمدة، ومن مرويَّاتِ أَهْلِ العدالة والضَّبط من نَقَلَةِ العِلْمِ المشهود لهم بالإمامة.

نَهَج فيه المصنِّفُ على أن يأتي في الباب بما فيه من الأحاديث، ثم يشرح ما في

هذه الأحاديث من غريب الألفاظ التي كان يراها تحتاج إلى تفسير. ثم يتكلَّم عن فقه الحديث مع ذكر أَوْجُهِ خلالِ بعض الأئمة فيه؛ إن وُجدت.

وأمَّا منهجه في إيراده الأحاديث والاستدلال بها؛ فيتّضح من سبرغور الكتاب: أنَّ للمصنِّف منهجاً في ترتيب الكتاب، وتبويبه، وتفصيله، وذكر الأحاديث التي اعتمدها أئمّةُ السَّلَف، والاستدلال بها، وحلّ مشكلها، وتفسير غريبها، وبيان أحكامها، وما يترتَّب عليها من الفقه، ومذاهب علماء الأقطار، وفقهاء الأمصار.

وقد تميَّز كتابُه بحُسن التبويب والترتيب، وجمال التفصيل والتنسيق، حتى جاءَ سهلاً ميسراً، يكفي القارىء عن الرجوع إلى ما سواه من كتب الحديث، ويغنيه عن مراجعة كتب اللغة والفقه والتاريخ التي كان لزاماً عليه أن يرجع إليها لو لم يقدِّم له المصنِّفُ هذا الشرحَ المُوْجَزَ الجليل.

ومن أهمِّ ميزات هذا الكتاب أنَّ مصنِّفه يسرد فيه أَصَحَّ ما وَرَد في أحاديث الفصل.

طُبع بتحقيق الدكتور محمد شيخاني، والدكتور زياد الدين الأيوبي في دار قتيبة بدمشق عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢ م.

٨ ـ **الأحكام الكبرىٰ**: لأبي البركات، مجد الدين عبد السَّلام بن عبد الله بن تيمية الحَرَّاني (المتوفى سنة ٦٥٢ هـ):

قال عنه الحافظُ ابنُ رجب الحنبلي: «في عِدة مجلَّدات، و (المنتقىٰ من أحاديث الأحكام) وهو الكتاب المشهور انتقاه من (الأحكام الكبرىٰ)، يقال: إنَّ القاضي بهاء الدين ابن شَدَّاد هو الذي طلب منه ذلك بحلب»(١).

---

(١) الذيل على طبقات الحنابلة: (٢/ ٢٥٢).

٩ ـ المنتقىٰ من أخبار المصطفىٰ ﷺ في الأحكامِ: لمجد الدين أيضاً.

قال الشوكاني: «مما لم يَنْسِجْ على بديع مِنْوَالِه، ولا قَرَّرَ على شَكْلِه، ومِثالِه أحدٌ من الأَئمةِ الأعلام»[1]، وهو كتابٌ جليلٌ حافلٌ كما يَدُلّ عليه اسمُه أَبْلغ دلالة، يبلغ عددُ أحاديثه خمسة آلاف وتسعة وعشرين حديثاً، وهو مختصر من «الأحكام الكبرىٰ».

وقد طُبع بالهند عدة طبعات، وفي المكتبة التجارية الكبرىٰ بمصر بتحقيق الشيخ محمد حامد الفِقِي، عام ١٣٥٠ هـ ـ ١٩٣١ م، في مجلدتين بعنوان: «المنتقى من أخبار المصطفىٰ ﷺ». وطُبع بتحقيق الدكتور محيي الدين ديب مِسْتو، في دار الكلم الطيب بدمشق، عام ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م، في مجلَّدتين.

وقد اعتنىٰ بشرحه كثير من العلماء، فشرحه العلامة محمد بن أحمد بن عبد الهادي الشافعي (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ)، لكنه لم يتمه. وشرحه أبو العباس أحمد بن المحسن القاضي، ابن قاضي الحنبلي (المتوفى سنة ٧٧١ هـ) ولم يتمه أيضاً. وشرحه القاضي محمد بن علي الشَّوكاني (المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ) وسَمَّىٰ شرحَه: «نيلُ الأوطار شرح منتقىٰ الأخبار» سيأتي تعريفُه.

١٠ ـ الإمام في بيان أدلَّة الأحكام: للإمام عزّ بن عبد السَّلام (المتوفى سنة ٦٦٠ هـ).

وهو كتابٌ حافلٌ ضخمٌ في الموضوع.

وقد قام بتحقيقه الدكتور علي محمد الشريف، في أبها ـ السعودية، عام

---

(١) انظر: مقدمة «نيل الأوطار».

١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ رضوان مختار بن غريبة، بدار البشائر في بيروت، عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م.

١١ ـ **الخُلاصة في أحاديث الأحكام**: للإمام أبي زكريا يحيىٰ بن شرف النَّووي الدمشقي (المتوفىٰ سنة ٦٧٦ هـ).

جَمَع فيها أحاديثَ الأحكام وانتقاها، فأودعها فيه، واعتمد منها الصحيحَ والحسنَ، وأفرد فصلاً للحديث الضعيف في آخر كلِّ بابٍ تنبيهاً على ضَعْفه، يُعتبر هذا الكتابُ من أهمِّ كتب الإمام النَّووي الحديثية التي تُبرز الجانبَ الحديثيَّ عنده لتضّمنه فنَّي الحديث روايةً ودرايةً.

طُبع بتحقيق الأستاذ حسين إسماعيل الجمل، في مؤسسة الرسالة ببيروت، عام ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م، في مجلَّدتين.

١٢ ـ **غاية الإحكام لأحاديث الأحكام. أو: الأحكام الكبرى**: للحافظ أبي العباس، أحمد بن عبد الله بن محمد مُحِبّ الدين الطَّبَري (المتوفى سنة ٦٩٤ هـ).

قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٧٨): «وعمل (الأحكام الكبرى) في ست مجلّدات، تعب عليه، وأتى فيه بكل مليحة».

يُوجَد أجزاء منه مفرَّقة في مكتبات العالم.

١٣ ـ **إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام**: للإمام الحافظ تقي الدين بن دقيق العيد (المتوفى سنة ٧٠٢ هـ).

شرح فيه كتابَ «العمدة» للإمام المقدسي شرحاً وافياً.

وقد طُبع هذا الكتاب مراراً. وطُبع أخيراً طبعةً جيدةً في جزءين بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي ومراجعة الشيخ أحمد شاكر، عام ١٣٧٢ هـ ـ ١٩٥٣ م بمصر. وللعلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني كتاب (العدة) حاشية على إحكام الأحكام لابن دقيق العيد، طُبع في أربع مجلدات بتحقيق على بن محمد الهندي في مصر.

١٤ ـ **الإلمام في معرفة أحاديث الأحكام**: لتقي الدين أبي الفتح محمد بن علي ابن وهب بن مطيع المعروف بابن دقيق العيد (المتوفىٰ سنة ٧٠٢ هـ).

قال حاجي خليفة: «جمع فيه متون الأحاديث المتعلِّقة بالأحكام مجرَّدة عن الأسانيد، ثم شرحه وبرع فيه وسماه: «الإمام»، قيل إنه لم يؤلَّف في هٰذا النوع أعظم منه؛ لما فيه من الاستنباطات والفوائد، لكنه لم يكمله، وذكر البقاعي في حاشية الألفية: أنه أكمله، ثم لم يُوجَد بعد موته منه إلا القليل، ولو بقي؛ لأغنىٰ الناس عن تطلُّب كثيرٍ من الشروح»[1].

وقد طُبع كتاب «الإلمام» بتحقيق الشيخ محمد سعيد المولوي في دمشق في مجلَّدةٍ واحدٍ.

١٥ ـ **الإمام شرح الإلمام**: لابن دقيق العيد أيضاً.

شرح فيه كتابَه «الإلمام»، ولابن دقيق العيد أيضاً كتابُ (الإلمام بأحاديث الأحكام)، شرط فيه ألا يُورِد إلا حديثَ مَنْ وثَّقَه إمامٌ من مزكِّي رواة الأخبار، جمع فيه (١٤٧١) حديثاً، ورَتَّب الأحاديثَ على أبواب الفقه وعزاها إلى مخرجيها.

طُبع الكتاب بتعليق الأستاذ محمد سعيد مولوي في مجلَّدةٍ وسطٍ، عام ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٣ م.

١٦ ـ **الإلمام بأحاديث الأحكام**: لابن دقيق العيد أيضاً.

وهو كتابٌ صغيرٌ مختصرٌ من «الإمام»، بَيَّن المؤلِّفُ شرطه فيه، فقال في مقدمته: «وشرطي فيه أن لا أُورد إلا حديثَ مَن وَثَّقه إمامٌ من مُزَكّي رواة الأخبار، وكان صحيحاً على طريقة أهل الحديث الحفاظ، أو أئمة الفقه النظار، فإن لكلٍّ منهم مغزى قصده وسلكه، وطريقاً أعرض عنه وتركه، وفي كلٍّ خيرٌ».

والكتابُ مطبوعٌ عدة طبقات.

---

(١) كشف الظنون: (١/ ١٥٨).

١٧ ـ الإعلام بأحاديث الأحكام: لشيخ الإسلام، بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة (المتوفى سنة ٧٣٣ هـ).

وهو كتابٌ مختصرٌ.

١٨ ـ الاهتمام بتلخيص الإلمام: للحافظ قطب الدين أبي علي، عبد الكريم بن عبد النور بن منير الحلبي (المتوفى سنة ٧٣٥ هـ).

وهو كتابٌ مختصرٌ، اختصره من كتاب «الإلمام بأحاديث الأحكام» لابن دقيق العيد، فحَرَّره، قاله ابن حجر في «الدرر الكامنة» (٢/ ٣٩٨) والسيوطي في «طبقات الحفاظ» (ص: ٥٢٣).

والكتاب مطبوعٌ في مجلَّدٍ.

١٩ ـ المصباح: للإمام شرف الدين أبي القاسم هبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم الحَمَوي، المعروف بابن البارزي (المتوفى سنة ٧٣٨ هـ).

وهو كتابٌ مختصرٌ في أحاديث الأحكام: الحِسَان، والصِّحاح، اختصره من المصابيح، وجعله على مسائل التنبيه، تيسيراً على الطلاب.

وهو مخطوطٌ في دار الكتب المصرية في (٧٩) ورقة.

٢٠ ـ المطلع على جملة من الأحاديث النبوية على تبويب المقنع: للإمام الفقيه زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن محمود بن عبيدان (المتوفى سنة ٧٣٤ هـ).

وهو كتابٌ مختصر ذكره الذهبي في المعجم المختص بالمحدِّثين وغيره.

منه نسخة في المكتبة الظاهرية في (١٤٠) ورقة.

٢١ ـ الإحكام لأحاديث الإلمام: للأمير العلامة علاء الدين علي بن بَلْبَان الفارسي (المتوفى سنة ٧٣٩ هـ).

وهو كتابٌ مختصرٌ من كتاب «الإلمام بأحاديث الأحكام» لابن دقيق العيد.

منه نسخة خطية في التكية الإخلاصية في حلب.

٢٢ ـ **نصب الراية لأحاديث الهداية**: للعلامة الحافظ جمال الدين عبد الله بن يوسف الزَّيلعي الْحَنَفِي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ).

خَرَّج فيه أحاديثَ كتاب «الهداية» في الفقه الْحَنَفِي، وهو كتابٌ جليلٌ، وهو مطبوعٌ في أربع مجلَّدات.

٢٣ ـ **المحرَّر في أحاديث الأحكام**: لابن عبد الهادي، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد، المعروف بابن قُدامَة المَقْدسي الحنبلي (المتوفى سنة ٧٤٤ هـ).

قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ١٥٨): «لخَّصه من (الإلمام) لابن دقيق العيد». جمع فيه (١٣٠٧) أحاديث في الأحكام، ورَتَّبها على الموضوعات، أولها: كتابُ الطهارة، وآخرها: كتابُ الطِّبّ، اختارها من أمّهات مصادر الحديث.

طُبع بتحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي في مؤسسة الرسالة ببيروت سنة ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م في مجلَّدة.

٢٤ ـ **الأحكام الكبرى**: لابن عبد الهادي أيضاً.

وهو كتابٌ كبيرٌ مبسوطٌ، ذكره ابن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق» (٢/ ١١٨٢) فقال: «وقد بسطنا الكلامَ على الأحاديث الواردة في جمع التقديم في كتاب الأحكام الكبير، والله أعلم». وذكره ابنُ رجب في ذيل «طبقات الحنابلة» (٢/ ٤٣٧) فقال: «(الأحكام الكبرى) المرتَّبة على أحكام الحافظ الضياء، كمل منها سبع مجلَّدات».

٢٥ ـ **الأحكام الكبرى**: للإمام المفتي بهاء الدين محمد بن علي بن سعيد الأنصاري، ابن إمام المشهد (المتوفى سنة ٧٥٢ هـ).

قال الحافظ الذهبيُّ في «المعجم المختص» (ص: ٢٤٥): «ألَّف أحكاماً كبيراً». وقال ابن رافع: «جمع مجلَّدات على التمييز للبارزي، وكتاباً في أحاديث

الأحكام في أربع مجلَّدات، وناولني إيَّاه». وقال السَّخاوي في «ذيل دول الإسلام» (١/ ٦٤): «مصنِّفُ كتاب الأحكام في أربع مجلَّدات».

لا أعلم له وجوداً في مكتبات العالم.

٢٦ ـ الدر المنظوم من كلام المصطفى المعصوم: للعلامة علاء الدين مُغْلَطَاي بن قُلَيْج الحنفي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ).

وهو كتابٌ مختصرٌ، جمع فيه ما اتَّفق عليه الأئمةُ السِّتةُ من الأحاديث، وذكر في آخر كلِّ بابٍ فصلاً في الأحاديث الضعيفة الواردة فيه، وبلَغ عددُ أحاديثه (٣٦١) حديثاً.

طُبع بتحقيق الشيخ محمد عوَّامة.

٢٧ ـ إحكام الأحكام: للإمام أبي أُمَامة محمد بن علي بن عبد الواحد الدكالي ابن النقاش (المتوفى سنة ٧٦٣ هـ).

وهو كتابٌ مختصرٌ، جعله تتميماً لعمدة الأحكام.

وهو مطبوعٌ، لكنَّه قليلُ الفائدة.

٢٨ ـ كفاية المستقنع لأدلة المقنع. أو: الانتصار في أحاديث الأحكام: للحافظ جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن محمد بن عبد الله المرداوي المَقْدِسي (المتوفى سنة ٧٦٩ هـ).

وهو كتابٌ مختصرٌ جَيّدٌ نافعٌ، رَتَّبه المؤلِّفُ على أبواب كتاب المقنع لابن قدامة.

تُوجَد منه نسخةٌ خطيةٌ في دار الكتب باسم: «كفاية المستقنع لأدلة المقنع».

٢٩ ـ إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه: للإمام الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ).

وهو كتابٌ جَيِّدٌ، صنَّف في صغره: الأحكام على أبواب التنبيه، ووَقَف عليه شيخه برهان الدين، وأعجبه.

وقال الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسَّس» (٢/ ٦٠٦): «وأول شيءٍ خَرَّجه أحاديث التنبيه، ويقال: إنَّ شيخه ابن الفركاح كان يُعجبه، ويُثني عليه».

وهو مطبوعٌ.

٣٠ ـ **الأحكام الكبرى**: للحافظ ابن كثير أيضاً.

وهو كتابٌ كبيرٌ أحال عليه ابنُ كثير في كُتبه المطبوعة أكثر من مرَّةٍ، وقال الحافظُ ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢/ ٦٠٦ ـ ٦٠٧): «وشرع في عمل (الأحكام الكبرى) فبَيَّض كتابَ الطهارة فقط في مجلَّدتين، ووقفتُ على الثالث من أول الصلاة إلى كيفية الركوع، ولم أعثر على ما بعده».

تُوجَد منه مصورة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٣١ ـ **البلغة في أحاديث الأحكام**: للإمام العلامة سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن المُلَقِّن (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ).

وهو كُتَيِّبٌ صغيرٌ مفيدٌ، جمع فيه معظمَ أحاديث الأحكام الواردة في الصَّحيحين.

طُبع في دار البشائر بدمشق.

٣٢ ـ **تحفة المحتاج إلى أدلَّة المنهاج**: لابن الملقِّن أيضاً.

وهو كتابٌ مختصرٌ، رَتَّبه على أبواب «منهاج الطالبين» للإمام النووي، وشرطه فيه أن لا يذكر إلا حديثاً صحيحاً، أو حسناً دُون الضعيف، وربما ذكر حديثاً ضعيفاً؛ لكنه يُنبِّه عليه.

وهو مطبوعٌ في مجلَّدتين بتحقيق الأستاذ عبد الله اللِّحْيَاني.

٣٣ ـ **خلاصة الإبريز للنبيه طالب أدلة التنبيه**: لابن الملقِّن أيضاً.

ذكره ابنُ المُلَقِّن في إجازته التي كَتَبها بمكَّة، فقال: «الخلاصة على أبواب التنبيه في الحديث في مجلَّدةٍ». ذكر ذلك السَّخاوي في «الضوء اللامع»؛ وهو كتابٌ

جيِّدٌ، ألَّفه بعد «تحفة المحتاج»، وشرطه فيه أيضاً أن لا يذكر إلا حديثاً صحيحاً أوحسناً دون الضعيف، وربَّما حديثاً ضعيفاً ونبَّه على ضعفه.

٣٤ ـ تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد: للحافظ زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى سنة ٨٠٦ هـ).

رتَّبه المؤلف على أبواب الفقه، وأتى في آخره بجملةٍ من الأدب والاستئذان وغير ذلك. ثم قام العراقي بشرحه وسمّاه: «طرح التثريب في شرح التقريب» وتوفي قبل إتمامه، فأكمل شرحَه ابنُه أبو زرعة ولي الدين العراقي، وهو مطبوع.

أما «التقريب» فطُبع في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م، في (١٥٨) صفحة.

٣٥ ـ الأحكام على ترتيب سنن أبي داود: للإمام الحافظ ولي الدين أبي زُرْعَة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى سنة: ٨٢٦ هـ).

ذكره ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص: ٢٨٨) وقال: «كتب فيها مجلَّدةً».

٣٦ ـ بُلوغ المرام من أحاديث الأحكام: للحافظ أبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

جمع فيه الحافظُ ابن حجر الأحاديثَ التي استنبط الفقهاءُ منها الأحكام الفقهية مبيِّناً عقب كلٍّ منها من أخرجه من أئمة الحديث كالبخاري، ومسلم، ومالك، وأبي داود، وغيرهم، موضِّحاً درجةَ الحديث من صحةٍ، أو حَسنٍ، أو ضَعْفٍ، مرتِّباً له علىٰ أبواب الفقه، وضَمَّ إلىٰ ذلك في آخر الكتاب قسماً مُهِمّاً في الآداب، والأخلاق، والذكر، والدعاء[1]. وبهـٰذا صار الكتابُ محرّراً ـ كما وَصَفه الحافظُ نفسه ـ «تحريراً بالغاً؛ ليصير من يحفظه من بين أقرانه نابغاً».

طُبع أولاً بتصحيح الشيخ محمد حامد الفقي، في المكتبة التجارية الكبرىٰ بالقاهرة، عام ١٣٤٧ هـ ـ ١٩٢٩ م. ثم توالت طبعاته.

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٣٥.

٣٧ ـ الإعلام بأحاديث الأحكام: للإمام زين الدين زكريا بن محمد الأنصاري (المتوفى سنة ٩٢٥هـ).

وهو كتابٌ مختصرٌ، شرحه مؤلِّفه في كتاب سَمَّاه «فتحَ العلام لشرح الإعلام بأحاديث الأحكام».

وهو مطبوعٌ مع شرحه المذكور في مجلَّدةٍ كبيرةٍ.

٣٨ ـ سُبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام: للإمام محمد بن إسماعيل ابن صلاح الأمير الصَّنعاني (المتوفى سنة ١١٨٢ هـ).

شرح فيه «بلوغَ المرام»، وقد اختصر هٰذا الشرحَ عن شرح القاضي العلامة شرف الدين الحسين بن محمد المغربي (المتوفى سنة ١١١٩ هـ)، وهو كتابٌ جامعٌ يتناول مذاهبَ الفقهاء وخاصةً أهل البيت، كما يذكر مذاهبَ الأئمة الأربعة، ويَرُدُّ على بعض المسائل، إلا أنه كثيرُ الاجتزاء، والاقتضاب، وكثيراً ما يَرُدُّ على مسائل لا تظهر أصولها للقارئ، كما أنه قد يستطرد أحياناً في ذكر بعض المسائل.

طُبع بتحقيق وتخريج الدكتور محمد صبحي حسن حَلَّاق، في دار ابن الجوزي بالأحساء ـ جدة ـ الرياض، عام ١٤١٨ هـ، في أربع مجلَّدات.

٣٩ ـ نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار: لقاضي قضاة اليمن الإمام محمد بن علي بن محمد الشَّوكاني (المتوفى سنة ١٢٥٥ هـ).

شرح فيه الشوكانيُّ «كتابَ المنتقى» لأبي البركات ابن تيمية، وجمع هٰذا الكتابُ دراساتٍ حديثيةً كاملةً لأحاديث الأحكام، تناولت غريبَ الحديث وفقهَه ومذاهبَ العلماء، ولم يَخْلُ من أبحاثٍ أصوليةٍ، وأحكامٍ فرعيةٍ مستنبطةٍ من الأدلة الشرعية، وما يلحق بذلك، كما جمع جانباً من مذاهب الفقهاء الذين لم يُكتب لمذاهبهم التدوين والانتشار.

طُبع بتحقيق فئةٍ من المحقّقين في دار ابن كثير بدمشق في خمس مجلَّدات، وغير ذلك له طبعاتٌ كثيرة.

٤٠ ـ إحياء السُّنن أو (جامع الآثار): للمحدِّث الفقيه الشيخ أشرف علي التَّهَانوي (المتوفى سنة ١٣٦٢ هـ).

إنَّ أدلَّة الإمام أبي حنيفة ـ رحمه الله تعالىٰ ـ وإن كانت مبسوطةً في كثير من الكتب القديمة، غير أنها مبعثرة في كتب مختلفة، ورسائل شتَّى، فأراد ـ رحمه الله تعالىٰ ـ أن يجمعها في كتابٍ، وشرع في تأليف كتاب سَمَّاه (إحياء السنن) وجمع فيه أدلّة الإمام أبي حنيفة من الأحاديث الصحيحة في جميع الأبواب الفقهية، ولكن مسودةَ هـٰذا الكتاب العظيم قد ضاعت عن المؤلف قبل أن تُطبع، ثم بعد برهة من الزمان عاد الشيخ إلى تأليفه مرة أخرى، وغيَّر فيه منهجه، وسمَّاه «جامع الآثار»، وجمع فيه أحاديثَ استنبط منها الحنفية مذهبهم، مع التنبيه الموجز على كيفية إسنادها، ووجه الاستدلال منه، ثم أضاف إليه تعليقاً باسم «تابع الآثار» ذكر فيه توجيهَ الأحاديث التي ظاهرُها التعارضُ مما ذُكر في «جامع الآثار».

وقد طُبع كلاهما في جزءٍ لطيفٍ في المطبع القاسمي بديوبنْد، في عام ١٣١٥ هـ طبعاً حجرياً، ولكن كلا الكتابين كانا في غاية الاختصار، ولم يتجاوزا أبوابَ الصلاة، وكان يودّ ـ رحمه الله تعالى ـ أن يؤلِّف مثل ما ألَّف من قبل، ويبسِّط فيه الكلام عن الأحاديث سنداً، ومتناً، وروايةً، حتى استعدّ لإنجاز هـٰذه المهمّة الشيخ أحمد حسن السنبهلي، ففوَّض إليه الشيخ خدمةَ هـٰذا التأليف، فجمع في المتن أحاديثَ وآثاراً مع الكلام على إسنادها باختصار، وشرحها في التعليق متناً وإسناداً ببسط وتفصيل، وسَمَّى المتن بالاسم السابق: «إحياء السنن»، والتعليق باسم «التوضيح الحسن».

٤١ ـ إعلاء السنن: للمحدِّث الشيخ ظفر أحمد العثماني التَّهانَوِي (المتوفى سنة ١٣٩٤ هـ).

هـٰذا الكتابُ بمثابة موسوعةٍ ضخمةٍ، والمكمّل لما بدأه الشيخُ أشرف علي التَّهانويّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ باسم: «إحياء السنن» ثم «جامع الآثار»، ولكن قدَّر الله

تعالىٰ أن يقوم بإنجاز هـٰذه الفكرة، وإكمال هـٰذا المشروع العلمي الكبير ابنُ أخت الشيخ وتلميذه المتخرّج في علوم الحديث لديه: المحدِّث الناقد والفقيه البارع الشيخ ظفر أحمد العثماني، فاستوفى ـ رحمه الله تعالىٰ ـ أدلة أبواب الفقه بجمع أحاديث الأحكام في الأبواب من مصادر صعبة المنال، مع الكلام على كل حديث في ذيل كل صفحة بما تقضي به صناعة الحديث، من تقوية، وتوهين، وأخذ، وردّ على اختلاف المذاهب.

وقد استوفى العلاَّمة التَّهانَوِيُّ في هذا الكتاب أدلةَ أبواب الفقه كلَّها من باب الطهارة إلى ختام الأبواب الفقهية بجهدٍ بارعٍ، وصناعةٍ حديثيةٍ فقهيةٍ دقيقةٍ.

وقد قام الشيخ محمد تقي العثماني ـ حفظه الله ـ بتحقيق هـٰذا الكتاب والتعليق عليه بما يستكمل غاياته ومقاصده، ويتمِّم فرائده وفوائده في ذوقٍ علميٍّ رفيعٍ.

صدرت له الطبعةُ الأولى عن إدارة علوم القرآن بكراتشي (باكستان). ثم صدرت الطبعة الثانية عن دار الفكر ببيروت في ثلاثين مجلداً.

٤٢ ـ المُوجَز في أحاديث الأحكام: للدكتور محمد عجاج الخطيب.

وفيه دراسات علمية لمختارات من الأحاديث في أبواب: النكاح، والفرقة بين الزوجين، وما يلحق بها، وفي الجنايات، والتعزيز، والحدود، والجهاد، والأطعمة، والصيد، والذبائح، والأضاحي، والأيمان، والنذور، والقضاء، والشهادات، والدعاوى، والبينات.

صدر الجزء الأول منه وفق مقرَّرات السنة الأولى، والثانية في حديث الأحكام في جامعة الأزهر، ودمشق، وكثيرٍ من الجامعات العريقة. طُبع في دار القلم بدبي عام ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م.

* * *



١٥ـ كُتب أحاديث الترغيب والترهيب

المرادُ بها: تلك الكتبُ التي أُلِّفَتْ على أساس جمع الأحاديث الواردة في الترغيب بأمرٍ من الأمور المطلوبة، أو الترهيب من أمرٍ من الأمور المنهي عنها، وذلك كالترغيب ببرِّ الوالدين، والترهيب من عُقوقهما.

وقد صُنِّف في هذا النوعِ عددٌ من الكتب، منها كتبٌ صنَّفها مؤلِّفوها بأسانيدها استقلالاً، ومنها كتبٌ مجرَّدةٌ من الأسانيد، ومنتقاةٌ من مصنَّفاتٍ أخرى، كـ:

١ ـ الترغيب والترهيب: لأبي حفص، عمر بن أحمد، المعروف بابن شاهين (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

صنَّفه المؤلِّفُ استقلالاً مع ذكر الأسانيد.

٢ ـ الترغيب والترهيب: لأبي القاسم، إسماعيل بن محمدبن الفضل التيمي الأصبهاني المعروف بـ: «قوام الدين» (المتوفى سنة ٥٣٥ هـ).

قال الكتَّاني: «وفيه أحاديث موضوعة»[١].

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد السعيد بسيوني زغلول، ومحمود إبراهيم زايد، بمؤسَّسة الخدمات الطباعية في بيروت، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ أيمن بن صالح شعبان، بدار الحديث في القاهرة، عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م.

٣ ـ الترغيب في الدعاء والحَثّ عليه: لعبد الغني المَقْدِسي تقي الدين بن عبد الواحد بن علي بن سرور الجَمَّاعيلي (المتوفى سنة ٦٠٠ هـ).

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٥٧.

وهو مخطوطٌ في الظاهرية بدمشق، برقم [حديث ١٧٤] ضمن مجموع: ق (٧٩ ـ ١٠٣). قبل ٦٠٠ هـ بخط المؤلِّف[1].

٤ ـ **الترغيب والترهيب**: للإمام الحافظ زكي الدين، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري الدمشقي ثم المصري (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ).

وهو من أجمع ما صُنِّف في أحاديث الترغيب والترهيب، ومنهج المنذري في هذا الكتاب: أنه يذكر أولاً الباعثَ له على التصنيف في هذا الموضوع، ويختارُ له طريقةَ الأمَالي؛ فيقول: «فلَّما وفَّقني الله سبحانه وتعالى لإملاء كتاب مختصر أبي داود، وإملاء كتاب الخلافيات ومذاهب السَّلَف، وذلك من فضل الله علينا وسعة علمه؛ سألني بعضُ الطلبة أولو الهمم العالية ممن اتَّصَفَ بالزُّهد في الدنيا، والإقبال على الله عَزَّ وجَلَّ بالعلم والعمل أن أُمْلِي كتاباً جامعاً في الترغيب والترهيب.».

فَسَلك المنذريُّ في إملاء أحاديث الترغيب والترهيب الأسلوبَ نفسه الذي اتَّبعه في «مختصر أبي داود»، واتَّبعه بعدُ في «مختصر صحيح مسلم»؛ وهو حذف الأسانيد، وعدم الاستقصاء، والاستطراد في ذكر العِلَل؛ وقسَّم هذا الكتابَ إلى كتب وأبواب وفصول، متبعاً طريقةَ الفقهاء في تقسيماتهم، لكنه لم يهمل طريقةَ المحدِّثين، بل اختار عناوينَ أبوابٍ وكتبٍ لا تجدها إلا في تصانيف أهل الحديث، فهو بدأ بعرض أحاديث الإخلاص، ثم الطهارة، فالصلاة.. وجعل كتاباً للأدب، وكتاباً في صفة الجنة والنار.. واعتنى بتمييز الصحيح من الضعيف.

وقد طُبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ مصطفى محمد عمارة، في مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، عام ١٣٥٢ هـ ـ ١٩٣٣ م في خمس مجلَّداتٍ. كما طُبع بتحقيق الاستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد. وقد صدرت له طبعة أخيرة بتحقيق الأستاذ محيي الدين مِسْتو، ويوسف علي بديوي وآخرين عن دار ابن كثير بدمشق.

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٦٥).

٥ ـ **ترغيب أهل الإسلام في سكنىٰ الشام**: لعزّ الدين ابن عبد السلام، عبد العزيز بن عبد السلام السُّلَمِي (المتوفى سنة ٦٦٠ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد شكور بن محمود الحاجي إمرير، بمكتبة المنار بالزَّرقاء، عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م.

٦ ـ **رياض الصالحين**: للحافظ أبي زكريا محيي الدين يحيىٰ بن شرف النَّووي الشافعي (المتوفى سنة ٦٧٦ هـ).

قال النَّووي في مقدمته: «رأيتُ أن أجمع مختصراً من الأحاديث الصحيحة مشتملاً علىٰ ما يكون طريقاً لصاحبه إلىٰ الآخرة، ومحصِّلاً لآدابه الباطنة والظاهرة، جامعاً للترغيب والترهيب، وسائر أنواع آداب السالكين من أحاديث الزهد، ورياضات النفوس، وتهذيب الأخلاق، وطهارات القلوب، وعلاجها، وصيانة الجوارح، وإزالة اعوجاجها، وغير ذلك من قاصد العارفين، وألتزم فيه ألا أذكر إلا حديثاً صحيحاً من الواضحات مضافاً إلىٰ الكتب الصحيحة المشهورات. . . وأُصدِّر الأبواب من القرآن العزيز بآيات كريمات، وأُوَشِّح ما يحتاج إلىٰ ضبط، أو شرح معنًى خفي بنفائس من التنبيهات».

وقد وفَّى الإمامُ النَّووي بما جاء في مقدّمته، فأحسن الاختيارَ، والجمعَ، والعرضَ، والبيانَ، فكان كتابُه في مجلَّدٍ ضخمٍ قَيِّمٍ، تداوله العلماءُ وأهل العلم، والخاصة والعامة وانتشر في أنحاء العالم الإسلامي، وتصدَّى لشرحه بعض العلماء.

طُبع هذا الكتابُ عدة مرات، ومن أحسن طبعاته ما عَلَّق عليها الشيخُ علوي المالكي، وما كان بتعليق رضوان محمد رضوان. وطُبع بتحقيق شعيب الأرنؤوط في مؤسَّسة الرسالة ببيروت. كما طُبع بتحقيق الشيخ محمد ناصر الألباني في المكتب الإسلامي ببيروت.

٧ ـ **المَتْجَر الرابح في ثواب العمل الصالح**: لشرف الدين أبي محمد، عبد المؤمن بن خلف الدِّمياطي (المتوفى سنة ٧٠٥ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الملك بن دهيش، ومحمد رضوان، في مطابع النهضة الحديثية في مكة المُكَّرمة، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله حجّاج، بمكتبة التراث الإسلامي في القاهرة، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨.

٨ ـ **تهذيب الترغيب والترهيب**: للحافظ أبي الفضل، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

اختصر فيه الحافظُ كتابَ المنذري في قدر رُبع الأصل، وانتقى منه ما هو أقوى إسناداً، وأصحّ متناً، واقتصر على العدد القليل من الأحاديث الكثيرة العدد المتحدة المعاني، واكتفى في الكلام على الرواة بذكر كلمةٍ، أو كلمتين؛ فجاء كتابه هذا لطيفاً منقَّحاً، ويسهل على الطالبين حفظه ودراسته، ويخفُّ حمله في الأسفار.

طُبع بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي في مكتبة الغزالي بدمشق، عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م، في (٣٦٨) صفحة.

٩ ـ **عُجَالة الإملاء المتيسّرة في التذنيب على ما وقع للحافظ المُنذِري من الوَهْم وغيره في كتاب الترغيب والترهيب**: لبرهان الدين، إبراهيم بن محمد الناجي، المشهور بالحافظ (المتوفى سنة ٩٠٠ هـ).

حقَّقه محمد عبد الله القناص، وإبراهيم حمَّاد الريسي، كرسالة ماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م.

١٠ ـ **الترغيب والترهيب**: لأبي محمد، عبد الوهَّاب بن أحمد بن علي الشَّعراني (المتوفى سنة ٩٧٣ هـ).

وهو مخطوطٌ[1].

١١ ـ **الترغيب والتذهيب باختصار «الترغيب والترهيب للمنذري»**:

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٦٨).

لأبي الحسن، علي بن سليمان البُوْجُمْعَوي الدِّمْناتي المالكي المغربي (المتوفى سنة ١٣٠٦ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

١٢ ـ المنتقى من الترغيب والترهيب: للعلامة الدكتور يوسف القرضاوي.

وهو من أحسن مختصرات «الترغيب والترهيب» للمنذري، يجد القارىء لهذا «المنتقى» من أحاديث الترغيب والترهيب مجموعةً طيبةً من روائع التوجيه، وحقائق المعرفة، وجوامع الكَلِم، وجواهر الحِكَم، وشوامخ الأدب؛ التي تكلَّم بها رسولُ الله ﷺ.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٤٢١ هـ، في مجلَّدتين.

* * *

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٦٨).



١٦ـ كتب الأحاديث المسلسلة

«المُسَلْسَلُ» في اصطلاح المحدِّثين هو: تَتابُعُ رجالِ إسناده على صفةٍ أو حالةٍ، للرُّواة تَارةً، وللرِّواية تارةً أخرى.

فائدة التسلسل:

والتسلسل يُفيد اتصالَ حلقات الإسناد مع ما اقترن بها من صفةٍ خاصَّةٍ، أو حالةٍ خاصَّةٍ، وذلك يقوِّي معنى الاتصال في الحديث، لذلك قال الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص: ٢٩): «فإنَّه نوعٌ من السَّماع الظاهر الذي لا غُبارَ عليه».

وقال ابنُ الصَّلاح في «علوم الحديث» (ص: ٢٤): «وخيرُها ما كان فيه دلالةٌ على اتصال السَّماع، وعدم التدليس، ومن فضيلة التسلسل اشتماله على مزيد الضَّبْطِ من الرواة».

عُني المتأخِّرون بالتَّصنيف في هٰذا المِضْمار، وقد تركوا لنا عدداً لا بأسَ به من المصنَّفات فيه، منها:

١ ـ المسلسلات: لابن شاذان أبي بكر أحمد بن إبراهيم بن الحسن البغدادي (المتوفى سنة ٣٨٣ هـ).

وهو أول من ألَّف في المسلسل فيما نعلم، ثم تلاه أبو نُعَيْم الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ) ذكره الحافظ ابن حجر (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ) في «المعجم المفهرس» (٣٧/ أ).

٢ ـ **المسلسلات**: للحافظ أبي نُعَيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ).

ذكره ابن حجر في «المعجم المفهرس» (٦٧/أ).

٣ ـ **المسلسلات**: للمستغفري أبي العباس، جعفر بن محمد بن المعتز النَّسَفي (المتوفى سنة ٤٣٢ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٢).

٤ ـ **مسلسل العيدين**: للحافظ أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مجدي فتحي السيد، بمكتبة الرُّشد في الرياض، عام ١٤١٦ هـ، ومعه: «مسلسل العيدين» لعبد العزيز الكتّاني (المتوفى سنة ٤٦٦ هـ).

٥ ـ **مسلسل العيدين**: لعبد العزيز بن أحمد الكتاني الدمشقي (المتوفى سنة ٤٦٦ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مجدي فتحي السيّد، بمكتبة الرُّشد في الرياض، عام ١٤١٦ هـ ومعه الكتاب السابق.

٦ ـ **المسلسل الأوَّل**: لأبي القاسم السَّمَرْقَنْدِي، أبي القاسم، إسماعيل بن أحمد بن عمر، الدمشقي المولد، ثم البغدادي (المتوفى سنة ٥٣٦ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

٧ ـ **مسلسلات الدِّيباجي**: لأبي محمد، عبد الله بن عبد الرحمن بن يحيى العثماني (المتوفى سنة ٥٧٢ هـ).

وهو مخطوطٌ.

---

(١) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/١٤٣٨).

٨ ـ **المسلسل بالأوّلية**: للحافظ أبي طاهر، أحمد بن محمد بن أحمد السِّلَفي الأصبهاني ثم الإسكندري (المتوفى سنة ٥٧٦ هـ).

وهو مخطوطٌ.

٩ ـ **حديث العيدين المسلسل**: للسِّلَفي أيضاً.

وهو حديثُ التخيير بسماع خطبة العيد، وهو مخطوطٌ.

١٠ ـ **نزهة الحفَّاظ**: لأبي موسى محمد بن أبي بكر عمر بن أحمد المديني الأصبهاني الشافعي (المتوفى سنة ٥٨١ هـ).

وهو في المسلسلات بالرُّواة، كالمسلسل بالمحمَّدين، والمسلسل بالأحمدين... قال الحافظ ابن حجر في «المعجم المفهرس» (٦٧/أ): «يشتمل على رواة اتَّفقوا في الاسم والأب والجدِّ، ونحو ذلك، مع تخريج أحاديث من طرقهم».

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الراضي محمد عبد المحسن، بمؤسَّسة الكتب الثقافية في بيروت، عام ١٤٠٦ هـ.

١١ ـ **مسلسلات ابن الجَوْزي**: أبي الفرج، عبد الرحمٰن بن علي البغدادي (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

١٢ ـ **مسلسل العيدين**: لشستان، أبي سعد، ثابت بن مشرف بن أبي سعد الخباز الناقد البغدادي (المتوفى سنة ٦١٩ هـ).

وهو مخطوطٌ[٢].

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: ٣/ ١٤٣٨.

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: ٣/ ١٤٤٠.

١٣ ـ **مسلسل العيدين**: لابن قُدَامة المَقْدِسي: الحافظ الموفَّق أبي محمد، عبد الله بن أحمد بن قُدَامة الجَمَّاعيلي (المتوفى سنة ٦٢٠ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

١٤ ـ **مسلسلات الكَلاَعي**: الحافظ أبي الربيع، سليمان بن موسى بن سالم الحِمْيَري البلنسي (المتوفى سنة ٦٣٤ هـ). قال الذهبي في «السير» (٢٣/ ١٣٤): «في جزء كبير».

وهو مخطوطٌ[٢].

١٥ ـ **مسلسلات** تاج الدين ابن حَمُّوْيَهْ، عبد الله بن عمر بن علي الجُوَيني السَّرَخْسي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

وهو مخطوطٌ[٣].

١٦ ـ **الجواهر المفصَّلة في الأحاديث المسلسلة**، لابن الطَّيْلَسان، أبي القاسم، القاسم بن محمد بن أحمد بن محمد الأنصاري الأوسي القُرطبي (المتوفى سنة ٦٤٢ هـ).

قال محمد عبد الحي الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٣١٥ و ٣/ ٦٥٩): «رَتَّبها على الأبواب كالسُّنَن، وهي في مجلَّدٍ وسطٍ، بخطٍّ أندلسيٍّ عتيقٍ».

١٧ ـ **مسلسلات** ابن مَسْدِي، جمال الدين أبي بكر، محمد بن يوسف بن موسى الغَرْناطي الأندلسي (المتوفى سنة ٦٦٣ هـ).

وهو مخطوطٌ[٤].

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: ٣/ ١٤٣٩.

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: ٣/ ١٤٣٩.

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: ٣/ ١٤٤٠.

(٤) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: ٣/ ١٤٣٩.

١٨ ـ **العَذب السّلسل في الحديث المسلسل**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الدِّمشقي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

ذكره الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسِّس» (٢/ ١٧١) وهو يختص بالمسلسل بالأوّليّة.

١٩ ـ **المسلسل بالأولية**: للحافظ أبي الحسن، علي بن عبد الكافي بن علي الشافعي، المعروف بـ: «تقي الدين السُّبكي» (المتوفى سنة ٧٥٦ هـ).

خَرَّجه لنفسه. ذكره الحافظ ابن حجر في «المعجم المفهرس» (٦٧/ ب).

٢٠ ـ **مسلسلات** الكازروني، عفيف الدين، سعيد بن محمد بن مسعود (المتوفى سنة ٧٥٨ هـ).

وهو مخطوطٌ[1].

٢١ ـ **مسلسلات العَلائي**: الحافظ صلاح الدين أبي سعيد، خليل بن كَيْكَلْدي بن عبد الله الدمشقي ثم المقدسي الشافعي (المتوفى سنة ٧٦١ هـ).

وهو مخطوطٌ[2].

٢٢ ـ **المسلسل بالأولية**: لأبي زُرْعَةَ العِراقي، القاضي ولي الدين، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين المصري الشافعي (المتوفى سنة ٨٢٦ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٢).

٢٣ ـ **مسلسلات**: لنجم الدين بن فهد، محمد ـ المدعو عمر ـ ابن تقي الدين أبي الفضل محمد بن محمدبن فهد الهاشمي العَلَوي المكّي (المتوفى سنة ٨٨٥ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٤).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: ٣/ ١٤٤٠.
(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: ٣/ ١٤٤٠.

٢٤ ـ **الجواهر المُكَلَّلة في الأخبار المسلسلة**: للحافظ أبي الخير، محمد بن عبد الرحمـٰن بن شمس الدين السَّخاوي (المتوفىٰ سنة ٩٠٢ هـ).

وهي مئة حديث استفتحها بمن سبقه لجمع المسلسلات، مع انفراده بما اجتمع فيها، ذكر فيها أنَّ الذين صَنَّفوا في المسلسلات نحو خمسين، وعَدَّدهم[(١)].

وهو مخطوطٌ[(٢)]، ووهَم الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٣) حيث نسبها خطأً للفقيه أبي الحسن علم الدين، علي بن محمد بن عبد الصَّمد السَّخاوي المفسِّر اللُّغَوي النَّحوي الشافعي نزيل دمشق (المتوفىٰ سنة ٦٤٣ هـ)، ثم عادَ فنسب في الصفحة التالية مسلسلات للشمس السخاوي، والصواب: أنَّ الكتاب واحدٌ، وأنه للشمس السَّخاوي كما بيَّن في كتابه «الضوء اللامع».

٢٥ ـ **مسلسلات ابن أبي شريف**: كمال الدين أبي المعالي، محمد بن الأمير ناصر الدين محمد بن أبي بكر بن علي المَقْدِسي ثم المصري الشافعي الشهير بابن عَوْجان، سِبْط شهاب الدين أحمد العمري (المتوفىٰ سنة ٩٠٦ هـ).

ومسلسلاته مخطوطةٌ.

٢٦ ـ **المسلسلات الكبرىٰ**: للحافظ جلال الدين، أبي الفضل، عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

وهي خمسة وثمانون حديثاً، قال السيوطي: «جمعت كتاباً فيما وقع في سماعاتي من المسلسلات بأسانيدها؛ وجمع الناسُ في ذلك شيئاً» ذكرها ضِمن مؤلفاته في «حسن المحاضر» (١/ ٣٣٩) ثم انتقىٰ منها «جياد المسلسلات».

٢٧ ـ **جياد المسلسلات**: للسُّيوطي أيضاً.

قال في أوّله: «هـٰذا جزءٌ انتقيتُه من «المسلسلات الكبرىٰ» تخريجي، اقتصرتُ

---

(١) انظر: «الضوء اللامع»: (٨/ ١٦).
(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٤٤٠).

فيه علىٰ أجْوَدِها متناً وأعلاها سَنَداً». ذكرها في «حسن المحاضرة» (١/ ٣٣٩).

وهي مخطوطةٌ[١].

٢٨ ـ الفوائد الجليلة في مسلسلات محمد بن عقيلة: للمحدِّث الصوفي جمال الدين أبي عبد الله، محمد ين أحمد بن سعيد (المتوفىٰ سنة ١١٥٠ هـ) المشتهر والده (بعقيلة) المَكّي.

أوله بعد الديباجة: «الحمد لله الذي أنزل من فيوض رحمته وبحار فيضه سُيول الحِكَم الإلـٰهية...». ذَكره المرادي في «سلك الدُرر» (٤/ ٣٠) ـ.

وهو مخطوطٌ[٢].

٢٩ ـ عقد الجواهر في سلاسل الأكابر: لابن عقيلة أيضاً.

جمع فيه أسانيد الطُرق الصوفية، أوَّله: «الحمد لله المحمود قبل ظهور المظاهر... وبعد: فيقول الفقير.. هـٰذه سلاسل مشايخي...» وقد بلغ فيه مجموع الطُرُق (١٨) طريقاً. ذكره المرادي في «سلك الدُرر» (٤/ ٣٠).

٣٠ ـ عيون الموارد السلسلة من عيون الأسانيد المسلسلة: لابن الطيِّب الشَّرقي شمس الدين، أبي عبد الله، محمد بن الطيّب بن محمد بن محمد الصيلمي الفاسي ثم المدني المَالِكي (المتوفىٰ سنة ١١٧٠ هـ).

قال محمد بن جعفر الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٥) «وهي أزيد من ثلاثمئة حديث مسلسل». وذكره المرادي في «سلك الدرر» (٤/ ٩١)، بعنوان: «الموارد السلسة»، وذكر عبد الحي الكتّاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ١٠٦٧): «أنه وقف علىٰ نسخة منه في المدينة المنوَّرة، في مجلَّدةٍ».

٣١ ـ مسلسلات السيّد علي السَّقَّاط: السيد نور الدين، أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن العَرَبي الفاسي ثم المصري (المتوفىٰ سنة ١١٨٣ هـ).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: ١/ ٢٧٣.

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: ٢/ ١٢٠٩ و٥/ ١٤٤٠.

جَرَّدها محمد العقاد المالكي.

وهو مخطوطٌ[1].

٣٢ ـ الإسعاف بالحديث المسلسل بالإشراف: للمرتضى الزَّبيدي، أبي الفيض، محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزّاق الحسيني الواسطي المصري (المتوفى سنة ١٢٠٥ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٥).

٣٣ ـ التعليقة الجليلة على مسلسلات ابن عقيلة: للزَّبيدي أيضاً.

وهو ثَبتٌ كالمستخرج على مسلسلات ابن عقيلة (المتوفى سنة ١١٥٠ هـ).

وهو مخطوطٌ[2].

٣٤ ـ التغريد في الحديث المسلسل بيوم العيد: للزَّبيدي أيضاً.

ذكره محمد عبد الحي الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٢٩٤).

٣٥ ـ التحبير في الحديث المسلسل بالتكبير: للزَّبيدي أيضاً.

ذكره الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٥٣٩).

٣٦ ـ تخريج الحديث المسلسل بالأولية: للزَّبيدي أيضاً.

وهو مخطوطٌ.

٣٧ ـ السِّمط المُكَلَّل بالجوهر الثمين من الأربعين المسلسلة بالمحمَّدين: للزَّبيدي أيضاً.

ذكره الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ١٠٦١).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: ٣/ ١٤٤٠.

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: ١/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦.

٣٨ ـ **الهدية المرتضيَّة في المسلسل الأوَّليّة**: للزَّبيدي أيضاً.

ذكره الكتاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ١١١٠).

٣٩ ـ **العروس المجلية في طرق حديث الأوليّة**: للزَّبيدي أيضاً.

ذكره الكتاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ٨٧٥).

٤٠ ـ **عقد الجوهر الثمين في الحديث المسلسل بالمحمَّدين**: للزَّبيدي أيضاً.

ذكره الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ٨٦٤ و ٨٧١).

٤١ ـ **المرقاة العلية في شرح الحديث المسلسل بالأولية**: للمرتضىٰ الزَّبيدي أيضاً.

ذكره محمد بن جعفر الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٥) وذكره عبد الحي الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ٥٨٦).

٤٢ ـ **مسلسل يوم عاشوراء**: للأمير الصغير، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر السّنباوي المصري المالكي (المتوفىٰ سنة ١٢٥٣ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

٤٣ ـ **الفضل المبين في المسلسل من حديث النبيّ الأمين ﷺ**: للإمام شاه وليّ الله بن عبد الرحيم الدِّهْلَوي (المتوفىٰ سنة ١١٧٦ هـ).

٤٤ ـ **مسلسلات الحَلَبي** محمد سعيد بن السيد حسن الشامي الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ١٢٥٤ هـ).

وهو مخطوطٌ[٢].

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: ٣/ ١٤٣٨.

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: ٣/ ١٤٤٠.

٤٥ ـ المسلسلات العشرة في الأحاديث النبوية: للسَّنُّوسي الشريف محمد بن علي الخَطَّابي الحسيني الإدريسي (المتوفى سنة ١٢٧٦ هـ).

ذكر فيه عشرة أحاديث بسندها إلىٰ رسول الله ﷺ.

طُبع بمطبعة حجازي، في القاهرة، عام ١٣٥٧ هـ.

٤٦ ـ مسلسلات البَاجُوري شيخ الجامع الأزهر إبراهيم بن محمد بن أحمد الأزهري الشافعي المصري (المتوفىٰ سنة ١٢٧٧ هـ).

وهي المسلسلات المذكورة في «فهرس الأمير الكبير» (المتوفى سنة ١٢٣٢ هـ) المسمّىٰ: «سَيّد الإرب» جَرَّدها منه علىٰ حدة.

وهي مخطوطة[1].

٤٧ ـ إكمال المِنَّة باتصال سند المصافحة المُدخِلَة للجنة: لمحمد حبيب الله بن ما يَأبىٰ الجكني الشَّنْقِيْطي المدني (المتوفىٰ سنة ١٣٦٣ هـ).

طُبع بمطبعة المعاهد في القاهرة، عام ١٣٤٥ هـ.

٤٨ ـ الخلاصة النافعة العلمية المؤيَّدة بحديث الرحمة المسلسل بالأوليّة: للشَّنْقِيطي أيضاً:

طُبع بمطبعة المعاهد في القاهرة، عام ١٣٣٨ هـ، ويليه: «النصائح الدينية» للمولِّف نفسه.

٤٩ ـ المناهل السَّلسة في الأحاديث المسلسلة: لمحمد عبد الباقي الأيوبي (المتوفىٰ سنة ١٣٦٤ هـ).

طُبع بمكتبة القدسي، في القاهرة، عام ١٣٥٧ هـ.

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: ٣/ ١٤٣٩.

٥٠ ـ ذيل نظم أجود المسلسلات: لزبارة محمد بن محمد بن يحيىٰ اليَمَني (المتوفىٰ سنة ١٣٨٠ هـ).

طُبع بمطبعة وزارة المعارف في صنعاء، عام ١٣٦٣ هـ. ومعه «نظم أجود المسلسلات» لابن يحيىٰ.

٥١ ـ الآيات البيّنات في شرح وتخريج الأحاديث المسلسلات: لعبد الحفيظ بن محمد الطاهر الفاسي المالكي (المتوفىٰ سنة ١٣٨٣ هـ).

طُبع بالمطبعة الوطنية في الرباط، عام ١٣٥٢ هـ.

٥٢ ـ العُجالة في الأحاديث المسلسلة: للشيخ محمد ياسين بن محمد عيسىٰ الفاداني الأندونيسي ثم المَكّي (المتوفىٰ سنة ١٤١٠ هـ).

طُبع بدار البصائر في دمشق عام ١٤٠٥ هـ.

هٰذا؛ وتُوجَد المسلسلات في كثيرٍ من المَشْيَخات، وفهارس الشيوخ، والشيخات، والبرامج، ومن أهمّها: «حصر الشارد في أسانيد محمد عابد السِّندي» (المتوفىٰ سنة ١٢٥٧ هـ).

* * *

١٧ـ مجاميع الحديث

ظهرت فكرةُ جَمْعِ أحاديث أكثر من كتابٍ في تصنيفٍ واحدٍ منذ القرن الرابع الهجري، واتَّخذت مناهج شتَّىٰ، فمنها ما هو مُرتَّبٌ علىٰ الأبواب كـ: «مجمع الزوائد» للهَيْثَمي (المتوفى سنة ٨٠٧ هـ)، ومنها ما هو مُرتَّبٌ علىٰ حروف المعجم كـ: «الجامع الصغير» للسُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ)، ومنها ما هو جامعٌ بين المنهجين كـ: «جامع الأصول» لابن الأثير (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ) و«كنز العمال» للمُتَّقي الهندي (المتوفى سنة ٩٧٥ هـ)، ومنها ما هو مُرتَّبٌ علىٰ أسماء الصحابة علىٰ ترتيب المعجم، يجمع أحاديثَ كلِّ صحابيٍّ علىٰ حِدَة، ويفرِّع تحت اسم الصحابي أسماء الرواة عنه من التابعين علىٰ حروف المعجم أيضاً، ويذكر مرويّاتِهم كـ: «تحفة الأشراف» للمِزّي (المتوفى سنة ٧٤٢ هـ) وغيرها.

ويغلب على الظَّنِّ: أنَّ أوَّلَ من قام بذلك هو: محمد بن عبد الله الجوزقي (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ). ثم تبعهُ آخرون.

ومن أشهر هـٰذه الكتب:

١ ـ **الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم**: لأبي بكر، محمد بن عبد الله بن محمد النَّيسابوري الجوزقي (المتوفىٰ سنة ٣٨٨ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٦٥٠).

٢ ـ **الجمع بين الصحيحين**: لأبي محمد، إسماعيل بن إبراهيم بن محمد القزاب السَّرْخَسِي ثم الهروي (المتوفى سنة ٤١٤ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٣٨٠) وقال: «وله كتاب الجمع بين الصحيحين، بأسانيده».

٣ ـ **الجمع بين الصحيحين**: لأبي عبد الله، محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الحُمَيْدي الأزدي الأندلسي القُرطبي (المتوفى سنة ٤٨٨ هـ).

يُعَدُّ هذا الكتابُ مِنْ أشهر هذه الجوامع، وقد حذف مصنِّفُهُ الأسانيدَ واكتفى بذكر الصحابيِّ، ورَتَّبهُ على طريقة المسانيد، وقد بيَّنَ طريقتهُ في مقدمته بقوله: «وجمعنا حديثَ كلِّ صاحبٍ مذكورٍ فيهما على حِدة. . ورَتَّبناهم على خمس مراتب، فبدأنا بمسند العشرة.

ولم نخلَّ بكلمة فما فوقها تقتضي حُكماً، أو تفيدُ فائدةً، ونسبناها إلى مَنْ رَواها. . وأوردنا المتنَ بلفظ أحدهما. .».

وهو مخطوطٌ، تُوجد نسخة منه في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض برقم (٩٠٥٥ . ف).

٤ ـ **الجمع بين الصحيحين**: لمحيي السُّنَّة، أبي محمد، الحسين مسعود بن محمد بن الفَرَّاء الشافعي البَغَوي (المتوفى سنة ٥١٦ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٤٤٠) وهو مخطوطٌ[١].

٥ ـ **شرح السُّنَّة**: للبَغَوي أيضاً.

رتَّبه على الموضوعات على طريقة أصحاب المصنَّفات من المحدِّثين، فجمع فيه المؤلِّفُ الأحاديثَ المتعلِّقَةَ بكل موضوعٍ في مكانٍ واحدٍ، وأطلق لفظةَ (كتاب)

---

(١) انظر: الفهرس الشامل ـ الحديث (١/ ٦٥٠).

علىٰ العنوان العام الجامع لأحاديث متعدِّدةٍ، ولأبوابٍ كثيرةٍ من جنسٍ واحدٍ، كالإيمان، والصلاة، والبيوع، وأطلق لفظةَ (باب) علىٰ الأحاديث التي تَدُلُّ علىٰ مسألةٍ خاصّةٍ بعينها... درج علىٰ أن يفتتح كلَّ باب ـ وأحياناً بعض الأبواب ـ بآياتٍ تُناسِب موضوعَه، مذيَّلةً بما أُثر عن الصحابة والتابعين من تفسيرٍ لها، وتوضيحٍ لمعانيها، ثم يسوق الأحاديثَ المتعلِّقةَ بالباب الذي ترجم له من دواوين السنة المعتمدة التي تلقَّاها بالسند المتصل إلىٰ مؤلِّفيها... وغرض المؤلِّف من هذا الكتابِ هو جمع ما تناثَرَ من الحديث المحتج به في الصِّحاح، والمسانيد، والسُّنن، والمعاجم، والأجزاء في جليل العلم ودقيقة؛ ليكون مرجعاً وافياً وشاملاً لكلّ ما يحتاج إليه المسلم في أمور دينه ودنياه.

طُبع بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط، والأستاذ محمد زهير الشاويش، في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٣٩٠ هـ، في ستة عشر مجلداً، وله طبعات أخرى.

٦ ـ **الجمع بين الصحيحين**: لابن الحَدَّاد أبي نعيم، عبيد الله بن الحسن بن أحمد الأصبهاني (المتوفىٰ سنة ٥١٧ هـ).

وهو مخطوط[(١)].

٧ ـ **التجريد للصحاح والسنن**: لِرَزِين السَّرَقُسْطِي الأندلسِي المالكي (المتوفىٰ سنة ٥٣٥ هـ).

قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٣): «والجمع بين الأصول الستة، أي: الصحاح الثلاثة التي هي: البخاري، ومسلم، والموطّأ، والسنن الثلاثة، وهي: سنن أبي داود، والترمذي، والنسائي».

وهو مخطوطٌ[(٢)].

---

(١) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٦٥٠).

(٢) انظر الكتاب السابق: (١/ ٣٢٨).

وقد هذَّبه وأكمله ابنُ الأثير الجزري (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ) بعنوان «جامع الأصول في أحاديث الرسول»، ويأتي.

٨ ـ **الاختصار والتجريد للصَّحيحين من التكرار والأسانيد**: لعبد الحق الإشبيلي أبي محمد، عبد الحق بن عبد الرحمـٰن بن عبد الله، المعروف بابن الخَرَّاط (المتوفىٰ سنة ٥٨١ هـ).

اختصره من كتاب الحُمَيْدي السَّابق، قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ١٩٩): «وعمل الجمع بين الصحيحين بلا إسنادٍ، علىٰ ترتيب مسلم، وأتقنه، وجوّده». وهو مخطوطٌ[1].

٩ ـ **الجمع بين الكتب السِّتَّة**: لعبد الحق الإشبيلي أيضاً.

نسبه له ابن الأَبَّار في «التكملة» (٣/ ٣٨).

١٠ ـ **الجمع بين الصحيحين**: لأبي عبد الله، محمد بن حسين بن أحمد الأنصاري المَرِيّ (المتوفىٰ سنة ٥٨٢ هـ).

قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٣): «وهو كتابٌ حسنٌ أخذه عنه الناس».

١١ ـ **جامع المسانيد بألخص الأسانيد**: لأبي الفرج، عبد الرحمـٰن بن علي ابن الجَوْزي البغدادي (المتوفىٰ سنة ٥٩٧ هـ).

جمع فيه بين الصحيحين والترمذي ومسند أحمد، رَتَّبه علىٰ المسانيد، في سبع مجلَّداتٍ، ورتَّبه الشيخ أبو العباس، أحمد بن عبد الله الطَّبراني ثم المَكّي.

وقد اعتمدَ ابن الجوزي في تأليف كتابه هذا على أربعة كتبٍ، وغالباً ما اعتمد عليها في كتبه الأخرىٰ وهي: «مسند أحمد» و«الصحيحان» و«سنن الترمذي» تاركاً

---

(١) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٦٥٢).

ما سواها من الكتب المعتبرة من السُّنن والمَسانيد والمتفق عليها بين جمهور العلماء، زاعماً: أنَّ هذه الأربعة حاويةٌ لغالبِ الحديث، وأنَّ لها العلوَّ في الإسناد.

وقد بذلَ المؤلِّفُ جهداً عظيماً حيثُ جمعَ الأحاديثَ المتفرِّقةَ من الكتب الأربعة في موضعٍ واحدٍ وحذفَ المكرَّرَ منها. وحذف آثارَ الصحابة والتابعين، والتزمَ في هذا الكتاب ألا يذكر إلا الأحاديث الصحيحة، فقد أخرج من المسند، وسنن الترمذي الأحاديث الواهية، والموضوعة.

وهو مخطوطٌ[1].

١٢ ـ جامع الأصول من أحاديث الرسول: لابن الأثير، مجد الدين أبي السَّعادات، المبارك بن محمد بن محمد الشَّيباني (المتوفىٰ سنة ٦٠٦ هـ).

جَمَع فيه المؤلِّفُ الكتبَ الأصول في الحديث النبوي، وهي: الموطأ، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن النَّسائي، وسنن التِّرمذي، ولم يضمّ إليها سننَ ابن ماجه. وجرَّد الأحاديثَ من الأسانيد، واكتفىٰ بذكر الصحابي راوي الحديث، وصنَّف هٰذه الأحاديث علىٰ أبواب الفقه تقريباً، وصنَّف هٰذه الأبواب علىٰ حروف المعجم، وجعل تحت كلِّ حرفٍ عِدَّة كتبٍ، ففي حرف الهمزة عشرة كتب، أوَّلُها: الإيمان والإسلام، وآخرها: كتاب الأمل والأجل، وقَسَّم الكتب إلىٰ أبوابٍ، والأبوابَ إلىٰ فصولٍ، ففي كتاب الإيمان والإسلام ـ مثلاً ـ ثلاثة أبوابٍ: الباب الأول في تعريفهما حقيقةً ومجازاً، وفيه فصلان. . . وهٰكذا حتىٰ يسهل علىٰ المطالع البحثُ. وذكر في كلِّ فصلٍ الأحاديثَ التي تنطوي تحته من حيث وحدة الموضوع، ورَمَزَ إلىٰ مخرِّجيها، وقد يذكر أحياناً أقوال بعض الصحابة والتابعين، وبعد أن تنتهي كتبُ كلِّ حرفٍ يشرح غريبَ ألفاظه علىٰ ترتيب الكتب التي في كلّ حرفٍ، مراعياً سياق الأحاديث التي في كل باب، وكان آخر حروف هٰذا

---

(١) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: ١/ ٦١٣ ـ ٦١٤.

السِّفر الضخم حرف الياء، وفيه كتاب اليمين، وبعد ذلك كله ألحق بكتابه كتاباً سَمَّاه: «اللواحق» جمع فيه الأحاديث المتفرقة في مواضيع مختلفة.

وجعل في خاتمة الكتاب فهرساً، يستدلُّ به علىٰ أحاديث مجهولة المواضع، تسهل علىٰ القارىء معرفة موضعها من كتابه، سَمَّاه: «تتمَّة جامع الأصول».

طُبع بتحقيق الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، في مكتبة الحلبوني في مطبعة الملاح بدمشق، عام ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م، في ١١ مجلَّدةً، وتصوِّره دار الفكر في بيروت، وله فهرسٌ في جزءين.

وقد هَذَّب «جامعَ الأصول» وجرَّده مما زاد علىٰ الأصول من شرح الغريب والإعراب، ومما جاء فيه من التكرار في نحو حجمه قاضي القضاة شرف الدين هبة الله بن عبد الرحيم المعروف بابن البارزي (المتوفى سنة ٧٣٨ هـ) في كتابه: «تجريد الأصول في أحاديث الرسول» ونَسَّق بعض أبوابه، وضَمَّ بعض الأبواب إلىٰ كتبها حتىٰ لا تتوزَّع أحكام في عدَّة كتب. وقد اطَّلع الشيخ عبد الرحمـٰن بن علي المعروف بابن الدَّيْبَع الشيباني الشافعي (المتوفى سنة ٩٤٤ هـ) علىٰ الجامع، وعلىٰ التجريد، وأعجب بكلٍّ منهما، فخدم الكتابَ خدمةً طيبةً حيث حافظ علىٰ ترتيبه، وزاد بأن ذكر بعد كلِّ حديثٍ أسماءَ مخرِّجيه بدلاً من الرموز ليؤمن بذلك الغلط، والاشتباه، كما ألحق بالحديث شرح بعض ألفاظه، وسَمَّىٰ مختصره هـٰذا: «تيسير الوصول إلىٰ جامع الأصول من حديث الرسول ﷺ».

طُبع هذا الكتاب في أربعة أجزاء كبيرة، في مطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي بمصر، عام ١٣٥٢ هـ.

١٣ ـ الجمع بين الصحيحين مع حذف السَّند والمكرَّر من البَيِّن: لأبي حفص عمر بن بدر الموصلي (المتوفى سنة ٦٢٢ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ صالح أحمد الشامي في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٥، في مجلَّدتين.

١٤ ـ أنوار اللُّمْعَة في الجمع بين الصِّحاح السَّبعة: لابن الصلاح تقي الدين أبي عمرو، عثمان بن عبد الرحمـٰن بن موسىٰ الشَّهْرَزُوْري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٦٣٤هـ).

يضمُّ هذا الكتابُ الصحيحين للبخاري ومسلم، والسنن الخمسة: لأبي داود والترمذي والنسائي، وابن ماجه، والدَّارمي.

وهو مخطوطٌ[١].

١٥ ـ أنوار المصباح في الجمع بين الكتب الستّة الصحاح: لأبي عبد الله، محمد بن علي التّجيبي الغرناطي (المتوفىٰ سنة ٥٤٥ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة (ص: ١٧٥).

١٦ ـ مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية: لرضي الدين أبي الفضل، الحسين بن محمد بن الحسن الصَّاغاني العَدَوي العُمَري (المتوفىٰ سنة ٦٥٠ هـ).

قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٣): «وهو يجمع بين الصحيحين، وقد شرحه غيرُ واحدٍ»، فسلكَ الصَّاغاني في ترتيب جامعه ترتيباً غريباً؛ إذ جعلهُ على أبوابٍ وفصول النحو، فجعلهُ في اثني عشر باباً، يندرجُ تحتَ كلٍّ منها فصولٌ من فصول النحو. فالباب الأول، يندرج تحته فصلان: الأول: فيما جاء ابتداؤه بمن الموصولة أو الشرطية، والثاني: فيما جاء ابتداؤه بمن الاستفهامية.. وهذا الترتيب يفيد المشتغلين بعلم النحو.. وقد قصره على الأحاديث القولية.

طُبع هذا الكتاب في الأستانة، عام ١٣١١ هـ، ومعه: «مبارق الأزهار» لابن ملك (المتوفى سنة ٨٨١ هـ)، وطُبع بعد ذلك طبعات كثيرة.

---

(١) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٢٦٢).

١٧ ـ أنوار اللُّمعة في الجمع بين الصحاح السبعة: لأبي سعد، محمود بن كمال الصَّاوي (المتوفى سنة ٦٥٣ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

١٨ ـ جامع مسانيد الإمام أبي حنيفة: لأبي المؤيّد، محمد بن محمود بن محمد الخُوَارِزْميِّ (المتوفى سنة ٦٥٥ هـ).

قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٦): «جمع فيه المسانيدَ الخمسةَ عشر المنسوبة لأبي حنيفة من تخاريج الأئمة من أصحابه الأربعة فمن بعدهم، وشرحه الحافظُ أبو العدل، زيد الدين قاسم بن قُطْلُوبغا».

طُبع في مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (الدَّكَن) بالهند، عام ١٣٣٢ هـ. وطُبع في المكتبة الإسلامية بباكستان، عام ١٣٩٦ هـ.

١٩ ـ تجريد جامع الأصول من أحاديث الرسول لابن الأثير: لقاضي حماة شرف الدين، أبي القاسم، هبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم البارزي الجُهَنِيّ الحَمَوي الشافعي (المتوفى سنة ٧٣٨ هـ).

اختصر به «جامعَ الأصول» لابن الأثير (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ)، وهو مخطوطٌ بعنوان «تجريد الأصول في أحاديث الرسول»[٢].

وقد اختصره علي بن محمد الفاسي، في «مختصر تجريد الأصول».

٢٠ ـ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: للحافظ جمال الدين أبي الحجاج، يوسف بن الزكي عبد الرحمـٰن المِزِّي الدِّمشقي (المتوفى سنة ٧٤٢ هـ).

جمع فيه الكتبَ الستّة على أسماء الصحابة على حروف المعجم، يجمع تحت

---

(١) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٢٦٢).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧).

اسم كلِّ صحابيٍّ أحاديثَه كلَّها الموجودَة في الكتب الستة، وإن كانت أحاديثُه كثيرةً وَزَّعها على الرواة عن هٰذا الصحابي من التابعين على حروف المعجم، ويذكر من الحديث طرفه الأول فقط، ولا يذكر الأحاديثَ كاملةً، ولذلك سُمِّي هٰذا النوع من الكتب بـ: «الأطراف»، جمع فيه (١٩٩٥٩) حديثاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الصَّمد شرف الدين، في الدار القيّمة ببومباي بالهند، عام ١٣٨٤ هـ.

٢١ ـ **جامع المسانيد والسُّنن الهادي لأقوم سنن**: للحافظ عماد الدين، أبي الفداء، إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي، المعروف بـ: «ابن كثير» (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ).

قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٥ هـ): «جمع فيه بين الأصول الستّة، ومسانيد: أحمد، والبزَّار، وأبي يعلى، والمعجم الكبير، وربما زاد عليه من غيرها، وهو المسند الكبير، رتَّبه على حروف المعجم، يذكر كلَّ صحابيٍّ له روايةٌ، ثم يُورِد في ترجمته جميع ما وقع له في هٰذه الكتب، وما تيسّر من غيرها».

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الملك بن دهيش، في مكتبة ومطبعة النهضة بمكة المكرمة، عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ عبد المعطي أمين قلعجي، في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤١٥ هـ.

٢٢ ـ **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**: للحافظ نور الدين أبي الحسن، علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي المصري (المتوفى سنة ٨٠٧ هـ).

جمع فيه زوائدَ كتب ستة على الكتب الستة، كان قد أفردها، وهي: مسند أحمد، والبزَّار، وأبي يعلى، والمعجم الكبير، والأوسط، والصغير، الثلاثة للطَّبراني، قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧١ ـ ١٧٢): «ثم جمع الزوائد الستة في كتاب واحد محذوف الأسانيد، مع الكلام عليها بالصّحة والحُسْن والضَعْف، وما في بعض رُواتِها من الجرح والتعديل... وهو من أنفع كتب

الحديث، بل لم يُوجَد مثلُه، ولا صُنِّف نظيره في هٰذا الباب. وللسيوطي: (بغية الرائد في الذيل علىٰ مجمع الزوائد) ولكنه لم يتمّ».

طُبع في دلهي بالهند، عام ١٣٠٨ هـ. وطُبع في مكتبة القدسي بالقاهرة، عام ١٣٥١ هـ.

٢٣ ـ جامع الأحاديث: للهيثمي أيضاً.

قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٦): «وللحافظ نور الدين الهيثمي كتابٌ جمع أحاديث (الغَيْلاَنيات) و(الخِلَعيات) و(فوائد تمام) و(أفراد الدَّارقطني) مع ترتيبها علىٰ الأبواب في مجلَّدتين، وقفتُ عليه بخطِّ الحافظ السَّخاوي في مجلَّدٍ واحدٍ، نقله من خطِّ جامعه، ذكر في آخره: أنه كتبه سريعاً جداً في ثلاثة عشر يوماً».

٢٤ ـ تسهيل طريق الوصول إلىٰ الأحاديث الزائدة علىٰ جامع الأصول: لمجد الدين أبي طاهر، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشِّيرازي (المتوفىٰ سنة ٨١٧ هـ).

قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٥): «ولمجد الدين زوائد علىٰ (جامع الأصول) لابن الأثير في أربع مجلَّدات، صَنَّفه للناصر ولد الأشرف صاحب اليمن».

٢٥ ـ إتحاف الخيرة بزوائد المسانيد العشرة: لأحمد بن أبي بكر البوصيري المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٤٠ هـ).

أفرد فيه زوائد مسانيد: أبي داود الطَّيالسي، والحُمَيْدِي، ومُسَدَّد بن مُسَرْهَد، وابن أبي عمرو، وإسحق بن رَاهُوْيَهْ، وابن أبي شَيْبَة، وأحمد بن مَنِيع، وعبد بن حميد، والحارث بن محمد بن أبي أسامة، وأبي يعلىٰ الموصلي، أي: ما زاد من أحاديثها علىٰ الكتب الستة، وهو مُرَتَّبٌ علىٰ مئة كتاب.

حقَّقه مجموعةٌ من طلاب الجامعة الإسلامية كرسائل جامعية، عام ١٤٠٧ هـ. وطُبع بعد ذلك طبعةً كاملةً.

٢٦ ـ المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

جَمَع فيه زوائدَ ثماني مسانيد على الكتب الستة، وهي: مسند محمد بن يحيى ابن أبي عمر العَدَني (المتوفى سنة ٢٤٣ هـ)، وأبي بكر عبد الله بن الزبير الحُمَيْدي (المتوفى سنة ٢٩١ هـ)، ومُسَدَّدِ بن مسرهد (المتوفى سنة ٢٢٨ هـ)، وأبي داود سليمان بن داود الطَّيالسي (المتوفى سنة ٢٠٣ هـ)، وأحمد بن مَنيع (المتوفى سنة ٢٤٤ هـ)، وأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (المتوفى سنة ٢٣٥ هـ)، وعَبْد بن حَمِيد (المتوفى سنة ٢٤٩ هـ)، والحارث بن محمد بن أبي أسامة (المتوفى سنة ٢٨٢ هـ).

قال السَّخاوي: «وفيه أيضاً الأحاديث الزوائد من المسانيد التي لم يقف عليها مصنِّفة ـ أعني شيخنا ابن حجر ـ تامَّة، كإسحاق بن راهويه (المتوفى سنة ٢٣٨ هـ)، والحسن سفيان (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ)، ومحمد بن هشام السدوسي (المتوفى سنة ٢٥١ هـ)، ومحمد بن هارون الرُّوْياني (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ)، والهيثم بن كُلَيب (المتوفى سنة ٣٣٥ هـ) وغيرها».

طُبع بتحقيق الشيخ حبيب الرحمـٰن الأعظمي (المتوفى سنة ١٣١٣ هـ) بوزارة الحج الكويتية، إدارة الشؤون الدينية، عام (١٣٩٠ ـ ١٣٩٣ هـ) (١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ م) في أربع مجلَّدات. وصوَّرته دار المعرفة في بيروت.

٢٧ ـ إتحاف السَّادة المَهَرة بأطراف الكتب الحديثية العَشَرة: لابن حجر أيضاً.

جمَع فيه الحافظُ زوائدَ كتب حديثية عشرة هي مظنّة الحديث الصحيح تلي الكتب الستة المشهورة، وهي: موطأ مالك، ومسند الشافعي، ومسند أحمد، وشرح معاني الآثار للطحاوي، ومسند أبي عَوَانة الإسْفِرَائيني، والمستدرك للحاكم، وسُنَن الدَّارمي، وسنن الدَّارقطني، وصحيح ابن حِبّان، وصحيح ابن خُزَيْمَة.

طُبع بتحقيق مجموعة من العلماء، في مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة المنوَّرة، عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م، في ٢٠ مجلَّداً.

٢٨ ـ **بغية الرائد في الذَّيل علىٰ مجمع الزوائد**: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١هـ).

قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٥): «ولكنه لم يُتِمّ».

٢٩ ـ **الجامع الصغير**: للسُّيوطي أيضاً.

وهو مِن أجمع ما صُنِّف في معاجم الحديث، رَتَّبه السيوطيُّ علىٰ حروف الهجاء مراعياً في هـٰذا أول الحديث فما بعده، وجمع فيه الأحاديث من ثلاثين كتاباً، حتىٰ بلغ عددُ ما فيه عشرة آلاف حديث، وأشار إلىٰ درجة كلّ حديثٍ ورمز إلىٰ المخرجين. وكان السيوطيُّ قد ألَّف كتاباً كبيراً في الحديث النبوي مرتَّباً علىٰ حروف المعجم سَمَّاه: «جمع الجوامع» أو «الجامع الكبير» ثم اقتضب منه «الجامع الصغير»، ثم جعل لـ: «الجامع الصغير» ذيلاً سَمَّاه «زيادة الجامع» وقد ضمَّ الشيخُ يوسف النَّبْهَاني هـٰذه الزيادةَ إلىٰ «الجامع الصغير» وأحسن ترتيب أحاديثهما، وسَمَّىٰ المجموع: «الفتح الكبير في ضمِّ الزيادة إلىٰ الجامع الصغير».

طُبع في دار الكتاب العربي ببيروت، عام ١٣٩٥ هـ١٩٧٥ م، في ثلاث مجلَّدات، وذكر: أنَّ عدة أحاديث الزيادة أربعة آلاف وأربعون حديثاً.

وتصدَّىٰ لشرحه أكثر من عالم، ومن أشهر شروحه: « فيض القدير شرح الجامع الصغير» للشيخ زين الدين محمد عبد الرؤوف ابن تاج العارفين المُنَاوي (المتوفى سنة ١٠٣١ هـ)، والذي شرح فيه الجامعَ شرحاً وافياً، واستدرك علىٰ السيوطي في بعض الأحاديث، وذكر فوائدَ جليلةً.

طُبع هذا الكتاب في سِتّ مجلَّدات كبيرة عام ١٣٥٦ هـ، في المطبعة التجارية بمصر، وعدة ما فيه من الأحاديث (١٠٠٣١) عشرة آلاف حديث وواحد وثلاثون حديثاً.

٣٠ ـ **الجامع الكبير**: للسُّيوطي أيضاً.

قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٨٢): «وهو المُسَّمىٰ بـ: (جمع

الجوامع)، قصد فيه جَمْعَ الأحاديث النبوية بأسَرِها، لكنه تُوفِّي قبل إكماله، وهي مرتَّبةٌ على الحروف عدا القسم الثاني من الكبير وهو قسم الأفعال فإنه مرتَّبٌ على المسانيد ذاكراً عَقِبَ كلِّ حديثٍ من أخرجه من الأئمة واسم الصحابي الذي خرج عنه. وقد رَتَّب الجوامعَ الثلاثة للسيوطي على الأبواب الفقهية الشيخُ علاء الدين علي الشهير (بالمتقي) ابن حسام الدين عبد الملك بن قاضي خان الهندي، ثم المدني القادري الشاذلي الجِشْتِيّ، المتوفى بمكة سنة خمس وسبعين وتسعمئة. في كتابه: «كنز العمال».

ولخاتمة المعتنين بالحديث بالديار المغربية (أبي العلاء) مولانا إدريس بن محمد بن أدريس العراقي الحسيني الفاسي (المتوفى بها سنة ثلاث أو أربع وثمانين ومئة وألف) كتابٌ عَرَّفَ فيه بأئمة الحديث المُخرَّج لهم في «الجامع الكبير» سَمَّاه: «فتح البصير في التعريف بالرجال المخرج لهم في الجامع الكبير»، وله أيضاً كتابٌ آخر في الكلام على أحاديثه بالصحة والحسن وغيرهما، وسَمَّاه: «الدرر اللوامع في الكلام على أحاديث جمع الجوامع»، لكنه لم يُكمل؛ و«درر البحار في الأحاديث القصار» للسيوطي أيضاً»، انتهى من كلام الكتاني.

٣١ ـ **تيسير الوصول إلى جامع الأصول**: لابن الدَّيْبَع، وجيه الدين أبي زيد، عبد الرحمٰن بن علي بن محمد الشَّيْباني، الزَّبيدي اليَمَني الشافعي (المتوفى سنة ٩٤٤ هـ).

قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٤): «اختصر فيه (جامعَ الأصول) لابن الأثير الجَزَري، وهو أحسن مختصراته».

طُبع بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي، في دار المعرفة ببيروت، عام ١٣٩٧ هـ.

٣٢ ـ **تجريد جامع الأصول من أحاديث الرسول**: للشيخ محمد طاهر الفَتَّني الهندي الصدّيقي (المتوفى سنة ٩٨٦ هـ).

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٥).

٣٣ ـ كنز العُمَّال في سنن الأقوال والأفعال: للشيخ علي بن حسام الدين المتّقي الهندي (المتوفى سنة ٩٧٥ هـ).

جمع فيه المؤلِّفُ «الجامعَ الصغير» و«زياداته»، ورتَّبه على أبواب الفقه، وسمَّى هٰذا المؤلَّف «منهج العمال في سنن الأقوال». ثم بَوَّب ما بقي من قسم الأقوال من «الجامع الكبير» على أبواب الفقه، وسمَّاه: «الإكمال لمنهج العمال». ثم مزج بين هٰذين المؤلَّفين وميَّز بين أحاديث الإكمال؛ لأن أحاديثه أصح، وأخصر، وأبعد من التكرار، وسَمَّى الكتاب: «غاية العمال في سنن الأقوال». ثم بَوَّب قسمَ الأفعال على أبواب الفقه، وجمع بين أحاديث الأقوال والأفعال، وسَمَّى مجموع ذلك: «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال»، قال المؤلِّفُ: فمن ظفر بهٰذا التأليف فقد ظفر بـ: «جمع الجوامع» مبوّباً مع أحاديث كثيرة ليست في «جمع الجوامع»؛ لأن المؤلف ـ رحمه الله ـ زاد في الجامع الصغير، وذيَّله أحاديث لم تكن في «جمع الجوامع».

طُبع في ١٦ جزءاً في مؤسسة الرسالة ببيروت.

٣٤ ـ كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق: لمحمد عبد الرؤوف ابن تاج العارفين الحَدَّادي المُنَاوي (المتوفى سنة ١٠٣١ هـ).

قال الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٨٤): «فيه عشرة آلاف حديث، في عشر كراريس، في كلِّ كرّاسةٍ ألف، وفي كلِّ ورقةٍ مئة، وفي كلِّ وجهٍ خمسون، وفي كلِّ سطرٍ حديثان. . . رَتَّبه على حروف المعجم، لكن من غير ذكرٍ للصحابي المروي عنه، وهو مشحونٌ بالأحاديث الضعيفة، والموضوعة، وفي رموزه بعضُ تحريفٍ، يَغلب على الظنّ أنّه من النُسَّاخ».

طُبع باعتناء محمد محمود الزناري، بدار الجيل في بيروت، عام ١٤٠٥ هـ.

٣٥ ـ الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور: للمُناوِي أيضاً.

نَبَّه فيه على ما فاتَ الإمامَ السيوطيَّ من الأحاديث في الجامع الكبير.

طُبع في المركز العربي للبحث والنشر، بالقاهرة، عام ١٤٠٠ هـ.

٣٦ ـ جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد: لمحمد بن محمد بن سليمان الرُّوياني المغربي (المتوفى سنة ١٠٩٤ هـ).

جمع فيه بين «جامع الأصول» لابن الأثير (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ) و«مجمع الزوائد» للهيثمي (المتوفى سنة ٨٠٧ هـ)، فهو يَضُمُّ (١٤) كتاباً من كتب السنّة، وهي: الصحيحان للبخاري، ومسلم، والسنن الأربعة: لأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، والموطأ لمالك، ومسانيد: أحمد، وأبي يعلىٰ، والدَّارمي، والبزّار، ومعاجم الطَّبراني الثلاثة: الكبير، والأوسط، والصغير.

طُبع لأوّل مرةٍ بالمطبعة الخيرية، بمِيْرَته في الهند، عام ١٣٤٦ هـ. وطُبع بتحقيق الأستاذ سليمان بن دريع، في دار ابن حزم ببيروت، عام ١٩٩٨ م، في أربع مجلدات، وله طبعات أخرى.

٣٧ ـ ذخائر المواريث في الدلالة علىٰ مواضع الأحاديث: للشيخ عبد الغني النَّابُلسي (المتوفى سنة ١١٤٣ هـ).

اختصر فيه «تحفة الأشراف» للمِزّي (المتوفى سنة ٧٤٢ هـ) وحذف منه «سننَ ابن ماجه» واستبدله بـ: «موطأ مالك».

طُبع بجمعية النشر والتأليف الأزهرية في القاهرة، عام ١٣٥٢ هـ، وتصوّره دار المعرفة في بيروت.

وقد وضع له الحسينيُ عبد المجيد هاشم، ومحمد رأفت سعيد «الترتيب الفقهي لكتاب ذخائر المواريث»، والذي قد طُبع بدار الشعب في القاهرة، عام ١٤٠٨ هـ.

٣٨ ـ المعجم الوجيز من أحاديث الرسول العزيز: لعبد الله الميرغني (المتوفى سنة ١٢٠٧ هـ).

استدرك فيه على السُّيوطي أحاديثَ لم يذكرها في جامِعَيْه، وفيه (١١٣٠) حديثاً.

طُبع بتحقيق الشيخ سمير طه المجذوب، بعالم الكتب في بيروت، عام ١٤٠٦ هـ.

٣٩ ـ رموز الأحاديث على ترتيب حروف الهجاء: لأحمد ضياء الدين بن مصطفى الطَّرابزوني الكَمُشْخانوي التركي (المتوفى سنة ١٣١١ هـ).

رَتَّبه على حروف المعجم مع الرمز للمخرِّجين، كما فعل السيوطي.

طُبع بمطبعة قشلة همايون في الأستانة، عام ١٢٧٥ هـ. وطُبع مع «شرح رموز الأحاديث المُتَّسِم بلوامع العقول» للمؤلف بمكتب الصنايع، في الأستانة، عام ١٢٩٤ هـ.

٤٠ ـ الفتح الكبير في ضَمِّ الزيادة إلى الجامع الصغير: للشيخ يوسف بن إسماعيل النَّبهاني (المتوفى سنة ١٣٥٠ هـ).

كان السيوطي قد أَلَّف كتاباً كبيراً يجمع الحديث النبوي مرتَّباً على حروف المعجم سَمَّاه «جمع الجوامع» أو «الجامع الكبير» ثم اقتضب منه «الجامعَ الصغير» ثم جعل لـ: «الجامع الصغير» ذَيْلاً سَمَّاه: «زيادة الجامع». وقد ضَمَّ الشيخ يوسف النَّبهاني هذه الزيادةَ إلى الجامع الصغير، وأحسن ترتيب أحاديثهما، وسَمَّى المجموع: «الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير».

طُبع بدار إحياء الكتب العربية في القاهرة، عام ١٣٥٠ ـ ١٣٥١ هـ. وطُبع بمطبعة مصطفى الحلبي في القاهرة، عام ١٣٥٠ هـ. وبالمكتب الإسلامي في بيروت، عام ١٣٨٩ هـ، وتُصَوِّره دار الكتاب العربي في بيروت.

٤١ ـ الكنز الثمين في أحاديث النبي الأمين: للشيخ عبد الله الغُماري (المتوفى سنة ١٤١٣ هـ).

وهو عبارة عن «الجامع الصغير» للسيوطي مجرَّداً من الحديث الموضوع، وهو مرتَّبٌ على حروف المعجم، وقد أضاف إليه بعضَ الأحاديث الصحيحة التي فات السيوطيَّ ذكرُها.

طُبع بعالم الكتب في بيروت، عام ١٤٠٣ هـ.

٤٢ ـ **التاج الجامع للأصول**: للشيخ منصور بن علي ناصف.

جمع المؤلفُ في هذا الكتاب الأصولَ الخمسةَ: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، والنَّسائي، والترمذي. وحذف الأسانيدَ، وجعل أحاديثَ الكتاب في أربعة أقسام: القسم الأول: في الإيمان والعلم والعبادات، والقسم الثاني: في المعاملات والأحكام والعادات، والقسم الثالث: في الفضائل والتفسير والجهاد، والقسم الرابع: في الأخلاق والسَّمعيات، ورَتَّب العبادات والمعاملات على أبواب الفقه.

طُبع هذا الكتابُ عدةَ طبعات في خمس مجلدات، كانت الثالثة منها سنة (١٣٨١ هـ ـ ١٩٦١ م) في دار إحياء الكتب العربي، كما طُبع معه شرحه «غاية المأمول شرح التاج الجامع للأصول» بقلم المؤلف.

٤٣ ـ **المسند الجامع**: للمؤلِّفين: أبي المعاطي النوري، ومحمد النوري، وآخرين.

جمع هذا الكتابُ عدداً من كتب الحديث بلغت واحداً وعشرين كتاباً تقريباً، رُتِّب على مسانيد الصحابة ترتيباً هجائياً، ورُتِّبت الأحاديثُ في مسند كل صحابيٍّ على الموضوعات، وعزا المصنِّفون الأحاديثَ إلى مصادرها الأصلية.

والمسند في ثلاثة أبواب: الباب الأول: مسانيد الصحابة، والثاني: مسانيد من اشتهر بالكُنى منهم، ثم الأبناء والمجهولون، والباب الثالث: مسند النِّساء.

ولا بُدَّ من الرجوع إلى مقدمة المسند الجامع ليقف الباحث على مزيد من المعرفة، وبلغ مجموع المسانيد (١٢٣٧) مسنداً، والأحاديث (١٧٨٠٢) حديثاً.

طُبع في دار الجيل ببيروت، عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م، في اثنين وعشرين جزءاً.

٤٤ ـ **جامع مسانيد النساء وذكرهنَّ وأحوالهنَّ**: للسيد إبراهيم محمد الجمل.

ضَمَّ هذا الكتابُ ما روته النّساءُ، وقد جعل المؤلِّف هٰذا الكتابَ في جزءين: الأول: ما روته النساء في صحيحي البخاري ومسلم، والجزء الثاني: فيما رواه أصحابُ السُّنن عن النساء. قدَّم الجزء الأول بتراجم مُوجَزةٍ لأمهات المؤمنين، ثم للصحابيات الراويات في الصحيحين، ثم سرد الأحاديث على الموضوعات، وقد حذف الأسانيد اختصاراً، واكتفى بذكر الصحابية راويته، ومن أخرجه وبيَّن غريبه، وقد يعلِّق على الحديث إذا احتاج الأمر إلى ذلك، وكذلك فعل في الجزء الثاني فترجم تراجم موجزة لراويات الحديث في هذه الكتب، ثم سرد الأحاديثَ على المنهج ذاته.

طُبع في الدارالمصرية اللبنانية بالقاهرة، عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٣ م.

٤٥ ـ **المسند الجامع لأحاديث الكتب السِّتَّة ومؤلَّفات أصحابها الأخرىٰ، وموطّأ مالك، ومسانيد: الحميدي، وأحمد بن حنبل**: للدكتور بَشَّار عَوَّاد معروف (معاصر) وآخرين.

طُبع بمطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في بغداد، عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٤٦ ـ **الجامع بين الصَّحيحين للإمام البخاري، ومسلم**: جمع وترتيب الأستاذ صالح أحمد الشَّامي.

طُبع الكتاب في دار القلم بدمشق، عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م، في ثلاث مجلَّدات.

* * *

١٨ـ كتب عِلَلِ الحديثِ

يُراد بها تلك الكُتب التي كَشَفَ فيها مؤلِّفوها الأسبابَ الخَفِيّةَ القادحةَ في صحةِ الحديثِ مع ذكر أحكامها.

وإنَّ أوَّل ما بدأ التأليف في علل الحديث كان جَمْعاً لأسئلةٍ وأجوبةٍ وفوائدَ متفرِّقةٍ تتعلَّقُ بالرجال وعِلَلِ الحديث، وتنتقل من موضوعٍ إلى موضوعٍ، ممَّا اُستفيد من أعلام أئمة الحديث المتقدِّمين، وربما كان الأكثرُ فيها في معرفة الرجال، وقد يَسَّر الله تعالى إخراجَ جملةٍ منها، وهي:

١ ـ **التاريخ والعِلَلُ**: للإمام أبي زكريا يحيىٰ بن مَعِين البغدادي (المتوفى سنة ٢٣٣ هـ).

وهو رواية أبي الفضل العباس بن محمد الدُّوْري، ومادة هذا الكتاب مجموعةٌ كبيرةٌ من آراء يحيى بن معين وأجوبته في ميدان الرجال والعِلَل. ويبدأ كلُّ قول بكلام لعباس الدوري يقول فيه: سألتُ يحيىٰ، أو سمعتُ يحيىٰ. وأمَّا كلام عباس الدوري الخاص به فقليلٌ جداً، ويذكر أحياناً إذا لزم التعقيب على كلام الشيخ لتصحيح رواية أو لتفسير غريب.

ومادة هـٰذا الكتاب غير منظَّمةٍ، والموضوعات المختلفة متداخلةٌ فيه، فهو يتكلَّم عن الطبقات، والوفيات والجرح والتعديل، والكنى المتشابهة، والأحاديث المسلسلة.

وقد اشتمل هذا الكتابُ على عدد كبير من الأحاديث المعلَّة، وبعضها علل في الإسناد والبعض الآخر علل في المتن.

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف، في مركز البحث العلمي، بجامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة، عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م، في أربع مجلَّدات.

٢ ـ **العِلَل**: للإمام أبي الحسن عليِّ بن عبد الله المَدِيني (المتوفى سنة ٢٣٤ هـ).

وهو من أقدم كُتب العِلَلِ وأجلِّها وأهمِّها أيضاً، ويمتاز هٰذا الكتابُ ببعض أصولٍ في علم العِلَل وطبقات الرواة في مختلف الأمصار، ومن يدور عليه الإسناد من عصر الصحابة إلى عصر ابن المديني.

ولكن مع الأسف الشديد لا يُوجَد من كتبه في العِلَل إلا جزءٌ صغيرٌ برواية أبي الحسن محمد بن أحمد بن البرَّاء (المتوفى سنة ٢٩١ هـ).

يحتوي هذا الكتاب على مسائل متفرِّقة وأجوبةٍ غير مرتَّبةٍ تنتقل فجأة من موضوعٍ إلى موضوعٍ.

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م، في (١٣٥) صفحة. وطُبع بتحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، في دار الوعي بحلب، عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م، في (١٥٨) صفحة.

٣ ـ **العِلَل**: للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشَّيْباني (المتوفى سنة ٢٤١ هـ).

وهو كتابٌ ذو أهميةٍ بالغةٍ. فقد اعتمد عليه الأئمةُ المتقدِّمون، والمتأخِّرون. وهو يحتوي على مادةٍ واسعةٍ في الرجال، والكلامُ فيهم من حيثُ الجرح والتعديل،

وسماع بعضهم من بعض، ومصنَّفاتهم، وصفاتهم، وغير ذلك، كما هو واضحٌ من عنوان الكتاب.

والكتاب عبارةٌ عن أقوال الإمام أحمد في الرجال والحديث من غير أن يعتني بالترتيب ـ وهذا لا ينقص من أهميته شيئاً، لاحتوائه على مادةٍ غزيرةٍ في عِلَل الحديث ومعرفة الرجال.

يقع هذا الكتاب في اثني عشر جزءاً، وقد طُبع منه المجلدة الأولىٰ فقط.

٤ ـ **العِلَل الكبير**: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة الترمذي (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ).

لم يصل إلينا هذا الكتاب علىٰ هيئته التي أَلَّفه بها الترمذيُّ، وإنما وصل مرتَّباً بترتيب الفقيه القاضي أبي طالب.

وقد ذكر مرتِّبُه في المقدِّمة التي عملها في أوله أنه قصد ترتيبَه علىٰ نسق كتاب الجامع للترمذي.

طُبع بتحقيق الدكتور حمزة ديب مصطفى، في مكتبة الأقصى بعمان (الأردن)، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م، في مجلَّدتين.

٥ ـ **العِلَل الصغير**: للإمام الترمذي أيضاً.

لقد ظَلَّ الخلافُ في تسمية هذا الكتاب قديماً وحديثاً، فرأىٰ بعضُ شُرَّاحه: أنَّه كتابٌ مُسْتَقِلٌّ كُتِبَ مع «الجامع»، كما طُبِعَ كتابُ «الشمائل» مع الجامع في طبعة الهند، حيث إنَّ بعض رواةِ الجامع رووهُ عن الإمام الترمذي مُفْرَداً عن الجامع.

ورأىٰ البعضُ منهم: أنَّه بحثٌ تابعٌ للكتاب كالخاتمة له للتعريف بمصطلحاته والتبيين عن منهجه.

والأَرْجَحُ: أنَّ هذا الكتابَ مقدِّمةٌ تابعةٌ لـ: «الجامع» بدليلِ ما في أوَّله، وأثنائه من عباراتٍ تربطه بـ: «الجامع» ربطاً قويّاً، والتي لا نعهد بمثلها إلاَّ في مقدِّمات

الكتب، ودليلُ ذلك عبارات الترمذي هذه: «جميعُ ما في هذا الكتابِ من الحديثِ فهو معمولٌ به»، و«إنَّما حَمَلَنا علىٰ ما بَيَّنَّا في هذا الكتابِ من قولِ الفقهاء وعِلَلِ الحديث»، و«ما ذَكَرْنا في هذا الكتابِ (حديثٌ حَسَنٌ) فإنَّما أَرَدْنا به حُسْنَ إسنادِه عندنا. . . ».

فمن تأمَّل في هذه العبارات عرف: أنَّ مثلَها لا تُكتب إلاَّ في المقدِّمات، وأمَّا الخلافُ الذي نشأَ في هذه المقدِّمة؛ فهو بسبب وُرودها في آخر «الجامع» خلاف المعهود به في عُرف المقدِّمات لا غيرَه.

فقد اشتملت هذه المقدِّمةُ علىٰ المباحث الكثيرة الهامَّة، يَصْلُحُ كلُّ واحدٍ منها أن يكون بحثاً برأسه.

وقد طُبعت هذه المقدِّمةُ مستقلَّةً عن «الجامع» لأوَّل مرَّةٍ في الهند عام ١٤١٣ هـ، بتحقيق وتعليق فضيلة أستاذنا الشيخ سلمان الحُسيني النَّدْوِي ـ حفظه الله وأمتع به ـ، ثم أخرجتُه معلِّقاً عليها بعضَ تعليقاتٍ مفيدةٍ، من دار ابن كثير بدمشق، عام ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م، في (٨٨) صفحة.

٦ ـ **شَرْحُ عِلَلِ التِّرمِذِيِّ**: للحافظ زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن رَجَب البغدادي، المعروف بـ: «ابن رجب الحنبلي» (المتوفى سنة ٧٩٥ هـ).

وهو الشَّرحُ لِـ: «عِلَلِ التِّرمذيِّ» كما هو جزءٌ من شرحٍ صنَّفَهُ الحافظُ ابنُ رجبٍ لـ: «جامعِ التِّرمذيِّ» بأكمله. ويتبيَّن للناظِرِ: أَنَّ «شرحَ العللِ» هذا يتجزَّأ إلىٰ جُزءين يمكِنُ أن يُعْتَبرا كِتابين:

الجزءُ الأوَّلُ: شرحُ نصِّ كتابِ «العلل الصَّغير»: يتناولُ هذا الشرحُ كتابَ «العِلَلِ» من جميعِ الجوانبِ، كما أنه يَسْتَكْمِلُ أبحاثَهُ بدراساتٍ متمِّمةٍ، غدا بها الكتابُ مرجِعاً حافِلاً في علومِ الحديث.

والجزء الثاني: في أصولِ عِلْمِ العِلَلِ: وهو بحثٌ جليلٌ، أتبعَ به الحافظُ «شرحَ

علل الترمذي» لتقريبِ علمِ العِلَلِ علىٰ من يَنْظُرُ فيه، كما ذكرَ هو ذلك، أتىٰ فيه بفوائدَ مهمةٍ، وقواعدَ كُلِّيَّةٍ.

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور نور الدين عتر، في دار الملاح بدمشق، عام ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م، ثم أعيدت طباعته في دا العطاء بالرياض، عام ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١ م، في مجلَّدتين. كما طُبع بتحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، في مكتبة الرشد بالرياض، عام ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م، في مجلَّدتين، وهي الطبعة الرابعة.

* التأليف المصنَّف في العِلَل:

ثم اتَّخذت المؤلَّفاتُ في هذا العلم طابَع الترتيب، والتصنيف، ونستطيع أن نقسِّم المؤلَّفات في عِلَلِ الأحاديثِ قسمين رئيسيين:

القسم الأول: المصادر الخاصَّة بالعِلَل، والقسم الثاني: المصادر التي تُعْرَضُ للعِلَل ضمن بحوثها.

ونعرِّف فيما يلي مؤلَّفات كلٍّ من هٰذين القسمين:

القسم الأول: المصادر في العِلَل:

وهي مصادرُ مصنَّفةٌ في العلل عامَّة، ومصادره في العِلَل خاصةً.

أولاً: المصادر المصنَّفة الخاصة في العِلَل عامةً:

١ ـ مسند يعقوب بن شيبة: للحافظ أبي يوسف، يعقوب بن شيبة السَّدوسي (المتوفى سنة ٢٦٢ هـ).

وهو من أهمِّ الكتب التي أُلِّفت في هذا الباب، فهو كتابٌ حافلٌ، ومن أحسن ما صُنِّف من المسانيد، ولكنه ما أتمَّه.

طُبع منه الجزء العاشر المشتمل على «مسند عمر بن الخطَّاب» بتحقيق الأستاذ كمال يوسف الحوت، في مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢ ـ **التمييز**: للإمام أبي الحسين، مسلم بن الحجَّاج القُشَيْري (المتوفى سنة ٢٦١ هـ).

وهو في غاية الأهمية لموضوعه، ولإمامة مؤلِّفه، لكنه لم يُعثر منه إلا على قطعةٍ صغيرةٍ ست عشرة ورقة محفوظة في ظاهرية دمشق.

طُبع بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، في جامعة الرياض بالرياض، عام ١٣٩٥ هـ، في (١٩٨) صفحة.

٣ ـ **المسند المعلَّل (المُسَمَّى: «البحر الزَّخَّار»)**: لأبي بكر، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق المعروف بـ: «البَزَّار» (المتوفى سنة ٢٩٢ هـ).

وهو من أعظم الكُتب التي أُلِّفَتْ في هذا الفنّ، رَتَّبه البَزَّار على مسانيد الصحابة، فأولاً ذكر مسانيدَ العشرة المبشَّرين بالجنة، ثم مسانيد الصحابة الآخرين. وهو يهتم فيه بذكر متون الأحاديث اهتماماً بالغاً، فيذكرها كاملةً، وكذلك يعتني بذكر السَّند، فجميع الأحاديث يسوقها مسندةً، ثم يذكر العِلّة التي تُوجَد فيها، وكثيراً ما يذكر في عِلَّة الحديث بأنه لم يرو عنه إلا فلانٌ.

كما أنه يتكلَّم في الرجال من حيثُ الجرح والتعديل، أو السَّماع وغيره مختصراً، وغالباً لا يتوسَّع في ذكر الطُرقَ للحديث، وأحياناً يذكر الحديثَ، ويعلِّله بتفرّد الراوي مع أنه مخرجٌ في الصحيحين، أو أحدهما.

طُبع بتحقيق الأستاذ محفوظ الرحمن زين الله، في مؤسسة علوم القرآن ببيروت، عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م.

٤ ـ **عِلَل الحديث**: للإمام عبد الرحمن بن الإمام محمد بن إدريس الرازي، المعروف بـ: «ابن أبي حاتم الرازي» (المتوفى سنة ٣٢٧ هـ).

وهو من أنفس الكُتب التي صُنِّفَتْ في هذا الباب، وهو مرتَّبٌ على أبواب الفقه، والاستفادةُ منه أسهل؛ لأن كثيراً من الناس لا يعرفون الصحابّي، ولا الراويَ عنه.

أما مادة هذا الكتاب فهي أسئلةُ عبد الرحمن بن أبي حاتم لأبيه وأبي زُرْعَة، أو سماعاته منهما، وكلها تدور على الأحاديث المُعَلَّة والأسانيد التي يعتريها الخللُ والخطأ.

طُبع في المكتبة السلفية بالقاهرة، عام ١٣٤٣ هـ ـ ١٩٢٥ م في مجلَّدتين، وتصوِّره دار المعرفة ببيروت.

٥ ـ **العِلَل الواردة في الأحاديث النبوية**: للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدَّارَقُطْنِي (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

أصلُ كتاب العِلَل للدارقطني مكوَّنٌ من أسئلةٍ غير منتظمةٍ وُجِّهَتْ إليه حول أحاديث فيها عِلَّةٌ أو أكثر، كان الدارقطني يُجيب عنها بما يفتح الله به عليه، ويُطيل النفس أحياناً، ويقصر أحياناً، كلٌّ ذلك خاضعٌ لما يقتضيه المقامُ من إيضاحٍ. ثم قام البرقانيُّ بجمع تلك الأسئلة مع أجوبة الدارقطني، ثم قرأه على الدَّارقطني بعد ترتيبه.

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ محفوظ الرحمن زين الله، في دار طيبة بالرياض، عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

٦ ـ **العِلَلُ المتناهية في الأحاديث الواهية**: للحافظ عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجَوْزي (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ).

وهو مُرتَّبٌ على الأبواب، وموضوعُ هذا الكتاب جمع الأحاديث الشديدة الضعف، وبيان عِلَلها، وطُرقها.

طُبع بتحقيق الأستاذ إرشاد الحق الأثري، في إدارة العلوم الأثرية بفيصل آباد (باكستان)، عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م، في مجلَّدتين.

ثانياً: المصادر المصنَّفة في عِلَلٍ خاصَّة:

ومنها ما صُنِّف في عِلَل أحاديثِ إمامٍ بعينه مثل: «عِلَل أحاديث الزهري (المتوفى سنة ١٢٥ هـ) لمحمد بن يحيى (المتوفى سنة ٢٥٨ هـ)، و«عِلَلُ حديث

الزهري» لابن حِبَّان (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ)، أو عِلَل حديثٍ معيَّنٍ من الأحاديث مثل: «عِلَل الحديث المسَلسل في يوم العيد» للحافظ عبد الله بن يوسف الجُرْجَاني (المتوفى سنة ٤٨٩ هـ).

ومنها ما صنِّف في عِلَلِ كتابٍ، أو كتبٍ مُعَيَّنةٍ، وأهَمُّ ذلك كتابان:

١ ـ **الإلزامات و التتبُّع**: للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدَّارقُطْني (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

انتقدَ فيه المؤلِّف أحاديثَ في الصحيحين، أو أحدِهما لم تتوفَّر فيها شروطُهما في رأيه، وبيَّن عِلَلَها، وقد ناقشه العلماءُ، ورَدُّوا عليه.

طُبع بتحقيق الشيخ أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، في المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م، في (٥٣٤) صفحةً، ومعه: كتاب «التتبع» للدارقطني.

٢ ـ **تقييد المُهْمَلْ وتمييز المشكل**: للحافظ أبي علي محمد بن أحمد الغَسَّاني (المتوفى سنة ٤٩٨ هـ).

ضبطَ وقَيَّدَ فيه ما أغفل بعضُ الرواة للصحيحين عن مؤلِّفيهما: البخاري، ومسلم، ونبَّه على أغلاطٍ وقعوا فيها.

طُبع بتحقيق الأستاذ المصطفى عبد القادر السكوني، في جامعة الملك محمد الخامس بالرباط (المغرب).

القسم الثاني: المصنَّفات التي تتعرَّضُ لِعلَل الأحاديث في ضمِّ بحوثها:

أولاً: المصنَّفات في رواية الحديث:

فكثيرٌ من مصنِّفي السُّنَّة يعرضون لِعِلَل الحديث في أثناء رواياتهم، ومن ذلك:

١ ـ **الجامع الصحيح**: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ).

فإنه يكرِّر الحديثَ، ويرويه في كل موضعٍ من طريقٍ، يُشيرُ بذلك أحياناً إلى عِلَّةٍ في بعض الطُّرُق، ويريد بذلك أن يبيِّن أنها لا تَقْدَح في صِحَّة أصل الحديث، مثل حديث: بيع جمل جابر.

٢ ـ **المسند الصحيح**: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجّاج القُشَيري (المتوفى ٢٦١ هـ).

وقد صَرَّحَ بأنَّه يروي الحديثَ من طُرُقٍ عن رجال المرتبة الأولى، ثم الثانية، وينبِّه إشارةً، وأحياناً صراحةً إلى عِلَّة الحديث، مثل حديث ابن عمر في الطلاق البدعي.

٣ ـ **المجتبى**: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ).

فإنه يُكثِرُ من إيراد الطُّرُقِ، واختلاف الرواة، بل إن كثيراً ما يُتَرِجم لذلك بعناوين تَلْفِت الانتباهَ، وذلك مما يكشف به عِلَّةً، أَوْ عِلَلاً في طُرُق الحديث أو في أصلِه، مثل سياقاته حديث النهي عن نكاح الشِّغار.

٤ ـ **البحر الزَّخار، مسند البَزَّار**: للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو، المعروف بالبَزَّار (المتوفى سنة ٢٩٢ هـ).

وهو المسندُ الكبيرُ له، انفرد فيه بتعاليل لا تُوجَد في غيره من المسانيد.

ثانياً: كتب التخريج:

وهي مصادرُ مُهِمَّةٌ في كشف عِلَلِ الأحاديثِ، أو الدِّفاع عما أُعِلَّ؛ وهو صحيحٌ، لاسِيَّما ما كان مؤلِّفوها أئمةً أجِلَّةً، ومن أهمِّها:

١ ـ **نصب الراية لأحاديث الهداية**: لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد الزَّيْلَعي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ).

٢ ـ **المغني عن حمل الأسفار بتخريج ما في الإحياء من الأخبار**: للحافظ

عبد الرحيم بن الحسين العِراقي (المتوفى سنة ٨٠٦ هـ).

خرَّج فيه أحاديثَ «إحياء علوم الدين» للغزالي، وفيه فوائدُ مُهِمَّةٌ، طُبع مع كتاب «الإحياء».

٣ ـ **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الرافعي الكبير**: للحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

خرَّج فيه أحاديثَ «شرح الرافعي الكبير على الوجيز» في الفقه الشافعي، للغزالي.

ثالثاً: شروح كتب رواية الحديث:

ومن أهمِّها:

١ ـ **التمهيدُ لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**: لحافظ المغرب أبي عمر يوسفَ ابن عبد البَرِّ النَّمَرِي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

٢ ـ **فتح الباري شرح الجامع الصحيح للبخاري**: للحافظ أبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

٣ ـ **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**: للعلامة محمود بن أحمد بدر الدين العَيني (المتوفى سنة ٨٥٥ هـ).

٤ ـ **فيض القدير شرح الجامع الصغير**: للعلامة محمَّد عبد الرؤوف بن تاج بن علي المَناوي (المتوفى سنة ١٠٣١ هـ).

٥ ـ **إعلام الأنام شرح بلوغ المرام من أحاديث الأحكام**: لفضيلة أستاذنا العلاَّمة الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر، حفظه الله، وأمتع به.

رابعاً: مصادر فقه المحدِّثين:

عُنِيَ في كلِّ مذهبٍ طائفةٌ من أعلامِ المذهب بجانب الحديث وفنونه في

مصنَّفاتهم في فقه مذاهبهم، وأودعوا كتبهم فوائدَ العِلَل يَعُزُّ وجودها، ومن أهمِّ الكتب على هذا النهج ما يلي:

١ ـ **الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار**: للحافظ يوسف بن عبد الله بن عبد البَرِّ النَّمَري المالكي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

٢ ـ **المغني في الفقه الحنبلي**: للحافظ عبد الله بن أحمد بن محمد، المعروف بابن قُدَامَة المَقْدسي (المتوفى سنة ٦٢٠ هـ).

شرح فيه «مختصرَ الخرقي في الفقه الحنبلي».

٣ ـ **المجموع**: للإمام أبي زكريا محيي الدين يحيىٰ بن شرف الدّين النووي (المتوفى سنة ٦٧٦هـ).

وهو شرح «المهذَّب» لأبي إسحاق الشِّيرازي، لكنه لم يُكْمِله.

٤ ـ **تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق: (في الفقه الحنفي) للزَّيْلَعي**: لعثمان بن علي بن يحيى بن يونس (المتوفى سنة ٧٤٣ هـ).

وهو شرح «متن كنز الدقائق» للنَّسَفي الحنفي.

٥ ـ **فتح القدير للعاجز الفقير: (شرح الهداية في الفقه الحنفي) للكمال بن الهُمَام**: لمحمد بن عبد الواحد السِّيْوَاسِي (المتوفى سنة ٨٦١ هـ).

خامساً: كتبُ تدريس مناهج مصادر الرواية:

صَنَّف بعضُ الأعلام كتباً يَدْرُسونَ فيها مناهجَ بعض مصادر الرواية، ويعقدون فيها فصولاً لِمَا أُعِلَّ فيها من الحديث ويدافعون عنها، أو يقرِّرون ورود العِلَّة، ومن أهمِّ ذلك:

١ ـ **هدي الساري مقدمة فتح الباري**: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

عقد فيه بعضَ فصولٍ تتصلُ بالعِلَل، منها فصلٌ في الرواة المتكلَّم فيهم من رجال البخاري، وفصلٌ في أحاديثَ انتقدها الإمام الدَّارَقُطنيّ.

٢ ـ مقدِّمة فتح المُلْهِم شرح صحيح مسلم: للشيخ شَبِّير أحمد العثماني الدِّيُوْبَنْدِي (المتوفى سنة ١٣٦٩ هـ).

والتي اعتنى بها الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة تحقيقاً وتعليقاً، وقد طُبعت باسم: «مبادئ علم الحديث».

٣ ـ الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين: لفضيلة أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر، حفظه الله، وأمتع به.

لاسيما (بابُ الصناعة الحديثية، وعملُ الترمذيِّ فيها) من هذا الكتاب؛ فهو مُهِمٌّ في بحث العِلَل[1].

* * *

---

(١) استفدنا في ترتيب كتب العلل من «لمحات موجزة في علم أصول العلل» لأستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عتر.

١٩ـ كتب الأحاديث الضعيفة

«الضعيف» هو الحديث الذي فقد شرطاً مِنْ شُروطِ «الحديث المقبول»، وشروط «الحديث المقبول» سِتَّةٌ، وهي: العَدالةُ، والضَّبطُ (ولو لم يكن تامّاً)، والاتصالُ، وفَقْدُ الشُّذوذ، وفَقْدُ العِلَّةِ القادحةِ، والعاضِدُ عند الاحتياج إليه[١].

ويتفاوَتُ ضَعْفُه بحسب شِدَّةِ ضَعْفِ رُوَاتِهِ وخِفَّتِه كما يتفاوَتُ «الصحيح»، فمنه «الضعيفُ» ومنه «الضعيفُ جداً»، ومنه «الواهي» ومنه «المُنْكَرُ» وشَرُّ أنواعِه «الموضوع»[٢].

نذكر فيما يلي أهمَّ الكتب التي أُفردت بالتأليف في الأحاديث الضعيفة:

١ ـ **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**: لأبي الفَرَج، عبد الرحمٰن بن علي البغدادي بن الجوزي (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ).

طُبع بتحقيق الشيخ إرشاد الحقّ الأثري، بإدارة العلوم الأثرية في فيصل آباد بباكستان، عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م. وطُبع بوزارة المعارف في الرياض، عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م، في مجلّدتين. ولخَّصه الحافظ شمس الدين الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨).

٢ـ **رسالةٌ لطيفةٌ في أحاديث متفرّقة ضعيفة**: لابن عبد الهادي الشمس محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي (المتوفى سنة ٧٤٤ هـ).

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٢٨٦.

(٢) علوم الحديث: ص: ٩٨.

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد عيد العبّاسي، بدار الثقافة للجميع في دمشق، عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م، في (٨٨) صفحة.

٣ ـ **الأحاديث الضعيفة والباطلة**: لشيخ الإسلام ابن تيمية أبي العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني (المتوفى سنة ٧٢٨ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مجدي فتحي السيد، بدار الصحابة للتراث في طنطا، عام ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠ م، في (٤٢) صفحة.

٤ ـ **المنار المُنيف في الصحيح والضعيف**: للحافظ ابن قَيِّم الجوزية أبي عبد الله، محمد بن أبي بكر الدِّمشقي (المتوفى سنة ٧٥١ هـ).

طُبع في مطبعة السُّنة المحمّدية بالقاهرة، عام ١٣٧١ هـ ـ ١٩٥٢ م. وطُبع بتحقيق الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة، بمكتب المطبوعات الإسلامية في حلب، عام ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م، في (٢٢٤) صفحة.

٥ ـ **تلخيص العِلَل المتناهية في الأحاديث الواهية**: للحافظ شمس الدين أبي عبد الله، محمد بن أحمد الذهبي الدمشقي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

حقَّقه الأستاذ محفوظُ الرحمٰن زين الله كرسالة ماجستير من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، عام١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠ م.

٦ ـ **حسن الأثر فيما فيه ضعفٌ واختلافٌ من حديثٍ أو أثرٍ**: لأبي عبد الله، محمد بن درويش الحوت البيروتي (المتوفى سنة ١٢٧٦ هـ).

طُبع بدار المعرفة في بيروت، عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م، في (٥٥٣) صفحة.

وغيرُ ذلك كتبٌ كثيرةٌ سيأتي تعريفُ بعضها في ضمن تعريف «كتب الأحاديث الموضوعة».

* * *

٢٠ـ كتب الأحاديث الموضوعة

عَرَّف علماءُ الحديثَ (الموضوع) بأنه هو الحديثُ الذي لم يَصْدُرْ عن النبي ﷺ قَوْلاً، أو فعلاً، أو تقريراً، وأُضيف إليه خطأً، أوعَمْداً، جهلاً، أو كيداً. وخَصَّه البعضُ منهم بالعَمْدِ دُون الخطأ، وقالوا: بأنَّ (الموضوع) خاصٌّ بما تُعُمِّد في وَضْعه، أمَّا مالم يتعمَّد في وضعه، ونسب إلىٰ النبي ﷺ خطأً؛ فقد سَمَّوه: «الباطل».

وقد ألَّف العلماءُ الجَهابِذَةُ، والمحدِّثون النُّقَّادُ أوَّلاً كُتباً خاصَّةً في تراجم الضعفاء والمجروحين، وترجموا فيها للوضَّاعين، والكذَّابين، وذكروا أحوالهم، وكشفوا اللِّثام عنهم، ونبَّهوا فيها على تلك الأحاديث الموضوعة التي نُقلت عنهم، كذلك ألَّفوا كُتباً في الأحاديث المشتهرة؛ التي كَشَفتْ زيفَ كثير من الأحاديث التي اشتهرت على ألسنة الناس، وهي موضوعةٌ، فإلى جانب ذلك كلِّه ألَّفوا كُتباً جمعوا فيها الأحاديث الموضوعة، وخصَّصوا بها تلك الكُتب، ليعرفها الناسُ، ويحذروها، نذكر هنا من تلك الكُتب الأهمَّ، والأشهرَ مع ذكر ميزاتها حسب الترتيب الزمني الذي أُلِّفت فيه:

١ ـ **الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير**: لأبي عبد الله، الحسين بن إبراهيم بن الحسن بن جعفر الجُوْزَقاني الهمذاني (المتوفىٰ سنة ٥٤٣ هـ).

لهٰذا الكتاب أهميةٌ كبيرةٌ في دراسة الأحاديث الموضوعة والضعيفة لكونه أولَ كتابٍ مُسنَدٍ في هٰذا الباب، كما أنه فريدٌ في منهجه، وقد استفادَ منه كلُّ من أَلَّف بعده في فنِّ الموضوعات.

وقدَّم المؤلِّفُ للكتاب مقدِّمةً جيدةً بَيَّن فيها منهجَه وشرحَه، فذكر: أنه يجمع في هٰذا الكتاب الأحاديثَ الضعيفةَ، والموضوعةَ من الأباطيل، والمناكير، ويبيِّن عِلَلَها، ثم يسرد في مقابلها الصحاحَ، والمشاهيرَ تأكيداً لبُطلانها، ثم سرد ـ في المقدمة ـ عِدّةَ أحاديث وآثار في تصويب منهجه في كتابه، ثم بدأ بكتاب الإيمان إلىٰ آخر فضائل القرآن، يذكر الأحاديث الضعيفة الموضوعة، والمُنكَرة أولاً، ثم يردُّها ويبيِّن عِلَلَها في ضوء أقوال النقّاد، ثم يُعَنْوِنُ: «وفي خلاف ذلك»، ويذكر تحت هٰذا العنوان ما يُقابِلها من أحاديث، وآثارٍ مؤكِّداً بها بُطلان هذه الأحاديث.

طُبع بتحقيق الدكتور عبد الرحمٰن عبد الجبَّار الفريوائي، في إدارة البحوث الإسلامية الدعوة والإفتاء بالجامعة السلفية بنارس (الهند)، عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م، في مجلَّدتين.

٢ ـ **الموضوعات**: للإمام جمال الدين، أبي الفرج، عبد الرحمٰن بن علي بن محمد، المعروف بابن الجوزي (المتوفىٰ سنة ٥٩٧ هـ).

يُعَدُّ هٰذا الكتابُ المرجعَ الأوفىٰ في جملة مراجع الأحاديث الموضوعة، وقال المؤلف عن ترتيبه: «فأنا أرتِّب في هٰذا الكتاب كتباً يشتمل كل كتاب علىٰ أبواب فأذكره علىٰ ترتيب الكتب المصنفة في الفقه، ليسهل الطلب علىٰ طالب الحديث، وأذكر كل حديث بإسناده، وأبيِّن علَّته، والمتَّهم به».

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الرحمن محمد عثمان في المكتبة السلفية بالمدينة المنورة عام ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦ م في ثلاث مجلَّدات، وله طبعاتٌ أخرى.

٣ ـ **كتاب القُصَّاص والمذكِّرين**: لابن الجوزي أيضاً.

يُعَدُّ هذا الكتابُ من أكثر الكُتب التي أَلَّفها ابنُ الجوزي أصالةً؛ لأنه يتحدَّث عن موضوعٍ يعاينه، ويَحْياه، وهو من أكبر القُصَّاص، وكان يرىٰ طائفةً من الجهلة، والدجَّالين، يقومون بالعمل نفسه، فيشوِّهون، ويُسيئون إليه، فكان هذا الكتابُ

تحقيقاً لهذه المسألة وتحريراً لها، ودفاعاً عن القصص السليم، وهجوماً على الدَّجالين.

طُبع بتحقيق الدكتور محمد لطفي الصباغ في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م، في (٤٢٠) صفحة.

٤ ـ **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**: لابن الجوزي أيضاً.

جَمَع فيه ابنُ الجوزي الأحاديثَ علىٰ الكتب والأبواب، واهتمَّ بجمع طُرق كلِّ بابٍ، وتكلَّم علىٰ كل طريقٍ مسترشداً في ذلك بأقوال جهابذة هٰذا الفَنِّ، فأتىٰ كتابُه جامعاً بأقوالٍ من تقدَّمه، ومع ذلك ذكر المؤلِّفُ آراءه في بعض المواضع.

طُبع بتحقيق الأستاذ إرشاد الحقّ الأثري، في إدارة العلوم الأثرية بفيصل آباد (الباكستان)، عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م، في مجلَّدتين.

٥ ـ **الأحاديث الموضوعة في الأحكام المشروعة**: لأبي حفص، زين الدين، عمر بن بدر بن سعد الوراني الموصلي الحنفي، ضياء الدين (المتوفىٰ سنة ٦٢٢ هـ).

وهو عبارةٌ عن رسالةٍ صغيرةٍ، أراد المصنِّفُ أن يجمع فيها للفقهاء كتباً في الموضوعات بقدر ما تمسّ حاجتُهم إليه، وقد عمد إلىٰ حذف الأسانيد ليسهِّل كتابة الحديث وحفظه ودراسته، فهو لم يقصد الاستيعابَ وإنما التنبيه، والتذكير. والكتاب مرتَّبٌ علىٰ الأبواب الفقهية.

طُبع بتحقيق وتعليق الأستاذ ربيع بن محمد السَّعودي، في مكتبة الطرفيْن بالطائف، عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩١ م، في (١٣٩) صفحة.

٦ ـ **الوقوف على الموقوف**: لأبي حفص عمر الموصلي أيضاً.

هو كتابٌ لطيفٌ، وطريفٌ، جمع فيه مؤلِّفُه الأحاديثَ الموضوعةَ، وهي في الأصل موقوفةٌ علىٰ صحابيٍّ، أو تابعيٍّ، وقد تكون صحيحةً علىٰ من وقفت عليه

ولكن رفعها إلىٰ رسول الله ﷺ لا يَصِحُّ، فاقتضىٰ التنبيه، وبيان الموقوف من المرفوع.

وقد رتَّبه المؤلفُ علىٰ الأبواب، وضمَّنه (١٥١) حديثاً.

طُبع بتحقيق السيدة أمِّ عبد الله بنت محروس العسلي، في دار العاصمة بالرياض، عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م، في (١٧٦) صفحة.

٧ ـ **المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم: لا يصح شيء في هٰذا الباب**: لأبي حفص عمر الموصلي أيضاً.

وهو مرتَّبٌ علىٰ الأبواب؛ ليسهل علىٰ الطالب معرفة الخطأ من الصواب، وما لا يَصِحّ في الباب من الحديث الشريف، وهو من أوائل الكتب المصنَّفة التي جمعت قولهم: «لا يَصِحُّ شيءٌ في الباب»،

ولأهل العلم علىٰ كتاب «المغني» انتقاداتٌ، وهي: قال السَّخاوي: «وعليه مؤاخذاتٌ كثيرةٌ، وإن كان له في كل بابٍ من أبوابه سلف من الأئمة خصوصاً المتقدمين». وقال السُّيوطي: «ألّف عمر بن بدر الموصلي ـ وليس من الحُفّاظ ـ كتاباً في قولهم: لم يَصِحَّ شيء في هٰذا الباب، وعليه كثيرٌ مما ذكره انتقادٌ».

طُبع في دار الكتاب العربي ببيروت، عام ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، في (٥٥٩) صفحة.

٨ ـ **موضوعات الصغاني**: للإمام العلامة رضيِّ الدين أبي الفضائل، الحسن بن محمد بن الحسن القرشي العَدَوي العمري الصَّغاني (المتوفىٰ سنة ٦٥٠ هـ).

هذا المصنَّفُ علىٰ صِغره ـ إذْ يحتوي علىٰ (١٤٥) حديثاً فقط ـ قال الكَتّاني عنه في «الرسالة المستطرفة»[1] ـ عند سرد من ألّف في الموضوعات ـ: «ورسالتان لرضيِّ الدين أبي الفضائل الحسن بن محمد الصغاني . . . وأدرج فيهما كثيراً من الأحاديث التي لم تبلغ درجةَ الوضع، فعُدَّ لذلك من المتشدِّدين كابن الجوزي».

---

(١) ص: ١٥١.

الرسالة الأُخرىٰ المشار إليها هي: «الدُّر الملتقط».

طُبع بتحقيق الأستاذ نجم عبد الرحمٰن خلف، في دار المأمون للتراث بدمشق، عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م، في (٩٨) صفحة.

٩ ـ الدُّر الملتقط في تبيين الغلط: للصغاني أيضاً.

قصد المؤلِّفُ بهٰذه الرسالة: بيان الموضوعات التي وقعت في كتاب «الشهاب» للقُضَاعي، وفي ذيله: «النُّجَم من كلام سيد العرب والعجم» للأقليشي. ثم نَبَّه علىٰ أشهر ما يدور علىٰ الألسنة من الموضوعات، ونبّه كذلك علىٰ كتبٍ موضوعةٍ، كلُّ ذلك بإيجازٍ ودون تفصيلٍ.

طُبع بتحقيق الأستاذ أبي الفداء عبد الله القاضي، في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م، في (٦٨) صفحة.

١٠ ـ تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني: لجمال الجزائري أبي محمد عبد الله بن يحيىٰ بن أبي بكر بن يوسف بن حيون الغَسَّاني الجزائري (المتوفىٰ سنة ٦٨٢ هـ).

اقتصر المصنِّفُ فيه علىٰ ما في سُنن الإمام الدارقطني من أحاديثَ معلولةٍ، وحافَظَ في كتابه علىٰ الترتيب والتبويب كما في الأصل عند الدارقطني، وقد بلغت عدة أحاديث الكتاب (٧٤٩) حديثاً مرتَّبةً علىٰ الأبواب الفقهية كما هي في سنن الدارقطني.

طُبع بتحقيق الأستاذ أشرف بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، في دار عالم الكتب بالرياض، عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م، في (٣٨٠) صفحة.

١١ ـ أحاديث القُصَّاص: لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن شهاب الدين عبد الحليم بن مجد الدين عبد السَّلام ابن تيمية الحَرَّاني (المتوفىٰ سنة ٧٢٦ هـ).

تُعَدُّ هٰذه الرسالة أوّلَ رسالةٍ أُلِّفت في الأحاديث المشتهرة الشائعة بين الناس بسبب القُصَّاص، ومعظمها باطلٌ مكذوبٌ.

والرسالةُ عبارةٌ عن إجاباتٍ عن أسئلة طُرحت على المؤلِّف، ويبدو: أنها من جمعِ بعضِ تلامذته، وغالباً ما يكون السائلُ إنساناً عادياً ممن يحضر مجالسَ القُصَّاص. ولذا كانت الأجوبةُ تتصف بالإيجاز، وعدمِ الإفاضة في التعليل، وقد يتصف الجوابُ بالعُنف أحياناً والحِدّة، وتعمَّد ابنُ تيمية على نقد المتن في التضعيف؛ إذا عُورض الحديث الواهي بحديثٍ صحيحٍ.

طُبع بتحقيق الدكتور محمد لطفي الصباغ، في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م، في (١٥٢) صفحة.

١٢ ـ رسالة لطيفة في أحاديث متفرقة ضعيفة: للإمام شمس الدين، أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عبد الهادي ابن قدامة المقدسي الجمَّاعيلي الدمشقي الصالحي الحنبلي (المتوفى سنة ٧٤٤ هـ).

اعتمد فيه المؤلِّفُ كثيراً على شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية، وهذا ظاهرٌ في بداية الرسالة؛ إذ نقل عنه في كتابه: «منهاج السنة».

ولكنه لم يرتِّب هذه الأحاديثَ على نسقٍ معيَّنٍ، فليست هي على حروف المعجم ولا حسب المواضيع الفقهية، وإنّما حسبما يتيسَّر له، لكنه يجمع أحياناً أحاديث موضوع في باب مثل: الكلام على أحاديث اختتان إبراهيم عليه السلام بالقدُّوم[١]، وكذلك الكلام على أحاديث ولادة النبي ﷺ مختوناً مسروراً[٢].

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد عيد عباسي، في دار الثقافة للجميع بدمشق ـ بيروت، عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م، في (٨٨) صفحة.

١٣ ـ ترتيب الموضوعات: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، شمس الدين الذَّهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

---

(١) ص: ٦٣ ـ ٦٨.

(٢) ص: ٦٨ ـ ٧٤.

اختصره من «الموضوعات» لابن الجوزي فقام باختصارِ الأسانيد والمتون مبقياً عِلَّةَ الحديث، ومن اتُّهم به، وكذا قام بتعقُّبه في بعض الأحاديث كما ورد في رقم (٥٢٠ و٥٢٤/٤).

طُبع بتحقيق الأستاذ كمال بن بسيوني زغلول، في دار الكتب العلمية، بيروت، عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م، في (٣٨٣) صفحة.

١٤ ـ أحاديث مختارة من موضوعات الجوزقاني وابن الجوزي: للحافظ الذهبي أيضاً.

هٰذا كتابٌ انتقى فيه الذهبيُّ ـ رحمه الله ـ أحاديثَ موضوعةً من أصلين قديمين جامعين في هٰذا الباب:

الأول: كتاب «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» لأبي عبد الله الحسين بن إبراهيم الجُوزقاني.

والثاني: كتاب «الموضوعات» للحافظ ابن الجوزي.

طُبع بتحقيق الدكتور عبد الرحمٰن بن عبد الجبار الفريوائي، في مكتبة الدار بالمدينة المنورة، عام ١٤٠٤ هـ، في (١٦٧) صفحة.

١٥ ـ مختصر الأباطيل والموضوعات: للذهبي أيضاً.

اعتمد فيه المؤلِّفُ علىٰ كتابين جامعين:

الأول: كتاب «الأباطيل والمناكير» لأبي عبد الله الحسين بن إبراهيم الجُوزقاني.

والثاني: كتاب «الموضوعات» لابن الجوزي.

ولا يَصِحُ أن يُسَمَّىٰ «مختصراً»، فما هو إلا أحاديثُ مختارةٌ من هٰذين الكتابين. وهو نفسُ كتاب «أحاديث مختارة من موضوعات الجُوزقاني وابن الجوزي» الذي سبق الحديثُ عنهما.

طُبع بدراسة وتحقيق وتخريج الدكتور محمد حسن الغُماري، في دار البشائر الإسلامية ببيروت، عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م، في (١٣٩) صفحة.

١٦ ـ **الموضوعات في «المصابيح» للبغوي، وأجوبة الحافظ ابن حجر العسقلاني عليها**: لسراج الدين، عمر بن علي بن عمر، أبي حفص القزويني (المتوفى سنة ٧٥٠ هـ).

وهي عبارةٌ عن ثمانية عشر حديثاً استخرجها المؤلِّفُ من كتاب «المصابيح» للإمام البَغَوي، وحَكَم عليها بالوضع.

وسُئل ـ فيما بعد ـ عنها الحافظُ ابن حجر، فأجاب عليها، وتعقَّب فيها المؤلِّفُ، فذكر: أنَّ بعضها صحيحٌ، وبعضها حَسَنٌ، وبعضها ضعيفٌ.

طُبع بتحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ضمن المجلَّد الثالث من «مشكاة المصابيح»، في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

١٧ ـ **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**: للإمام الحافظ شمس الدين، أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي، المعروف بـ: «ابن القَيِّم الجوزية» (المتوفى سنة ٧٥١ هـ).

هٰذا الكتابُ اللطيف الحجم، الغزير العلم، اختصر فيه ابنُ القيم كتابَ الإمام أبي الفرج ابن الجوزي المُسَمَّىٰ «الموضوعات»، وأحسن الاختصارَ وأجاده، واستوفىٰ في هٰذه الصفحات المعدودة أركان ذلك الكتاب، وقد استخلص من الأبواب التي ساقها ابنُ الجوزي بأحاديثها ضوابط وكليات وأمارات تَدُلُّ علىٰ الحديث الموضوع في ذلك الباب.

ولم يذكر ـ رحمه الله ـ اختصاره لكتاب «الموضوعات» تصريحاً أو تلْويحاً، ولكن المقابلة بين الكتابين تثبت ذلك بأيسر النَّظر للعارف بهٰذا الشَّأن، وقد سَمَّىٰ في بعض فصول هٰذا الكتاب ابنَ الجوزي، وجاء اختصارُه من أحسن المختصرات لكتاب «الموضوعات».

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م، في (٢٢٤) صفحة

١٨ ـ **الأحاديث التي لا أصلَ لها في كتاب «الإحياء»**: لعبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، المعروف بتاج الدين السُّبكي (المتوفىٰ سنة ٧٧١ هـ).

وهو عبارةٌ عن فصلٍ جمع فيه المصنِّفُ الأحاديث التي لم يجد لها أصلاً، والتي وقعت في كتاب «إحياء علوم الدين» للغَزالي، أودعه كتابه الكبير «طبقات الشافعية الكبرىٰ» عند ترجَمة الغزالي صاحب «الإحياء».

وهٰذا الفصلُ مرتَّبٌ حسب الأبواب المذكورة في «الإحياء»، لا يزيد المصنِّف عند ذكر الحديث عن قوله: «حديث»، ومن النادر أن يذكر اسمَ الصحابيِّ أو المصدر.

واستدرك عليه، وتعقَّبه كلٌّ من العِراقي في «تخريجه للإحياء»، والزَّبيدي في «إتحاف السَّادة المتقين».

طُبع بتحقيق الأستاذ محمود محمد الطناحي، وعبد الفتَّاح محمد الحلو في دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، في (١٠٢) صفحة.

١٩ ـ **التذكرة في الأحاديث المشتهرة: أو «اللآلىء المنثورة في الأحاديث المشهورة»**: لمحمد بن بهادر بن عبد الله، بدر الدين، أبي عبد الله الزَّرْكَشي (المتوفىٰ سنة ٧٩٤ هـ).

يُعتبر هٰذا الكتابُ من أوائل الكتب المصنَّفة في الأحاديث المشتهرة، وقد أجاد الزركشيُّ في مصنَّفه مجتهداً، ومستنداً علىٰ أقوال الأئمة السابقين له، وأصبح الكتابُ أصلاً يُرَجع إليه، وقد تناول العلماءُ بعد وفاة الزركشي هٰذا الكتابَ، فمنهم من اختصره، ومنهم من أضافَ إليه، ومنهم من أعادَ ترتيبَه، ومنهم من نقل عنه، ومنهم من عَلَّق عليه، واختصره السيوطيُّ، وأضاف إليه، ورتَّبه علىٰ حروف المعجم بدلاً من الأبواب، وسَمَّاه: «الدُّرَر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة»، ورتَّبه على أبوابٍ.

ونقل منه كلُّ من صَنَّف في الأحاديث المشتهرة.

طُبع بدراسة وتحقيق الأستاذ مصطفىٰ عبد القادر عطا، في دارِ الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م، في (٢٩٣) صفحة.

٢٠ ـ خاتمة سفر السعادة: لمحمد بن يعقوب بن محمد، أبو طاهر، مجد الدين الشِّيرازي الفيروز آبادي (المتوفىٰ سنة ٨١٧ هـ).

وهو كتابٌ عظيمٌ في محتوياته، استهلَّ المؤلِّفُ بحثَه في وَصْفَ حال سيدنا رسول الله ﷺ قبل البعثة، ثمَّ تعرَّض لأبواب فقه الرسول الكريم في الطَّهارة، والصَّلاة، والجُمعة، والجماعات، والصَّوم، والزَّكاة، والحَجِّ، ثمَّ تعرَّض لكافة أحواله الشريفة وآدابه في شتَّىٰ مجالاتِ الحياةِ العامَّةِ والخاصَّةِ، كالأكل، والشُّرب، واللِّبسِ، والسَّفرِ، وعيادةِ المريض، وغيرها، ثم ختم بحثَه في الجهاد وآدابه.

ثمَّ أردف الكتابَ بخاتمةٍ ذكر فيها فيضاً مما لا يَصِحُّ نسبته للرسول الله ﷺ، فقال: «خاتمة الكتاب في الإشارة إلىٰ أبوابٍ رُوي فيها أحاديثُ، وليس منها شيءٌ صحيحٌ، ولم يثبت شيءٌ منها عند جَهَابِذَةِ علماء الحديث، وإن كانت هٰذه الحروفُ في غاية الاختصار، لكنها تشتمل علىٰ علومٍ تدخل في حدِّ الإكثار».

طُبع بإشراف الشيخ عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، في المكتبة العصرية بصيدا ـ بيروت، عام ١٤٠٥ هـ، في (٢٧٠) صفحة.

٢١ ـ تبيين العجب بما ورد في شهر رجب: للحافظ أبي الفضل، أحمد بن علي بن حجر العَسْقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

ذكر المؤلِّفُ في هٰذا الكتاب جَمْعاً من الأحاديث الضعيفة، والموضوعة فيما اشتهر من فضل رجب، وأحسن إذ أفردها في بحثٍ مُفْرَدٍ. وهو يذكر الحديثَ من مصدره، ثم يتبعه ببيان علَّته.

طُبع بتحقيق الأستاذ طارق بن عوض الله الدارعمي، في مؤسَّسة قرطبة بالقاهرة، في (٩٢) صفحة.

٢٢ ـ المقاصد الحَسَنة في بيان كثيرٍ من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: للحافظ أبي الخير، وأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمٰن السَّخاوي (المتوفى سنة ٩٠٢ هـ).

يُعَدُّ هذا الكتابُ من أهمِّ الكتب المصنَّفة في الأحاديث المشتهرة، وهو كتابٌ جامعٌ، فيه من الصِّناعة الحديثية ماليس في غيره، والنُّكات العلمية ما خلا منه غيرُه مع التحرير، والإتقان. قال ابنُ العِمَاد الحنبلي: «وهو أجمع من كتاب السُّيوطي المُسَمَّى: (الدُّرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة). وفي كلٍّ منهما ما ليس في الآخر، ولذا أصبح محطَّ أنظار العلماء، فتناولوه بالدرس والاختصار، فاختصره أبو الحسن علي بن محمد المنوفي المالكي (المتوفى سنة ٩٣٩ هـ) ـ وهومن تلاميذ السُّيوطي ـ في كتابه المُسَمَّى: «الوسائل السنية من المقاصد السَّخاوية».

وقد رَتَّبه السَّخاويُّ على حروف المعجم، ثم جعل له ترتيباً حسب المواضيع في آخر الكتاب. وقد بَلَغ عددُ الأحاديث الواردة فيه (١٣٥٦) حديثاً، وقد نال هٰذا الكتابُ القبولَ والإعجابَ، حتى أصبح مرجعاً لكل من أتى بعده، فأقبل العلماء عليه دراسةً، وتلخيصاً، واختصاراً.

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الله محمد الصِّديق الغُماري في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م، في (٥١٠) صفحات.

٢٣ ـ اللّآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: للحافظ أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

تعقَّب فيه السيوطيُّ على ابن الجوزي صاحب «الموضوعات»، ورَتَّبه بترتيبه حسب المواضيع، وزاد عليه.

ومنهجُه فيه: أنه يُورد الحديث من الكتاب الذي أورده ابنُ الجوزي منه، كتاريخ الخطيب، والحاكم، والكامل لابن عَدِيٍّ، والضُّعفاء للعُقَيْلِي، ولابن حِبّان، وللأَزْدِي، وأفراد الدَّارقُطْنِيّ، والحلية لأبي نُعَيم، وغيرهم، بأسانيدهم، حاذفاً

إسناد أبي الفرج ابن الجوزي إليهم. ثم يُعقِّب ذلك بكلام ابن الجوزي، ثم إن كان متعقِّباً نَبَّه السيوطيُّ عليه بقوله في أوله: «قلتُ»، وفي آخره: «والله أعلم».

ثمَّ إنه زاد علىٰ موارد ابن الجوزي في «موضوعاته» مواد أخرىٰ؛ وهي: «تاريخ ابن عساكر»، و«تاريخ ابن النجار»، و«مسند الفِرْدَوس» للدَّيْلَمي، و«تصانيف أبي الشَّيخ». قاله ابن عرَّاق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٤)؛ وهو الكتاب الذي تعقَّب فيه «اللآلىء المصنوعة».

طبعته دارُ المعرفة للطباعة والنشر ببيروت، عام ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م، في مجلَّدتين.

٢٤ ـ ذيل اللآلىء المصنوعة: للحافظ السُّيوطي أيضاً.

لما فرغ السيوطيُّ من اختصار كتاب «الموضوعات» لابن الجوزي، وتحريرِ أحاديثه، وما تعقَّبه عليه؛ أردفه بهذا «الذيل»، مورداً فيه جُملةً من الموضوعات التي لم يُلِمَّ ابنُ الجوزي بها، وبذكرها.

وترتيبُ الأحاديث في هـٰذا الكتاب حسب ترتيب ابن الجوزي في «موضوعاته» أي: حسب المواضيع الفقهية.

ومنهجه فيه: أنه يذكر مصدرَ الحديث، ثم يسوقه بإسناد مصدره المذكور، ثم يذكر العِلَّةَ إن أوردها صاحبُ المصدر، وبعد ذلك يعقِّب ويزيد في ذلك إن دعت الحاجةُ، ويتبيَّن لنا: أنه استفاد كثيراً من أقوال مَن سَبَقه في هـٰذا الفَنِّ مثل: الحافظ الذَّهبي، وابن حجر العسقلاني، وغيرهما.

طُبع في المطبع العلوي لمحمد علي بخش خان اللَّكْنَوِي، في الهند، عام ١٣٠٣ هـ، في (٢٠٤) صفحة.

٢٥ ـ تحذير الخواص من أكاذيب القُصَّاص: للحافظ السُّيوطي أيضاً.

قَسَّم المؤلِّفُ الكتابَ إلىٰ عشرة فصول؛ وختم كتابَه بفصلٍ جامعٍ نافعٍ استدرك

فيه ما فات الحافظَ العِراقيَّ، وأتىٰ بزياداتٍ مُهِمّةٍ جيّدةٍ. وفي النهاية ذكر: أنه اطَّلع علىٰ كتاب «القُصَّاص والمذكِّرين» فلخَّص منه فوائد.

وقد وقع ضمن الكتاب قليلٌ من روايات الأحاديث المكذوبة علىٰ ألسنة بعض القصاص.

طُبع بتحقيق الدكتور محمد لطفي الصباغ، في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م، في (٢٧٢) صفحة.

٢٦ ـ الدُّرَر المُنْتثرة في الأحاديث المشتهرة: للحافظ السُّيوطي أيضاً.

وهو مُلخَّص من مصنَّف بدر الدين الزَّرْكَشِيّ المعروف بـ: «التذكرة في الأحاديث المشتهرة».

طُبع بتحقيق الشيخ خليل محيي الدين الميس، في الدَّار العربية. توزيع المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م، في (٢٠٣) صفحة.

٢٧ ـ التعقُّبات علىٰ الموضوعات: للحافظ السُّيوطي أيضاً.

ألَّف السيوطيُّ هٰذا الكتاب متتبّعاً الأحاديثَ التي حَكَم عليها ابنُ الجوزي بالوَضْع، وهي ليست كذلك علىٰ ما يريده السيوطيُّ، واتَّبع به السيوطيُّ ترتيبَ ابن الجوزي في «موضوعاته» نفسِه، فهو يذكر الحديثَ أو طرفَه، ثم يتبعه بالعِلَّة التي من أجلها ذكره ابنُ الجوزي، ثم يتعقَّبه السيوطيُّ بقوله: «قلتُ».

أمَّا عددُ الأحاديث التي تعقَّب فيه السيوطيُّ ابنَ الجوزي؛ فبلغت (٣٠٠) حديث.

طُبع في المطبعة العلوية لمحمد علي بخش خان اللَّكْنَوي، في الهند، عام ١٣٠٣ هـ، في (٦٠) صفحة.

٢٨ ـ الغَمَّاز علىٰ اللَّمَّاز في الأحاديث المشهورة: لنور الدين أبي الحسن السَّمْهُوْدي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

جرىٰ المؤلِّف في ترتيب أحاديث هـٰذا الكتاب علىٰ حروف المعجم، حيث يذكر الحديثَ، وأحياناً يذكر جزءاً منه، ويختمه بالحُكم عليه، وأحياناً يذكر الحديثَ الصحيحَ بعد ذكره للحديث الموضوع أو الضعيف ليُظْهِر سماجةَ الحديث الموضوع مقابل الصحيح، ويبني المؤلِّفُ حُكمَه غالباً علىٰ لفظ الحديث المذكور في الكتاب، كما أنه يذكر أحياناً اسمَ الراوي الضعيف، أو الكذَّاب في سند الحديث، وهو نادرٌ جدّاً.

ومجموع أحاديث الكتاب بلغت (٣٥٨) حديثاً.

طُبع بتحقيق وتخريج الأستاذ محمد إسحاق محمد إبراهيم السَّلَفي، في دار اللِّواء بالرياض، عام ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م، في (١٧٥) صفحة.

٢٩ ـ تمييز الطيِّب من الخبيث فيما يدور علىٰ ألسنة الناس من الحديث: لعبد الرحمٰن بن علي بن محمد بن عمر بن علي بن يوسف بن أحمد بن عمر الشَّيْبَاني الزَّبِيْدي الشَّافعي، المعروف بابن الدَّيْبَع (المتوفىٰ سنة ٩٤٤ هـ).

وهو مختصرٌ لكتاب «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث الدائرة علىٰ الألسنة» للسَّخاوي، وهو شيخُ ابن الدَّيْبَع.

رَتَّب ابنُ الدَّيْبَع هـٰذا الكتابَ علىٰ حروف المعجم، تبعاً لأصل الكتاب، وله في هـٰذا الكتاب زياداتٌ يسيرةٌ، ميَّزها عن كلام شيخه السَّخاوي بقوله في أولها: «قلتُ»، وفي آخرها: «واللهُ أعلم».

طَبعته دارُ الكتاب العربي ببيروت، بدون ذكر تاريخ الطبعة، في (٢٠٦) صفحات.

٣٠ ـ الشَّذرة في الأحاديث المشتهرة: لأبي عبد الله، محمد بن علي بن محمد، الشَّهير بابن طُولون الدِّمشقي الصَّالحي الحنفي (المتوفىٰ سنة ٩٥٣ هـ).

ذكر المصنِّفُ في مقدمة هـٰذا الكتاب أنه اختصر في كتابه ثلاثةَ كُتبٍ، هي: «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» للزَّركشي، و«الدُّرر المنتثرة في الأحاديث

المشتهرة» للسُّيوطي، و«المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث والآثار» للسَّخاوي، وقد ذكر المصنِّفُ بعضَ الأحاديث والآثار من غير هٰذه الكتب.

وقام المؤلِّفُ بترتيب الأحاديث والآثار علىٰ حسب حروف المعجم، وختم الكتاب بذكر بعض الأمور المشتهرة التي لا أصلَ لها، وبلغ عدد أحاديث الكتاب (١١٦٦) حديثاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ كمال بن بسيوني زغلول، في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م، في مجلَّدتين.

٣١ ـ **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**: لأبي الحسن، سعد الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمٰن بن عَرَّاق، الكِنَاني الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٩٦٣ هـ).

وهو مِن أجمع الكتب التي بحثت في الأحاديث، والآثار الموضوعة. لخَّص فيه مؤلِّفُه ما في «الموضوعات» لابن الجوزي، وما زاد عليها السُّيوطي في «اللآليء المصنوعة»، وذيله له، و«النُّكت البديعات» فيما تعقَّبه السُّيوطيُّ علىٰ موضوعات ابن الجوزي، وما استدركه المؤلِّفُ علىٰ السُّيوطي، ورتَّبه كترتيب ابن الجوزي، والسُّيوطي.

وجعل الكتاب علىٰ ثلاثة فصولٍ. فكان هٰذا الكتابُ خلاصةَ الكتب في هٰذا الباب، مع الاستيعاب، والتحرير، والتيسير بعدم ذكر السند.

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الله محمد الصِّديق الغُماري، في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م، في مجلَّدتين.

٣٢ ـ **تذكرة الموضوعات**: لمحمد طاهر بن علي الصِّدّيقي الهندي الفَتَّني (المتوفىٰ سنة ٩٨٦ هـ).

وهو مختصرٌ يجمع أقوالَ العلماء النقّاد، والمحدِّثين السرَّاد، في وضع الحديث أو ضعفه.

ذكر المؤلِّفُ في مقدمته العلمية مباحثَ قيمةً:

الأول: في اصطلاح الحديث وشروط روايته.

والثاني: في أقسام الوضَّاعين.

والثالث: في كتب أحاديثها موضوعة، وفي الكذَّابين.

ثم بدأ في الكتاب الذي رتَّبه حسب المواضيع الفقهية والجامعة.

وطُبع في ذيله «قانون الموضوعات والضعفاء» للمؤلف المذكور، ذكر فيه أسماءَ الوضَّاعين، والكذَّابين، والضعفاء.

يقع الكتابُ في (٣٤٠) صفحة، وهٰذه النسخةُ قديمةُ الطبع، وليست محقَّقَةً، وهي مطبوعةٌ في الهند.

٣٣ ـ الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (وهو يُسَمَّى «الموضوعات الكبرىٰ»): لنور الدين علي بن محمد بن سلطان الهَرَوي المَكِّي، المعروف بالملاّ علي القاري (المتوفىٰ سنة ١٠٤١ هـ).

يُعَدّ هٰذا الكتابُ من أهمِّ كتب الموضوعات؛ لأن مؤلفه استفاد من جهود العلماء الذين تقدَّموه، ولأنه عُني به بما يَشيع من هٰذه الأحاديث الموضوعة، وما يدور علىٰ الألسنة، ولأنه بحث فيه بتوسُّعٍ في نقد متن الحديث.

طُبع بتحقيق الدكتور محمد لطفي الصبّاغ، في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م، في (٥٩٠) صفحة.

٣٤ ـ المصنوع في معرفة الحديث الموضوع: وهو «الموضوعات الصغرىٰ»: للمُلاّ علي القاري أيضاً.

ذكر غيرُ واحدٍ ممن ترجموا للشيخ علي القاري: أنَّ له كتابين في الموضوعات. وبعضُهم مَيَّز بينهما بأنَّ أحدهما يُعرَف بـ «الموضوعات الصغرىٰ»، والآخرُ بـ «الموضوعات الكبرىٰ» وهو المشهورُ المتداولُ بين أيدي العلماء، وهو

المُسَمّىٰ: «الأسرار المرفوعة» ـ وقد مرّ معنا ـ مع أن المؤلِّف القاري لم يذكر اسمَ كتابه لا في «الكبرىٰ» ولا في «الصُّغرىٰ»، ولذلك يقع الخلطُ بينهما كثيراً، فاضطرب كلامُ اللَّكْنَوي، والعَجْلُوني في العَزْوِ، وغيره.

وقد أوضح المصنِّفُ خِطَّتَه في مقدِّمته، فقال: «لما رأيت جماعةً من الحفاظ جمعوا الأحاديثَ المشتهرة علىٰ الألسنة، وبيَّنوا الصحيحَ، والحسَن، والضعيفَ، والموضوعَ علىٰ الطريقة الحسنة؛ سنح بالبال الفاتر اختصار تلك الدفاتر، بالاقتصار علىٰ ما قيل فيه: إنه (لا أصلَ له)، أو: (موضوعٌ) ليكون سبباً لضبطها علىٰ أحسن مصنوعٍ، فإنَّ الأحاديث الثابتة ليس لها حدٌّ، بل ولا عدٌّ، ثم ما اختلفوا في أنه موضوعٌ أو غيره تركتُ ذكره، لاحتمال أن يكون الحديث موضوعاً من طريقٍ، صحيحاً من آخر. . .».

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدة، في مؤسَّسة الرسالة ببيروت، عام ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م، في (٣٤٤) صفحة.

٣٥ ـ الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة: لمرعي بن يوسف بن أحمد الكرمي المَقْدِسي الحنبلي، ولقبه: زين الدين (المتوفىٰ سنة ١٠٣٣ هـ).

ذكر المؤلِّفُ في مقدمة الكتاب: أنه جمع فوائدَ في بيان الأحاديث الموضوعة مقلِّداً فيها أئمةَ هٰذا الفَنِّ، ورغم صغرِ هٰذه الرسالة التي تضم (٢٠٥) أحاديث فقط؛ فإنّ المؤلِّفَ لم يرتِّبه لا علىٰ حروف المعجم، ولا علىٰ أبواب الفقه والمواضيع!! وليس له ترتيب معيَّنٌ، وربما يلتزم ترتيب من ينقل عنه من كتب كـ«أحاديث القصاص» لشيخ الإسلام، انظر الأحاديث من (١٢٣ ـ ١٥١) من الرسالة، وكذلك «الدرر المنتثرة» للسيوطي، فإنه التزم ترتيبه من حديث (١٠٠ ـ ١٠٨).

يقع الكتابُ في (١٠٠) صفحة، نُشر بتحقيق الدكتور محمد لطفي الصَّباغ، ضمن مجلة «أضواء الشريعة» التي تصدرها كليةُ الشريعة بالرياض، العدد السادس جمادىٰ الثانية (١٣٩٥ هـ).

٣٦ ـ إتقان ما يَحْسُن من الأخبار الدائرة على الألسن: لمحمد بن بدر الدين محمد بن رضا الدين محمد بن محمد بن شهاب الدين أحمد، نجم الدين العامري القرشي الغزِّي (المتوفى سنة ١٠٦١ هـ).

يُعَدّ هذا الكتابُ من أهمِّ الكتب التي صُنِّفَتْ في الأحاديث المشتهرة، وذلك: أنه ضَمَّ في طيَّاته عملَ السابقين له في هذا الفن، ثم إنه أضاف إليه إضافاتٍ جيدةً، وقد جمع المؤلِّفُ في كتابه بين كتاب: «اللآلىء المنثورة» المعروف بـ«التذكرة في الأحاديث المشتهرة» للزَّرْكشي، وكتاب: «الدُّرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» للسُّيوطي، وكتاب: «المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة» للسَّخاوي، وأضاف لهذه المصنَّفات ما اشتهر على الألسنة، ولم تضمّها المصنَّفات المشار إليها.

وقد أشار المؤلِّفُ لهذه المصنَّفات برموزٍ أمام كل حديث، فالثلاثة: (ث)، وللسَّخاويِّ والسُّيوطيِّ: (طو)، والسَّخاوي منفرداً: (و)، والسُّيوطي: (ط)، أمَّا زياداتُه عليهم فرمز لها بـ: (ز).

وقد بَلَغ عددُ الأحاديث (٢٤١٤) حديثاً مرتَّبةً على حروف المعجم.

طُبع بعناية الأستاذ خليل بن محمد العربي، في الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة، عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م، في (٧٣٥) صفحة.

٣٧ ـ مختصر المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: لأبي عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن علون الزرقاني، المصري، الأزهري، المالكي (المتوفى سنة ١١٢٢ هـ).

قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة»[1]: «له ـ أي: للزَّرقاني ـ عليها ـ أي: على «المقاصد» ـ مختصران: كبير، وصغيرٌ، وهو المتداول»، وقد ذكروا في ترجَمة

---

(١) ص: ١٩١.

المؤلِّف: أنه لما اختصر «المقاصدَ الحسنة» أشار عليه والدُه باختصار هٰذا المختصر، ففعل، وقد انتشر المختصرُ، وعَمَّ نفعُه.

بلغ عددُ الأحاديث الواردة في هٰذا المختصر (١٢٤١) حديثاً مرتَّبةً علىٰ حروف المعجم.

طُبع بتحقيق الدكتور محمد لطفي الصباغ، في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م، في (٢٥٦) صفحة.

٣٨ ـ **الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث**: لأحمد بن عبد الكريم بن سعودي بن نجم الدين بن بدر الدين بن رضي الدين الغزِّي العامري الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ١١٤٣ هـ).

هٰذا الكتاب انتقاءٌ واختصارٌ من كتاب «إتقان ما يحسن من الأخبار الدائرة علىٰ الألسن» لنجم الدين الغزي العامري (جدِّ المؤلف)

أمّا ترتيبُه فكان كأصله حسب حروف المعجم، وقد وافَقَ كذلك الأصل في مصطلحه من أنه إذا وَرَد الحديثُ مُرْسَلاً أو موقوفاً؛ صَرَّح بإرساله، أو وقفه، أو متصلاً مرفوعاً اكتفىٰ بذكر صحابيِّه.

طُبع في دار الراية، بالرياض، عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩١ م، في (١١٢) صفحة.

٣٩ ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث علىٰ ألسنة الناس: لإسماعيل بن محمد بن عبد الهادي بن عبد الغني، الشهير بالجَرَّاحي (نسبة إلىٰ أبي عبيدة بن الجرَّاح)، العجلوني، الدمشقي (المتوفىٰ سنة ١١٦٢ هـ).

وهو مِن أوسع الكتب، وأجمعها للأحاديث المشتهرة. وقد استفاد المؤلِّفُ ممن سَبَقه من العلماء، وأضافَ من عنده أحاديثَ كثيرةً، ولم يقتصر المؤلِّفُ في كتابه علىٰ الأحاديث المشهورة، كما بيَّن في مقدمته؛ إذ يقول: «. . . وربما تعرَّضتُ لحديثٍ ليس من المشهورات لمناسبةٍ أو غيرها من المقاصد الصحيحات».

وقام بترتيبه علىٰ حروف المعجم كأصله، قال: «ليكون أسهل في المراجعة لنقله». فهٰذا الكتابُ ضَمَّ بين طرفيه زهاء (٣٠٢٠٠) حديث.

ووَضَع العجلونيُّ خاتمةً للكتاب أبطل فيها نسبةَ بعض مصنَّفاتٍ اشتهرت بنسبتها لأناس كذباً، وانتهىٰ إلىٰ ذكر ضوابط جامعة في الموضوعات.

طُبع في دار إحياء التراث العربي ببيروت، عام ١٣٥١ هـ، في مجلَّدتين، وله طبعاتٌ أخرى.

٤٠ ـ **التنكيت والإفادة في تخريج أحاديث خاتمة سفر السعادة**: لشمس الدين، أبي عبد الله، ومحمد بن حسن، المعروف بـ«ابن همّات» الدمشقي (المتوفىٰ سنة ١١٧٥ هـ).

تعقّب فيه المؤلِّفُ علىٰ «خاتمة سفر السعادة» للفيروز آبادي.

يتناول هٰذا الكتابُ الكلامَ عن الأبواب، والأحاديث التي ذكرها الفيروزآبادي، فعارضه المؤلِّفُ في كثيرٍ منها، ووافقه في بعضها، وسكت عن بعضها.

وطريقتُه أن يذكر كلامَ الفيروزآبادي، ثم يتعقَّبه بقوله: «قلتُ».

طُبع بتحقيق الأستاذ أحمد البزرة، في دار المأمون للتراث بدمشق، عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م، في (٢٣٧) صفحة.

٤١ ـ **الكشف الإلٰهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي**: لمحمد بن محمد ابن محمد، الحسيني الطَّرابلسي السَّنْدَرُوْسي (المتوفىٰ سنة ١١٧٧ هـ).

يحوي هٰذا الكتابُ أكثر من (١١٦٠) حديثاً دارت بين الحديث الشديد الضعف، والموضوع، والواهي، وقد رَتَّبه المؤلِّفُ علىٰ حروف المعجم، غير أنَّ هٰذا الترتيب لم يستقم علىٰ الوجه الدقيق، وكثيراً ما التزم بالحرف الأول من الكلمة، ولم يلتزم ببقية حروف الكلمة، وقد جعل المؤلِّفُ كلَّ حرفٍ من الحروف الهجائية باباً مستقلاً، وقَسَّم كلَّ بابٍ إلىٰ ثلاثة فصول: الفصل الأول: في الأحاديث شديدة الضَّعْفِ. والثاني: في الواهية. والثالث في الموضوعة.

وقدَّم المؤلِّفُ مقدمةً في تعريف: شديد الضعف، و الموضوع، والواهي.

طُبع بتحقيق الدكتور محمد محمود أحمد بكّار، في مكتبة الطالب الجامعي بمكَّة المكرمة، ودار العليان ببريدة، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧ م، في مجلَّدتين.

٤٢ ـ النوافح العطرة في الأحاديث المشتهرة: لمحمد بن أحمد بن جار الله الصَّعَدي ثم الصَّنْعَاني، اليَمَني المعروف بـ: «مشحم الكبير» (المتوفىٰ سنة ١١٨١ هـ).

جَمع فيه مؤلِّفُه الأحاديثَ المشتهرةَ بين الناس اعتماداً منه علىٰ من سَبَقه، أمَّا منهجُه في الكتاب؛ فيقول عنه: «وبالغتُ في الاختصار، فأذكر لفظَ الحديث، وأقول عَقِبَه: صحيحٌ، أو حَسَنٌ، أو ضعيفٌ، أو نحو ذلك»، وأوضح عَقِبَه مَن أخرجه من أئمة السَّند عمّن رواه من الصحابة والتابعين».

واعتمد في التصحيح، والتحسين، والتضعيف غالباً علىٰ ما حقَّقه المُنَاوي في «شرح الجامع الصغير» كما ذكر في مقدِّمته. ثم قال: «وحيثُ أقول: «باطلٌ»، أو: «لا أصل لَه»؛ فهو حكايةٌ لفظ الزرقاني، والجلال، والديبع . . .».

والكتاب مرتَّبٌ علىٰ حروف المعجم، وعدد أحاديثه (٢٧١٧) حديثاً.

طُبع بدراسة وتحقيق الأستاذ محمد عبد القادر أحمد عطا، في مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م، في (٥٤٦) صفحة.

٤٣ ـ النخبة البهية في الأحاديث المكذوبة علىٰ خير البريَّة: لمحمد بن محمد بن أحمد السنباوي المالكي الأزهري، الشهير بالأمير الكبير (المتوفىٰ سنة ١٢٣٢ هـ).

قال المؤلِّفُ في مقدمته: «هـٰذه رسالةٌ لطيفةٌ، صغيرةٌ خفيفةٌ، قد جمعتُ فيها الأحاديثَ المكذوبةَ علىٰ النبي ﷺ الباطلةَ التي لا أصلَ لها، الجارية علىٰ ألسنة العوام علىٰ قدر ما تيسَّر لي جمعُه».

ثم قال: «وتركتُ أسانيدها لكونها لا أصلَ لها، وقليلٌ ما أبيِّن قائلَه تبعاً للأصل المأخوذ منه».

والأحاديث ذكرها مرتَّبةً على حروف المعجم، وهي (٤٥٣) حديثاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ زهير الشاويش، في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٨ م، في (١٩٠) صفحة.

٤٤ ـ الموضوعات في الإحياء. أو: الاعتبار في حمل الأسفار: لأبي الفوز، محمد أمين بن علي بن محمد سعيد السُّوَيْدي العِراقي (المتوفى سنة ١٢٤٦ هـ).

يقول المصنِّفُ عن هذا الكتاب في مقدِّمته: «لما كانت الأحاديثُ الواقعةُ في كتاب (إحياء علوم الدين) للغَزالي الإمام، قد تكلَّم فيها العلماءُ الأعلامُ؛ لأن منها ما هو موضوعٌ ظاهرٌ وضعُه، ومنها ما هو مشهورٌ على الألسنة، لكنه لا يُوجَد له إسنادٌ، تعرَّض لها الشيخُ الحافظ عبد الرحيم بن الحسين العِراقي، فصنَّف كتاباً سَمَّاه: (المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار) جمع فيه أحاديثَ (الإحياء)، وتكلَّم عليها، وبيَّنها بيانَ شفاء، فأحببتُ أن ألَخِّص من كتابه الأحاديث التي ذكر: أنها لا إسنادَ لها فقط».

لم يرتِّب المؤلِّفُ أحاديث هذا الكتاب، وإنما سارَ حسب وُرودها في تخريجات العراقي للإحياء.

وطُبع بذيله «الإخبار بما فات من أحاديث الاعتبار» استدركها محقِّقُ الكتاب.

طُبع بدراسة وتحقيق الأستاذ علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، في مكتبة «لينة للنشر والتوزيع» بدمنهور عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م في (١٨٠) صفحة.

٤٥ ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشَّوْكَاني، ثم الصَّنْعَاني (المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ).

وهو مصنَّفٌ جامعٌ اعتمد فيه مؤلِّفه على مَن سَبَقه في هذا المجال، وجعل

كتبهم موارد لكتابه هـٰذا، وقد يذكر المصنِّفُ في هذا الكتاب ما لا يَصِحُّ إطلاقُ اسم الموضوع عليه، بل غاية ما فيه: أنه ضعيفٌ بمرّةٍ، وقد يكون ضعيفاً ضَعْفاً خفيفاً، وقد يكون أعلىٰ من ذلك، والحاملُ له علىٰ ذكر ما كان هكذا، هو ما قاله[1]: «التنبيهُ علىٰ أنه قد عَدّ ذلك بعض المصنِّفين موضوعاً كابن الجوزي، فإنه تساهَلَ في موضوعاته؛ حتىٰ ذكر فيها ماهو صحيحٌ فضلاً عن الحسن، وفضلاً عن الضعيف».

أمّا ترتيبُ الكتاب؛ فقال عنه المصنِّفُ في المقدمة: «وقد قدّمتُ الأحاديثَ الموضوعةَ في مسائل الفقه، وقد ذكرتُ في أخريات مناقب الخلفاء الأربعة وسائر الصحابة ومن بعدهم أبحاثاً مفيدةً في ذكر النسخ الموضوعة، ومن هو مشهورٌ بالوضع، والأسباب الحاملة علىٰ الوَضْع، وكذلك ذكرت في آخر باب فضائل القرآن الكتب الموضوعة في التفسير».

وذكر باباً في الموضوعات في الأمكنة والأزمنة[2]. وقال المحقِّق الشيخ عبد الرحمٰن المُعَلِّمي اليَماني في مقدمته: «وزاد في باب فضائل البلدان: أحاديث يُوردها بعض متأخرّي اليمن، فبيَّن: أنه لا أصل لها».

طُبع بتحقيق العلامة الشيخ عبد الرحمٰن بن يحيىٰ المُعَلِّمي اليَماني، في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م، في (٤٧٢) صفحة.

٤٦ ـ أسنىٰ المطالب في أحاديث مختلفة المراتب: للشيخ أبي عبد الله محمد بن السيد درويش الحُوت (المتوفىٰ سنة ١٢٧٦ هـ).

عَمَدَ المؤلِّفُ إلىٰ كتاب «تمييز الطيب من الخبيث» لابن الدَّيْبَع، فجرَّد منه كتابه، وحذف ما لا يراه مُهِمّاً محاولاً أن يتلافىٰ عيوب كتاب «التمييز» وهو مختصر: «المقاصد الحسنة» للسَّخاوي، فكان يُعطي أحكاماً صريحةً في عدد من الأحاديث

---

(١) في صفحة: (٢٤).
(٢) ص: ٣٧١.

التي سكت عنها ابنُ الدَّيْبَع، وزاد في آخر الكتاب ذيلاً ذكر فيه عدة أحاديث ليست في الأصل، ولكنه لم يرتِّبها علىٰ حروف المعجم، فقام ولدُه عبد الرحمٰن بترتيب جميع الأحاديث علىٰ حروف الهجاء تسهيلاً لتحصيلها، وألحق تلك الفوائد بآخر الكتاب.

وقد اعتمد المؤلِّفُ علىٰ شروح «الجامع الصغير» للمُنَاوي، وبلغ عدد أحاديث الكتاب (١٧٨٤) حديثاً، ووضع في آخر الكتاب أبواباً في أسباب الوضع وعلاماته، وفي أحاديث جامعة، وفوائد لامعة، وفي أمور اشتهرت بين الأنام، وتناقلها الخاصُّ، والعام.

طُبع بتحقيق الشيخ خليل الميس، في دار الكتاب العربي ببيروت، عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م، في (٣٩٢) صفحة.

٤٧ ـ حسن الأثر فيما فيه ضعفٌ واختلافُ من حديث وخبر وأثر: لمحمد بن السيد درويش الحوت.

قال المؤلِّفُ في مقدِّمته: «هـٰذه أخبارٌ مأخوذةٌ من كتاب الإمام سيدي أبي حفص عمر بن علي الأندلسي المرسي الشهير والده بأبي الحسن النحوي، الذي خرَّج فيه أحاديثَ الإمام الرافعي التي أوردها في «الشرح الكبير» علىٰ الوجيز للإمام الغزالي».

وجاء ترتيبُ أحاديث هـٰذا الكتاب حسب المواضيع الفقهية.

طُبع في دار المعرفة ببيروت ـ دون ذكر الطبعة، أو تاريخ النشر ـ في (٥٥٥) صفحة.

٤٨ ـ الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة: للشيخ أبي الحسنات محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم اللَّكْنَوي (المتوفىٰ سنة ١٣٠٤ هـ).

يحتوي هذا الكتابُ في مادته الأصلية علىٰ الأحاديث الموضوعة في الصلوات المخصوصة، كصلوات أيام الأسبوع، والشهور، ثم ختمت الرسالة بخاتمة اشتملت علىٰ ذكر كثيرٍ من الصلوات الموجودة في كتب العلماء، وما قيل فيها، ثم ذكر

المؤلِّفُ تذييلاً ذكر فيه بعض الأحاديث الشبيهة بالموضوعة مع أنها ليست بموضوعةٍ، بل حسنةٍ، أو صحيحةٍ.

طُبع بتحقيق الأستاذ أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، في مكتبة الشرق الجديد ببغداد، عام ١٩٨٩ م، في (١٥٢) صفحة.

٤٩ ـ اللُّؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له وبأصله موضوع: لشمس الدين، محمد بن خليل بن إبراهيم بن محمد بن علي المِشِّيْشي الطَّرابلسي الشَّامي، المعروف بالقاوقجي (المتوفىٰ سنة ١٣٠٥ هـ).

نهج المؤلِّفُ في هذا الكتاب نهجَ الذين سبقوه في إيراد الأحاديث الموضوعة مع إعطاء الحُكم عليها باختصار؛ تسهيلاً للقارىء.

وقد رَتَّب أحاديثَه علىٰ حروف المعجم؛ بالنسبة للحرف الأول فقط، أما الثاني والثالث.. فقد أخلَّ بها، ولم يتعمَّد ترتيبها.

طُبع بتحقيق الأستاذ فواز أحمد زمرلي، في دار البشائر الإسلامية ببيروت، عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م، في (٢٧١) صفحة.

٥٠ ـ تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة علىٰ سيد المرسلين: لمحمد بن البشير بن محمد حسن ظافر المدني الأزهري، أبي عبد الله (المتوفىٰ سنة ١٣٢٩ هـ).

لا يقتصر هٰذا الكتابُ علىٰ إيراد الأحاديث الموضوعة ليحذِّرَ منها الخطباء، والكتّاب الجهلة من الزهّاد، والوعّاظ فحسب، وإنما يتقدَّم ذلك فصول عديدة تدور حول الأحاديث الموضوعة، كتعريف الحديث الموضوع، وأسباب الوضع، وبيان خطر القصَّاصين، والعلامات التي يعرف بها الحديث الموضوع... والتعريف بالكتب والرسائل المؤلَّفة في الأحاديث المشتهرة، والموضوعة، والكتب المشحونة بها[1].

---

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب.

طُبع بتحقيق الأستاذ محيي الدين مستو، في دار ابن كثير بدمشق وبيروت، ومكتبة دار التراث بالمدينة المنورة، عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م، في (١٩٠) صفحة.

٥١ ـ المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير: للشيخ أبي الفيض، أحمد بن محمد بن الصِّدّيق الغُماري الحسني.

يُعَدُّ هٰذا الكتاب استدراكاً على كتاب «الجامع الصغير» للسُّيوطي، الذي ادَّعى فيه مؤلِّفُه بأنه صانه عما تفرَّد به وضَّاعٌ، أو كذَّابٌ. فجاء هٰذا الكتابُ يُبيِّن: أن السيوطي لم يلتزم هٰذا الشرطَ الذي وضعه لكتابه، فقد أورد فيه أحاديث تفرَّد بها الكذَّابون، وأخرى ظاهرة الوضع؛ وإن لم يتفرَّدوا بها.

أمَّا ترتيبُ الأحاديث؛ فهو على الحروف تبعاً لأصله «الجامع الصغير»، وأبقى المؤلِّفُ رموزَ السُّيوطي عقب هٰذه الأحاديث، ثم يعلِّق أقوالَه في الاستدراك بقوله: «قلتُ».

طُبع في دار الرائد العربي ببيروت، عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م، في (١٣٩) صفحة.

٥٢ ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيىء في الأمة: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى سنة ١٤٢٠ هـ).

لم يتقيَّد المؤلِّفُ في هٰذه السلسلة في إيراد الأحاديث بترتيبٍ خاصٍّ، وإنما يُورده حسبما اتَّفق، وإذا ذكر حديثاً؛ أطال النفسَ فيه، فيذكر مَن خرَّجه، ويتكلَّم في رجاله، ويعقِّب ـ أحياناً ـ على الآثار السيئة المترتِّبة عليه، ويحذر منها، سواء كانت في باب الاعتقاد، أو العمل، ويأتي أحياناً بالبديل الصحيح؛ إذا كان معنى الحديث صحيحاً. وبالجملة يُعتبر الكتاب موسوعةً شاملةً في بابه.

طُبع في مكتبة المعارف بالرياض، عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م، في خمس مجلَّدات.

٥٣ ـ ضعيف «الأدب المفرد» للإمام البخاري: للشيخ الألباني أيضاً.

يجمع هذا الكتابُ الأحاديثَ الضعيفةَ من كتاب الإمام البخاري «الأدب المفرد». وكان المؤلِّفُ قد أخرج قسيمه الآخر «صحيح الأدب المفرد» وهي عادة جرىٰ عليها المؤلِّفُ في كتب أخرىٰ كأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

حافظ المؤلِّفُ علىٰ تقسيم الكتاب حسب الأصل، فأبقاه مرتباً علىٰ الأبواب، وبلغ عددُ المرويات الضعيفة (٢١٧) حديثاً وأثراً.

طُبع في دار الصدّيق بالجبيل(السعودية)، عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م، في (١٦٨) صفحة.

٥٤ ـ ضعيف الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير): للشيخ الألباني أيضاً.

يُعَدُّ كتاب «الجامع الصغير من حديث البشير النذير» للحافظ السُّيوطي، من أجمع كتب الحديث مادةً، وأغزرها فائدةً، وأقربها تناوُلاً، وأسهلها ترتيباً، فلا غرابةَ أن سارت به الركبانُ، وتداولته أيدي العلماء والطلاب في كل زمانٍ ومكانٍ، علىٰ اختلاف درجاتهم وتبايُنِ مشاربهم، وتباعُدِ اختصاصاتهم، فلا يكاد يستغني عنه المحدِّثُ فضلاً عن الفقيه، والخطيب، بله الأديب، إلا أن المؤلِّف (الألباني) لاحظ بعد الدراسة والتحقيق: أنَّ الكتاب فيه نقصٌ من ثلاثة وجوه:

ـ فات المصنِّفَ أحاديثُ كثيرةٌ بعضها في الكتب الستة.

ـ لم تُرتَّب الأحاديثُ فيه ترتيباً دقيقاً حسب حروف المعجم.

ـ وقع في الكتاب ألوفٌ من الأحاديث الضعيفة، والمنكرة، وفيها مئات من الموضوعة، والباطلة.

أما الأمر الأول: فقد قام السيوطيُّ نفسُه باستدراك ما فاته، فوضع ذيلاً علىٰ الكتاب سَمّاه «الزيادة علىٰ الجامع الصغير». ولكنه لم يضمّه إلىٰ الكتاب، حتىٰ جاء الشيخُ يوسف النَّبْهاني، فقام بالأمر الثاني؛ إذ قام بضَمِّ «الزيادة» إلىٰ «الجامع» ومزج أحدهما بالآخر، ورتَّبهما ترتيباً لا بأسَ به، وسَمّاه: «الفتح الكبير في ضمِّ الزيادة إلىٰ الجامع الصغير».

أمَّا الأمرُ الآخر ـ وهو أهمُّ الأمور كلها ـ، فلم يقم به أحدٌ سوىٰ العلامة المُنَاوي في كتابه: «فيض القدير شرح الجامع الصغير» ولكنه ـ وكما يقول المؤلِّفُ الألبانُّي ـ لم يستوعب بالنقد جميع أحاديثه، وكذا علي بن أحمد باصرين في كتابه «إتحاف الناقد البصير بخصوص الجامع الصغير» وهو مختصرٌ.

طُلب من الشيخ الألباني بأن يخرج الكتاب مقتصراً الحكم علىٰ الحديث فيه بكلمة واحدة من المؤلِّف يبيِّن درجته التي حكم بها عليه، وبالإشارة إلىٰ المصدر الذي حقَّق فيه القولَ علىٰ الحديث من مؤلَّفاته الأخرىٰ مالم يكن الحديث مما خرَّجاه في «الصحيحين» أو أحدهما، فيكتفي عندئذٍ بالإحالة إليهما، إلا فيما تكلَّم فيه العلماءُ من أحاديثهما؛ فيبيِّن الحُكْمَ عليه، وأسبابه باختصار».

وقد لبَّى المؤلِّفُ لتحقيق هذه الرغبة، لكنه نبَّه إلىٰ فوائد ينبغي للقارىء مراعاتها وهي:

أولاً: بعض الأحاديث المصحَّحة أو المضعَّفة، لم يُشِرْ فيها الشيخ إلىٰ المصدر المشار إليه آنفاً، لعَدَمِ وُقوفه علىٰ الحديث فيه، فاقتصر علىٰ ذكر مرتبته بحسب أسانيد «ابن ماجه». وبعض الأحاديث لم يذكر مرتبتَها خشيةَ وُجودِ شواهد تقوِّيها، أو غيرها من الأسباب كضِيق الوقت.

ثانياً: صَحَّح المؤلِّفُ بعضَ الأحاديث الضعيفة عند «ابن ماجه» لوجود شواهد تقوِّيها.

ثالثاً: اعتمد المؤلِّفُ في أحكامه علىٰ مؤلَّفاته المطبوعة أو بعض المخطوطة، وقد ذكرها مرتَّبةً علىٰ الحروف في مقدمة الكتاب.

بلغ عددُ أحاديث الكتاب (٩٤٨) حديثاً، مرتَّبةً علىٰ الأبواب الفقهية تبعاً لأصله.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م، في (٣٥٦) صفحة.

٥٥ ـ ضعيف سنن ابن ماجه: للشيخ الألباني أيضاً.

بَيَّن فيه المؤلِّفُ الأحاديثَ الضعيفةَ الموجودة في «سنن ابن ماجه»، وحَكَم علىٰ تلك الأحاديث بكلمةٍ واحدةٍ، وصَحَّح بعضَ أحاديثه لوجود شواهد تقوِّيها، بَلَغ أحاديث الكتاب (٩٤٨) حديثاً مرتَّبةً علىٰ الأبواب الفقهية تبعاً لأصله.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م، في (٣٥٦) صفحة.

٥٦ ـ ضعيف سنن أبي داود: للشيخ الألباني أيضاً.

سلك فيه المؤلِّفُ ما سلكه في «سنن ابن ماجه» و«سنن الترمذي» و«سنن النسائي».

وقد بيَّن منهَجَه في مقدمة «ضعيف ابن ماجه»، فهو يبيِّن مرتبةَ الحديث صحةً وضعفاً بأوجز لفظٍ، مع الإشارة إلىٰ كتبه التي خرَّج فيها الحديثَ.

ويختلف الأمرُ قليلاً في «سنن أبي داود» فقط، وذلك: أنه اقتصر فيه ـ إلىٰ الحديث رقم (٢٩٥٧) ـ علىٰ ذكر مرتبة الحديث فحسب، دُون الإشارة إلىٰ كتبه المخرَّج فيها؛ وذلك لأن أحاديث «أبي داود» إلىٰ الرقم المشار إليه قريباً مخرَّجةٌ تخريجاً علمياً دقيقاً وافياً في مشروع المؤلِّف القديم ألا وهو «صحيح أبي داود» و«ضعيف أبي داود»، وقد اقتصر المؤلِّف في عمله علىٰ التصحيح، والتضعيف، ولذلك فقد نبَّه إلىٰ أنه غير مسؤول عن الأخطاء العلمية إن وجدت في الكتاب خلا التصحيح، والتضعيف.

ومنهجه في ذلك الإحالة إلىٰ كتبه المطوَّلة، فإذا كان الحديث غير موجودٍ في تلك الكتب؛ حَكَم عليه بحسب إسناده، كما تقتضي الصناعةُ الحديثيةُ.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩١ م، في (٦٧٢) صفحة.

٥٧ ـ **ضعيف سنن الترمذي**: للشيخ الألباني أيضاً.

بيَّن المؤلِّفُ منهجَه في التعامل مع «السنن الأربعة» في مقدمته لكتاب «ضعيف سنن ابن ماجه» والذي يتلخَّص بالحُكم على الأحاديث بالصحة والضَّعف بعبارةٍ مُوْجَزةٍ، والاكتفاء بالإحالة إلى كتبه المطوَّلة في التخريج، وإذا كان الحديثُ لا يُوجَد في مؤلَّفاته؛ اكتفىٰ بالحُكم علىٰ سند الحديث عند مخرجه، وهو الترمذي هنا.

وقد نبَّه المؤلِّفُ في المقدِّمة بأنه لم يقم باختصار السند، ولا التعليق علىٰ الكتاب، وإنما هو من عمل غيره؛ فعمله ينحصر في التصحيح، والتضعيف فقط.

وبلغ عددُ الأحاديث في الكتاب (٨٣٢) حديثاً، مرتَّبةً علىٰ الأبواب الفقهية تبعاً لأصله.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م، في (٧٠٦) صفحة.

٥٨ ـ **ضعيف سنن النسائي**: للشيخ الألباني أيضاً.

لم يضع المؤلِّفُ مقدمةً لهٰذا الكتاب مكتفياً بما بيَّنه في بقية الكتب، فقد سارَ علىٰ نهجها كما هو ظاهرٌ.

ومنهجُ المؤلِّفُ في الكتاب يتلخَّص في الحُكم علىٰ الأحاديث بالصِّحَّة والضَّعْف بعبارةٍ وجيزةٍ، ثم يُحيل الأخرىٰ إلى كتبه؛ التي أطال فيها النَّفَسَ، أو إلىٰ الصحيحين؛ إن كان فيهما، وإذا لم يتيسَّر ذلك؛ اكتفىٰ بالحُكم علىٰ الحديث معتمداً علىٰ السند عند النسائي.

قد نَبَّه المؤلِّفُ في كتبه الأخرىٰ: أنه لم يقم باختصار السند، ولا التعليق علىٰ الكتاب، وبرّأ عهدته من ذلك.

بلغ عددُ الأحاديث في الكتاب (٤٤٧) حديثاً، مرتَّبةً علىٰ الأبواب الفقهية تبعاً لأصله.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠ م، في (٣٢١) صفحة.

٥٩ ـ الجامع المصنَّف مما في الميزان من حديث الراوي المضعَّف: للشيخ عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري.

جمع فيه المصنِّفُ الأحاديثَ المذكورةَ في تراجم الرجال من كتاب «ميزان الاعتدال في تراجم الرجال» للحافظ الذَّهبي، ورتَّبه على الكتب والأبواب على نمط أهل الحديث في الجوامع والمصنَّفات؛ ليسهل الوقوفُ عليها، والكشف عنها، والرجوع إليها.

طُبع في مؤسسة التغليف والطباعة والنشر بطنجة (المغرب)، عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٦ م، في (٤١١) صفحة.

٦٠ ـ التهاني في التعقُّب على موضوعات الصغاني: لعبد العزيز بن محمد بن الصِّدِّيق الغُمَاري.

وهو تعقُّبٌ ونقدٌ لـ: «موضوعات الصَّغاني»، يقول المؤلِّفُ عن كتابه في المقدمة: «فقد كنتُ وضعتُ على (موضوعات الصغاني) تعقُّباً سمّيتُه: (بلوغ الأماني في موضوعات الصغاني) وهو أول كتابٍ جمعتُه في علم الحديث بعد الفراغ من التحصيل والقراءة على الشيوخ بالقاهرة، وكان ذلك سنة اثنتين وستين وثلاثمئة وألف هجرية، بينّتُ فيه ما وقع في هـٰذه الموضوعات من أوهامٍ، وأغلاطٍ، وأخطاءٍ في الحُكم على الأحاديث التي أوردها الصَّغَانيُّ في موضوعاته، وما أصابَ في الحكم عليه بالوَضْع، وأطلتُ الكلامَ في ذلك بذكر الأسانيد والكلام على الطُّرق ورجالها مع الاستطرادات المفيدة التي تتعلَّق عليه بذلك، وقد استحسن الكتابَ كلُّ من وقف عليه، وقرأه من أهل العلم، وأثنوا عليه الثناء العاطر، والحمد لله على فضله!

وقد ظهر لي أن ألخِّص مقاصده في جزءٍ أقتصر فيه على ما يكون فيه تذكرة

للمنتهي، وتبصرة للمبتدي؛ ليسهل الأخذُ منه، ويعمَّ الانتفاعُ به للطالب، وغيره.

علىٰ أنني ربما ذكرتُ في هٰذا التلخيص ما لم أذكره في الأصل من الفوائد المتعلِّقة بالمتن والإسناد، فلهٰذا كان أصلاً قائماً بنفسه، لا يُستغنىٰ عنه ولو مع وُجود أصله.

وقد ذكرتُ في الأصل مقدمة فيها فوائد تتعلَّق بالكتب المؤلَّفة في الموضوعات، وما يتبع ذلك مما له ارتباطٌ بالموضوع. . . ولتمام النفع ذكرت هٰذه المقدمة برُمَّتها، فزدتُ فيها زيادات مهمة نافعة».

طُبع في دار الإمام النَّووي بعمان (الأردن)، عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م، في (٦٩) صفحة.

٦١ ـ **فضائل إفريقية في الآثار والأحاديث الموضوعة**: لمحمد العروسي المطوي التونسي.

يكشف هٰذا الكتابُ زَيْفَ وضَعْفَ بعضِ الأحاديث والآثار والأخبار التي تحدَّثت عن إفريقية وفضائلها.

وقدَّم المؤلف لهذا الكتاب مقدمةً ضافيةً حول السُّنَّة بين الصحة والوضع، والكلامِ عن أحاديث الأحكام، وأحاديث الفضائل، ثم ذكر في آخر كتابه السندَ الإفريقيَّ عن الآثار والموضوعات متكلِّماً عن أبي العرب التميمي (محمد بن أحمد بن تميم)، وعبد الرحمٰن بن زياد بن أنعم، وفرات بن محمد العبدي.

طُبع في دار الغرب الإسلامي ببيروت، عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م، في (١٢٨) صفحة.

٦٢ ـ **التحديث بما قيل: لا يَصِحُّ فيه حديثٌ**: للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد (المتوفى سنة ١٤٢٩ هـ).

جمع فيه مؤلِّفُه الفاضل ما كُتب في هٰذا النوع من أنواع علوم الحديث الشريف، وموضوعه: الأحاديث المروية من وجهٍ أو وجوهٍ ولا يَصِحُّ منها شيءٌ.

وقد سلك فيه ـ رحمه الله تعالى ـ جادة الاستقراء، التي سلكها الأكابر، فالتقط من بُطون الأسفار ـ نظائر وأخوات يتيمات هنا وهناك، وقد قيَّدها فجمع ما يفوق الأصلَ، ومزج بينها، فجاء كتابُه مستوعباً لِمَا كتبه ممن تقدَّمه، وقد رَتَّبه وجعل مسائلَه علىٰ كتب وأبواب الفقه، وعُني برؤوس المسائل؛ ليسهل الكشف عنها، وقد عزا كلَّ قولٍ إلىٰ قائله، وبيَّن المصدر مباشرةً أو حوالةً، وإذا كان ثَمَّة واردٌ علىٰ الباب؛ ذكره تحت عنوان «الإيراد» أو «يَرِدُ عليه»، وإذا وقف علىٰ تسمية مُؤلّف مفرد في أيِّ مسألةٍ منها أشار إليه، ومدار كتابه بالجملة علىٰ الأبواب التي رُويت فيها رواياتٌ لا تثبت عن النبي ﷺ[1].

طُبع في دار الهجرة للنشر والتوزيع بالرياض، عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩١ م، في (٢١٩) صفحة.

٦٣ ـ تبييض الصحيفة بأصول الأحاديث الضعيفة: للأستاذ محمد عمرو عبد اللطيف.

قال المؤلِّفُ في مقدِّمته: «. . فإنَّ تصانيف أهل العلم في الأحاديث الضعيفة، أو الواهيات، أو الموضوعة. . كثيرةٌ، ومتعدِّدةُ المناهج، فمنها المطوَّلُ، والمُختصَرُ، ومنها ما يتعرَّض صاحبه لأصل حديثٍ لم يثبت، ويردّه إلىٰ قائله الذي ثبت عنه هـٰذا الكلام موقوفاً عليه. أو آخر جعل جُلّ همّه أن يضعف نسبة الحديث المرفوع إلىٰ النبي ﷺ دُون اهتمامٍ برده إلىٰ أصله، بل منها من ينسب صاحبُه الحديثَ إلىٰ صحابيٍّ، أو تابعيٍّ دون بيان مدىٰ ثُبوته عنه، وهو لا يثبت، أو يكون ثابتاً عن الصحابي أوتابعيٍّ آخر. ولم يقع لي تصنيفٌ يلتزم بالغرض المتقدّم ذكره سِوىٰ كتاب واحد، وهو «الوقوف علىٰ الموقوف» للإمام أبي حفص عمر بن بدر الموصلي رحمه الله. لكنه لم يستوعب فيه كلَّ الأحاديث غير الثابتة التي لها أصلٌ موقوفٌ، ولا جُلّها؛ إذ غاية ما فيه واحد وخمسون ومئة (١٥١) حديث فقط. مع ذلك فقد

---

(١) انظر: «موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة» (١/ ٢٠٠ ـ ٢٠١).

سلك فيه مسلكَ الاختصار الشديد، إذ لم يُطل ببيان الحديث الأصلي، ولا أصله تخريجاً، وجرحاً، وتعديلاً..».

هٰذا الذي ذكره المؤلِّفُ هو الذي دفعه لتأليف كتابه هٰذا، وقال عن الأحاديث التي أودعها فيه: «.. انتخبتها من كتبٍ شَتّىٰ، وتحققَّتُ من صحة غالبها عن أحد الصحابة أو التابعين وتابعيهم، وقد يَصِحُّ بعضها عن غير واحدٍ منهم.. أمَّا بيانُ حُجِّيّتها ومدىٰ صلاحيتها للاحتجاج أو الاستشهاد، فكثيراً ما أتجاوزه.. وقد أنشط لذلك أحياناً».

أمَّا عن شرطه في الكتاب؛ فقال: «وجعلتُ شرطي في هٰذا الكتاب أن يَصِحّ السندُ إلىٰ القائل الحقيقي للحديث غير الصحيح.. وقد أتجاوز عن هٰذا الشرط في بعض المواطن لاعتباراتٍ معيَّنةٍ، كأن يحتمل وجودُ متابعٍ أو شاهدٍ للسند الذي أوردت الموقوف من طريقه، أو لجزم بعض أهل العلم بأنه الأشبه..».

وهٰذا القسم الأول من الكتاب، وضمّ (٥٠) حديثاً فقط.

ورُتّبت الأحاديث حسب حروف المعجم.

ومنهجه فيه أنه يذكر المتنَ، ثم يَحْكُم عليه، ثم من رواه، وعمَّن. وبعد ذلك يستطرد في ذكر عِلَله.

طُبع في مكتبة التوعية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي بمصر، عام ١٤٠٩ هـ، في (١٦٧) صفحة.

٦٤ ـ تكميل النفع بما لم يثبت به وقف ولا رفع: للأستاذ محمد عمرو عبد اللطيف.

يقول المؤلِّفُ عن سبب تأليف هٰذا الكتاب في مقدِّمته: «فإني أثناء البحث عن مادةٍ جديدةٍ للأقسام التالية من كتابي (تبييض الصحيفة)، والتقليب في (حلية الأولياء) للحافظ أبي نُعَيم، رحمه الله، وفي كتبٍ أخرىٰ كنتُ أجد رواياتٍ موقوفةً لكثيرٍ من الأحاديث التي أعلم عدم صِحَّتِها عن النبيِّ ﷺ، فأسرُّ بذلك، وأُقيّد

مواضعها عندي، ولكن عند مراجعة أسانيد بعضها يتبيَّن لي عدمُ ثبوت وقفها أيضاً، فتفسد عليَّ فأغتمّ! ويشاء الرحمٰن الرحيم تعالىٰ أن ينجيني من الغَمّ، ويهديني إلىٰ التفكير في عملٍ آخر يكون صِنواً لـ«التبييض»، مع افتراقه عنه في التعريف بالأحاديث التي لا صِحَّةَ لها، لا عن نبيِّنا ﷺ، ولا عمن رُويت عنه موقوفةً عليه من الصحابة، والتابعين، فمن بعدهم».

ثم نبّه المؤلف فقال: «أمّا بشأن هـٰذا الكتاب، فينبغي التنبيهُ علىٰ أنني قد أسّستُه علىٰ تضعيف الألفاظ لا المعاني .. لدفع صحة صدور الألفاظ الواردة فيه عن النبيِّ ﷺ أو أحدٍ من السَّلَف. نعم، قد أتطرَّق إلىٰ بعض هـٰذه الأمور إن اقتضىٰ المقام ذلك في بعض الأحيان».

والكتابُ يَضُّم (٢٥) حديثاً فقط. رَتَّبها المؤلِّفُ حسب ترتيب المعجم. ومنهجه فيه: أنه يذكر المتنَ، ثم حُكمه علىٰ الإسناد، ثم يذكر من خرَّجه وعمّن، وبعد ذلك يذكر عِلَلَه.

طُبع في مكتبة التوعية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي بمصر، عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٨٩ م، في (١٣٦) صفحة.

٦٥ ـ **الأحاديث القدسية الضعيفة والموضوعة**: للأستاذ أبي عبد الله أحمد بن أحمد العِيْسَوي.

جمع فيه مؤلِّفُه أحاديثَ قدسيةً ضعيفةً، وموضوعةً، وليس له في ترتيبها نسقٌ معيَّنٌ حسب الحروف أو المواضيع، ولكن حسبما تيسَّر له، ويخرجه مؤلِّفُه تباعاً، كل مئة حديث في جزء.

ومنهجه فيه أن يذكر المتنَ، ثم يَحْكُم عليه مبيِّناً درجةَ ضَعْفِه، ثم بعد ذلك يخرِّجه من مصادره، ثم يلحقه ببيان علل الحديث.

طُبع في دار الصحابة للتراث بطنطا (مصر)، عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م، في (١٦٤) صفحة.

٦٦ ـ جُنَّة المرتاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب: للأستاذ أبي إسحاق الحُوَيني الأثري.

نَقَد فيه المؤلِّفُ كتابَ «المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم: لا يَصِحّ شيء في هـٰذا الباب» لابن بدر الموصلي، فأجادَ فيه وأفادَ.

قال في مقدمته: «وقد تعقّبتُ المصنّفَ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ وانتقدته نقداً علمياً صرفاً في أكثر من ثُلث الكتاب، أما باقي الكتاب فقد علَّقت عليه بما يزيده وضوحاً، ولم ألتزم الإطالةَ في كل بابٍ، بل حسبما تيسَّر، فمرّةً أُطيل النفسَ، إن كان الأمرُ يقتضي ذلك، وأخرىٰ لا ألتزم الإطالةَ، وغالباً ما أحيل إلىٰ المرجع الذي استقىٰ منه مصنِّفُ الكتاب مادته...».

طُبع في دار الكتاب العربي ببيروت، عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م، في (٥٥٩) صفحة.

٦٧ ـ النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة: للأستاذ أبي إسحاق الحُوَيني الأثري أيضاً.

جمع فيه مؤلِّفُه بعضَ الأحاديث الضعيفة، والباطلة، وليس له أيُّ ترتيبٍ معيَّنٍ حسب الحروف، أو المواضيع، ولكن حسبما تيسَّر له، ويخرج تباعاً كل مئة حديثٍ في جزء.

ومنهجه فيه: أنه يذكر المتنَ، ثم يحكم علىٰ درجة ضَعْفِه، ثم بعد ذلك يخرِّجه من مصادره، ثم يلحقه ببيان عِلَل الحديث، وسببِ بُطلانه.

واشترط مؤلِّفُه ألا يذكر فيه شيئاً من الأحاديث التي سَبَقه بها الشيخُ محمد ناصر الدين الألباني في «السلسلة الضعيفة».

طُبع في دار الصحابة للتراث بطنطا(مصر)، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م، في (١١٥) صفحة.

٦٨ ـ سلسلة الأحاديث التي لا أصلَ لها، وأثرُها السيِّء في العقيدة والفقه والسُّلوك: للأستاذ أبي أسامة سليم بن عيد الهلالي.

جمع فيه مؤلِّفُه الأحاديثَ التي ليس لها إسنادٌ يُنقَل به أو يُعرَف، وموارده كتب من سبقه في هٰذا الفَنّ، ولم يلتزم مؤلِّفُه فيه ترتيباً معيَّناً حسب الحروف أو المواضيع، بل كيفما تيسَّر له.

نشر المؤلف جزأه الأول الذي ضَمَّ (٥٠) حديثاً فقط.

طُبع في دار الصميعي بالرياض، عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢ م، في (١٤٣) صفحة.

٦٩ ـ نصيحة الدَّاعية في اجتناب الأحاديث الضعيفة والواهية: إعداد مجموعة من طلبة العلم (غير المذكورة أسماؤُهم).

وهو عبارة عن رسالةٍ صغيرة الحجم، اعتمد فيها واضعوها علىٰ «تخريج الإحياء» للعِراقي، و«سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» للألباني، و«تمييز الطيب من الخبيث» لابن الدَّيْبَع، و«المنار المنيف» لابن القَيِّم، و«رياض الصالحين» للنَّووي، و«المقاصد الحسنة» للسَّخاوي.

وقد بيَّنوا في المقدمة أهميةَ السُّنّة النبوية، وخطورةَ رواية الأحاديث الضعيفة، والموضوعة علىٰ الأمة. وقام هؤلاء المؤلِّفون بترتيب الأحاديث علىٰ الأبواب، وفي آخر الرسالة ذكروا لمحةً عن مصطلح الحديث، وخصوصاً مسألةَ العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، وأقوالَ العلماء فيها، وقد رجَّحوا عدمَ جواز العمل بالحديث الضعيف مُطْلَقاً، لا في الفضائل، ولا في الأحكام.

طُبع في الكويت في (٤٣) صفحة، لايوجد اسمٌ للناشر، ولا تاريخ الطبع.

٧٠ ـ موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة: إعداد الأستاذ علي حسن علي الحلبي، والآخرين.

وقد تَمَّ تقسيمُ العمل بهٰذه الموسوعة إلىٰ ثلاث مراحل كما يلي:

المرحلة الأولىٰ: وتَضُمُّ الكتبَ، والمصنَّفات، والمؤلَّفات في الأحاديث الضعيفة، والموضوعة، والمشتهرة، وكتب الانتقادات والتعقُّبات.

المرحلة الثانية: وتَضُمُّ كتب العِلَلِ، وكتب الضعفاء، والتخاريج، والتواريخ، والشروحات الحديثية.

المرحلة الثالثة: وتَضُمُّ الكتب الفقهية، وكتب التفاسير، وغيرها من العلوم.

وقد قام مُعِدّوا هٰذه الموسوعة بتقسيم نصوص المرحلة الأولىٰ إلىٰ قسمين:

القسم الأول: الأحاديث القولية؛ التي تبدأ بما يُنْسَب لرسول الله ﷺ قولاً، والأحاديث الفعلية، وهي كلُّ حديثٍ لا يبدأ بقول الرسول ﷺ المنسوب إليه، أو ليس في أثنائه قولٌ بيِّنُ الدلالة للرسول ﷺ.

القسم الثاني: الآثار، والأخبار، والحِكم، وهي المنسوبة لمن هو دُون رسول الله ﷺ من صحابة، وتابعين، فمن دونهم، وقد جعلوها في آخر الكتاب بترتيبٍ هجائيٍّ مستقلٍّ.

ورتَّبوا النصوصَ حسب الحروف الهجائية؛ اعتماداً علىٰ الحاسب الآلي.

طُبع هذا الكتاب في مكتبة المعارف بالرياض، عام ١٤١٩ هـ، في خمس عشرة مجلَّدةً.

* * *

٢١ـ كُتب أَطْرَاف الحديث

وهي كتبٌ يقتصر مؤلِّفوها على ذِكْر طَرَفِ الحديث الدَّالّ عليه، ثم ذِكْرِ أسانيده في المراجع التي ترويه بإسنادها، وبعضُهم يَذْكُر الإسنادَ كاملاً، وبعضُهم يقتصر على جزءٍ من الإسناد.

ترتيب الأطراف:

رَتَّب أئمةُ هذا الفَنِّ كتبَ الأطراف على الأسانيد دون المتون على طريقة الترتيب الهجائي، فيذكرون أسماءَ الصَّحَابة مرتَّبةً، ومع كلِّ صحابيٍّ يذكرون الرواةَ عنه، من التابعين، وأتباعهم مرتَّبةً أيضاً هجائياً، بحيثُ يسهل على من حفظ سندَ حديثٍ الاهتداءُ إلى موضعه، ومن ثمَّ معرفة من أخرجه من أصحاب الكتب التي التزم بها مؤلِّفو الأطراف.

وقد يتكرَّر المتنُ الواحد تبعاً لتعدد أسانيده، وهذا أمرٌ لا مندوحةَ عنه؛ لأن غاية كتب الأطراف جمعُ الأسانيد، والطرق، فجاء تكرارُ المتن تبعاً. وتظهر فائدة الأطراف عندما ينصّ المؤلِّفُ على لفظ بعض الرواة في متن الحديث، أو زيادة بعضهم، أو نقص آخرين، أو نسبة راوٍ، أو كنيته، وهذه فائدةٌ جمَّةٌ لِمَا يتعلَّق بها من الأحكام الحديثية، أو الاجتهادية، أو يقول: رواه مختصراً، وفلان مطوّلاً، وهكذا[1] . . .

---

(١) انظر مقدمة التحقيق لـ: «إتحاف المهرة . . .» لابن حجر: (١/ ٢٦ـ٢٧).

فوائدها:

للكتب الأطراف فوائدُ متعدِّدةٌ، أشهرها ما يلي:

١ ـ تسهيلُ معرفة أسانيد الحديث، لاجتماعها في موضعٍ واحدٍ.

٢ ـ معرفة مَن أَخْرَجَ الحديثَ من أصحابِ المَصادر، والأصول، والبابِ الذي أَخرجوه فيه، فهي نوعٌ من الفهارس متعدِّد الفوائد[١].

٣ ـ معرفة عدد أحاديث كلِّ صحابيٍّ في الكتب التي عُمِلَ عليها كتابُ الأطراف.

تنبيه:

ينبغي أن يُعْلَم: أنَّ كتب الأطراف لا تُعطي مَتْنَ الحديث كاملاً، وكما أنها لا تُعطي لفظَ الحديث ذاتَه في الكتب التي يَشْمَلُها كتابُ الأطراف، وإنما تُعطي المَعْنَى الموجودَ في تلك الكتب، وعلى المراجع الذي يريد مَتْنَ الحديث كاملاً، باللفظ نفسِه أن يرجع إلى المصادر التي أشارتْ إليها كتبُ الأطراف، فهي بمثابة دليلٍ على مكانِ وجود تلك الأحاديث، وليست كالمسانيد التي تُعطي الحديثَ كاملاً، ولا تُحْوِج الباحثَ أو الطالبَ للرجوع إلى مَصْدَرٍ آخر.

أشهر كتب الأطراف:

وكتب الأطراف كثيرةٌ، أذكرُ فيما يلي ما هو الأشهر منها:

(أ) أطراف الصَّحِيحَين:

١ ـ **أطراف الصحيحين**: للحافظ أبي علي، خلف بن محمد بن علي بن حَمْدُون الواسِطي (المتوفى بعد ٤٠٠ هـ).

قال الحافظ الذهبي: «جَوَّد تصنيف أطراف الصحيحين، وأفاد ونَبَّه، وهو أَقَلُّ أوهاماً من (أطراف أبي مسعود الدمشقي)»[٢].

---

(١) انظر: «مناهج المحدثين العامة» ص: ٩٥.

(٢) تذكرة الحفاظ: (٣/١٠٦٨).

وأطرافه تقع في أربع مجلَّدات، وهي مخطوطةٌ[1].

٢ ـ **أطرافُ الصحيحين**: لأبي مسعود، إبراهيم بن محمَّد الدِّمَشْقِي (المتوفَّى سنة ٤٠١ هـ).

قال الذهبي: «مصنِّفُ كتاب «أطراف الصحيحين»، واحدٌ ممَّن بَرَز في هذا الشأن»[2].

وقال الخطيب: «وكان له عنايةٌ بصحيحي البخاري ومسلم، وعمل تعليقة أطراف الكتابين»[3].

وهي مخطوطةٌ في دار الكتب الظاهرية الجزء الرابع من أطرافه، [حديث: ٣٧٣].

٣ ـ **أطراف الصحيحين لأبي نُعيم**: عبيد الله بن الشيخ أبي علي الحسن بن أحمد بن الحسن الأصبهاني الحدّاد (المتوفى سنة ٥١٧ هـ).

قال الذهبي: «جمع (أطراف الصحيحين) وانتشرت عنه، واستحسنها الفضلاء، والتَقَىٰ عليه الشيوخ»[4].

٤ ـ **أطراف الصحيحين**: للحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ١١٦).

(ب) أطراف صحيح البخاري:

١ ـ **أطراف البخاري**: للعلامة أبي الحسن نور الدين محمد بن عبد الهادي السندي (المتوفى سنة ١١٣٨ هـ).

---

(١) انظر: «تاريخ التراث العربي»: (١/ ١/ ٤٥٢).

(٢) سير أعلام النبلاء: (١٧/ ٢٢٧).

(٣) تاريخ بغداد: (٦/ ١٧٢).

(٤) سير أعلام النبلاء: (١٩/ ٤٨٧).

(ج) أطراف السُّنَن الأربعة:

١ ـ **الإشرافُ على معرفة الأطراف**: (أي أطراف السُّنَن الأربعة): للحافظ أبي القاسم، علي بن الحسن المشهور بـ«ابن عَسَاكر» (المتوفَّى سنة ٥٧١ هـ).

ذَكَر فيه: أنه جمع أطراف «سنن أبي داود» و«جامع الترمذي» و«سنن النَّسائي» وأسانيدها، ورتَّبها على حروف المعجم، ثم اطّلع على «أطراف الستة» للمقدسي (المتوفى سنة ٥٠٧)، وقد أضاف إليها «سنن ابن ماجه»، فاختبر وسبر إلى أن ظهر له فيه أماراتُ النقص، فأضاف إلى كتابه أطراف «سنن ابن ماجه» خشية من نقصه عنه، وترك أطراف الصحيحين لتمام ما صنف فيها.

(د) أطراف الكتب الخمسة:

١ ـ **اللَّوامع في الجمع بين الصحاح الجوامع**: لأبي العباس أحمد بن ثابت بن محمد الطَّرْقي الأزدي الأصبهاني (المتوفى سنة ٥٢١ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٦٨).

(هـ) أطراف الكتب الستة:

١ ـ **أطراف الكتب السِّتَّة**: لابن طاهر أبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الظاهري، ويُعرف بـ: «ابن القيسراني» (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ).

قال ابن عساكر (المتوفى سنة ٥٧١): «جمع ابنُ طاهر أطرافَ الصحيحين، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وأخطأ في مواضع خطأً فاحشاً»[1].

وقال أيضاً في «الإشراف»: «وهو ـ أي: أطراف ابن طاهر ـ أطراف الستة أيضاً، جمع فيه أطراف السنن، وأضاف إليها أطراف الصحيحين، وابن ماجه، فزهدت فيما كنت جمعته، ثم إني سبرته، واختبرته، فظهرت فيه أمارات النقص،

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٩/ ٤٦٤).

وألْفَيْتُه مشتملاً على أوهام كثيرة، وترتيبه مختلٌّ، وقد راعى الحروف تارةً، وطرحها أخرى»[1].

٢ ـ **أطراف الكتب الستة**: لأبي بكر قطب الدين القسطلاني (المتوفى سنة ٦٨٦هـ).

وقد ذكر كتابه «أطراف الستة» الحافظ ابن حجر في مقدمة «إتحاف المهرة» (١/ ١٥٨).

٣ ـ **تحفةُ الأشراف بمعرفة الأطراف**: للحافظ أبي الحجَّاج يوسف بن عبد الرحمن المِزِّي (المتوفَّى سنة ٧٤٢ هـ).

جَمَع فيه أطرافَ الكتب السِّتَّة، وبعضَ ملحقاتها، وهذه الملحقات هي: مقدِّمة «صحيح مسلم» و «المَراسِيل» لأبي داود السِّجِسْتاني، و«العِلَل الصغير» للترمذي، «الشمائل» للترمذي، و«عمل اليوم والليلة» للنَّسَائي.

ورَمَز لكلٍّ من هذه الكتب، ولكلِّ كتابٍ من الكتب الستة برَمْزٍ خاصٍّ، أوْضَحه في مقدِّمة كتابه، ورتَّب الكتاب على تراجم الصحابة بحسب ترتيب الألف باء.

ويُعَدُّ «تحفة الأشراف» من أدقِّ المؤلَّفات في هذا الفنِّ وأجلِّها، ويتناول أطرافَ الكتب السِّتّة، وقد رَتَّبها المؤلِّفُ علىٰ مسانيد الصحابة، ثم رتَّب الرُّواةَ من التابعين وأتباعهم مقتفياً طريقةَ ابن عساكر في «الإشراف علىٰ معرفة الأطراف» وقد قسم المِزِّيُّ جميعَ أحاديث الكتب الستة مسندها ومرسلها ـ وعددها (١٩٥٩٥) حديثاً ـ إلىٰ (١٣٩٥) مسنداً، منها (٩٩٥) مسنداً منسوباً إلىٰ الصحابة رجالاً ونساءً، مرتَّباً أسماءَهم علىٰ حروف المعجم، والباقي من المراسيل وعددُها (٤٠٠) مسند منسوبةٌ إلىٰ أئمة التابعين ومَن بعدهم علىٰ نسق حروف المعجم. وبالنسبة للمُكثِرين من الصحابة فإنَّ المِزِّي رَتَّب الرواةَ منهم علىٰ حروف المعجم، وكذلك فعل مع المُكثِرين من التابعين، فإنه رَتَّب الرُّواةَ منهم على حروف المعجم. وقام المِزِّيُّ

---

(١) مقدمة تحفة الأحوذي: (١/ ٧٤ ـ ٧٥).

بوضع رموزٍ لأسماء مؤلِّفي الكتب الستة وغيرها من مؤلَّفاتهم ليعرِّف بالمصادر التي خرجت الحديثَ، وجعل الأحاديثَ التي رواها الجماعةُ تتقدَّم ما رواه الخمسةُ، وما رواه الخمسةُ يسبق ما رواه الأربعة وهكذا. ويبيِّن اختلافَ الروايات أحياناً، وأحياناً يذكر الحديثَ بالمعنىٰ دُون اللفظ، ويجمع الأسانيدَ المشتركة عادةً.

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الصمد شرف الدين، في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٤٠٣ هـ، في عشر مجلدات كبيرة.

٤ ـ **«الإشراف على الأطراف»**: لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري المصري الشافعي المعروف بابن الملقّن (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٦٩).

٥ ـ **الإشراف على الجمع بين النُكَت الظراف وتحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**: لابن فهد أبي الفضل تقي الدين محمد بن محمد الهاشمي المكي الشافعي (المتوفى سنة ٨٧١ هـ).

وكتابه «الإشراف» يقع في ثلاث مجلَّدات.

وهو مخطوطٌ في مكتبة فيض الله (ص: ٢٨٢).

٦ ـ **إطراف الأشراف بالإشراف على الأطراف**: للحافظ أبي الفضل جلال الدين بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

٧ ـ **لمُّ الأطراف وضمّ الأتراف**: للسيوطي أيضاً.

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ١٣٠) و(٢/ ١٥٦).

(و) أطراف كتب أخرى:

١ ـ **أطراف الموطّأ**: للحافظ أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٨٦): «وعمل الخطيب أطراف الموطّأ».

٢ ـ **أطراف الموطأ**: لأحمد بن طاهر بن علي الأنصاري (المتوفى سنة ٥٣٢ هـ).

قال في «تكملة الصلة»(١/ ٤٤): «كان عالماً بالمسائل، محدِّثاً، ضابطاً، حسن التقييد، ومعتنياً بلقاء الرجال، ورعاً فاضلاً، وله تصنيفُ على «الموطأ» سمَّاه كتاب «الإماء» ضاهى به كتاب «أطراف الصحيحين» لأبي مسعود الدمشقي، وعرضه على شيخه أبي علي الصدفي، فاستحسنه، وأمره ببسطه، فزاد فيه».

٣ ـ **أطرافُ المسانيد العَشَرة**: لأبي العبَّاس أحمد بن محمَّد البُوصِيْري (المتوفَّى سنة ٨٤٠ هـ).

يذكر هذا الكتابُ أطرافَ عشرة مسانيد، وهي:

* مُسْنَدُ أبي داود الطَّيَالِسيّ.
* مسند مُسَدَّد بن مُسَرْهَد.
* مسند إسحاق بن رَاهُوْيَهْ.
* مسند أحمد بن مَنِيْع.
* مسند الحارث بن محمد بن أبي أُسَامة.
* مسند أبي بكر الحُمَيْدي.
* مسند محمد بن يحيى العَدَني.
* مسند أبي بكر بن أبي شَيْبَة.
* مسند عبد بن حميد.
* مسند أبي يَعْلَى المَوْصَلي.

٤ ـ **أطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي**: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العَسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

وهو في أطراف مسند الإمام أحمد، ويَضُمُّ (١٢٧٨٧) حديثاً باعتبار الأطراف، ولكن كلُّ طرفٍ تُوجَد تحته أسانيدُ متعدِّدةٌ. وتابع ابنُ حجر في ترتيبه الحافظَ المِزِّيَّ في «تحفة الأشراف» من حيثُ ترتيب أسماء الصحابة على حروف المعجم، ثم مَن عُرِفَ بالكنية ثم المُبْهَم، ثم النِّساء كذلك. وإن لم يكن دقيقاً في الترتيب، فإذا كان الصحابيُّ مكثراً؛ رَتَّب الرواةَ عنه على حروف المعجم، وإذا كان بعضُ الرواة مكثراً؛ رَتَّب الرواةَ عنه على الحروف أيضاً، أو رَتَّب أحاديثَه على الألفاظ. كذلك وضَعَ رموزاً على الأحاديث تُبَيِّن مَن شارك الإمامَ أحمد في تخريج ذلك الحديث من أصحاب الكتب الستة، وابنِ خُزَيْمَة في صحيحه، وأبي عَوَانة في صحيحه، وابنِ حِبّان في صحيحه، والحاكم في مستدركه، والبيهقيّ في سننه، والدَّارمي في جامعه، ولكنه اقتصر على ثمانية وثلاثين مسنداً في الترميز، ولم يكمل الترميزَ في بقية المسانيد. ولم يكتفِ ابنُ حجر بذكر طرف الحديث، وأسانيده، بل تعقَّب ذلك بذكر العِلَل الإسنادية، والمتابعات والشواهد التي تقوِّي الحديثَ، وبيان المنقطع، والحُكم بالرفع، أو الإرسال، وغلط بعض الرُّواة، ووُقوع التحريف، وبيان المُبْهَم في الإسناد، وتمييز المتشابه.

٥ ـ **إتحافُ المَهَرة بأطراف العَشَرة**: للحافظ ابن حجر أيضاً.

يذكر هذا الكتابُ أطرافَ كتب الحديث العشرة، وهي:

* الموطَّأ.
* مُسْنَدُ أحمد.
* صحيح ابن خُزَيْمَة.
* صحيح ابن حِبَّان.
* مُسْتَخْرَج أبي عَوَانة.
* سُنَن الدَّارقُطْنِي.
* مسند الشافعي.
* مسند الدَّارمي.
* مُنْتَقى ابن الجارُود.
* مُسْتَدْرَك الحاكم.

* شرح معاني الآثار للطَّحاوي.

وإمَّا زادَ العددَ واحداً؛ لأن «صحيح ابن خُزَيْمَة» لم يُوجَد منه سوى قدر رُبعه.

فهذه هي أصولُ هذا الكتاب، وأضاف إليها فوائدَ وأحاديثَ من مصادر أخرىٰ هي: «الأدب المفرد» للبخاري، و«روضة العقلاء» لابن حِبّان، و«تهذيب الآثار» للطَّبَري، و«فضل العلم وأهله» لابن عبد البَرّ، و«فضائل القرآن» لأبي عبيد، و«مسند البَزّار»، و«مسند أبي يعلىٰ»، و«مسندالحارث بن أبي أسامة»، و«كتاب التوكُّل» لابن خزيمة، و«شعب الإيمان» للبيهقي وغيرها، وينقل منها أحياناً استقلالاً ولو لم يذكر الحديثَ في المصادر العشرة، وقد صَرَّح في المقدِّمة بأنه جَمَع الأطرافَ علىٰ طريقة المِزّي وترتيبه، فإن كان حديثُ التابعيِّ كثيراً؛ رَتَّبه علىٰ أسماء الرواة عنه غالباً، وكذا الصحابي المتوسِّط، لكنه لم يلتزم بما صرح به في كثيرٍ من المسانيد والرُّواة، مثل عدم ترتيبه أحاديث حَمَّاد بن سَلَمة عن ثابتٍ عن أنسٍ، وقد بلغت (١٤٨) حديثاً، فلعلَّه لم يتمكَّن من تنقيحه لكثرة مصنَّفاته.

ومن مزايا هذا الكتاب: أنه يخرج أطرافَ مرويات أبي يعلىٰ الموصلي في مسند أبي بن كعب، وهو ساقطٌ من النسختين الخطيتين اللَّتين وصلتا إلينا من «مسند أبي يعلىٰ» وبالتالي من المطبوع منه. ثم إنه مَيَّز كثيراً من مرويات عبد الله بن الإمام أحمد في زوائده علىٰ مرويات أبيه، مما نُسب في «مسند أحمد» المطبوع إلىٰ أبيه، مع أنَّ الشيوخ المذكورين أول السند هم من شُيوخ عبد الله، وقد مَيَّز الحافظُ ذلك في «أطراف المسند المعتلي».

وقد امتلك الحافظُ حقَّ رواية الكتب التي أخرج أطرافَها بالسماع إلا اليسير منها، وهو يحدِّد ماليس له سماعٌ به من الأحاديث والأجزاء، بل إذا سمع الأحاديثَ من غير النسخ الأصول كأن يسمع الحديث الذي في النسخة الأصل من نسخةٍ فيها مختاراتٌ حديثيةٌ فإنه يميِّز ذلك حرصاً علىٰ أمانة العلم.

طُبع بتحقيق الدكتور زُهير بن ناصر الناصر، في وزارة الشؤون الإسلامية

والأوقاف والدعوة والإرشاد بالسعودية، عام ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م، في خمس عشرة مجلَّدةً.

٦ ـ **الإنارة في أطراف المختارة**: للحافظ ابن حجر أيضاً.

قال عنه السخاوي في «الجواهر والدرر» (١٥٤ ب): «في مجلَّدٍ ضخمٍ علَّقه في غاية العجلة في رحلته إلى دمشق بها، سنة اثنتين وثمانمئة، والأصل لم يكمله المصنِّف، وُجِد منه إلى آخر مسند ابن عمر في خمسة أسفار كبار، وهذا الكتاب من جملة ما غرق من الكتب التي كانت في صحبته في الرحلة اليمنية ـ أي: كان ذلك في سنة ٨٠٦ هـ».

و«الأحاديث المختارة» هي للإمام العالم الحافظ الحجة أبي عبد الله ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي الدمشقي الصالحي المتوفى سنة ٦٤٣ هـ)، صاحب التصانيف النافعة.

٧ ـ **الفوائد المجموعة بأطراف الأجزاء المسموعة**: للحافظ ابن حجر أيضاً.

وهو مرتَّبٌ على الأبواب في مجلدةٍ. ذكره السخاوي في «الجواهر والدرر» (١٥٤ ب).

٨ ـ **الإجزاء بأطراف الأجزاء**: للحافظ ابن حجر أيضاً.

وهو أطراف على المسانيد في خمس رزم ويقع في مجلَّدتين، ذكره السخاوي في «الجواهر والدرر» (١٥٤ ب).

٩ ـ **أطراف مسند الفردوس**: لابن حجر أيضاً.

كذا ذكره محمد بن جعفر الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٠) سمّاه عبد الحي الكتاني الكبير في: «فهرس الفهارس» (ص: ٣٣٣) بـ: «تسديد القوس في أطراف مسند الفردوس».

١٠ ـ **أطراف صحيح ابن حبان**: للحافظ أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي (المتوفى سنة ٨٠٦ هـ).

قال ابن فهد في «لحظ الألحاظ (ص٢٣٢): و«أطراف (صحيح ابن حبان) بلغ فيه إلى أول النوع الستين من القسم الثالث».

١١ ـ ذخائرُ المواريث في الدلالة على مواضع الحديث: للشيخ عبد الغني النَّابُلْسِي (المتوفَّى سنة ١١٤٣ هـ).

جمع فيه أطرافَ الكتب السِّتَّة، والموطأ على طريقة ترتيب «تحفة الأشراف» وكأنَّه مختصرٌ منه، لكنَّه امتازَ بالتفنُّن في التصنيف؛ حيث لحظ التنوُّعَ في تراجم أسماء الصحابة، فقسَّم الكتاب بحسب ذلك إلى سبعة أبوابٍ.

* * *



٢٢ـ كتب الزَّوَائد

عرَّف بعضُ الباحثين كتبَ الزوائد، وكان من تعريفاتهم مايلي:

قال الدكتور محمود الطَّحَّان: «هي المصنَّفات التي يجمع مؤلِّفها الأحاديثَ الزائدةَ في بعض الكتب عن الأحاديث الموجودة في كتب أخرىٰ»[١].

ويقول أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله، وأمتع به! ـ: «هي مصنَّفاتٌ تجمع الأحاديثَ الزائدةَ في بعض كتب الحديث علىٰ أحاديث كتب أخرىٰ دون الأحاديث المشتركة بين المجموعتين»[٢].

وأمَّا أشهر كتب الزَّوائد فهي كما يلي:

١ ـ **المستدرك على الصحيحين**: للحاكم أبي عبد الله، محمد بن عبد الله بن حَمْدُوْيَهْ الضَّبّي النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ).

وهو مشهورٌ جداً ومتداولٌ. فقد جمع الحاكمُ في كتابه هذا، سائرَ الأحاديث المروية التي بلغته، وليست هي عند البخاري، ومسلم، أو أحدهما، وزاد شرطاً آخر لم يشترطه أحدٌ ممن صَنَّف من بعد في الزوائد، وهو أن يكون الحديثُ على شرط الشيخين من الصحة.

طُبع هذا الكتاب في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَنْ) في الهند، عام ١٣٣٤ هـ ـ ١٩١٥ م، في أربع مجلَّدات. ثم طُبع بتحقيق الشيخ مصطفى عبد القادر

---

(١) أصول التخريج ودراسة الأسانيد: ص: ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٢) منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٢٠٦.

عطا، في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠ م، في أربع مجلَّدات.

٢ ـ زوائد ابن حبان على الصحيحين: للحافظ مُغْلَطَاي بن قُلَيْج الحنفي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ).

وهو يقع في مجلَّدةٍ واحدةٍ، على ما وَصَف الحافظُ تقي الدين بن فهد المَكّي في: «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ» (ص: ١٣٩).

وممن نَسَب هذا الكتاب له السيوطيُّ في: «حُسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة» ونَقَله عنه صاحبُ: «هدية العارفين» (٦/ ٤٦٨).

٣ ـ جامع المسانيد والسُنَنْ الهادي لأقوم سَنَنْ: للحافظ أبي الفداء، عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ).

قال الحافظ ابن كثير في مقدِّمة الجامع، وهو يحكي عنه: «جمعتُه أيضاً من كتب الإسلام المعتمدة في الأحاديث الواردة عن رسول الله ﷺ، ومن ذلك الكتب الستة (البخاري ومسلم، والترمذي، والنَّسائي، وأبي داود، وابن ماجه) ومن ذلك: «مسند الإمام أحمد» و«مسند أبي بكر البزَّار» و«مسند الحافظ أبي يعلى» و«المعجم الكبير» للطَّبَراني، رحمهم الله.

فهذه عشرةٌ كاملةٌ، أذكر في كتابي هذا مجموع ما في هذه العشرة، وربما زدتُ عليها من غيرها، وقلَّ ما يخرج عنها من الأحاديث مما يُحتاج إليه في الدين، وهذه الكتب العشرة تشتمل على أربئ من مئة ألف حديث بالمكرَّرة.

وشرطي فيه أن أُترجم كلَّ صحابيٍّ له روايةٌ عن رسول الله ﷺ، مرتَّباً لهم على حروف المعجم، وأُورد له جميعَ ما وقع له في هذه الكتب العشرة، وما تيسَّر لي من غيرها»[1].

وصف حاجي خليفة الكتاب، فقال: «وهو كتابٌ عظيمٌ جَمَع فيه أحاديثَ

---

(١) نقلاً عن «علم زوائد الحديث»: للدكتور خلدون الأحدب، ص: ٥٠.

الكتب العشرة في أصول الإسلام، أعني: الستة، والمسانيد الأربعة»[1].

وقد قام بتحقيق قسمٍ من هذا الكتاب الأستاذُ صالح أحمد الوكيل، وقدَّمه إلى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، رسالة للدكتوراه، عام ١٤٠٥ هـ.

٤ ـ غاية المقصد في زوائد المسند: للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (المتوفى سنة ٨٠٧ هـ)

جَمَع فيه «زوائدَ مسند الإمام أحمد» على الكتب الستة، مرتّباً على الأبواب ملتزماً بذكر أسانيدها.

والكتاب مخطوطٌ، لم يُطبع.

٥ ـ كشف الأستار عن زوائد مسند البزَّار: للهيثمي أيضاً.

جَمَع فيه الهيثميُّ زوائدَ مسند البزَّار المُسَمَّى «البحر الزخار» على الكتب الستة، ورَتَّب الكتابَ على الأبواب، وساق الأحاديثَ بأسانيدها وقد بلغت عدةُ هذه الأحاديث ثلاثة آلاف وستمئة وثمانية وتسعين حديثاً.

وقد رَتَّب الكتابَ على أبواب الفقه، وبدأه بكتاب الإيمان، وختمه بكتاب الزهد، وذكر إسنادَه إلى البزَّار في مقدِّمة الكتاب، واعتمد روايته على طريقين إحداهما أعلى من الأخرى بدرجتين.

وقد أورد الأحاديثَ بأسانيد البزَّار إلى منتهاها مع كلِّ حديثٍ.

طُبع الكتاب بتحقيق الشيخ حبيب الرحمٰن الأعظمي في أربعة أجزاء في مؤسَّسة الرسالة ببيروت عام ١٣٩٩ هـ.

٦ ـ المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي: للهيثمي أيضاً.

وقد جَمَع فيه زوائدَ «مسند أبي يعلى الموصلي» على الكتب الستة.

---

(١) «كشف الظنون»: (١/ ٥٧٣).

طُبع الجزء الأول من هذا الكتاب بتحقيق الدكتور نايف الدعيس، في مؤسسة تهامة (السعودية)، عام ١٤٠٢ هـ، ثم طُبع كاملاً بتحقيق الأستاذ سيد كسروي حسن، في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤١٣ هـ.

٧ ـ البدر المنير في زوائد المعجم الكبير: للهيثمي أيضاً.

جَمَع فيه زوائدَ «المعجم الكبير» للإمام الطَّبَراني على الكتب الستة، ويقع في ثلاث مجلَّدات، كما ذكره السيوطي في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٤٠).

ولم يتيسَّر لي الوقوف على هذا الكتاب.

٨ ـ مجمع البحرين في زوائد المعجمين: للهيثمي أيضاً.

وقد جَمَع فيه زوائدَ المعجمين، «الأوسط» و«الصغير» للإمام الطَّبَراني، على الكتب الستة، مرتَّباً على الأبواب مع ذكر الأسانيد.

٩ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للهَيْثَمي أيضاً.

وهو موسوعةٌ حديثيةٌ قَلَّ نظيرُها بين موسوعات السُّنَّة النبوية، حيث جَمَع فيها الإمامُ الهيثمي بين كتبه الخمسة المتقدِّمة بعد حذف أسانيدها، والكلام على مراتبها قبولاً ورداً مرتَّباً له على الأبواب.

طُبع بعناية الأستاذ حسام الدين القدسي في القاهرة، في عشر مجلدات، ثم أعيد تصويره في بيروت، عام ١٩٦٧ م.

١٠ ـ بغية الباحث عن زوائد الحارث: للهيثمي أيضاً.

جَمَع فيه زوائدَ «مسند الحارث بن أبي أسامة» (المتوفى سنة ٢٨٢ هـ) على الكتب الستة، وقد رَتَّبه على الأبواب ذاكراً الأحاديث بأسانيدها.

حَقَّقها الأستاذ حسين أحمد صالح رسالة للدكتوراة من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة.

١١ـ موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان: للهيثمي أيضاً.

وهو لا يختلف عن سائر ما تقدَّم من الكتب، لجهة الكتب المراد إخراج الزوائد عليها، جَمَع فيه الهيثميُّ زوائدَ «صحيح ابن حبان» على «الصحيحين»: البخاري، ومسلم، لا على الكتب الستة، كما هو في الكتب المتقدِّمة.

ورَجَّح اختياره هذا، بعدم الجدوى والفائدة من عزو الحديث لابن حِبّان، ما دام موجوداً في الصحيحين أو أحدهما.

قال في مقدمته: «وقد رأيتُ أن أفرد زوائدَ (صحيح أبي حاتم ابن حِبّان، محمد بن حبان البُسْتي) رضي الله عنه، على صحيح البخاري ومسلم رضي الله عنهما، مرتّباً ذلك على كتب فقه أذكرها؛ لكي يسهل الكشفُ منها.

فإنه لا فائدةَ من عزو الحديث إلى «صحيح ابن حبان» مع كونه في شيء منهما.

وأردتُ أن أذكر الصحابي فقط، وأسقط السند اعتماداً على تصحيحه، فأشار عَلَيَّ سيدي الشيخ الإمام العلامة الحافظ ولي الدين أبو زُرْعَة بأن أذكر الحديث بسنده؛ لأن فيه أحاديث تكلَّم فيها بعضُ الحفاظ، فرأيتُ ذلك هو الصواب، فجمعت زوائده، ورتّبتُها على كتب أذكرها وهي. . ».

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الرحمٰن حمزة في المكتبة السلفية بالقاهرة.

١٢ ـ **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**: للإمام شهاب الدين أحمد بن أبي بكر الكناني البُوصيري (المتوفى سنة ٨٤٠ هـ).

قال في مقدِّمته: «فقد استخرتُ الله الكريم الوَهَّاب في إفراد زوائد الأئمة الحُفّاظ الأعلام الأجِلّاء الأيقاظ: أبي داود الطَّيالِسي، ومُسَدَّد، والحُمَيْدِيّ، وابن أبي عمر، وإسحق بن رَاهُوْيَهْ، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن مَنِيع، وعبد بن حميد، والحارث بن محمد بن أبي أسامة، وأبي يعلىٰ الموصلي ـ الكبير ـ، علىٰ الكتب الستة صحيحي البخاري ومسلمٍ، وأبي داود، والتِّرمذي، والنَّسائي ـ الصغرىٰ، وابن ماجه رضي الله عنهم أجمعين.

فإن كان الحديثُ في الكتب الستة وأحدها من طريق صحابيٍّ واحدٍ لم أُخرجه إلا أن يكون الحديثُ فيه زيادةٌ عند أحد المسانيد المذكورة تَدُلُّ علىٰ حكمٍ؛ فأُخرجه

بتمامه ثم أقول في آخره: رواه بعضهم باختصار، وربما بَيّنتُ الزيادَة مع ما أَضُمُّه إليه من مسندي أحمد بن حنبل، والبَزّار و«صحيح ابن حبان» وغيرهم. .

وإن كان الحديثُ من طريق صحابيين فأكثر، وانفرد أحدُ المسانيد بإخراج طريقٍ منها؛ أخرجتُه؛ وإن كان المتنُ واحداً، وأُنبّه عقب الحديث: أنه في الكتب الستة، أو أحدها من طريق فلانٍ مثلاً إنْ كان؛ لئلا يُظَنّ أنَّ ذلك وهماً.

فإن لم يكن الحديثُ في الكتب الستة، أو أحدِها من طريق صحابيٍّ آخر ورأيتُه في غير الكتب الستة؛ نبّهتُ عليه للفائدة، وليعلم: أنَّ الحديث ليس بفردٍ.

وإن كان الحديثُ في مسندين فأكثر من طريق صحابيٍّ واحدٍ؛ أوردتُه بطرقه في موضعٍ واحدٍ إن اختلف الإسنادُ، وكذا إن اتَّحد الإسنادُ بأن رواه بعضُ أصحاب المسانيد معنعناً، وبعضُهم صرَّح فيه بالتحديث. فإن اتفقت المسانيدُ في إسنادٍ واحدٍ؛ ذكرتُ الأول منها، ثم أُحيل عليه.

وإن كان الحديثُ في مسندٍ بطريقين فأكثر؛ ذكرتُ صاحبَ المسند في أول الإسناد، ولم أذكره في الثاني ولا ما بعده، بل أقول: (قال) ما لم يحصل اشتباهٌ، هذا كله في الإسناد.

وأمّا المتن، فإن اتفقت المسانيدُ علىٰ متنٍ بلفظٍ واحدٍ؛ سقتُ متن السند الأول حسب، ثم أحيل ما بعده عليه، وإن اختلفت ذكرتُ متنَ كل سندٍ، وإن اتَّفق بعضُ واختلف بعض؛ ذكرتُ المختلفَ فيه، ثم أقول في آخره: (فذكره).

وقد أوردتُ ما رواه البخاري تعليقاً، وأبو داود في «المراسيل»، والترمذي في «الشمائل»، والنسائي في «الكبرىٰ» وفي «عمل اليوم والليلة»، وغير ذلك مما ليس في شيءٍ من الكتب الستة، ورَتَّبتُه علىٰ مئة كتابٍ أذكره ليسهل الكشفُ. . . .».

ثم سَرَد البوصيري تلك الكتبَ.

والكتاب ما زال مخطوطاً.

١٣ ـ مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه: للبوصيري أيضاً.

جَمَع فيه زوائدَ «سنن ابن ماجه» على الكتب الخمسة: البخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وأبي داود.

وقد بَيّن البوصيريُّ طريقَته في استخراج زوائده، فقال في مقدِّمته: «فقد استخرتُ الله عزَّ وجلَّ في إفراد زوائد الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، على الخمسة الأصول: صحيحي البخاري، ومسلم، و ـ سنن ـ أبي داود، والتِّرمذي، والنَّسائي في الصغرى رواية ابن السُّنِّي.

فإن كان الحديثُ في الكتب الخمسة أو أحدهم من طريق صحابيٍّ واحد؛ لم أُخرجه إلا أن يكون فيه زيادةٌ عند ابن ماجه تَدُلُّ على حكم.

وإن كان من طريق صحابيَّين فأكثر، وانفرد ابنُ ماجه بإخراج طريقٍ منها؛ أخرجتُه، ولو كان المتنُ واحداً، وأُنبِّه عقب كلِّ حديثٍ أنه في الكتب الخمسة المذكورة، أو أحدها، من طريق فلانٍ مثلاً؛ إن كان.

فإن لم يكن، ورأيتُ الحديثَ في غيرها؛ نَبَّهْتُ عليه للفائدة، وليعلم أنَّ الحديث ليس بفردٍ، ثم أتكلَّم على كلّ إسنادٍ بما يليق بحاله من صحةٍ، وحسنٍ، وضعفٍ، وغير ذلك، وما سكتُ عليه؛ ففيه نظرٌ.

وهذا ترتيب كتبه أذكرها ليسهل الكشف منها، وسمَّيتُه «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه».

وقد أخبرني بجميع سنن الإمام أبي عبد الله بن ماجه إذناً خاصاً شيخنا العراقي، وأخبرني شيخنا الإمام ابن حجر العسقلاني..».

طُبع هذا الكتاب أولاً في المكتبة العربية في بيروت، أو الدار العربية للطباعة والنشر، عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٣ م، في مجلدتين في أربعة أجزاء، وهي طبعة سقيمة مشحونة بالسقط، والتحريف، والتصحيف، والأخطاء الإملائية، وعدم ضبط العبارات. ثم طُبع في بيروت في مجلدتين، في دار الجنان ـ مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م، بتحقيق الأستاذ كمال يوسف الحوت.

١٤ ـ فوائد المنتقي لزوائد البيهقي: للبوصيري أيضاً.

جمع فيه زوائدَ «السنن الكبرى» للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ)، على الكتب الستة.

قال السَّخاوي: «إنه يقع في مجلَّدتين أو ثلاث»[١]. نقله عنه في «معجم المؤلِّفين».

وهو مفقودٌ.

١٥ ـ تحفة الحبيب للحبيب بالزوائد في الترغيب والترهيب: للبوصيري أيضاً.

قال الحافظ ابن حجر في «إنباء الغمر» (٨/ ٤٣٢): «وجمع من مسند الفردوس وغيره أحاديث، أراد أن يذيِّل بها على الترغيب والترهيب للمنذري، ولم يبيِّضه...».

وهذا الكتاب غير موجود الآن.

١٦ ـ زوائد مسند الحارث بن أبي أسامة: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

جمع فيه زوائدَ «مسند الحارث بن أبي أسامة» على الكتب الستة، و«مسند أحمد. وقد ذكره صاحب «فهرس الفهارس والأثبات» (١/ ٣٣٤).

والكتاب بمفرده غيرُ موجودٍ.

١٧ ـ زوائد مسند أحمد بن منيع: للحافظ ابن حجر أيضاً.

جمع فيه زوائدَ «مسند أحمد بن منيع» على الكتب الستة، ومسند أحمد بن حنبل. ثم إنه عاد فضمَّه لسابقه.

وهو بمفرده غير موجود.

١٨ ـ زوائد الأدب المفرد للبخاري: لابن حجر أيضاً.

---

(١) الضوء اللامع: (١/ ٢٥١).

جمع فيه زوائدَ «الأدب المفرد» للبخاري على الكتب الستة.

ذكره صاحبُ «فهرس الفهارس» (١/ ٣٣٤).

١٩ ـ زوائد مسند البزار: لابن حجر أيضاً.

جمع فيه زوائدَ مسند البزَّار على الكتب الستة و«مسند أحمد»، وهو مختصرُ كتاب شيخه الذي ذكرناه قبل، فإنه انتزع منه الأحاديث التي في «مسند أحمد».

طُبع بتحقيق الأستاذ صبري عبد الخالق أبو ذر، في مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، عام ١٤١٢ هـ.

٢٠ ـ المطالب العالية بزوائد المسانيد العشرة: للحافظ ابن حَجَر أيضاً.

جَمَع فيه الحافظَ زوائدَ المسانيد العشرة المتقدمة عند الكلام على «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» للإمام البوصيري، على «الكتب الستة» و«مسند الإمام أحمد».

وإنما ذكَر ثمانية مسانيد فقط؛ لأن التاسع وهو «مسند إسحاق بن راهُوْيَه» لم يقف إلا على قدر نصفه فتتبَّع ما فيه، والعاشر هو «مسند أبي يَعْلى» ـ الرواية المطوَّلة ـ جمع منه الزوائد التي لم يذكرها الهيثميُّ في «مجمع الزوائد».

فموضوع كتاب «الإتحاف» و«المطالب» واحدٌ لا يختلف إلاَّ في الكتب المزيد عليها، حيث أضاف الحافظُ ابن حجر سابعاً، هو «مسند الإمام أحمد».

وقد رَتَّبه على الأبواب الفقهية، ذاكراً الأحاديث الزوائد بأسانيدها، متكلِّماً على بعضها القليل قبولاً ورداً، ثم قام باختصاره، مُجَرِّداً إيَّاه عمَّا فيه من الأسانيد، وحمل المختصرُ نفسَ اسم الأصل.

والنسخة المجرَّدة هي المطبوعة المحقَّقة المتداولة بتحقيق المحدِّث الكبير الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، رحمه الله تعالى!

٢١ ـ **زوائد شعب الإيمان للبَيْهَقي**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

جمع فيه السيوطيُّ زوائدَ «شعب الإيمان» على الكتب الستة، لكنه لم يكمله، قال حاجي خليفة: «والشيخ جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي جمع زوائد الأصل ـ شعب الإيمان ـ على الكتب الستة، كتب منه الثُّلُث فقط»[١].

وهو غير موجود، ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٢).

٢٢ ـ **زوائد نوادر الأصول للحكيم الترمذي**: للسُّيوطي أيضاً.

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٩٧٩).

وهو غير موجود.

كتب الزوائد للمعاصرين:

١ ـ **إسعاد الرائي بأفراد وزوائد النسائي علىٰ الكتب الخمسة**: للأستاذ أبي عبد الله سيد كسروي بن حسن.

في هذا الكتاب زوائدُ الإمام النَّسائي علىٰ الكتب الخمسة: (البخاري، ومسلم، وسنن أبي داود، والترمذي، وابن ماجه) في المتون أو الأسانيد، وما تفرَّد به النَّسائيُّ عن الخمسة. والمؤلِّفُ من خلال نظره في كتاب «تحفة الأشراف» للمِزّي للموازنة بين أسانيد إسعاد الرائي بمسانيد المِزّي لاحظ: أنَّ المزي ذكر الأحاديثَ التي تفرَّد بها النَّسائيُّ عن الخمسة، فأضافَ تلك الأفرادَ إلى كتابه، رَتَّب المؤلِّفُ كتابَه علىٰ الموضوعات، (أي: علىٰ الكتب)، وتحت كلِّ كتابٍ عِدّةُ أبوابٍ أعطاها أرقاماً مسلسلةً، كما أنه رَقَّم الأحاديثَ، وما كان منها في «السُّنَن الكبرىٰ» ذكر رقمَه بعد الرقم المُسلسَل، وما كان من «المجتبىٰ» (سنن النَّسائي الصغرىٰ) فيذكر بعد الرقم المسلسل بين قوسين رقمَ الجزء، والصفحة بعده، ويرمز له بـ(مج).

---

(١) كشف الظنون: (١/ ٥٧٤).

طُبع في دار الكتب العلمية بيروت، عام ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م، في مجلَّدتين.

٢ ـ إنجازُ الوعود بزوائد أبي داود على الخمسة (الصحيحان والسنن الثلاثة الأخرىٰ): للأستاذ كسروي بن حسن أيضاً.

اتَّبع فيه المؤلِّفُ ترتيبَ «سنن أبي داود» ليسهل علىٰ المطالعِ الرجوعُ إلىٰ أصل الحديث، والوصول إليه، وأضافَ بعضَ أبوابِ أحاديثَ لم يُسَمِّ أبو داود أبوابها، وجعلها بين قوسين؛ ليُدرِك القارئ: أنها ليست من صُنع أبي داود، وأضافَ إلىٰ أحاديث أبي داود زياداتٍ ليست في روايةاللُّؤلُؤي، ذكرها المِزِّيُّ في «تحفة الأشراف»، ومَيَّزها بالرَّمز إليها، وذكر رقمَ الحديث. وبَيَّن بعد الحديث الروايةَ التي ذُكر فيها بلفظ المِزِّيِّ في «التحفة»، وبَيَّن درجاتِ الأحاديث من حيثُ الصِّحَّة والحُسْن والضَّعف، أو ما سَكَت عنه أبو داود وهو في حُكم (المقبول: الصحيح، أو الحسن) عنده. أمَّا ما كان مُرْسَلاً، أو ضعيفاً، أو مُعَلاً، وسَكَت عنه أبو داود؛ فيُبَيِّن سببَ ضعفه باختصارٍ شديدٍ، كما ذكر بعضَ التعليقات للحافظ المُنذري.

طُبع في دار الكتب العلمية ببيروت، عام١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٩ م، في مجلَّدتين.

٣ ـ زوائد تاريخ بغداد علىٰ الكتب الستة: للدكتور خلدون الأحدب.

أخرج فيه المؤلِّفُ زوائدَ الأحاديث التي ذكرها الخطيبُ البغداديُّ في «تاريخ بغداد» علىٰ أحاديث الكتب الستة: (صحيح البخاري، ومسلم، والسنن الأربعة)، وبلغت عِدّةُ هذه الزوائد (٢٢٢٣)حديثاً، وَبَيَّن درجةَ كلِّ حديثٍ من حيث القَبول والرَّدِّ، وبيَّن مُوجِبات ذلك، وتَرْجَم لمن يحتاج إلىٰ ترجمةٍ من الرُّواة، واكتفىٰ بترجَمة المجروحين من رجال السَّند، ولم يلتزم بذكر تراجم جميع رجال الإسناد، وذكر أقوالَ العلماء فيهم، وخَرَّج الأحاديثَ ببيان من خَرَّجها من الأئمة في مصنَّفاتهم، وبيانِ طُرُقها، وبيَّن طرقَها، وما فيها من عِلَلٍ؛ إنْ وُجدت، كما ذكر متابعاتِ الحديث وشواهدَه ومراتبَها، وإذا كان في الحديث غريبٌ بَيَّن معناه. وَقدَّم المصنِّفُ لكتابه ببابَيْن، عَرَّف في الأول عِلْمَ الزوائد وثمرتَه، ومراتب أحاديث

الزوائد. . . وفي الثاني بَيّن أهميةَ «تاريخ بغداد» باعتباره من مصادر الحديث الشريف، وألحق به مبحثاً في ترجَمةٍ مُوْجَزةٍ للخطيب البغدادي.

طُبع في دار القلم بدمشق، عام ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦، في تسع مجلَّدات.

٤ ـ زوائد السُّنن على الصحيحين: للأستاذ صالح أحمد الشَّامي.

جَمَع فيه زوائدَ «سنن أبي داود»، و«جامع الترمذي»، و«سنن النسائي»، و«سنن الدارمي»، و«سنن ابن ماجه»، على ما في «صحيح البخاري»، و«صحيح مسلم»، وحذف من أحاديثَ هذه الكتب ما جاء منها في الصحيحين، مع الإشارة إليها بأرقامها، ورَمَز إلى الكتب التي أخرجتها، ورَتَّب الكتابَ على الموضوعات. يُعَدّ هذا الكتاب تكميلاً، وإتماماً لكتاب: (الجامع بين الصحيحين).

طُبع في دار القلم بدمشق، عام١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م، في سبع مجلَّدات.

٥ ـ زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل في المسند: للدكتور عامر حَسَن صبري.

جَمَع فيه الأحاديثَ الزائدة على أحاديث الإمام أحمد، ورَتَّبها على أبواب الفقه، وذكر المؤلِّفُ ما انفرد به عبدُ الله عن أبيه من حديثٍ بتمامه، أو من حديثٍ شاركه فيه غيرُه، وفيه زيادةٌ عنده، أو من طريق صحابيٍّ، وذكر المتابعاتِ والشواهدَ لأكثر الأحاديث، ضَبَط الأحاديثَ بالشكل الكامل كما ضَبَط الأعلام، وذكر عقب الحديثِ أو الأثرِ موضعَه من المسند جزءاً وصفحةً، وأعطى الأحاديث أرقاماً مسلسلةً، وأثبت الكلمات التي سقطت من المسند، وَنبَّه إليها في الهامش، كما ذكر معنى الكلمات الغريبة، وناقَش بعضَ المسائل الفقهية.

طُبع في دار البشائر الإسلامية ببيروت، عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م، في مجلَّدة.

* * *

٢٣ـ كتب التخريج

«التخريجُ» في اصطلاح المحدِّثين يُطْلَق على ثلاثة معانٍ، وهي:

١ ـ يُطلق على أنَّه مُرادِفٌ لـ: «الإخراج» أي: إبرازُ الحديث للنَّاس بذِكْر مَخْرَجِه، أي: رجال إسناده الذين خرج الحديثُ من طريقهم، فيقولون مثلاً: هذا حديثٌ أخرجه البخاريُّ، أو خَرَّجه البخاريُّ، أي رَواه، وذَكَر مَخْرَجَه استقلالاً.

٢ ـ ويُطْلَق على معنى: إخراجُ الحديث من بطون الكتب وروايتها، قال الحافظ السَّخاوي: «والتخريجُ: إخراجُ المُحدِّثِ الأحاديثَ من بطون الأجزاء والمَشْيَخاتِ والكتبِ ونحوِها، وسياقُها من مَرْوِيَّات نفسِه، أو بعضِ شيوخِه، أو أقرانِه، أو نحوِ ذلك، والكلامُ عليها، وعَزْوُها لمَنْ رَواها من أصحابِ الكتب والدَّواوِيْن»[١].

٣ ـ ويُطْلَق على معنى الدَّلالة: أي: الدلالةُ على مصادر الحديث الأصليَّة، وعَزْوُهُ إليها، وذلك بذكر من رواه من المؤلِّفين. قال المُنَاوِيُّ عند قول السُّيوطي: «وبالغتُ في تحرير التخريج: بمعنى اجتهدتُ في تهذيب عَزْوِ الأحاديث إلى مُخَرِّجيها من أئمَّة الحديث من الجوامع، والسُّنَنَ، والمَسانيد، فلا أَعْزُو إلى شيءٍ منها إلاَّ بعد التفتيش عن حالِه، وحالِ مُخرِّجِه، ولا أكتفي بعَزْوِه إلى مَنْ ليس مِنْ أهله ـ وإنْ جَلَّ ـ كعُظماء المفسِّرين»[٢].

---

(١) فتح المغيث: (٢/ ٣٣٨).

(٢) فيض القدير: (١/ ٢٠).

وهذا المعنىٰ هو الذي شاعَ بين المحدِّثين في القرون المتأخِّرة.

وبناءً علىٰ المعنىٰ الثالث يُمكِننا أن نُعَرِّف (التخريجَ) اصطلاحاً بأنَّه: الدَّلالةُ علىٰ موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجَتْه بسنده، ثم بيانُ مرتبتِه عند الحاجة.

فوائد التخريجّ:

للتخريج فوائدُ عديدةٌ، نذكر منها البعضَ فيما يلي:

١ ـ بالتخريج نعرف مكانَ الحديث في مصادره الأصلية، وبالتالي نعرفُ إسنادَه، ومَتْنَه بِدِقَّةٍ، ونستطيع المقارنةَ بين المَتْن الأصلي والذي معنا، فنكشف مدى الدِّقّة في نقل النصّ الذي معنا.

٢ ـ بالتخريج نعرف كلامَ الأئمّة في الحديث صحّةً أو ضَعْفاً، فالإمام البخاري قد اتّفقت الأمّةُ على صحّة ما أخرجه في صحيحه، وكذا الإمامُ مسلمٌ. والإمامُ الترمذيُ يقول فيما يخرجه في جامعه: حديثٌ صحيحٌ، أو حَسَنٌ، أو غريبٌ، أو غير ذلك. وكثيرٌ من الأئمّة يحكمون على الحديث في كتبهم، فيسهل معرفة أحكامهم.

٣ ـ بالتخريج البسيط يمكن تتبُّعُ طُرُقِ الحديث، وبالتالي معرفة إنْ كان آحاداً، أو مشهوراً، أو متواتراً، أو غير ذلك.

٤ ـ بالتخريج البسيط يمكن معرفةُ ما للحديث من شواهد، وما في بعض طرقه من متابعاتٍ، وبالتالي يُمكِن معرفةَ ما إذا كان الحديث يتقوّى بهذه الطُرق، أو لا يمكن تقوّيه بها.

٥ ـ بتخريج الحديث وجَمْعِ طُرقه والمقارنةِ بينها يمكن التوصُّلُ إلى ما في الحديث من عِلَلٍ، أو ما في بعضَ طُرُقِه من شُذوذٍ، أو زيادةِ ثقةٍ، كما قال الإمامُ عليُّ ابن المَدِيْني: «البابُ إذا لم تُجْمَع طُرُقُه؛ لم يتبيَّن خطؤُه»[1].

---

(١) علوم الحديث: ص: ٨٢.

٦ ـ بتخريج الحديث يُمكِن معرفةَ أسباب وُرودِه؛ التي قد تُذْكَر في بعض طُرُقِه، وكذا يُمكِن معرفةُ معاني الغريب؛ التي قد تُذْكَر في رواياتٍ أخرى، مِصْداقاً لقول أبي حاتم الرازي: «لو لم نكتب الحديثَ من سِتّين وجهاً؛ ما عَقَلْناه»[١].

٧ ـ بالتخريج يُمكِن جمعُ الأحاديث التي تتحدَّث في موضوعٍ مُعيَّنٍ، وبالتالي يُمكِن للباحث أن يوفِّي هذا الموضوعَ حقَّه من الدراسة بالرجوع إلى شروح هذه الأحاديث ومعرفة أحكام الأئمّة عليها، وما استنبطوه منها.

٨ ـ للتخريج فوائدُ أخرى، كتعيين المُبْهَم، وتمييز المُهْمَل، وتصريح المدلِّس بالسَّماع، وعلوّ الإسناد، وغير ذلك.[٢]

أشهر كتب التخاريج:

١ ـ **تخريج أحاديث «الأمّ» للشافعي:** لأبي بكر، أحمد بن الحسين بن علي البَيْهَقي (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ).

وهو مخطوطٌ[٣].

٢ ـ **تخريج أحاديث «المهذَّب» في الفقه الشافعي للشِّيرازي:** لأبي بكر، محمد بن موسى الحازمي (المتوفى سنة ٥٨٤ هـ).

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٨٦).

٣ ـ **خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل للرازي:** لحسام الدين علي بن أحمد بن المَكّي (المتوفى سنة ٥٩٨ هـ).

خرَّج فيه أحاديثَ «شرح مختصر القدوري» في فروع الحنفية. ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٨٦).

---

(١) انظر: «شرح ألفية العراقي»: (٢/ ٢٣٣).

(٢) تخريج الحديث الشريف: ص: ٢٣ ـ ٢٤.

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٤٨).

٤ ـ **الحاوي في بيان آثار الطَّحاوي**: للمحدِّث علي بن أحمد اليمني العرشاني (المتوفى سنة ٦٢٥ هـ).

قال الكتاني: «وتخريج أحاديث شرح معاني الآثار للطحاوي لبعضهم، سَمَّاه: «الحاوي في بيان آثار الطحاوي، عَزَا فيه كلَّ حديثٍ من أحاديثه إلى الكتب المشهورة من السُّنّة، وغيرها، وبيَّن صحيحها، وحسنها، وضعيفها»[١].

٥ ـ **تخريج الأحاديث الموضوعة من كتاب الشهاب للقُضَاعي**: لأبي الفضل، الحسن بن محمد بن الحسن العَدَوي العُمَري، المعروف بـ: «الرضي الصَّاغاني» (المتوفى سنة ٦٥٠ هـ)[٢].

وهو مخطوطٌ[٣].

٦ ـ **تخريج الأحاديث الضعاف من «سنن الدارقطني»**: لأبي محمد، عبد الله بن يحيى الغَسَّاني (المتوفى سنة ٦٨٢ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ أشرف بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، في دار عالم الكتب بالرياض، عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م، في (٣٨٠) صفحة.

٧ ـ **تخريج أحاديث المختصر الكبير لابن الحاجب في الأصول**: لشمس الدين، محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد المَقْدِسي، المعروف بـ: «ابن عبد الهادي» (المتوفى سنة ٧٤٤ هـ).

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٨٦).

٨ ـ **الكفاية في معرفة أحاديث الهداية**: لعلاء الدين علي بن عثمان المارديني (المتوفى سنة ٧٥٠ هـ).

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٨٦.

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ٢٩٧).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٥٠).

قال الكتّاني: «في مجلَّدتين»[1].

وهو مخطوطٌ[2].

٩ ـ نصب الراية لأحاديث الهداية: للحافظ جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الزَّيْلَعي الحنفي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ).

خرَّج فيه مؤلِّفه الأحاديثَ التي استشهد بها العلاَّمة علي بن أبي بكر المَرْغِيناني الحنفي (المتوفى سنة ٥٩٣ هـ) في كتابه «الهداية» في الفقه الحنفي. وهو مِن أجود كتب التخريج وأنفعها وأشملها ذكراً لطُرق الحديث وبيان مواضعه في كتب السُّنّة الكثيرة، مع ذِكر أقوال أئمة الجرح والتعديل في رجال إسناد الحديث بشكلٍ شافٍ وافٍ لم يُسْبَق إليه. وقد استمدَّ من طريقته ومعلوماته هذه مَن جاء بعده من أصحاب كتب التخريج؛ لا سِيّما الحافظُ ابن حجر.

طُبع بتصحيح أعضاء المجلس العلمي بدابهيل (الهند) عام ١٣٥٧ هـ ـ ١٩٤٨ م، في أربع مجلَّدات، ومعه: «بغية الألمعي في تخريج الزيلعي»، وأعيد طبعه في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣ م، وفي دار الحديث ببيروت، عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م.

١٠ ـ تخريج أحاديث «الكشّاف» للزمخشري: للزَّيْلَعي أيضاً.

قال الكتّاني: «استوعب ما فيه من الأحاديث المرفوعة، فأكثر من تبيين طُرقها، وتسمية مخارجها على نمط ماله في تخريج أحاديث الهداية، لكنه فاته كثيرٌ من الأحاديث المرفوعة التي يذكرها الزمخشريُّ بطريق الإشارة، ولم يتعرَّض غالباً للآثار الموقوفة»[3].

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٨٨.

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١٣٩٩) و(١/ ٣٥١).

(٣) الرسالة المستطرفة: ١٨٨.

حقَّق منه قسماً الأستاذ رجب أبو الحمد علي، كرسالة جامعية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، عام ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ سلطان بن فهد الطبيشي، في دار ابن خزيمة بالرياض ـ عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٨٤ م، في أربع مجلَّدات.

١١ ـ تخريج أحاديث «الشرح الكبير» للرافعي على «الوجيز للغزالي»: لقاضي القضاة أبي عمر، عبد العزيز، بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله الكناني الحموي، المعروف بـ: «ابن جماعة» (المتوفى سنة ٧٦٧ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

١٢ ـ تخريج أحاديث «المحرَّر»: لابن جماعة أيضاً.

خرَّج فيه أحاديثَ «المحرَّر في الفقه الشافعي» لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد القزويني (المتوفى سنة ٦٢٣ هـ).

وهو مخطوطٌ[٢].

١٣ ـ تخريج أحاديث الهداية: لعبد الله بن علي بن عثمان المارديني (المتوفى سنة ٧٦٩ هـ).

وهو مخطوطٌ.

١٤ ـ تخريج أحاديث «المنهاج في الأصول» للبيضاوي: لتاج الدين السُّبكي (المتوفى سنة ٧٧١ هـ).

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٨٨).

١٥ ـ تحفة الطالب بمعرفة أحاديث «مختصر ابن الحاجب»: للحافظ أبي الفداء، عماد الدين، إسماعيل بن عمر، المعروف بـ: «ابن كثير» (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ).

---

(١) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٤٨).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٤٩).

خَرَّج فيه أحاديثَ مختصر ابن الحاجب (المتوفى سنة ٦٤٦ هـ) في الفقه الشافعي الذي استخرجه من سِتِّين كتاباً.

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الغني بن حميد بن محمود الكبيسي، في دار حراء بمكَّة المكَّرمة، عام١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م، في (٥٧٢) صفحة. وحقَّقه الأستاذ عبد الله بن عبد الرحمٰن المحيسن، كرسالة للماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

١٦ ـ **الطرق والوسائل في تخريج أحاديث «خلاصة الدلائل»**: لمحيي الدين، أبي محمد، عبد القادر بن محمد بن محمد بن نصر الله الحنفي المصري، المعروف بـ: «القُرشي» (المتوفى سنة ٧٧٥ هـ).

خرَّج به أحاديثَ «مختصر القدوري» في فروع الحنفية، قال الكتّاني: «في مجلَّدةٍ صخمةٍ»[١].

١٧ ـ **العناية في تخريج أحاديث «الهداية» للمرغيناني**: للقرشي أيضاً.

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٨٩).

وهو مخطوطٌ[٢].

١٨ ـ **المعتبر في تخريج أحاديث «المنهاج» و«المختصر»**: لبدر الدين، محمد بن بهادر الزَّركشي المصري (المتوفى سنة ٧٩٤ هـ).

خَرَّج فيه أحاديثَ «منهاج الوصول إلى علم الأصول» للبيضاوي (المتوفى سنة ٦٨٥ هـ). و«مختصر منتهى السُّؤل والأول» لابن الحاجب (المتوفى سنة ٦٤٦ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ حمدي عبد المجيد السَّلَفي في دار الأرقم بالكويت، عام

---

(١) انظر: الرسالة المستطرفة: ص: ١٨٩.

(٢) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/١١٠٨ ـ ١١٠٩).

١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م، في (٣٧٥) صفحة. وحقَّقه الأستاذ عبد الرحيم محمد بن أحمد القشقري، كرسالة للدكتوراة، من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م في (٥٩٩) صفحة.

١٩ ـ الذهب الإبريز في تخريج أحاديث فتح العزيز: للزركشي أيضاً.

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٨٩).

وهو مخطوطٌ في طوبقيو سراي باستنبول، برقم (٢٩٧٣)، وطُبع في الهند قديماً.

٢٠ ـ المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث «المصابيح» للبَغَوي: لصدر الدين، أبي المعالي، محمد بن إبراهيم بن إسحاق المُنَاوِي (المتوفى سنة ٨٠٣ هـ).

قال في مقدِّمته: «جعلتُ كتابي هذا لتخريج أحاديثه، ونسبتُ كلَّ حديثٍ إلى مخرِّجه من أصحاب الكتب السِّتّة، فإن لم يكن الحديث في شيءٍ من الكتب؛ خرَّجتُه من غيرها، كمسند الشافعي، وموطأ مالكٍ، وغيرها».

وهو مخطوطٌ[١].

٢١ ـ تخريج أحاديث كتاب «أربعون حديثاً في اصطناع المعروف» للمنذري: للمناوي أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ سمير طه المجذوب، في عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في (١١٢) صفحة.

٢٢ ـ تخريج أحاديث «المهذَّب في الفقه الشافعي» للشيرازي: لسراج الدين، عمر بن علي، المعروف بـ: «ابن المُلَقِّن» (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩٠).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/١١٠٨ ـ ١١٠٩).

٢٣ ـ البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في «الشرح الكبير» للرافعي: لابن المُلَقِّن أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ جمال محمد السيد، وأحمد شريف الدين، في دار العاصمة بالرياض، عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

٢٤ ـ خلاصة البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في «الشرح الكبير» للرافعي: لابن المُلَقِّن أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ حمدي عبد المجيد السَّلَفي، في مكتبة الرشد بالرياض، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م، في مجلَّدتين.

٢٥ ـ تحفة المحتاج إلى أدلة «المنهاج» للنَّووي: لابن المُلَقِّن أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله بن سعاف اللِّحياني، في دار حراء بمكَّة المكرَّمة، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م، في مجلَّدتين.

٢٦ ـ تخريج أحاديث «مختصر المنهاج في أصول الفقه» للبيضاوي: للحافظ أبي الفضل، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى سنة ٨٠٦ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ صبحي البدري السَّامَرَّائي، في دار الكتب السلفية بالقاهرة، عام ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م، في (٣٧) صفحة.

٢٧ ـ تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في «منهاج البيضاوي»: للعراقي أيضاً.

يعني به: «منهاجَ الوصول إلى علم الأصول»: لعبد الله بن عمر البيضاوي (المتوفى سنة ٦٨٥ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد بن ناصر العجمي، في دار البشائر الإسلامية ببيروت، عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م، في (١٣١) صفحة.

٢٨ ـ المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في «الإحياء» من الأخبار: للعراقي أيضاً.

قال السَّخاوي في «الضوء اللامع» (٤/ ١٧٣): «للعراقي ثلاثة كتب في تخريج أحاديث الإحياء، كبير، ووسط، وصغير».

أمَّا الكبيرُ فقد ذكره الحافظ ابن حجر في «المعجم المفهرس» (١٧٥/ ب)، واسمه: «إخبار الأحياء بأخبار الإحياء» في أربع مجلَّدات، قال ابن فهد: «فرغ من تسويده سنة ٧٥١ هـ، قرأ عليه شيئاً منه الحافظُ عماد الدين ابن كثير، وقد بَيَّض منه نحو من (٤٥) كراساً، وَصَلَ فيها إلى أواخر الحجِّ، ثم اختصره في مجلَّدةٍ ضخمةٍ سَمَّاه: (المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار) فاشتهر، وكُتب منه نسخٌ عديدةٌ، وسارت به الركبان إلى الأندلس وغيرها من البلدان، فبسبب ذلك تباطأ الشيخ عن إكمال تبييض الأصل، وشرع قبل ذلك في مصنَّفٍ متوسّطٍ بين المطوّل والمختصر، فذكر فيه أشهر أحاديث الباب سَمَّاه: (الكشف المبين عن تخريج إحياء علوم الدين)، كتب منه شيئاً يسيراً، وحَدَّث ببعضه، قرأ عليه شيخُنا نور الدين الهيثمي».

وطريقتُه في التخريج: أنّه إن كان الحديثُ في الصحيحين، أو أحدهما؛ اكتفىٰ بعزوه إليه. وإذا لم يكن في الصحيحين أو أحدهما؛ ذكر من أخرجه من بقية أصحاب الكتب السِّتّة، وإذا كان في أحد الكتب السِّتّة؛ لم يَعْزُهُ إلىٰ غيرها إلا لغرضٍ مفيدٍ، كأن يكون من أخرجه ممَّن التزم الصحةَ في كتابه، أو كان لفظُه أقربَ إلىٰ لفظه الذي في «الإحياء». وإذا لم يكن الحديثُ في أحد الكتب السِّتّة؛ ذكر مواضعَه في غيرها من كتب الحديث المشهورة الكثيرة، وإذا تكرَّر الحديثُ في «الإحياء»، فإن تكرَّر في بابٍ واحدٍ؛ ذكر تخريجَه أول مرة غالباً. وقد يكرِّر تخريجه لغرض، أو لذهول عن كونه تقدم تخريجه، وربما ذهل عن التنبيه.

وطريقتُه في عرض التخريج: أنه يذكر طرفَ الحديث الذي في «الإحياء» وصحابيّه، ومخرجه، ثم يبيِّن صحتَه، أو حسنَه، أو ضعفَه. وإذا لم يكن للحديث أصلٌ في كتب السُّنّة؛ بَيّن ذلك بقوله: «لا أصلَ له»، وأحياناً يقول: «لا أعرفه» أي: لا يعرفه حديثاً في كتب السُّنّة في حدود اطِّلاعه. وهذا دِقَّةٌ منه في التعبير.

وهذا التخريج ضروريٌّ، ومُهِمٌّ جداً؛ لأن كتاب «إحياء علوم الدين» يشتمل على كثير من الأحاديث الضعيفة، والواهية، بل والموضوعة. فتولّى هذا التخريجُ بيانَها، وميَّز صحيحها من سقيمها بشكلٍ مختصرٍ، وبعبارةٍ سهلةٍ واضحةٍ.

طُبع هذا الكتاب قديماً في هامش «الإحياء» في دار الكتب العربية بالقاهرة، عام ١٣٣٢ هـ ـ ١٩١٣ م، في أربع مجلَّدات. وطُبع في المطبعة المصرية العثمانية بالقاهرة، عام ١٣٥٢ هـ ـ ١٩٣٣ م، في أربع مجلَّدات. وطُبع مستقلاً عن «الإحياء» بتحقيق الأستاذ أشرف عبد المقصود، في دار طبرية بالرياض، عام ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م، في مجلَّدتين.

٢٩ ـ تخريج الأحاديث التي يقول فيها الترمذي: و«في الباب»: للعراقي أيضاً.

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٨٩).

٣٠ ـ تخريج «المستدرك للحاكم النَّيسابوري»: للعراقي أيضاً.

ذكره الحافظ ابن حجر في «المعجم المؤسَّس» (٢/ ١٨٥) فقال: «ثم شرع في الإملاء من تخريج المستدرك، فكتب منه قدر مُجَيْلَدَةٍ إلى أثناء كتاب الصلاة، أملى ذلك في نحو ثلاثمئة مجلس، من أول السادس عشر بعد المئة إلى آخر السادس عشر بعد الأربعمئة، لكن الثامن، والأربعمئة، وكذلك الثالث عشر بعد الأربعمئة وما بعده إلى آخر الأمالي ليست من المستخرج».

٣١ ـ تخريج «الأربعين النُّووية»: للعراقي أيضاً.

ذكره الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢/ ١٨٤). وقال السَّخاوي في «الضوء اللاَّمع» (٤/ ١٧٤): «أملى أربعمئة مجلس وستة عشر مجلساً، فأولاً أشياء نثريات، ثم تخريج الأربعين النووية».

٣٢ ـ تخريج أمالي الرافعي: للعراقي أيضاً.

ذكره ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢/ ١٨٤).

٣٣ ـ تخريج أحاديث «الشرح الكبير» للرافعي على «الوجيز» للغزالي: لبدر الدين ابن جماعة (المتوفى سنة ٨١٩ هـ).

٣٤ ـ تخريج أحاديث «تقريب الأسانيد للعراقي»: للقاضي ولي الدين أبي زُرْعَة العراقي (المتوفى سنة ٨٢٦ هـ).

وهو مخطوطٌ.

٣٥ ـ الكافي الشاف في تخريج أحاديث «الكشَّاف» للزمخشري: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

قال الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص:١٨٦): «لخَصَّه من تخريج الزَّيْلَعي، وزاد عليه ما أغفله من الأحاديث المرفوعة؛ التي ذكرها الزمخشري بطريق الإشارة، والآثار الموقوفة، فإنه ترك تخريجها إمّا عمداً، وإما سهواً».

طُبع في المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، عام ١٣٥٤ هـ ـ ١٩٣٥ م، في آخر الجزء الرابع من «الكشَّاف».

٣٦ ـ نتائج الأفكار في تخريج أحاديث «الأذكار» للنووي: للحافظ ابن حجر أيضاً.

قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص:١٨٦): «ولم يُتِمّ تخريجه فكَمَّله تلميذُه السَّخاوي».

طُبع بتحقيق الأستاذ حمدي عبد المجيد السَّلَفي، في مطبعة الإرشاد ببغداد، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م، في مجلَّدةٍ.

٣٧ ـ الدِّرايةُ في تخريج أحاديث الهداية: للحافظ ابن حجر أيضاً.

وهو تلخيصٌ لكتاب «نصب الراية» للحافظ الزَّيلعي، لم يصنِّفه صاحبُه استقلالاً، وإنما لَخَّص فيه ما جاء من التخاريج التي في «نصب الراية»، وترتيبُه

كترتيب الأصل في الأبواب، لكنه أَخَلّ بأشياء من مقاصد الأصل رأىٰ: أنه يمكن الاستغناءُ عنها.

والكتاب ـ وإنْ كان مُلَخَّصاً مختصراً ـ ربمايسهل على المبتدئ، ويختصر له الوقت عند المراجعة فيه، لكن ليس فيه كبيرُ فائدةٍ مع وجود الأصل[1]؛ لأنه من المعلوم: أن مبنىٰ التخريج النافع علىٰ استقصاء طُرق الحديث وبيان مواضعه، مع كمال التوضيح، لتتمّ الفائدةُ، ويكمل الانتفاعُ، وتشفىٰ الصدورُ في الوصول إلىٰ أعماق تخريج الحديث. وكتابُ الزيلعيِّ هو كذلك، وليس فيه استطرادٌ، أو حشوٌ، فكلُّ تلخيصٍ أوحذفٍ لبعض طُرق الحديث أو الدلالة علىٰ مواضعه بشكلٍ كاملٍ يقلِّل من قيمة الكتاب العلمية في موضوعه، ويضعِّف الانتفاعَ بما جاء فيه، ويخلّ بمقصوده الذي صَنَّفه مؤلِّفُه من أجله.

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الله هاشم اليماني، في مطبعة الفجالة الجديدة بالقاهرة، عام ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م، في ثلاث مجلَّدات. وصوَّرته دار المعرفة ببيروت.

٣٨ ـ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير: للحافظ ابن حجر أيضاً.

وهو كتابٌ نافعٌ جيّدٌ، لَخَّص فيه الحافظُ كتابَ: «البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير» لسراج الدين عمر بن علي بن المُلَقِّن (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ)، وكتابَ «الشرح الكبير» هو كتابٌ في الفقه الشافعي لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي (المتوفى سنة ٦٢٣ هـ). شرح فيه كتابَ «الوجيز» لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (المتوفى سنة ٥٠٥ هـ).

وطريقتُه في تصنيف هذا الكتاب تُشبه طريقةَ تصنيف كتابه « الدراية في تخريج

---

(١) أي: مع وجود كتاب «نصب الراية».

أحاديث الهداية» إلى حدٍّ كبيرٍ. وإيراد الأحاديث فيه مرتَّبة على ترتيب أبواب الفقه.

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الله هاشم اليماني، في مطبعة الفجالة الجديدة بالقاهرة، عام ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م، في ثلاث مجلَّدات، وصوّرته دار المعرفة ببيروت.

٣٩ ـ موافقة الخُبْرِ الخَبَرَ في تخريج أحاديث وآثار «المختصر»: لابن حجر أيضاً.

خرَّج فيه أحاديثَ «منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل» المعروف بـ: «مختصر ابن الحاجب»، ويقال له أيضاً: «مختصر الوصول والأمل. . .» لابن حاجب عثمان بن عمر (المتوفى سنة ٦٤٦ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ حمدي عبد المجيد السَّلَفي، وصبحي جاسم السَّامَرَّائي، في مكتبة الرشد بالرياض، عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م، في مجلَّدتين.

٤٠ ـ هداية الرواة إلى تخريج «المصابيح» و«المشكاة»: لابن حجر أيضاً.

وهو تلخيصٌ لـ: «لباب الصدور» لصدر الدين المُنَاوي (المتوفى سنة ٨٠٣ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

٤١ ـ تخريج حديث الأسماء الحسنى: لابن حجر أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ مشهور حسن سلمان، في مكتبة الغرباء بالمدينة المنوَّرة، عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م، في (٨٤) صفحة.

٤٢ ـ تخريج الأربعين النَّووية: لابن حجر أيضاً.

وهو مخطوطٌ[٢].

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٧٢٥).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٥٢).

٤٣ ـ تخريج أحاديث «تفسير أبي اللَّيث السَّمَرْقَنْدي»: لزين الدين قاسم بن قُطْلُوْبُغا (المتوفى سنة ٨٧٩ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩١).

٤٤ ـ منية الألمعي فيما فات من «تخريج أحاديث الهداية» للزيلعي: لابن قُطْلُوْبُغَا أيضاً.

طُبع بتحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري، في مكتبة الخانجي بالقاهرة، عام ١٣٧٠ هـ ـ ١٩٥١ م، في (٦٤) صفحة.

٤٥ ـ تحفة الأحياء بما فات من تخاريج الإحياء: لابن قطلوبغا أيضاً.

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩١).

٤٦ ـ تخريج أحاديث «عوارف المعارف للسَّهْرَوَرْدي»: لابن قطلوبغا أيضاً.

٤٧ ـ تخريج أحاديث «الاختيار لتعليل المختار: لابن مَوْكود الموصلي الحنفي (المتوفى سنة ٦٨٣ هـ)»: لابن قطلوبغا أيضاً.

وهو مخطوطٌ[١].

٤٨ ـ تخريج أحاديث «أصول البزدوي»: لابن قطلوبغا أيضاً.

وهو مخطوطٌ[٢].

٤٩ ـ تخريج أحاديث «الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض»: لابن قطلوبغا أيضاً.

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩١).

٥٠ ـ تخريج «الأربعين السلمية في التصوُّف»: للحافظ شمس الدين، محمد بن عبد الرحمٰن السَّخاوي (المتوفى سنة ٩٠٢ هـ).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨ و٣٨١).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٤٨).

طُبع بتحقيق الأستاذ علي حسن عبد الحميد، في دار عمَّار «الأردن»، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م، في (١٦٥) صفحة.

٥١ ـ تكملة «نتائج الأفكار في تخريج الأذكار» للنَّووي: للحافظ السَّخاوي أيضاً.

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩٢).

٥٢ ـ تخريج أحاديث «العادلين» لأبي نُعَيم الأصبهاني: للسَّخاوي أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ مشهور حسن محمود سلمان، في دار البشائر الإسلامية ببيروت، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م، في (١١٢) صفحة.

٥٣ ـ مناهل الصَّفا في تخريج أحاديث الشفا في تعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ سمير القاضي، في مؤسسة الكتب الثقافية، ودار الجنان ببيروت، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م، في (٢٥٥) صفحة.

٥٤ ـ تخريج أحاديث «شرح العقائد النسفية»: لمسعود بن عمر التفتازاني (المتوفى سنة ٧٩٣ هـ): للسُّيوطي أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ صبحي السَّامَرّائي، في مكتبة الرشد بالرياض، عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م، في (٦٧) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ حمدي عبد المجيد السَّلَفي، في دار الأقصى بالكويت، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م، ومعه: «تخريج أحاديث شرح المواقف» للسيوطي.

٥٥ ـ تخريج أحاديث «شرح المواقف في علم الكلام»: لعضد الدين الإيجي (المتوفى سنة ٧٥٦ هـ): للسيوطي أيضاً:

طُبع بتحقيق الأستاذ يوسف بن عبد الرحمٰن المرعشلي، في دار المعرفة

ببيروت، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م، في (١٨٤) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ صبحي السَّامَرَّائي، في عالم الكتب ببيروت، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م، في (٦٣) صفحة.

٥٦ ـ نشر العبير في تخريج أحاديث «الشرح الكبير للرافعي على الوجيز للغزالي»: للسيوطي أيضاً.

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩٣).

٥٧ ـ فلق الإصباح في تخريج أحاديث «الشرح الكبير للرافعي على الوجيز للغزالي»: للسيوطي أيضاً.

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩١).

٥٨ ـ فرائد القلائد في تخريج أحاديث «شرح العقائد»: للتفتازاني: للمحدِّث علي بن سلطان محمد الهَرَوي المعروف بمُلاَّعلي القاري (المتوفى سنة ١٠١٤ هـ).

وهو مخطوطٌ[1].

٥٩ ـ الفتح السَّماوي بتخريج أحاديث «تفسير القاضي البيضاوي»: لزين الدين، محمد بن عبد الرؤوف المُنَاوي (المتوفى سنة ١٠٣١ هـ).

موضوعه هو تخريج الأحاديث والأخبار الواردة في تفسير البيضاوي.

يقول المؤلِّفُ في مقدِّمته: «إنني قد وقفتُ على عدة تخاريج للأحاديث الواقعة في الكشَّاف، ولم أقف على مَن أفرد تخريج الأحاديث الواقعة في تفسير القاضي ـ طيب الله ثراه، وجعل الجنَّةَ مثواه ـ بتأليفٍ مستقلٍّ مع دعاء الحاجة بل الضرورة إلى ذلك أشد؛ إذ منها الصحيحُ، والضعيفُ، والموضوعُ، وما لا أصل له، ولم يوقف له على خبر بالكلية، فأفردت لذلك هذه العجالة... وسَمَّيتُه: الفتحَ السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي».

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٤٩).

سلك المؤلِّفُ في ترتيب هٰذا الكتاب ترتيبَ الأصل، وهو الترتيب المعروف لكتب التفسير حسب ترتيب السور، فيُورد في تفسير كل سورة ما يناسبها من أحاديث، وأخبار.

طُبع بتحقيق الأستاذ أحمد مجتبى بن نذير عالم، في دار العاصمة بالرياض، عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م، في ثلاث مجلَّدات.

٦٠ ـ **تخريج أحاديث الطريقة المحمدية**: لإمام بيرم شاه (المتوفى سنة ١٠٥٠ هـ).

وهو مخطوطٌ.

٦١ ـ **تخريج الأحاديث المانعة**: لعبد الرحمٰن بن إبراهيم، ابن هزور الدمشقي (المتوفى سنة ١٠٨٧ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

٦٢ ـ **تخريج أحاديث شفاء الأوام وبيان طرقها من دواوين أئمة الحديث والأعلام**: لعبد العزيز بن أحمد الضمدي النعماني (المتوفى سنة ١٠٨٧ هـ).

وهو تعليقٌ على «شفاء الأوام المميِّز بين الحلال والحرام» لناصر الدين الحق.

وهو مخطوطٌ[٢].

٦٣ ـ **تخريج أحاديث «الرَّضِيّ في شرح الكافية»**: لعبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمود فجال، في نادي المنطقة الشرقية بالدمام (السعودية)، عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٨٤ م، في (٩٦) صفحة.

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٥٠).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٥٠).

٦٤ ـ تخريج أحاديث النصيحة الكافية: لأبي الحسن علي بن أحمد الحُرَيْشي المغربي (المتوفى سنة ١١٤٣ هـ).

قال الكتاني: «لكن جُلّ نظره فيه في الجامعين للسُّيوطي»[١].

٦٥ ـ التنكيت والإفادة في تخريج أحاديث «خاتمة سفر السعادة» للفيروزآبادي: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن حسن، المعروف، بـ: «ابن همَّات الدمشقي» (المتوفى سنة ١١٧٥ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ أحمد البزرة، في دار المأمون بدمشق، عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م، في (١٣٧) صفحة.

٦٦ ـ تحفة الراوي في تخريج «أحاديث البيضاوي»: لابن همَّات أيضاً.

وهو مخطوطٌ.

٦٧ ـ موارد أهل السّداد والوفا في «تكميل مناهل الصَّفا» للسُّيوطي في تخريج أحاديث «الشفاء للقاضي عياض»: لأبي العلاء، إدريس بن محمد الحسيني العراقي (المتوفى سنة ١١٨٣ هـ).

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩٠).

٦٨ ـ تخريج أحاديث «الشهاب للقُضَاعي»: لأبي العلاء العراقي أيضاً.

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩٠).

٦٩ ـ مختصر البدر المنير في تخريج أحاديث «الشرح الكبير»: لابن المُلَقِّن، المُسَمَّىٰ بـ: «أحاديث تتعلَّق بأحكام مختلفة المراتب» و«التلخيص الحبير»: للحافظ ابن حجر العسقلاني: لمحمد بن درويش الحوت البيروتي (المتوفى سنة ١٢٧٦ هـ).

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٩٠.

طُبع بتحقيق الأستاذ كمال يوسف الحوت، في مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م، في (٣٠٢) ثلاثمئة وصفحتين.

٧٠ ـ **تخريج أحاديث «الشهاب للقُضَاعي»**: لمحمد بن جعفر الكتّاني (المتوفى سنة ١٣٤٥ هـ).

ذكره في كتابه «الرسالة المستطرفة» (ص:١٨٧) وقال: «وأحاديث «الشهاب للقُضَاعي» لأبي العلاء العراقي، ولجامع هذه الرسالة ـ تابَ الله عليه؛ لكنه لم يَتِمَّ، يَسَّر الله إتمامه بمنِّه».

٧١ ـ **فتح الوهاب بتخريج «أحاديث الشهاب»**: لأبي الفيض، أحمد بن محمد الصِّدّيق الغُمَاري (المتوفى سنة ١٣٨٠ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ حمدي عبد المجيد السَّلَفي، في مكتبة النهضة العربية ببيروت، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م، في مجلَّدتين.

٧٢ ـ **الهداية في تخريج أحاديث البداية**: للغُماري أيضاً.

خَرَّج فيه أحاديثَ: «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» لابن رشد (المتوفى سنة ٥٩٥ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ يوسف بن عبد الرحمٰن المرعشلي، في عالم الكتب ببيروت، عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م، في ثماني مجلَّدات.

٧٣ ـ **تخريج أحاديث «اللُّمع في أصول الفقه» للشِّيرازي**: للشيخ عبد الله بن محمد الصِّدِّيق الغُمَاري (المتوفى سنة ١٤١٣ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ يوسف بن عبد الرحمٰن المرعشلي، في عالم الكتب ببيروت، عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م، في (٤٤٠) صفحة.

٧٤ ـ **الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج**: للشيخ عبد الله بن محمد بن الصِّدِّيق الغماري أيضاً.

علَّق عليه وضبط تخريجاته الأستاذ سمير طه المجذوب.

طُبع في عالم الكتب ببيروت، عام ١٤٠٥ هـ، في (٢٩٥) صفحة، ومعه: «منهاج الوصول إلى علم الأصول» لناصر الدين عبد الله عمر البيضاوي (المتوفى سنة ٦٨٥ هـ).

٧٥ ـ **أحاديث «الاعتصام» للشّاطبي**: تحقيق وتخريج: عمر سليمان المكحل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، قسم السنة وعلومها بالرياض، عام ١٤٠٥ هـ ـ (ماجستير). ورد العنوان في مصدر آخر: تخريج أحاديث الاعتصام.

٧٦ ـ **أحاديث عمدة الفقه لابن قُدَامه**: تحقيق وتخريج: إعداد لطيفة بنت ناصر بن حمد الراشد، إشراف: هاشم عبد الفتَّاح هاشم جودة. الرئاسة العامة لتعليم البنات، كلية التربية للبنات بالرياض، عام ١٤٠٨ هـ (ماجستير).

٧٧ ـ **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى سنة ١٤٢٠ هـ).

خَرَّج فيه أحاديثَ «منار السبيل في الفقه الحنبلي» للشيخ إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان (المتوفى سنة ١٣٥٣ هـ)، رَتَّب «الإرواء» علىٰ أبواب كتاب «منار السبيل». وطريقتُه في التخريج: أنه يذكر الحديثَ وراويه من الصحابة ثم يبيِّن درجةَ الحديث من الصحة، أو الضَّعف، ثم يذكر من أخرجه من أصحاب المصنَّفات الحديثية، ومكان الحديث منها، كما يتكلَّم علىٰ الإسناد تصحيحاً، وتضعيفاً، ويذكر شواهدَ الأحاديث، ومتابعاتها، وإذا لم يتيسَّر له الوقوفُ علىٰ إسناد الحديث؛ ينقل ما وقف عليه من تخريج وتحقيق لأهل العلم، وفي هذه الحالة لا يذكر درجةَ الحديث. وعدد أحاديث الكتاب (٢٧٠٧) أحاديث.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م، في تسع مجلَّدات مع الفهارس العلمية.

٧٨ ـ **الإتحاف بتخريج أحاديث الإشراف**: للسيّد بدوي عبد الصَّمد.

خَرَّج فيه أحاديث «كتاب الإشراف على مسائل الخلاف» للقاضي عبد الوهاب المالكي (المتوفى سنة ٤٢٢ هـ).

خرَّج السيد بدوي عبد الصمد أحاديثه، وقَدَّم دراسةً مسهبةً عن عناية علماء المذاهب بأدلة مذاهبهم، وبيَّن مدى عناية المالكية بذلك، وتحدَّث عن المدرسة العِراقية، وعرَّف بالقاضي عبد الوهاب المالكي.

أمَّا منهجه في تخريج أحاديث الكتاب؛ فإنه بعد ذِكر المسألة وأحاديثها، وآثارها يعزوها إلى مصادرها من كتب السُّنّة، ويذكر طُرُقَها، ثم يدرس الأسانيدَ والطُّرُقَ، ويتتبَّع أحوالَ الرجال في الكتب المتخصِّصة بذلك، ويذكر ما في الأحاديث من عِلَلٍ في المتن أو السند ويناقشها، ويتتبَّع أقوالَ أئمة الحديث في حُكمهم على الأحاديث أو أسانيدها، وإذا كان الحديثُ ضعيفاً وله شواهدُ أو متابعاتٌ؛ ذكرها وبيَّن أثرَها في الحُكم على الحديث. كما يضبط ما يحتاج إلى ضبطٍ، ويوضِّح ما يحتاج إلى توضيحٍ من غريب الألفاظ، أو أسماء بعض الأماكن والرجال.

طُبع في دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي، عام ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، في أربع مجلَّدات.

* * *

٢٤ـ كُتب فَهَارِسِ الْحَدِيْثِ

«الفهرسة» يُراد بها: ترتيبُ مجموعةٍ من المعلومات على نسقٍ معيَّنٍ، وغالباً ما تكون على ترتيب حروف المعجم، وهي تُعين الباحثَ في الحصول على معلومته بسهولةٍ، ويُسْرٍ، وسرعةٍ، فتوفِّر عليه الجهدَ، والوقتَ.

أذكر فيما يلي أشهر الكتب المُفَهْرَسَة في الحديث وعلومه.

١ ـ **ترتيب أحاديث «الكامل في الضعفاء لابن عدي»**: للحافظ أبي الفضل، محمد بن طاهر بن علي الشيباني، المعروف بـ: «ابن طاهر المَقْدِسي» (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٤٥).

٢ ـ **ترتيبات الموضوعات**: للحافظ شمس الدين أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدمشقي الشافعي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

رَتَّب فيه كتاب «الموضوعات» لابن الجَوْزي (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ). وهو مخطوطٌ[1].

٣ ـ **ترتيب شرح المشارق**: لعبد اللَّطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين بن فرشتا الكِرْماني (المتوفى سنة ٨٠١ هـ).

رَتَّب فيه كتاب «مبارق الأزهار شرح مشارق الأنوار للرضي الصَّاغاني»،

(١) انظر: «الفهرس الشامل»: الحديث: (١/ ٣٦٧).

لابن مالك، الذي شرح فيه «مشارقَ الأنوار» للصَّاغاني، الذي جَمَع فيه بين صحيحَيْ البخاري، ومسلم. وقد شرحه إبراهيم بن مصطفىٰ بن بير محمد (كان حياً عام ٩٨٨ هـ) بعنوان: «أنوار البوارق في شرح ترتيب المشارق».

٤ ـ ترتيب أحاديث «المشارق للرضي الصَّاغاني»، لعبد الغني (المتوفى بعد ٩٠٣ هـ).

وهو مخطوطٌ.

٥ ـ الجامع الكبير: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين أبي بكر السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

انظر تعريفه في «مجاميع الحديث».

٦ ـ الجامع الصغير: للسُّيوطي.

انظر تعريفه في «مجاميع الحديث».

٧ ـ زيادات الجامع الصغير: للسيوطي

انظر تعريفه في «مجاميع الحديث».

٨ ـ ترتيب أحاديث أربعين حديثاً للشيخ الإمام ابن جَمَاعة: للسُّيوطي أيضاً:

وهو مخطوطٌ[١].

٩ ـ أنوار البوارق في «مبارق الأزهار في شرح مشارق الأنوار»: لابن ملك، لعلي بن الحسن (كان حياً سنة ٩٣٧ هـ).

وهو مخطوطٌ[٢].

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٦٥).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٢٦٠ ـ ٢٦١).

١٠ ـ **كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق**: للإمام عبد الرؤوف المُنَاوي (المتوفىٰ سنة ١٠٣١ هـ).

١١ ـ **الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور**: للمُنَاوي أيضاً.

١٢ ـ **المعجم الوجيز من أحاديث الرسول العزيز**: لعبد الله الميرغني (المتوفىٰ سنة ١٢٠٧ هـ).

١٣ ـ **رموز الأحاديث علىٰ ترتيب حروف الهجاء**: لأحمد ضياء الدين بن مصطفىٰ الطَّرابزوذي الكَمُشْخانَوي (المتوفىٰ سنة ١٣١١ هـ).

انظر تعريفه في «مجاميع الحديث».

١٤ ـ **مفتاح الصحيحين**: للحافظ السيّد محمد الشريف بن مصطفىٰ التّوقادي (المتوفىٰ سنة ٣١٣ هـ).

رَتَّب فيه المؤلِّفُ أحاديثَ كلِّ كتاب علىٰ حِدَة، فذكر أوائلها علىٰ ترتيب حروف المعجم، وأشار إلىٰ موضع كلِّ حديثٍ بتسمية الكتاب الذي هو فيه، ورَقم الباب داخل ذلك الكتاب، وأرقام الأجزاء والصفحات للطبعة التي اعتمدها لكلٍّ من الكتابين، وشروحهما.

طُبع بالآستانة عام ١٣١٣ هـ. وصوّرته دار الكتب العلمية في بيروت، عام ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م.

١٥ ـ **مفتاح صحيح البخاري**: للشيخ محمد شكري بن حسن الأنْقَروي التُّركي (المتوفىٰ سنة ١٣١٣ هـ).

رَتَّبه علىٰ أوائل الأحاديث بتسلسل حروف الهجاء، وأحال فيه إلىٰ الكتب وأرقام الأبواب فيها.

طُبع بالطباعة الحجرية، في إسطنبول، عام ١٣١٣ هـ، في (٢٤١) صفحة.

١٦ ـ نبراس السَّاري في أطراف البخاري، وهو «مفتاح الصحيح بعون الله الباري»، للبَنْجابي (المتوفىٰ بعد ١٣٤٥ هـ): للمحدِّث محمد عبد العزيز الدِّيُوبَنْدي السَّهالي الهندي.

مشىٰ فيه علىٰ ترتيب الكتب، والأبواب، والأحاديث التي فيها كما جاءت في «صحيح البخاري»، وأشار عند أول موضع للحديث إلىٰ باقي مواضع وروده فيه؛ إذا تعدّدت، وأشار بحاشية الكتاب إلىٰ موضع الباب في «فتح الباري» و«عمدة القاري».

طُبع في الهند بالمطبع الكريمي، وفي لاهور بالهند، عام ١٣٤٥ هـ ـ ١٩٢٦ م، في (٤٢٧) صفحة.

١٧ ـ الفتح الكبير بضَمِّ الزيادة إلىٰ الجامع الصغير: للشيخ يوسف بن إسماعيل النَّبهاني (المتوفىٰ سنة ١٣٥٠ هـ).

١٨ ـ دليل فهارس البخاري للكتب والأبواب الأساسية: محمد المصري الكُتبي البَيّومي (المتوفىٰ سنة ١٣٥٢ هـ).

أحال فيه إلىٰ مواضع كتب البخاري في ثلاث طبعات من المتن، وفي طبعتين من كلٍّ من شرح القَسْطَلّاني، وشرح العَيْني، وثلاث طبعات من شرح ابن حجر، مع ذكر عدد الأبواب، وعَدّ الأحاديث في كل كتاب منها.

طُبع في مطبعة الصَّاوي في القاهرة، عام ١٣٥٢ هـ ـ ١٩٣٣ م، في (٢٤) صفحة.

١٩ ـ هداية الباري إلىٰ ترتيب أحاديث البخاري: لعبد الرحيم بن عنبر المصري الطَّهْطاوي (المتوفىٰ سنة ١٣٦٥ هـ).

رتَّب فيه المؤلِّفُ أحاديثَ: «تجريد صحيح البخاري» للزَّبيدي (المتوفى سنة ١٢٠٥ هـ) علىٰ حروف المعجم، فذكر الحديثَ بكامله، وأحال للكتاب والباب، ومعه بأسفله شرحٌ لطيفٌ له.

طُبع بالمكتبة التجارية الكبرىٰ في القاهرة، عام ١٣٣٠ هـ ـ ١٩١٢ م، في مجلَّدتين، وصوَّرته دارُ الرائد العربي في بيروت.

٢٠ ـ **فهارس صحيح البخاري**: للشيخ رضوان محمد رضوان.

مشىٰ فيه المؤلِّفُ علىٰ ترتيب الكتب، والأبواب، والأحاديث التي فيها كما جاءت في «صحيح البخاري» فيذكر طَرفاً من الحديث الوارد في بابه، ثم يذكر اسمَ الصَّحابي الراوي لذلك الحديث بين هلالين، ثم يُقفِّي بعد ذلك بذكر سائر مواضع الحديث في كتاب البخاري وأبوابه. وعند تكرُّرِ ذكرِ الحديث يُحيل إلىٰ الموضع الأول الذي استوفىٰي بيانَ مواضعه فيه.

وصنع فهرساً ثانياً للأحاديث المعلَّقة غير المستوفية للأسانيد، وفهرساً ثالثاً للآثار الموقوفة الواردة فيه عن الصحابة والتابعين، ثم رابعاً لكتب البخاري وأبوابه، مع ذكر أرقامِها في نسخة المتن من صحيح البخاري، وأرقام شروح: الكِرْمَاني، وابن حجر، والعَيْني، والقَسْطَلاَّني.

طُبع بمطبعة دار الكتاب العربي في القاهرة، عام ١٣٦٨ هـ ـ ١٩٤٩ م، في (٦٠٠) صفحة.

٢١ ـ **أطراف صحيح البخاري**: للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي المصري (المتوفىٰ سنة ١٣٨٨ هـ).

رتَّب فيه المؤلِّفُ كُتَبَ «صحيح البخاري» وأبوابه، وأحاديثه، واستقصىٰ ذِكْرَ أرقام أطرافه في الموضع الأول لورود الحديث.

طُبع مع «فتح الباري» للحافظ ابن حجر، في المطبعة السَّلفية بالقاهرة، عام ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦٠ م.

وللمؤلِّف خدماتٌ جليلةٌ لكتب السُّنَّة، فله «فهارس صحيح مسلم» طُبعت بآخر الطبعة التي حقَّقها في مجلَّدٍ مستقلٍّ. وله«جامع مسانيد صحيح البخاري»، و«قُرَّة العينين أطراف الصحيحين» وقد ذكر هٰذين الكتابين في مقدِّمة كتابه: «اللُّؤلؤ

والمرجان فيما اتَّفق عليه الشيخان». وله كذلك فهارس «سنن ابن ماجه»، و«موطأ مالك»، و«الأدب المفرد» للبخاري، كما أنه ساهَمَ في وضع «مفتاح كنوز السُّنة» و«المعجم المفهرس لألفاظ الحديث» الذي وَضَعه المستشرقون، وله «تيسير المنفعة بكتابي مفتاح كنوز السنة، والمعجم المفهرس» رَقَّم فيه الكتب، والأبواب في الكتب التسعة وفق ما جاء في هـٰذين الكتابين.

٢٢ ـ كَشَّاف صحيح أبي عبد الله البخاري، بالترتيب الأبجدي للألفاظ والموضوعات وأسماء الأشخاص والأعلام: لمصطفىٰ كمال وصفي.

طُبع في مطبعة الشعب في القاهرة، عام ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣ م، في (٧٢) صفحة.

٢٣ ـ دليل القاري إلىٰ مواضع الحديث في صحيح البخاري: للأستاذ عبد الله ابن محمد الغنيمان.

وهو يُفهرِس فيه لأطراف الأحاديث أبجدياً مع الإحالة للكتاب والباب، وأرقام الأجزاء والصفحات لكتاب «فتح الباري» لابن حجر، في الطبعة التي حقَّقها الأستاذ محمدُ فؤاد عبد الباقي.

طُبع بمؤسَّسة الرسالة في بيروت، عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م، في مجلَّدةٍ.

٢٤ ـ الفهرس العام لأحاديث سنن أبي داود: لعبد المهيمن الطَحَّان:

فهرس فيه للطبعة التي حقَّقها عادلُ السيّد، وعزّت الدعَّاس.

طُبع ملحقاً بالسُّنن بدار الحديث في حمص، عام ١٣٩٤ هـ، ملحقاً بالجزء الخامس.

٢٥ ـ مفتاح سنن الترمذي: لعبد البَر عباس:

فهرس فيه للطبعة التي حقَّقها عِزّت عبيد الدعّاس.

وقد رَتَّب أوائل الأحاديث علىٰ حروف المعجم.

طُبع بآخرها في مطبعة الأمل في حمص، عام ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م، في الجزء العاشر منه. وطُبع في دار ابن كثير عام ١٤٢٨ هـ في آخر الجزء العاشر.

٢٦ ـ المُرشِد إلى أحاديث سُنن التِّرمذي: لصدقي البيك.

وهو معجمٌ مفهرسٌ لألفاظه وفق الطبعة التي حقَّقها الأستاذ عزّت عبيد الدعاس، وقد ألحقه بجدول مطابقة أحاديثه مع طبعة القاهرة.

طُبع في مطبعة الفجر في حمص، عام ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م.

٢٧ ـ فهارس سنن النَّسائي: للشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة (المتوفى سنة ١٤١٧ هـ).

يتضَّمن تسعة فهارس متنوِّعة للكتاب، حسب الطبعة المصرية التي طُبعت بالمكتبة التجارية الكبرىٰ في القاهرة، عام ١٣٤٨ هـ، بعد أن قامَ بترقيم كتبها وأبوابها وفق كتاب «تيسير المنفعة» لمحمد فؤاد عبد الباقي. فجاء الفهرسُ في الجزء التاسع مستقلاً.

٢٨ ـ فهارس سنن ابن ماجه: للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.

طُبع ملحقاً بالطبعة التي حقَّقها، وطُبعت بدار إحياء الكتب العربية في القاهرة، عام ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م، في مجلَّدتين.

٢٩ ـ فهرس أحاديث مسند الإمام أحمد: لأبي هاجر، محمد السعيد بن بَسْيُوني زغلول المصري.

فَهْرَسَ المؤلِّفُ أوائل أحاديث هذا الكتاب حسب أطرافها علىٰ حروف المعجم، وفق طبعة المسند الميمنية في القاهرة، عام ١٣٠٦ هـ.

طُبع الفهرس بدار الكتب العلمية في بيروت، عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٨٨٥ م.

٣٠ ـ فهارس أحاديث وآثار سُنن الدَّارمي: إعداد أحمد عبد القادر الرِّفاعي.

طُبع بعالم الكتب في بيروت، عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م.

٣١ ـ فهرس أحاديث موطَّأ مالك: إعداد الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.

ألحقه بالطبعة التي حقَّقها.

وطُبعت بدار إحياء الكتب العربية، في القاهرة، عام ١٣٧١ هـ ـ ١٩٥١ م، في مجلَّدتين.

٣٢ ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف: رَتَّبه جماعةٌ من المستشرقين.

فَهْرَسوا فيه جميعَ ألفاظ الكتب السِّتّة و«موطأ مالك» و«مسند الإمام أحمد بن حنبل»، «وسنن الدَّارمي»، وهذه من أمّهات كتب الحديث، ورتَّبوا هذه الألفاظ على حروف المعجم، وذكروا تحت كلِّ لفظةٍ الأحاديثَ التي وردتْ فيها هذه اللفظة، ورمزوا لمَن أخرج تلك الأحاديثَ من أصحاب الكتب التي فهرسوا لها، وهذا المعجمُ من أوسع المعاجم، وأسهلها؛ ذلك لأنه يكفي أن يعرف الباحثُ كلمةً واحدةً من الحديث الذي يبحث عنه؛ ليقف على الحديث كاملاً، ويعرف مُخَرّجيه. فمثلاً قولُه ﷺ «وابتسامتك في وجه أخيك صدقةٌ» يُمكنِك أن تقف على هذا الحديث في مادة: (بسم)، و(وجه)، و(أخ)، و(صدق)، ففي أيِّ لفظةٍ من هذه الألفاظ بحثتَ؛ ستجد هٰذا الحديثَ، كما ستجد غيره من الأحاديث التي ذكرت فيها واحدةٌ من هذه الألفاظ، ومن ثم كانت سهولةُ استعمالِه، ويُسْرُ الرُّجوعِ إليه، والاستفادةُ منه.

طُبعت منه نُسَخٌ محدودةٌ في أوروبّة، مما جعله مقصوراً على المكتبات العامة، نادرُ الوجود في المكتبات الخاصة. وكتابُ «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي»، قامَ بوضعه بالعربية لفيفٌ من كبار المستشرقين، كُتِبَتْ أسماؤهم على وجه أجزاء الكتاب، ومنهم: الدكتور فِنْسِنْك، وبدؤوا عملهم فيه سنة ١٩١٦ م، وأُعِدَّ للطبع سنة ١٩٣٢ م، ثم بُدِئَ بنشره أجزاء رقيقة سنة ١٩٣٣، ثم طُبع منه الجزء الأول في ليدن سنة ١٩٣٦ م، وطُبع منه الجزء الأخير السابع في ليدن أيضاً سنة ١٩٦٩ م، فكان ما بين البدء بتأليفه والفراغ من طبعاته ثلاثاً وخمسين سنة.

ولم يُدخِلُوا فيه أسماءَ الأعلام، ولديهم مجلَّدٌ خاصٌّ بأسماء الأعلام طُبع مؤخَّراً. وخدموا بهٰذا الكتابِ تسعةَ كتبٍ من كتب السنة.

وتمَّ تصوير هذا الكتاب أخيراً في بيروت سنة (١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م) وكثرت نسخه، وانتشرت بين أهل العلم.

٣٣ ـ مفتاح كنوز السُّنَّة: قام بوضعه بالإنكليزية الدكتور المستشرق أ.ي. فِنْسِنْك الهولندي، (المتوفىٰ سنة ١٣٥٨ هـ ـ ١٩٣٩ م).

مَكَث المؤلِّفُ في تأليف هذا الكتاب عشر سنين، وطُبع بالإنكليزية عام ١٩٢٧ م بليدن، ونقله إلىٰ العربيَّة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، وبقي في ترجمته ومراجعة نصوصه أربعَ سنواتٍ، وطُبع بالقاهرة عام ١٣٥٢ هـ ـ ١٩٣٤ م.

وخَدَمَ هـٰذا الكتابُ أربعةَ عَشَرَ كتاباً من كتب السُّنّة. هي الكتب التسعة المتقدمة في «المعجم المفهرس» والخمسة الباقية هي: «مسند أبي داود الطيالسي»، و«سيرة ابن هشام»، و«المغازي» للوَاقِدي، و«الطبقات الكبرىٰ» لابن سعد، و«المسند» المنسوب للإمام زيد بن علي. وطريقته: أنه يُفهرِس ألفبائياً لموضوعات الحديث، كالصَّلاة مثلاً، تجدها فيه ضِمن حرف الصَّاد، ثم يذكر جميعَ الأبواب المتعلِّقة بالصَّلاة، ويرمز لوجود أحاديثها في الكتب الأربعة عشر بالرُّموز التي وَضَعها في أول كتابه وأوضحها.

طُبع في مصر عام ١٣٥٣ هـ ـ ١٩٣٤م، في مجلدة كبيرة. ثم أُعيدت طباعته في لبنان.

٣٤ ـ تيسير المنفعة بكتابَيْ: «مفتاح كنوز السُّنَّة» و«المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي»: للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.

وقد أراد المؤلف من تأليفِهِ تيسيرَ الانتفاع بالكتابين المذكورين في عنوانه في إحالتهما إلىٰ الكتب الثمانية من كتب الحديث النبوي، وهي:

١ ـ صحيح البخاري. ٢ ـ صحيح مسلم.
٣ ـ سنن أبي داود. ٤ ـ جامع الترمذي (سننه).
٥ ـ سنن النسائي. ٦ ـ سنن ابن ماجه.
٧ ـ سنن الدَّارمي. ٨ ـ موطأ مالك.

فرقَّم أبوابَ هٰذه الكتبِ وفق ما جاء في «المعجم المفهرس» و «مفتاح كنوز السنة».

طُبع في مطبعة المنار بالقاهرة عام ١٣٥٣هـ ـ ١٣٥٤هـ. ثم طبعَتْهُ دارُ الحديث، للطباعة والنشر والتوزيع في بيروت، عن هذه الطبعة تصويراً في سنة ١٤٠٤هـ.

٣٥ ـ فهارس سُنن الدَّارقطني: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بدار المعرفة في بيروت، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م، في (٢٤٣) صفحة.

٣٦ ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث في سنن الدارقطني: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بدار المعرفة في بيروت، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م، في (٣٧١) صفحة.

٣٧ ـ فهرس أحاديث السُّنن الكبرىٰ للبيهقي، إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بدار المعرفة في بيروت، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

٣٨ ـ فهرس أحاديث المستدرك علىٰ الصحيحين للحاكم النَّيْسَابوري: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م، في (٦٣٢) صفحة.

٣٩ ـ فهرس أحاديث مسند الحُمَيْدِي: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بدار النُّور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية في بيروت، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م، في(١٥٢) صفحة.

٤٠ ـ فهرس أحاديث مسند الإمام الشافعي: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بدار النُّور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية، في بيروت، عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م، في (١٦٠) صفحة.

٤١ ـ فهرس أحاديث موارد الظَّمآن إلىٰ زوائد ابن حِبَّان للهَيْثَمي: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بدار النُّور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية، في بيروت، عام ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧، في (٢٠٨) صفحات.

٤٢ - فهرس أحاديث نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول للحكيم الترمذي: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بدار النُّور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية، في بيروت، عام ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨ م، في (١٢٨) صفحة.

٤٣ - فهارس الأُمّ للشافعي وملحقاته: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بدار المعرفة في بيروت، عام ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٤٤ - فهارس عِلَل الحديث لابن أبي حاتم الرَّازي: إعداد الأستاذ يوسف المرعشلي.

طُبع بدار المعرفة في بيروت، عام ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٤٥ - فهرس أحاديث التلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بدار المعرفة في بيروت، عام ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٤٦ - فهرس أحاديث التاريخ الصَّغير للبخاري، ومعه فهرس المراسيل لأبي داود السِّجِسْتاني: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بدار المعرفة في بيروت، عام ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٤٧ - فهرس أحاديث المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية لابن حجر العسقلاني. إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بدار المعرفة في بيروت، عام ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٤٨ - فهرس أحاديث الزُّهْد لعبد الله بن المُبَارك المَرْوَزي: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بدار النُّور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية في بيروت، عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م، في (١٧٦) صفحة.

٤٩ ـ **فهرس أحاديث الزُّهْد للإمام أحمد بن حنبل**: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بدار النُّور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية في بيروت، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م، في (١٧٦) صفحة.

٥٠ ـ **فهرس أحاديث تفسير البَغَوي**: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بدار النُّور ودار البشائر في بيروت، عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م، في (٢٥٦) صفحة.

٥١ ـ **فهرس أحاديث شرح معاني الآثار للطَّحاوي**: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بعالم الكتب في بيروت، عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

٥٢ ـ **موسوعة أطراف الحديث النَّبوي الشريف**: إعداد الأستاذ أبي هاجر، محمد السَّعيد بن بَسْيُوني زغلول.

ضمنها أحاديث (١٢٦) كتاباً، رَتَّب أوائل أحاديثها على حروف المعجم.

طُبعت بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٨٩ م، في إحدىٰ عشرة مجلَّدةً. ثم ألحقها بذيلٍ يحتوي علىٰ مئة كتاب أخرىٰ، طبعه بمكتبة الغرباء، في المدينة المنَّورة، عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م، في أربع مجلَّدات.

* * *

٢٥ ـ كتب سبب وُرود الحديث

يُراد بها تلك الكتب التي اعتنى فيها مؤلِّفوها بذكر أسباب وُرود الحديث، وإليك تعريفَ أشهر هٰذه الكُتب:

١ ـ **محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصَّلاح**: لشيخ الإسلام سِراج الدين أبي الحفص، عمر بن رَسْلان بن نصير المصري البُلقيني (المتوفىٰ سنة ٨٠٥ هـ).

نظر البُلقيني إلىٰ ما كُتِبَ قبل ذلك، فوجد نفسَه أول من سيكتب في هٰذا الموضوع، فله فضلُ السَّبق، ومعاناة المؤسِّس، وما سُبِقَ في ذلك إلا بشيءٍ يسيرٍ. وبيَّن في هٰذا الكتاب أهميةَ معرفة أسباب ورود الحديث، وأنّها تتساوى في تحقيق الأغراض العلمية مع معرفة أسباب نزول الآيات القرآنية الكريمة.

طُبع بتحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن، في دار الكتب المصرية بالقاهرة، عام ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م، في (١٠٥٣) صفحة، ومعه: «مقدمة ابن الصلاح».

٢ ـ **أسباب وُرود الحديث، أو «اللمع في سبب الحديث»**: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين، عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي المصري (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

وهو أوّل كتابٍ يحفظه لنا القدَر في هٰذا الموضوع. يمتاز هٰذا الكتابُ عما أُلِّف بعده في سهولة ترتيبه، و جودة عبارته، وخُلوّه من أيِّ حَشْوٍ أو تطويلٍ. يُورد المؤلِّفُ في كلِّ بابٍ من الأبواب المتقدِّمة عدداً من الأحاديث المتصلة به ذاكراً الحديثَ أوّلاً، ثم سببَه بعد ذلك. ويُورد الحديثَ، وسببَه بطريق التعليق، أي: حذف الإسناد كلِّه والاقتصار علىٰ الصحابي. ويذكر للحديثَ أحياناً أكثر من سببٍ.

طُبع بتحقيق الأستاذ يحيىٰ إسماعيل أحمد، في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م، في (٣٦٣) صفحة، وطبعته دار الوفاء بالمنصورة (مصر)، عام ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٣ - **البيان والتعريف في أسباب وُرود الحديث الشريف**: للعلاَّمة إبراهيم بن محمد بن كمال الدين، المشهور بابن حمزة الدِّمشْقي (المتوفى سنة ١١٢٠ هـ).

حرص المؤلف أن يأتي في هذا الكتاب بالأحاديث القولية التي وردت علىٰ سببٍ، ويذكرها فيه مرتَّباً إيَّاها ترتيباً أبجديّاً؛ ليَسْهُل الوقوفُ عليها، وهو من أهمِّ الكُتب في هٰذا العِلم، والمُعَوَّلُ عليه في ذِكر أسباب وُرود الحديث.

طُبع بتحقيق الأستاذ حسين عبد المجيد هاشم، في دار الكتب الحديثة بالقاهرة، عام ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م، في ثلاث مجلَّدات. وطُبع بتحقيق الأستاذ سيف الدين كاتب، في دار الكتاب العربي ببيروت، عام ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م في مجلَّدتين.

* * *

٢٦ـ كتب غريب الحديث

وهي الكتب التي تشرح ما وقع في متن الحديث من لفظةٍ غامضةٍ بعيدةٍ من الفهم لقِلَّةِ استعمالها.

نعرِّف فيما يلي بأهمِّ الكُتب التي أُفردت بالتأليف فيه.

١ ـ **غريب الحديث**: لأبي عبيد القاسم بن سَلَّام الهَرَوي (المتوفىٰ سنة ٢٢٤ هـ).

يقول المؤلِّف في مقدمته: «إنّي جمعتُ كتابي هٰذا في أربعين سنة، وهو كان خُلاصة عمري». وقال ابن الصَّلاح: «فجمع، وأجادَ، واستقصىٰ، فوقع من أهل العلم بموقعٍ جليلٍ، وصارَ قدوةً في هٰذا الشأن». وقال ابن كثير: «وأحسن شيء وُضع في ذلك كتابُ أبي عبيد القاسم بن سَلّام».

قال الخطَّابي: «ليس لواحدٍ من هٰذه الكتب التي ذكرناها ـ يعني قبل كتاب أبي عبيد ـ أن يكون شيءٌ منها علىٰ منهاج كتاب أبي عبيد في بيان اللفظ، وصحّة المعنى، وجَوْدة الاستنباط، وكثرة الفقه.. مَكَث في تصنيف كتابه أربعين سنة يسأل العلماءَ عمّا أودعه من تفسير الحديث والأثر، والناس إذ ذاك متوافرون، والروضة أُنُفٌ، والحوض ملآن».

رَتَّب الهَرَوِيُّ هذا الكتابَ علىٰ ترتيب الصحابة والتابعين، فابتدأ بأحاديث رسول الله ﷺ، وثنَّاها بأحاديث صحابته، فتابعيهم ـ رضي الله عنهم ـ بذكر أحاديث كلِّ رجلٍ منهم علىٰ حِدَته، وخَتَم كتابه بصفحاتٍ لـ: «أحاديث لا يُعرف أصحابها».

وقامت طريقتُه علىٰ ذكر الحديث كاملاً، أو ما يقوم مقامَ كمالِه، يذكر سببه أو ما يُساعد علىٰ تحديد المعنىٰ ممّا يُحيط بالحديث، ثم يتبع الحديثَ سنده، وإذا كان له رواية أخرى ذكرها. ليبدأ بعد ذلك بالتفسير، بعد النَّصِّ علىٰ الموضع الذي يريد أن يكشف عنه غُموضَه، فيعرض للآراء المختلفة في تفسير اللَّفظ ناقلاً عن أئمة أهل اللغة.

طُبع هـٰذا الكتابُ بتحقيق الأستاذ محمد عظيم الدين، في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (الدَّكَنْ) عام ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م، في أربع مجلَّدات، وطُبع بتحقيق الأستاذ حسين محمد شرف، في الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميريه، في مصر، عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م، في مجلَّدتين، ولم يكمل.

٢ ـ غريب الحديث: لأبي محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّيْنَوَرِيّ (المتوفىٰ سنة ٢٧٦ هـ).

وَضَع ابنُ قتيبة هـٰذا الكتابَ استدراكاً لما فاتَ أبا عُبيد، إلاَّ أنه خالفَ أبا عبيد بأن افتتح كتابه بتفسيرِ بعض الألفاظ الفقهية الدائرة بين النَّاس، ثم تفسير ما وَرَد في الحديث من ذِكر القرآن، وسُوره، وأحزابه، والكُتب السَّماوية الأخرىٰ، وأعقب ذلك تفسيرَ ألفاظٍ وَرَدَتْ في القرآن والحديث، كالكافر، والظالم، والمنافق، والفاسق، والفاجر، والمُلحِد، وخَتَم هـٰذا الافتتاحَ بتفسير أسماء بعض فِرَق الأهواء كالرَّافضة، والخوارج، والمرجئة، والقَدريَّة.

وكان منهجُه في تفسير هـٰذه الألفاظ يقوم علىٰ ذكر اللفظ ثم تفسيره تفسيراً لُغَوِيّاً، يُبَيِّن فيها أصلَ الدَّلالة، وكيف انتقلت. فهو لا يذكر الحديثَ الذي جاء فيه هـٰذا اللَّفظُ إلاَّ إذاكان الأمرُ استشهاداً؛ لأن هـٰذه الألفاظ كانت تتكرَّر في الأحاديث كثيراً.

والكتاب مرتَّبٌ على الموضوعات لا على حروف الهجاء.

طُبع بتحقيق الأستاذ رضا الحبيب السُّوَيسي، في تونس، عام ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م، وأعاد طبعَه في الدار التونسية للنشر، عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م.

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله الجبوري، في وزارة الأوقاف العراقية ببغداد، عام ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م، في ثلاث مجلَّدات.

٣ ـ **غريب الحديث**: لإبراهيم بن إسحاق بن بشير بن عبد الله بن ديسم أبي إسحاق الحَرَبي البغدادي (المتوفىٰ سنة ٢٨٥ هـ).

بدأ المصنِّف هٰذا الكتابَ مرتَّباً ترتيباً معقَّداً باستعانته بطريقتي الإسناد والتقاليب، وجَعَله علىٰ ترتيب الصحابة، يُسَمِّي الصحابيَّ صاحب المسند، ويُفرِد عقب ذلك باباً لِلَّفظة التي يريد تفسيرَها، ثم يذكر حديثاً لصاحب المسند، ثم ينتقل إلىٰ تفسير لفظة الباب أو ما كان من مشتقّاتها، وبعد أن يُقدِّم هٰذه الأحاديثَ متلوةً بسندها؛ ينتقل إلىٰ تفسير لفظة الباب التي وقعت في كلِّ حديثٍ منها، فيتناولها واحداً فآخر، حسب الترتيب الذي اتَّبعه في ذكرها، وذلك بانتزاع جملةٍ من الحديث فيها اللفظةُ المراد تفسيرها، ويُصَدِّر ذلك بقوله: «وقوله..» ثم يبدأ بالتفسير.

أمّا منهجُه في التفسير؛ فتميّز بتتبُّعه الآراء المختلفة في تفسير اللفظة، ناقلاً عن أئمة اللغة من معاصريه وسابقيه ناقداً مرجِّحاً، وكذلك كان أخذُه عن أئمة الحديث؛ لأن تفسير الحديث بالحديث عنده مقدَّمٌ علىٰ تفسيره لُغَوِيّاً كطريقة المحدِّثين عامّةً، يقتصر غالباً علىٰ تفسير اللفظة المعقود لها الباب، ويبيِّن أحياناً المعنىٰ العامَّ المرادَ من الحديث، وقد يَجُرُّه هٰذا الكلام في الفقه، فيُفيض ويُكثِر من تتبّع الأدلّة تفوق عنايته بالشواهد، فكثيراً ما يستشهد بآيات القرآن الكريم، ثم يأتي الحديثُ الذي لم يكن أقلَّ أهميةً عنده، فهو يُكثر منه ليقوِّي ما ذهب إليه، أمَّا الشعر وأمثال العرب وأقوالهم فيُكثر بها الاستشهادَ أيضاً.

حاوَلَ المصنِّفُ أن ينهج في هٰذا الكتاب منهجَ سابقيه في التفسير، ولكن الذي تميَّز به هو الإكثارُ والإطالةُ في إشباع التفسير باتجاهاته المتعدِّدة، فملأت كتابه الاستطراداتُ اللُّغَوِيةُ، والفقهيةُ، والقرآنيةُ، والحديثيةُ، والتاريخيةُ، والأدبيةُ.

ومن هنا كان كتابُه كثيرَ الفوائد، وجمَّ المنافع؛ ولكنه ناقصٌ، فقد طُبعت المجلَّدة

الخامسة منه بتحقيق الأستاذ سليمان إبراهيم العايد، في مركز البحث العلمي بجامعة أُمّ القرى بمكّة المكّرمة، عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، في ثلاث مجلّدات.

٤ ـ غريب الحديث: لأبي سليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم بن الخَطَّابي (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ).

وَضع الخطَّابي هـٰذا الكتابَ استدراكاً لما فاتَ كتابي سابقَيْه، ورَتَّبه على النَّحو الذي اختاره أبو عبيد، وتابَعَه عليه ابنُ قتيبة، إلاّ أنه أضافَ في آخر كتابه جزءاً أصلَحَ فيه بعضَ أغلاط المحدِّثين فيما رَوَوْهُ.

أمّا منهجُه في التفسير؛ فتظهر فيه العنايةُ بذكر بعض المشتقّات، و تقديم اللَّفظ في سياقاتٍ توضِّح معناه، كما تبرز عنايتُه بالمشترك اللّفظي، وقد يتوقَّف في كثيرٍ من المواضع لإبراز الفُروق بين المترادفات.

وقد بَرَزَ عنده الاهتمامُ الواضحُ بالتصحيف، وتصحيحه إضافةً إلى الاستعانة بالقضايا الصَّرفية في التفسير، كالقَلب، والإبدال، والإدغام، والإعلال. وهو يُكثر في هذا الكتاب الاستشهادَ بالآيات القرآنية، والأحاديث، ويفسِّر الحديثَ بالحديث ليؤيِّد المعنى الذي يوضِّحه بما ورَدَ فيه أحاديث، ويستشهد أيضاً بالأشعار وأمثال العرب وأقوالهم بلا إطالةٍ وتقصيرٍ.

وكتاب الخطّابي هـٰذا، والذي قبله لابن قُتَيْبَة كسابقهما غيرُ مرتّبين على حروف المعجم.

طُبع هـٰذا الكتابُ بثلاثة أجزاء، بتحقيق الأستاذ عبد الكريم إبراهيم الغَرْبَاوي، في مركز البحث العلمي في جامعة أمّ القرى بمكة المكرّمة، عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م.

٥ ـ كتاب الغريبَيْن (غريب القرآن، وغريب الحديث): لأحمد بن محمد بن عبد الرحمٰن البَاشَاني، أبي عُبيدالهَرَوي (المتوفى سنة ٤٠١ هـ).

افتتح الهَرَوِيُّ مرحلةً جديدةً في تصنيف غريب الحديث من خلال هـٰذا الكتاب،

بما كان له من فضيلتي الجمع بين غريب القرآن، وغريب الحديث، وترتيبُه علىٰ حروف المعجم علىٰ وضعٍ لم يسبقه إليه سابقٌ.

يبدأ في كلّ مادَّةٍ بالآيات القرآنية، ثم يتبعها الأحاديثَ التي تأتي عقب تفسيره آيات المادة، ناقلاً عن أئمة اللُّغة والتفسير، ذاكراً القراءات ووُجوهها ومعانيها. أمّا الأحاديث فينسبها أحياناً بقوله مثلاً: «في حديث عبد الله» أو «في حديث الاستسقاء» أو «منه قولُه عليه السَّلام»، أمّا الكثرة الغالبة فهي عدمُ التحديد، فيقول مثلاً: «وفي الحديث»، ثم يقتصر علىٰ ذكر الجزء المشتمل علىٰ الغريب من الحديث فيفسِّره، وقد تظهر في تفسيره بعضُ القضايا الصَّرفية، أو الألفاظ المترادفة، أوالمشتركة، ولا سِيّما فيما ينقله من اللُّغويِّين، فيبيِّن اختلافَهم في وُجُوه التفسير من غير إطالةٍ. فقد التزم الهَرَوِيُّ الاختصار في الكتاب كلِّه.

انتشر كتابُ الهَرَوي هٰذا، ونال الاستحسانَ بسبب الدِّقَّة في الترتيب والتركيز والاقتضاب في التفسير، وصار هو العُمْدَةُ في غريب الحديث والآثار.

طُبع من هٰذا الكتاب الجزءُ الأولُ بتحقيق الأستاذ محمود محمد الطناحي، في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، عام ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م، في (٤٣٢) صفحة.

٦ ـ **تفسير غريب ما في الصحيحين**: لأبي نصر، محمد بن فتوح بن عبد الله الأزدي الميورقي (المتوفى سنة ٤٨٨ هـ).

طُبع بتحقيق زُبَيْدَة محمد سعيد عبد العزيز، في مكتبة السُّنّة بالقاهرة، عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٨٥ م، في مجلَّدةٍ.

٧ ـ **الفائق في غريب الحديث**: لمحمود بن عمر بن محمد بن أحمد، أبي القاسم، جار الله الزَّمَخْشَريّ (الموفى سنة ٥٣٨ هـ).

جرىٰ الزَّمخشريُّ في تفسير غريب الحديث علىٰ ذكر المعنى مباشرةً إذا لم يكن في الحديث إلاّ كلمةٌ واحدةٌ غريبةٌ، أمّا إذا كان فيه أكثر مِن هٰذا؛ فيبدأ فيه بلفظ المادة،

يُفْرِده بالذكر ثم يفسِّره، ثم يُفرِد كلَّ كلمةٍ من تلك الكلمات بالذكر ويفسِّرها، فيذكر بعضَ المشتقّات أحياناً. والشواهدُ عنده قليلةٌ جداً، وقد يتوقَّف أثناء التفسير أحياناً ليُشير إلىٰ ما في الحديث من نكتةٍ بلاغيةٍ، أو فائدةٍ فقهيةٍ، ولعلَّ أهمّ ما يتميّز هـٰذا الكتابُ عن الكُتب الأخرىٰ في الموضوع هو بإسهابه في قضايا النَّحو، والصَّرف غريبها وواضحها، ممّا يقتضيه التفسيرُ أو يكون غريباً عنه لا حاجةَ إليه، فغالباً ما كان ينهي تفسيرَ ما في الحديث من غريبٍ بإعراب بعضِ ما فيه. فبهـٰذه الإضافة الجديدة تميَّز كتابُ الزَّمخشري، فهـٰذه السمة البارزة فيه.

طُبع هـٰذا الكتابُ بتحقيق الأستاذ علي محمد البَجَاوي، ومحمد أبي الفضل إبراهيم، في دار إحياء الكتب العربية بمصر، عام ١٣٦٤ هـ ـ ١٩٤٥ م، في ثلاث مجلَّداتٍ، ثم توالت له طبعاتٌ.

٨ ـ **مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار**: للقاضي عياض بن موسىٰ بن عياض بن عمر، أبي الفضل اليَحْصُبي البُسْتي (المتوفىٰ سنة ٥٤٤ هـ).

اقتصر المصنِّفُ في هذا الكتاب علىٰ تفسير ألفاظ أُمّات كتب الحديث الجامعة للصِّحاح (صحيحي البخاري، ومسلم، وموطَّأ الإمام مالك)، وحافظ فيه علىٰ الترتيب المعجمي للحروف الواقعة بين الهمزة والواو، ثم جعَل كلَّ حرفٍ من الحروف الباقية متلواً بالحرف الذي يُشابِهه في الصورة، ومضىٰ علىٰ هـٰذا الترتيب يفسِّر ألفاظَ كلّ مادةٍ من مواد كتابه.

طُبع في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، بتحقيق الأستاذ البلعشمي أحمد يكن، عام ١٩٨٢م. وله طبعات أخرى.

٩ ـ **المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث**: لأبي موسىٰ، محمد بن أبي بكر الأصبهاني المَديني (المتوفىٰ سنة ٥٨١ هـ).

صَنَّف أبو موسىٰ هذا الكتابَ استدراكاً علىٰ كتاب الهَرَوي، ورتَّبه علىٰ ترتيبه، وسلك فيه مسلكَه في التفسير.

ولكن لا بُدَّ أن أُشير إلىٰ اختلافٍ بسيطٍ وقع فيه عن كتاب الهرويِّ؛ وهو الإحاطةُ والإكثارُ من سَوقه الآراءَ المختلفةَ في تفسير اللَّفظ في بعض المواضع، كما عنده زيادة في التعرُّض لبعض القضايا النَّحوية والصَّرفية مما يتطلَّبه التفسيرُ.

طُبع هٰذا الكتابُ بتحقيق الأستاذ عبد الكريم الغَرْبَاوي، في مركز البحث العلمي، في جامعة أمّ القرى بمكَّة المكرّمة، عام ١٩٨٦ م.

١٠ ـ **غريب الحديث**: للحافظ جمال الدين، أبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي البغدادي، المعروف بابن الجَوْزي (لمتوفىٰ سنة ٥٩٧ هـ).

تكلَّم المؤلِّفُ في مقدِّمة هذا الكتاب عن نشأة غريب الحديث، وعن السبب الباعث لذلك، ثم ذكر الذين كتبوا في هٰذا المضمار، وقد غَمَز بعضهم فيما جَمَع.

وقد خلا هذا الكتابُ من الشواهد الشِّعرية، والاشتقاقات، والتصريفات اللُّغوية، مقتصراً فيه علىٰ شرح الكلمة فقط، ورتَّبه المؤلف علىٰ حروف المعجم.

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد المعطي أمين قلعجي، في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م، في مجلَّدتين.

١١ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**: لأبي السَّعادات، المبارك بن محمّد، المعروف بابن الأثير (المتوفَّى سنة ٦٠٦ هـ).

وهو أحسَنُ كتب الغريب وأجمَعُها وأشهَرُها إلىٰ الآن، وأكثرها تداوُلاً. أمّا منهجُ ابن الأثير في التفسير فهو قريبٌ من منهج الهَرَوي، وأبي موسىٰ في كتابيهما، إلاَّ أنَّ أهمّ ما تميّز به هو اختصارُ تفسيرهما، ولكن ثَمَّة مواطنُ خلافٍ أخرى، منها ما جرىٰ عليه من ذِكر عِدَّة أحاديث في المادَّة، فيها اللَّفظةُ الغريبةُ نفسها، ومعناها نفسُه، فيفسِّر الحديثَ الأوّلَ منها، ويقتصر علىٰ ذكر الأحاديث الأخرىٰ بعد ذلك دُون تعليقٍ، إلاَّ ما كان في بعضها من غموضٍ تركيبيٍّ يستدعي شرحاً إجمالياً، يختم كلَّ مادةٍ بعد أن ينتهي من الألفاظ الغريبة باسم الموضع الذي لفظُه لفظُ المادة، وله ذكر في الحديث.

طُبع بتحقيق الأستاذ طاهر أحمد الزَّاوي، والأستاذ محمود محمد الطناحي، في

مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، عام ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٣ م، في خمس مجلَّداتٍ.

١٢ ـ منال الطالب في شرح طوال الغرائب: لابن الأثير أيضاً:

قَسَّم ابنُ الأثير هذا الكتابَ إلىٰ قسمين: الأول في أحاديث رسول الله ﷺ مما له فيه كلامٌ أو ذِكرٌ سِيْقَ الحديثُ له، أو بُنِي عليه. ومعظمُ أحاديث هذا القسم يدور علىٰ أحاديث الوُفود التي وفدت علىٰ رسول الله ﷺ وأحاديث المولد، والمبعث، ودلائل النُّبوّة، وخصائصه ﷺ. والقسم الثاني في آثار جماعةٍ من أصحابه، وبعضِ التابعين لهم بإحسانٍ، رضي الله عنهم أجمعين.

وصدَّر كتابَه بمقدِّمةٍ كاشفةٍ، أبَان فيها عن منهجه وسبيله في اختيار الأحاديث وشرحها. وجرىٰ فيه على أن يُورِد الحديثَ كاملاً، ثم يذكر في آخره مَن أخرجه من علماء الحديث والغريب، ويعقِّب بما قيل في الحديث جرحاً وتعديلاً، وقبولاً ورَدّاً.

علىٰ أنَّ ابن الأثير قد يشرح بعضَ الأحاديث الواردة في هذا الكتاب، لا لغريب ألفاظها، بل لإشكال معناها.

طُبع بتحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، في مكتبة الخانجي بالقاهرة، عام ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م، في مجلَّدتين.

١٣ ـ المجرَّد للغة الحديث: لعبد اللطيف بن يوسف، الشخ موفَّق الدين البغدادي (المتوفىٰ سنة: ٦٢٩ هـ).

كان المصنِّفُ قد وَضَع كتاباً في غريب الحديث رتَّبه علىٰ حروف المعجم، واتّخذ فيه استيعابَ الغريب، وإيجاز التفسير، فرَغَّب إليه بعضُهم أن يجرِّد كلماته اللُّغوية من أحاديثها ليعمل بها كتاباً أشَدَّ وَجازةً من ذلك الكتاب، وعلىٰ ترتيبه فخرج كتابُه «المجرَّد للغة الحديث». نهج فيه نهجَ الاختصار الشديد.

أمَّا ترتيبُ الكتاب فكان علىٰ حروف المعجم كما قلنا، وقد ترتَّبت مواضعُ الغريب من الكتاب بحسب موادها، فكانت تغلب عليها الألفاظُ التي جرَّدها من

أحاديثها، وقد يسوق أحياناً جملةً من الحديث أو أكثر، ويشرع في التفسير بعد ذلك، فيستعين بواسطة: «أي» و«وهي»، و«وهو».

١٤ ـ الدُّرُّ النَّثير تلخيص نهاية ابن الأثير: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفىٰ سنة: ٩١١ هـ).

اختصر فيه السّيوطيُّ كتابَ «النهاية» لابن الأثير، ناهجاً فيه نهجَ ابن الأثير في الترتيب والتفسير، فتركَّز اختصاره علىٰ حذف الأحاديث كلِّها إلاَّ مواضع نجد فيها أجزاءً من الحديث لضرورةٍ دَعَتْ الحاجةُ إليها، لا يتمُّ الوقوفُ علىٰ المعنىٰ إلاَّ بها.

واكتفىٰ بهـٰذا الحذف، فلم يغيِّر شيئاً من «النهاية» إلاَّ ما ندر من حذف بعض المشتقّات، أو بعض المواضع التي فصَّل فيها ابنُ الأثير بالتأصيل الدَّلالي، إضافةً إلىٰ اختصاره أحياناً ما فصَّله ابنُ الأثير في الشرح الإجمالي لبعض الأحاديث.

طُبع بتحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، في مكتبة الخانجي بالقاهرة، عام ١٤١٧هـ، في مجلدتين.

١٥ ـ مجمع بحار الأنوار في غرائبِ التنزيل ولَطائفِ الأَخبار: للعلاَّمة محمد طاهر الصِّدِّيقي الفَتَّني الكُجْراتي (المتوفىٰ سنة ٩٨٦ هـ).

جَمَع فيه المؤلِّفُ كلَّ غريبِ الحديث، وما أُلِّفَ فيه، فَجاءَ كالشرح للصِّحاح الستة، وهو كتابٌ متَّفقٌ علىٰ قبوله بَيْنَ أهل العلم منذ ظَهَرَ في الوجود.

ومن مَزَايا هـٰذا الكتاب: أنَّ النَّاظر في غيره من الكُتب بعد وقوفه علىٰ المعنىٰ الوضعي رُبَّما عَنَّ له إشكالٌ في معنىٰ الحديث، فيحتاج إلىٰ الكشف عنه في شروح الكتب، فيغنيه هـٰذا الكتاب عن الرُّجوع إليها؛ لأن المؤلِّف يَسْرِد فيه ما ذكروه في الشروح.

طُبع بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، في دائرة المعارف بحيدر آباد ـ الدَّكَنْ ـ (الهند) عام ١٩٦٨ م.

* * *



٢٧ ـ كُتب إعراب الحديث

لقد عُني علماءُ الحديث وشُرَّاحُه في مؤلَّفاتهم بمناقشة وجوه الإعراب المحتملة للحديث المشكل. ثم أُفردت في إعراب الحديث كتبٌ، أذكر ما وَصَل إلينا منها فيما يلي:

١ ـ **إعراب الحديث النبوي**: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبرِيّ (المتوفى سنة ٦١٦ هـ).

وهو في الحقيقة عبارةٌ عن أمالي أملاها أبو البقاء على طلبة الحديث، وهو لم يُقَسِّم هذا الكتابَ إلى بحوثٍ ثم يأتي بالمسائل التي تندرج تحت كل بحثٍ كما فَعَل ابنُ مالك في كتابه: «شواهد التوضيح»، وإنما كان أحدُ تلاميذه يقرأ في «جامع المسانيد» لابن الجوزي، مَسْنَداً مَسْنَداً، حتى إذا مَرَّ بهم حديثٌ، أو عبارةٌ في حديثٍ، أو كلمةٌ، تحتاج إلى فضل شرحٍ وتِبْيانٍ، وإلى بيان محلِّها من الإعراب، تكلَّم أبو البقاء؛ وناقَشَ القضيةَ؛ وطُلَّابُه يُسَجِّلون عنه ذلك، فالكتابُ غايتُه الأساسية تعليميةٌ، وهو من مقدمته يَنُصّ على ذلك؛ إذْ إنه أملاه بناءً على رغبة بعض طلبة الحديث؛ الذين رغبوا في صَوْن ألسنتهم من الزّلل، واللَّحن في الحديث الشريف[١].

وقد اشتهر هذا الكتابُ في عصر مؤلِّفه، واستفاد منه علماءَ الحديث وطُلاّبُه، وذكره مترجمو أبي البقاء في كُتبهم، ووَصفوه بأنه كتابٌ لطيفٌ. وأمّا أسلوبُ الكتاب

---

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب.

فهو واضحٌ، جليُّ المعاني، غزيرٌ بشواهد القرآن الكريم، وتجنَّب فيه المؤلِّفُ الإطالة، وذكر الأوجه الإعرابية المختلفة للمسألة الواحدة دون ترجيح وجهٍ على وجهٍ.

طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الأستاذ عبد الإله نَبْهان، في مجمع اللغة العربية بدمشق، عام ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م.

٢ ـ **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**: لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي النحوي (المتوفى سنة ٦٧٢ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، في مكتبة دار العروبة بالقاهرة، عام ١٣٧٦ هـ، في (٢٥٦) صفحة.

٣ ـ **عقود الزَّبَرْجَد على مسند الإمام أحمد**: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

وهو مرتَّبٌ على طريقة المسانيد، فهو يجمع الأحاديثَ التي يرويها كلُّ صحابيٍّ في مسندٍ خاصٍّ به، إلا أنَّ بعض الأحاديث التي وَرَدَتْ في الكتاب جاءت بأكثر من روايةٍ، ويعتذر السيوطيُّ عن ذلك فيقول: «واعلم: أنَّ كثيراً من الأحاديث روتها الرواةُ بالمعنى، فزادوا فيها، ونقصوا، ولحنوا، وبدَّلوا الفصيح بغيره، ولهذا تجد الحديث الواحد يُروى بألفاظٍ متعدِّدةٍ، منها ما يوافق الإعراب، والفصيح، ومنها ما يخالف ذلك».

والكتابُ من أوفى كتب إعراب الحديث وأغزرها مادةً، ويكفي للتدليل على غزارة مادة الكتاب، وكثرة مصادره أن نذكر: أنَّ كتاب العكبري، وابن مالك في إعراب الحديث اللذين أدخلهما السُّيوطي في ثنايا كتابه كاملين قد ذابا في خضم كتابه الضخم.

طُبع بتحقيق الأستاذ أحمد عبد الفتَّاح تمّام، وسمير حسين حَلَبي، في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م، في جزءين.

* * *

٢٨ـ كُتب في مختلف الحديث ومُشْكِله

«مختلف الحديث» هو ما تعارض ظاهره مع القواعد، فأوهم معنىً باطلاً، أو تعارض مع نصٍّ شرعيٍّ آخر[١].

وأمَّا «مشكل الحديث» فهو آثارٌ مرويّةٌ عن رسول الله ﷺ بأسانيدَ مقبولةٍ، وُجد فيها أشياء غابَ عن كثيرٍ من الناس علمُ معانيها، ودفع ما فيها من إحالاتٍ ظاهريةٍ[٢].

نعرِّف فيما يلي بأهمِّ الكتب التي أُفردت بالتأليف فيهما :

١ ـ **اختلاف الحديث**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن إدريس الشَّافعي (المتوفىٰ سنة: ٢٠٤ هـ).

لم يَقصِد الإمامُ الشَّافعي بتأليف هـٰذا الكتاب إلىٰ استقصاء جميع المتعارض من حديث رسول الله ﷺ، بل كان مرادُه ـ رحمه الله تعالىٰ ـ أن يذكر طَرفاً من الأخبار المتناقضة، وجُمَلاً من الآثار المتعارضة ـ ظاهراً ـ ليَدُلَّ بما يُورد من اعتراضٍ، وبما يذكر من جوابٍ علىٰ سبيل التوفيق بينها؛ فيجعل من ذلك منهجاً، ومسلكاً، يسلكه، وينهجه كلُّ من ألفىٰ بين حديثين ـ أو أكثر ـ تعارُضاً، وتضادّاً.

افتتح الشافعيُّ هذا الكتابَ بأن قدَّم بين يديه مقدِّمةً ضافيةً مطوَّلةً، استغرقت ثلاثَ عشرة صحيفةً من مجموع صحائف الكتاب.

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٣٣٧.

(٢) انظر «مختلف الحديث بين المحدّثين والأصولين» ص: ٣١ ـ ٣٢.

أمَّا طريقتُه في دفع التعارض؛ فتسير وِفْقَ الترتيب التَّالي:

- البداءةُ بمحاولة الجمع بين الحديثَين أو الأحاديث المتخالفة ما أمكن ذلك؛ لأن في الجمع إعمالاً للأدلة دون تعطيلٍ بعضها أو كلِّها.

- النظرُ في النَّسخ لمعرفة الناسخ والمنسوخ. فإنْ ثَبَت النَّسخُ، وقامت أدلَّته؛ أخذ بالناسخ، وترك المنسوخَ.

- المصيرُ إلىٰ الترجيح حين لا يُمكن الجمعُ، ولا يثبت النسخ، فيرجِّح أحدَ الحديثين؛ لكونه أشبه بمعاني كتاب الله، أو معاني سُنَّة رسول الله ﷺ، أو أشبه بالقياس، كما نَصَّ علىٰ ذلك في مقدِّمة الكتاب.

أمَّا ترتيب الكتاب؛ فهو غيرُ مرتَّبٍ علىٰ ترتيب أبواب الفقه المعروفة.

قد صدرت لهذا الكتاب عدة طبعات.

٢ - تأويل مختلف الحديث في الرَّدِّ علىٰ أعداء الحديث، والجَمْعِ بين الأخبار التي ادَّعوا التَّناقُضَ فيها والاختلافَ: لأبي محمَّد، عبد الله بن مسلم بن قُتَيْبَة الدِّيْنَوَري (المتوفَّى سنة: ٢٧٠ هـ).

افتتح ابنُ قتيبة هـٰذا الكتابَ بمقدِّمةٍ مسهبةٍ مستفيضةٍ. وبعد الفراغ من عرض القضية يعقب ذلك بسوق الجواب الذي يَدْرَأ به التعارضُ، ويدفع به الاختلاف. ويبتديُ الجوابَ نافياً أن يكون ثَمَّة تعارُضٌ وقع بين الحديثين، أو الأحاديثِ، ثم يسوق الأدلةَ، ويُورد الشواهدَ، ويُقيم الحُجَجَ التي يبطل بها زعم مَن زعم: أنَّ هناك تناقضاً بين الأحاديث المذكورة في القضية.

طُبع هذا الكتاب بتصحيح الشيخ محمود شكري الآلوسي في بغداد، وفي مطبعة كوستان العلمية بالقاهرة، عام ١٣٢٦ هـ - ١٩٠٨ م، في (٤٦٤) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ سيد أحمد صقر، في دار إحياء الكتاب العربي بالقاهرة، عام ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م في (٥٧٩) صفحة، ثم تكرَّرت له طبعات كثيرة.

٣ ـ مُشْكِلُ الآثار: للإمام أبي جعفر، أحمد بن محمد بن سَلاَمة بن سَلمة الأزدي الطَّحاوي (المتوفىٰ سنة ٣٢١ هـ).

وهو من أجلِّ الكُتب، وأحسنها في هـٰذا الموضوع. يستهلُّ الطحاويُّ في هذا الكتاب القضيةَ التي يريد التحدُّثَ عنها بقوله: «بابٌ»، ثم يردف ذلك بذِكر موضوع الباب، والقضية التي يتناولها بالدراسة فيقول: «بيان ما أشكل علينا مما رُوي عنه ﷺ. . .» ويذكر موضوعَ الباب. وربما قال: «بيان مُشكل ما رُوي عنه عليه الصَّلاة والسَّلام».

ثم يُورِد حديثَ الباب بسنده. وإذا كان للحديث طُرُقٌ أخرىٰ استوعبها، وأوردها كذلك، حتىٰ إذا انتهىٰ من ذلك؛ بَيَّن أنَّ هناك من الآثار المروية ما يعارض حديثَ الباب، ويخالفه، وهو يذكر ذلك علىٰ صفة الإخبار، وربما ذَكَره بصيغة سُؤالٍ لسائل بأن يقول: «فسأل سائلٌ هل يختلف هـٰذا الحديثُ، والحديث الذي رويتموه. . .» ويذكر الحديثَ ويسوقه مسنداً أيضاً، ويُورِد شواهدَه ومتابعاتِهِ إنْ كان وُجد ثمة شيء منها.

فإذا فرغ من ذلك كلِّه؛ شرع في الجواب عن الاعتراض وبيَّن وجهَ التوفيق بين ما تعارض ظاهراً واتَّفقَ حقيقةً وواقعاً. كما أنه قد يُجيب عن الاعتراضات التي ربما ترد علىٰ ما ذكر من جواب.

أمَّا طريقته في دفع التعارض؛ فهو: يبتدئ جوابَه بنفي التَّعارض والقول: إنه ليس ثمة تعارضٌ بين الحديثين كما يَظُنّ أولئك الطاعنون، ثم يحقِّق المعنىٰ الصحيح لكلا الحديثين، ويبيِّن المقصود بكل واحدٍ منهما، ومن خلال ذلك يزول الإشكالُ، ويندفع التعارض، ويرتفع التضاد.

وأمَّا ترتيبُ الكتاب؛ فهو يفتقر إلىٰ ترتيب أبوابه. فموضوعاته أو أبوابه جميعاً متفرِّقةٌ مبثوثةٌ في الكتاب دُون أيِّ رابطٍ يربط هـٰذه الموضوعات والأبواب سِوىٰ أنها جميعاً من مشكل الآثار.

طُبع الكتاب في مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد (الدَّكَنْ) بالهند، عام ١٣٣٣ هـ ـ ١٩١٥ م، في أربع مجلَّدات. وطُبع بتحقيق الشيخ شُعيب الأرناؤوط، في مؤسسة الرسالة ببيروت، عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م، في خمس عشرة مجلَّدةً.

٤ ـ **مُشكِل الحديث وبيانه**: لأبي بكر، محمد بن الحسن، المعروف بابن فُورك (المتوفى سنة ٤٠٦ هـ).

وقد صَنَّفه ابن فورك فيما اشتهر من الأحاديث النبوية التي يُوهِم ظاهرُها التشبيه والتجسيم والتعارُضَ، ممّا يتذرَّع به المُلحدون للطَّعن في الدين، فبَيَّن المرادَ منها، وأبْطَلَ كثيراً من الادِّعاءات، والشُّبهات مستدلاًّ بالحُجَج النقلية والعقلية.

طُبع هذا الكتابُ في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدكن) بالهند، عام ١٣٦٢ هـ ـ ١٩٤٤ م، في (٢١٤) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ موسى محمد علي، في دار الكتب الحديثية بالقاهرة، عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م، في (٥٤٢) صفحة.

٥ ـ **التحقيق في اختلاف الحديث**: لأبي الفَرَج، عبد الرحمٰن بن علي بن محمد البغدادي، المعروف بابن الجوزي (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ).

طُبع بتحقيق محمد حامِد الفِقي، في مطبعة السنة المحمَّدية في القاهرة، عام ١٣٧٣ هـ، ومعه: «تنقيح التحقيق في اختلاف الحديث» لأحمد بن حسن بن عبد الهادي (المتوفى سنة: ٨٩٥ هـ).

٦ ـ **المعتصر من المختصر من مشكل الآثار**: لأبي المحاسن، يوسف بن موسى الملطي (المتوفى سنة ٨٠٣ هـ).

وهو مختصرٌ لـ: «مشكل الآثار» للطحاوي.

طُبع في دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد (الدَّكَنْ) بالهند، وفي المكتبة الإمدادية بمكة المكرمة، عام ١٣٦٢ ـ ١٣٦٣ هـ.

٧ ـ **تأويل الأحاديث الموُهِمَة للتشبيه**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ البسيوني مصطفىٰ إبراهيم الكومي، بدار الشروق في جُدّة بالسعودية عام ١٣٩٩ هـ.

٨ ـ **مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها**: للشيخ عبد الله علي النجدي القصيمي (المتوفىٰ سنة ١٣٥٣ هـ).

يحتوي هٰذا الكتاب علىٰ الأحاديث النبوية التي استشكلتها العلوم الحديثة من طِبِّيةٍ، وجغرافيةٍ، وفلكيةٍ، وحِسِّيّةٍ. . . إلخ. . وفيه بيانها بنفس العلوم الحديثة.

تصدَّى المصنِّفُ لتأويل تلك المشكلات بمنهجيةٍ، وأسلوبٍ يقرب المعاني للقارئ المعاصر دون الخوض في حشد النُّقول من المصادر، وأراد ـ رحمه الله تعالىٰ ـ من خلال عرضه لتلك المشاكل ومعالجتها أن يُخاطب قارئَ اليوم بالأسلوب الذي يروق له، وإقناعه بالحُجَّة والبرهان، فكان له ما أراد.

طُبع في المطبعة الرحمانية بالقاهرة، عام ١٣٥٣ هـ، في (٢١٠) صفحة، وله طبعات أخرى.

٩ ـ **دفع التعارض عن مختلف الحديث**: للأستاذ حسن مظفر الرزو.

طُبع بمكتبة الذهبي الإسلامية، في أبو ظبي، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م، في (٣٥) صفحة.

١٠ ـ **مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدّثين**: للأستاذ نافذ حسين حمّاد.

طُبع في دار الوفاء بالمنصورة (بمصر)، عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٨٤ م، في (٣٢٧) صفحة.

١١ ـ **مختلف الحديث وموقف النُقَّاد والمحدِّثين منه**: للدكتور أسامة عبد الله خَيّاط.

جاء بحثُه في مقدِّمةٍ وأربعة أبواب: خصَّ الباب الأول بتعريفات مصطلحات هٰذا

العلم. والثاني: بحقيقة تعارض الأحاديث وشروطه. والثالث: بالقواعد التي اتَّبعها المحدِّثون لدفع التعارض بين الأحاديث. والرابع: بعرض مناهج التأليف في علم مختلف الحديث، وتحليل المصادر السابقة، والموازنة بينها بإسهابٍ، ووضوحٍ.

طُبع بمطابع الصَّفا في مكة المكرمة، عام ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، في (٤٨٦) صفحة.

* * *

٢٩ـ كتب في ناسخِ الحديث ومنسوخه

(النسخ) في الاصطلاح عبارة عن رفع الشارع حكماً منه متقدّماً بحكمٍ منه متأخِّرٍ[١].

وقد أُلِّفت في هذا العلم كتبٌ كثيرةٌ، نذكر فيما يلي ما وَصَل إلينا منهما:

١ ـ **الناسخ والمنسوخ**: للإمام أبي عبد الله، أحمد بن حنبل الشَّيْباني (المتوفى سنة ٢٤١ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٠).

٢ ـ **ناسخ الحديث ومنسوخه**: للإمام أبي بكر، أحمد بن محمد بن هانئ الطَّائي الإسكافي، المعروف بـ: «أبي بكر الأَثْرَم» (المتوفى سنة ٢٦١ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٠).

٣ ـ **الناسخ والمنسوخ**: للإمام أبي داود، سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (المتوفى سنة ٢٧٥ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة»(ص: ٨٠).

٤ ـ **ناسخ الحديث ومنسوخه**: لأبي الشيخ، ابن حَيَّان، عبد الله بن محمد الأصبهاني (المتوفى سنة ٣٦٩ هـ).

---

(١) انظر: «علوم الحديث» ص: ٢٥٠، و«تدريب الراوي» (٢/ ١٩٠).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة»(ص: ٨٠).

٥ ـ **الناسخ والمنسوخ**: للحافظ أبي علي، محمد بن علي بن الحسين الإسفرائيني (المتوفى سنة ٣٧٢ هـ).

وهو مخطوطٌ[(١)].

٦ ـ **ناسخُ الحديث ومنسوخه**: لأبي حفص، عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ).

منهجُ المصنِّف في هٰذا الكتاب أنه يُورِد في كلِّ مبحثٍ من المباحث المتقدِّمة الأحاديثَ التي يُوهِم ظاهرها التعارض أو التناقض بإسنادها، مبتدئاً بما يراه أو بما قيل عنه: إنه منسوخٌ، وغالباً ما يُصدر ذلك بالعبارات التالية: «حديثٌ آخر من المنسوخ أو مما نسخ». «حديثٌ آخر في باب كـذا...». «حديث آخر...». إلىٰ غير ذلك من العبارات المُشيرة إلىٰ أنَّ هٰذا كان أوّلاً، ثم نسخ.

ويُحاوِل في بعض الأحيان الجمعَ بين الأحاديث المتعارضة بأيِّ وجهٍ من وجوه الجمع، فإذا تيسَّر له ذلك؛ أضرب صفحاً عن القول بالنسخ.

طُبع بتحقيق الأستاذ سمير أمين الزهيري، في مكتبة المنار بالزرقا (بالأردن)، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م، في (٥٣٩) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ علي محمد معوَّض، وعادل أحمد عبد الموجود، في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م، في (٢٩٦) صفحة.

٧ ـ **الناسخ والمنسوخ في الحديث**: لأبي القاسم، هبة الله بن سلامة بن نصر بن علي، المعروف بـ: «ابن سلامة» (المتوفى سنة ٤١٠ هـ).

وهو مخطوطٌ.

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٦٥٧).

٨ ـ **إعلام العالم بعد رُسوخه بحقائق ناسخ الحديث ومنسوخه**: للحافظ جمال الدين، أبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي البغدادي، المعروف بـ: «ابن الجَوْزي» (المتوفىٰ سنة ٥٩٧ هـ).

رَتَّب المصنِّفُ هذا الكتاب علىٰ نحو ترتيبِ كتبِ الفقه قاصداً بذلك التسهيلَ والتيسيرَ، وكلُّ كتابٍ يحتوي علىٰ عِدَّة أبوابٍ تَقِلُّ وتكثر علىٰ حسب الأحاديث الناسخة والمنسوخة التي تدخل في هـٰذا الباب أو ذلك.

ويمتاز هـٰذا الكتابُ عن غيره بحُسْن الترتيب، والتبويب، والتنسيق، وكثرة المسائل الفقهية، والآراء، والتوجيهات. يذكر المصنِّفُ المسألةَ، ويذكر آراءَ الأئمة فيها، ويرجِّح ما يختار أحياناً. ويذكر الأحاديثَ المتعارضةَ، ثم يُبيِّن الصحيحَ، والضعيفَ منهما. ويقرِّر عدمَ دخولِهما في باب الناسخ والمنسوخ؛ إما لأنهما ليسا من بابه، أو أنَّ كلا الفعلين جائزٌ.

وأحياناً يذكر الحديثَيْن أو الأحاديثَ المتعارضةَ ثم يذكر قولَ مَن قال بالنسخ فيها، ويَرُدُّ علىٰ ذلك بأنه لا نسخ إمَّا لضعفٍ في بعضها، أو لعدم معرفة تاريخ المتقدِّم من المتأخِّر، أو يجمع بينها جمعاً حسناً. وحكمه علىٰ الحديث غالباً ما يكون من ناحية السَّند، وإذا كان في المتن انقلابٌ أو ما شابه ذلك؛ فإنه يبيِّنه ويوضِّحه.

حقَّقه الأستاذ أحمد عبد الله الزَّهراني كرسالة ماجستير، من جامعة أُمِّ القرى بمكَّة المكَّرمة، عام ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ هـ.

٩ ـ **إخبار أهل الرسوخ في الفقه والتحديث بمقدار المنسوخ من الحديث**: لابن الجوزي أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ طه عبد الرؤوف سعد، بمكتبة الكلّيات الأزهرية، بالقاهرة عام ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م، في (١٥) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ زهير الشَّاويش، ومحمد كنعان، بالمكتب الإسلامي، في بيروت عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م، في

(٣٩) صفحة، بعنوان: «البيان في ناسخ ومنسوخ القرآن».

١٠ - **الاعتبار في بيان النَّاسخ والمنسوخ من الآثار**: لمحمَّد بن موسىٰ بن عثمان بن حازم، أبي بكر، زَيْن الدِّين، المعروف بالحازمي (المتوفىٰ سنة ٥٨٤ هـ)

قسَّم المؤلِّفُ هذا الكتابَ إلىٰ مقدّمةٍ وأبوابٍ، أمَّا المقدِّمة؛ فإنه تكلَّم فيها عن النّقاط المهمّة كمَدْخَلٍ في علم الناسخ والمنسوخ.

ويشمل منهجه في أكثر الأبواب خمسةَ عناصر:

- ذكر اسمَ الباب الذي يحتمل فيه وقوعَ الناسخ والمنسوخ.

- سرد الأحاديثَ التي يَظُنُّها منسوخةً، وإيرادها بأسانيدها المتصلة إلىٰ الرسول ﷺ،

- وبعد سَرْد الأحاديث التي يَظُنُّها منسوخةً يذكر آراءَ الطَّوائف المختلفة في الباب، وفيه لا ينحصر الحازميُّ في ذكر أصحاب المذاهب الفقهية المعروفة فقط، وإنما يذكر كلَّ الفقهاء ابتداءً من الصحابة، ثم التابعين، ثم الفقهاء المعروفين، ومنهم أصحاب المذاهب الفقهية.

- ثم يذكر حُجَجَ كلِّ طائفةٍ مع سرد الأحاديث التي يَظُنُّها ناسخةً.

- ناقَشَ الموضوعَ بأسلوبٍ علميٍّ بعيدٍ عن التعصُّب، مع إبداء رأيه فيه أحياناً مستنداً علىٰ وجوه الترجيحات، وفي هٰذا قام الحازميُّ بتطبيق ما كتبه في المقدِّمة من شروط الناسخ والمنسوخ ومن أمارات النسخ.

طُبع بتحقيق الشيخ محمد راغب الطبَّاخ في حلب، عام ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م. وطُبع بتصحيح الأستاذ راتب حاكمي، في مطبعة الأندلس بحمص، عام ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م، في (٢٥٤) صفحة.

١١ - **الناسخ والمنسوخ في الحديث**: لأبي المُؤَيَّد محمد بن محمود بن محمد بن حسن الخوارزمي، المعروف بالخطيب (المتوفى سنة ٦٥٥ هـ).

وهو مخطوطٌ.

١٢ ـ **رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار**: لبرهان الدين أبي إسحاق، إبراهيم بن عمر الجَعْبَري (المتوفى سنة ٧٣٢ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ حسن محمد مقبولي الأهدل، بمؤسَّسة الكتب الثقافية في بيروت عام ١٤٠٩ هـ. وطُبع بتحقيق الأستاذ بهاء محمد الشاهد، بمكتبة الإمام الشافعي في الرياض، عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م، في (٣٦٧) صفحة.

١٣ ـ **الناسخ والمنسوخ في الحديث**: للمحدث علي بن سلطان محمد الهَرَوي، المعروف بالمُلاَّ علي القاري (المتوفى سنة ١٠١٤ هـ).

وهو مخطوطٌ.

* * *

٣٠ ـ شروح الحديث[1]

لقد اهتمَّ العلماءُ بشرح الحديث النبويّ في فترةٍ مُبكِّرةٍ تعود للقرن الرابع الهجري، فشرحوا غريبَ ألفاظه، وبيَّنوا معانيه، وتكلَّموا علىٰ أسانيده مِن حيث الصِّناعة الحديثية، وبيَّنوا ما يُستنبط منه من أحكامٍ وما يُستفاد منه، ومنهم من التزم شرحَ أحاديث كتابٍ معيَّنٍ من مشاهير كُتب الحديث كـ: «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم»، ومنهم من ألَّف كتابَه استقلالاً لشرح الحديث دُون التقيُّد بكتابٍ معيَّنٍ كما فعل البَغَوِيُّ (المتوفى سنة ٥١٦ هـ) في «شرح السُنَّة»، ومنهم من شَرَح غريبَ ألفاظ الحديث فقط، وأطلقوا علىٰ كتابهم «غريب الحديث»، كما فعل أبو عبيد بن سلاَّم (المتوفى سنة ٢٢٤ هـ) في «غريب الحديث والآثار».

أما الشروح التي التزمتْ بكتابٍ معيَّنٍ؛ فنذكر منها الأشهرَ فيما يلي:

(١) شروح صحيح البخاري:

١ ـ **إعلام الحديث في شروح صحيح البخاري**: لأبي سليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم الخطَّابي (المتوفىٰ سنة ٣٨٨ هـ).

اشترط في شرحه للألفاظ الغريبة الاقتصار على القدر الذي تقع به الكفاية في معارف أهل الحديث حتى لا يطول الكتاب، وأحال على الكتب المؤلَّفة في غريب الحديث.

يُعَدُّ هذا الكتابُ أولَ شرحٍ لـ: «صحيح البخاري»، وفي هذا منقبةٌ، ومزيَّةٌ له حيث أنه لما تتابع الشارحون لـ: «صحيح البخاري» بعده توافروا على شرح الخطابي، فاستفادوا منه كثيراً، ونقلوا عنه.

---

(١) لمزيدٍ من التوسُّع في الاطِّلاع على شروح الحديث؛ يُرجَع إلى كتابنا: «الشروح الحديثية: دراسة وتعريف» طُبع في دار ابن كثير بدمشق.

طُبع بعناية الدكتور يوسف الكَتّاني دون تحقيق، وسَمّاه: «أعلام السُّنن». ثم طُبع الكتاب بعنوان «أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري» بتحقيق الدكتور محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، في مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، عام ١٤٠٥ هـ.

٢ ـ **شرح صحيح البخاري**: للعلامة أبي الحسن، علي بن خلف بن بطّال البكري القرطبي (المتوفى سنة ٤٤٩هـ).

وهو من أقدم الشروح التي وصلتنا لـ: «صحيح البخاري» بعد شرح الخطّابي له. أمّا منهجه فيه؛ فهو أنه لا يشرح كلَّ كتب الصحيح فضلاً عن أبوابه، وهناك كتبٌ لم يذكرها، كـ: بدء الخلق، والتفسير، والفضائل، ومناقب الصحابة، والمغازي. وهو يذكر اسمَ الباب، ثم يسرد الأحاديث التي وردت بحذف الإسناد والاقتصار على الصحابي فقط، وأحياناً يذكر مَن روى عن الصحابيّ. يختصر المتونَ عند سردها، فأحياناً يكون اختصاره من أوّلها، وأحياناً أخرى في أثنائها، وكثيراً ما يختصر آخرها، وأحياناً يذكر الحديثَ بالمعنى. يدمِّج بعضَ الأبواب ببعضٍ، فيذكر الحديثَ، ثم يقول: «وترجم له بباب كذا» ثم لا يذكر البابَ. يشرح الغريبَ من الألفاظ. ينقل المذاهب الفقهية المتعلقة بأحاديث الباب، ويهتم بنقل المذهب المالكي. لم يتعرَّض لمناسبة الأحاديث لتراجم الكتاب إلا في النادر. يُترجم أحياناً لبعض الأبواب، ويُعرض عن ذكر أحاديثها وشرحها، ثم يقول: «ليس فيه فقه»، أو «لا فقه في هذا الباب».

طُبع بتحقيق الأستاذ أبي تميم ياسر بن إبراهيم، في مكتبة الرشد بالرياض، عام ١٤٢٠ هـ، في عشرة مجلَّدات.

٣ ـ **شواهد التوضيح والتصحيح**: لجمال الدين، محمد بن عبد الله بن مالك النحوي، المعروف بابن مالك (المتوفى سنة ٦٧٢ هـ).

قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٥٣): «وهو شرح لمشكل إعرابه».

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، في دار العروبة بالقاهرة، عام ١٣٧٦ هـ ـ ١٩٥٦ م.

٤ ـ **التَّلخيص شرح البخاري**: للإمام أبي زكريا محيي الدين، يحيى بن شرف النَّوَوي (المتوفى سنة ٦٧٦ هـ).

وهو مِن أواخر مؤلَّفاته التي حالت دُون إتمامها منيَّتُه، والذي كانت تطمح إلى إتمامه رغبتُه، كما تفيده كثرةُ إحالاته. غير أنَّ الله لم يرد له ذلك، فعاجلته المنيَّةُ بعد أن شرع في هذا العمل المبارك، وقد كتب فيه على باب بدء الوحي وكتاب الإيمان، بشرحٍ مفيدٍ بين الإيجاز، والإطناب، نال إعجابَ العلماء.

وقد طُبعت هذه القطعة في مصر مذيَّلةً «بإرشاد الساري وعون الباري»، على تلك الأحاديث الَّتي شرحها النَّووي، وصُوِّر أخيراً في بيروت من غير تاريخ، ويقع في (٢٨٠) صفحة.

٥ ـ **شرح صحيح البخاري**: للإمام ناصر الدين علي بن محمد بن المنير الإسكندراني (لم أعثر على سنة وفاته).

وهو شرحٌ كبيرٌ في نحو عشر مجلدات، وله حواشٍ على شرح ابن بطال، وله أيضاً كلامٌ على التراجم سمَّاه: «المتواري على تراجم البخاري»

ذكره المباركفوري في مقدمة «تحفة الأحوذي» (ص: ١٦٨).

٦ ـ **شرح صحيح البخاري**: للحافظ علاء الدين بن قُلَيْج المُغلطاي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ).

ذكره المباركفوري في مقدمة «تحفة الأحوذي» (ص: ١٦٨).

٧ ـ **الكواكب الدُّراري في شرح صحيح البخاري**: لمحمد بن يوسف بن علي البغدادي، المعروف بشمس الكِرْماني (المتوفىٰ سنة ٧٨٦ هـ).

قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٤٦): «وهو شرحٌ وسطٌ مشهورٌ بالقول، جامعٌ لفرائد الفوائد، وسَمَّاه: (الكواكب الدراري). وقال الحافظُ ابن حجر في (الدُرر الكامِنة) (٤/ ٣١٠): «وهو شرحٌ مفيدٌ علىٰ أوهامٍ فيه في النقل؛ لأنه

لم يأخذه إلا مِنَ الصُّحُف» ولِوَلَدِه تقي الدين يحيىٰ (المتوفىٰ سنة ٨٣٣ هـ) شرحٌ سمَّاه: «مجمع البحرين» استمدَّ فيه مِن شرح أبيه.

طُبع في المطابع المصرية في القاهرة، عام ١٣٥٠ هـ ـ ١٩٣١ م. وطُبع في المطابع البهيّة بمصر، عام ١٣٥٢ هـ ـ ١٩٣٣ م.

٨ ـ **شرح صحيح البخاري**: للحافظ أبي الفداء، عماد الدين، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، المعروف بـ: «ابن كثير» (المتوفىٰ سنة ٧٧٤ هـ).

شَرَح الحافظُ ابن كثير «صحيحَ البخاري» في هذا الكتاب ولم يُكمله، وقد أشار إليه مراراً في كُتبه، فقال في «البداية والنهاية» (١١/ ٢٤) في أثناء ترجَمة الإمام محمد بن إسماعيل البخاري: «صاحب الصحيح، وقد ذكرنا له ترجمةً حافلةً في أول شرحنا لصحيحه».

وفي هذا الشرح يذكر ابنُ كثير طرقَ الحديث، واختلاف الرُّواة فيه، وغير ذلك من الأبحاث. وقد أحال إليه في «البداية والنهاية» (٣/ ٣) عند الكلام عن حديث بدء الوحي، فقال: «وتكلّمنا عليه مطوّلاً في أول شرح البخاري في كتاب بدء الوحي إسناداً ومتناً، ولله الحمد والمنة».

وقد ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ١٩).

٩ ـ **التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح**: لمحمد بن عبد الله بن بهادر المصري، المعروف ببدر الزَّرْكَشي (المتوفىٰ سنة ٧٩٤ هـ).

قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٤٩): «وهو شرحٌ مختصرٌ في مجلَّدةٍ، قصد إيضاحَ غريبه، وإعرابَ غامضه، وضَبْطَ نَسَبٍ أو اسْمٍ يُخشىٰ فيه مِنَ التصحيف، مُنْتَخِباً من الأقوال أصحّها، ومِن المعاني أوضحها، مع إيجاز العبارة».

طُبع بالمطبعة المصرية في القاهرة، عام ١٣٠٥ هـ ـ ١٨٨٧ م، في ست مجلَّدات.

١٠ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: للحافظ زين الدين، أبي الفرج،

عبد الرحمن بن أحمد، المعروف بـ: «ابن رجب الحنبلي» (المتوفى سنة ٧٩٥ هـ).

ذكرت المراجعُ التي ترجمت لابن رجب: أنه شَرَع في شرحٍ للبخاري سَمَّاه: «فتح الباري». قال صاحبُ «الدارس في تاريخ المدارس»(٢/ ٧٧): و«شرع في شرحٍ للبخاري سَمَّاه: «فتح الباري في شرح البخاري»، ونقل فيه كثيراً من كلام المتقدِّمين». وقال ابن فهد المَكّي في «لحظ الألحاظ» (ص: ١٨١): «له شرحٌ على صحيح البخاري لم يكمل، وصل فيه إلى كتاب الجنائز».

١١ ـ **شرح صحيح البخاري**: للحافظ سراج الدين عمر بن علي بن المُلَقِّن، المعروف بـ: «ابن المُلَقِّن» (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ).

وهو شرحٌ كبيرٌ في نحو عشرين مجلداً، قدَّم فيه مقدمةً مهمةً، وذكر: أنه حصر المقصود في عشرة أقسامٍ في كل حديثٍ، وسَمَّاه: «شواهد التوضيح». قال الحافظ السَّخاوي: «اعتمد فيه على شرح شيخه مغلطائي والقطب، وزاد فيه قليلاً»، قال الحافظ ابن حجر: «وهو في أوائله أقعد منه في أواخره، بل هو من نصف الباقي قليل الجدوى».

ذكره المباركفوري في مقدمته لـ: «تحفة الأحوذي» (ص: ١٦٩).

١٢ ـ **اللامع الصبيح**: للعلامة شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى البرماوي (المتوفى سنة ٨٣١ هـ).

وهو شرحٌ حسنٌ في أربعة أجزاء، ذكر فيه: أنه جمع بين شرح الكرماني باختصار، وبين «التنقيح» للزركشي بإيضاحٍ وتنبيه.

ذكره الشيخ عبد العزيز الدهلوي في «بستان المحدِّثين» (ص: ٢٤٠).

١٣ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العَسْقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

يستهلُّ المؤلِّفُ هذا الشرحَ العظيمَ لـ: «صحيح البخاري» بمقدِّمةٍ قيِّمةٍ بعنوان «هدي الساري مقدمة فتح الباري»، والتي تنتهي بترجمةٍ كاشفةٍ عن خصائص «صحيح البخاري» ومناقبه، جامعة لمآثره ومناقبه؛ ليكون ذكرُه واسطةَ عِقْدِ نظامها

وسرة مِسْكٍ ختامها». تقع هذه المقدِّمة في مجلَّدةٍ ضخمة قرابة (٥٠٠) صفحة كبيرة.

لقد اعتنى الحافظُ ابن حجر بصحيح البخاري ما لم يَعْتَنِ بغيره من الكتب، وما لم يعتنِ به عالمٌ آخر به، أو بغيره من كتب الإسلام.

ويُعَدُّ الحافظُ أبرَزَ من كَشَف عن حقائق «صحيح البخاري»، وأفنى حياتَه، وكرَّس جهودَه لخدمة هذا الكتاب الجليل؛ فصبَّ صيِّبَ علمه الغزير ـ بمختلف مجالاته وفنونه وتفرُّعاته ـ في هذا الشرح. وهو قد أحاطَ فيه بأحاديث الصحيح وأطرافها واختلاف ألفاظها، وكيف يكمل اللفظُ اللفظَ الآخر، ويُجيب عن إشكالاتٍ واردةٍ على «الصحيح» في أسانيده ورجاله، ويُبَيِّن منهجَ البخاري في صحيحه من حيثُ سَوق الأسانيد، وآراءه الفقهية واللُّغوية، ويتكلَّم على المعلَّقات، وما وصله البخاري في نفس «الصحيح» مما لم يَصِلْه فيه، ويتصدَّى لوَصْل تلك المعلَّقات. ويتكلَّم عن اختلاف نُسَخ الصحيح، واختلاف رُوَاته في بعض الألفاظ، والتصحيفات، ومُبْهَمات الإسناد، والدفاع عن رجاله. ويتكلَّم على المتابعات في الحديث، ومن وصلها، وما كانت صورته معلَّقاً أثناء الحديث وهو موصولٌ، وما قد يقع من وَهْمٍ لرجال «الصحيح»، ويُبَيِّن منهجَ البخاري في سَوْق أقوال الصحابة والتابعين، وتفسير غريب القرآن، ويُبَيِّن ما كان من مُرْسَلات الصحابة، ويَنُصّ على ثلاثيات البخاري. ويُجيب عن سبب تكرار الحديث، ودقة نظر البخاري في هذا، ومناسبات تراجمه، مع الرَّدّ على المتعقِّبين ممن خفيت عليهم المناسبةُ، ويتكلَّم على ترتيبها وبراعة البخاري في ذلك، وترتيب أحاديث الباب الواحد. هذا فيما يتعلَّق «بالصحيح» ومتنه، ورجاله.

أمَّا من حيث الشرح ومنهجه وطريقته وأسلوبه: فهو يشرح الحديث بأسلوبٍ بديعٍ، ويردّ أوهامَ شُرَّاح «البخاري»، أوما له تعلُّقٌ به كأصحاب الأطراف، والجمع بين الصحيحين، ورجال الصحيح، ونحو ذلك.

ويُبَيِّن خفايا علم الرجال، ورواياتهم في الصحيح، ويضبط الأسماءَ المشكلة بالحروف، ويُبَيِّن درجاتهم من حيث الجرح والتعديل، ووفياتهم، ونحوها. ويتكلَّم على تفسير التراجم بكلامٍ دقيقٍ عميقٍ، واستيعابٍ وتحقيقٍ، واستنباطٍ للأحكام منها، وإذا كانت لفظ حديث بيَّنه. ويوفِّق بين روايات الصحيح التي تبدو متعارضةً، أو ما يبدو متعارضاً بين حديث البخاري وغيره من كتب السنة.

ويبحث في الخلافيات الفقهية، ويستدلُّ للرأي الراجح، ويُبَيِّن المرجوحَ دونما تمحُّلٍ ولا تعصُّبٍ. وله استنباطاتٌ فقهيةٌ بارعةٌ، وبحوثٌ قيمةٌ نادرةٌ، مع التفريع على المسألة الفقهية إنْ لزم الأمرُ. ويطرح أسئلةً واردةً على النّصّ، ويُجيب عنها بالحُجَّة والبرهان. ويشرح ويتمسَّك بنصِّ الحديث، ويرفض ما لم يقم عليه الدليلُ، كما يأبى ردَّ الأحاديث الصحيحة، ويستشهد لرأيه بالأحاديث الأخرى، وقد نصَّ على أنَّ الحديث أَوْلى ما يُشرح بالحديث. وأظهر خلال ذلك براعةَ المحدِّث، ولم يكن ذلك للتكثُّرِ، وحشد الروايات كما زعم البعضُ!

ويتكلَّم على اللُّغَويّات بأسلوبٍ سهلٍ واضحٍ، وإذا كثر الخلافُ في اللفظة الواحدة استوعب الآراءَ، وردَّ المرجوحَ، ونصر الراجحَ، واختاره وأيَّده بالدليل الساطع. واستشهد خلال شرحه بالشعر المناسب، ونقل عن أئمة الشعر وفحوله.

وأطاب القولَ في تفسير الآيات الكريمات، وأسباب النزول، وإعجاز القرآن. ووجوه القراءات بكلامٍ بليغٍ مختصرٍ، شاملٍ شافٍ.

ويتكلَّم على الأماكن بأسلوبٍ دقيقٍ، ويردُّ على أخطاء، وأوهامِ مَنْ كتب في هذا المجال.

ويُبَيِّن من له صحبةٌ من الرواة ممن ليس كذلك، أو في صحبته شكٌّ[1].

طُبع هذا الشرحُ في بولاق بمصر، عام ١٣٠٠ هـ - ١٨٨٢ م. وطُبع بتحقيق

---

(١) انظر: «الحافظ ابن حجر أمير المؤمنين في الحديث» للأستاذ عبد الستار الشيخ، طبع دار القلم دمشق.

الأستاذ فؤاد عبد الباقي، والأستاذ مُحِبّ الدين الخطيب في المكتبة السَّلفية بالقاهرة، عام ١٣٧٩ هـ ـ ١٩٥٩ م في ثلاث عشرة مجلَّدةً، وصوَّرته دارُ المعرفة ببيروت، وله طبعاتٌ أخرىٰ.

١٤ ـ **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**: للإمام محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، المعروف ببدر الدين العَيْنِي الحنفي(المتوفى سنة ٨٥٥ هـ).

وهو شرحٌ حافلٌ ضخمٌ، قَدَّم العينيُّ لكتابه بمقدِّمةٍ جيِّدةٍ عن أهمية السنة، وأهمية «صحيح البخاري» فقال:

ـ «أن يعلم: أنَّ في الزوايا خبايا، وأنَّ العلم من مناهج الله عزَّ وجل ومن أفضل العطايا.

ـ إظهار ما منحني الله من فضله الغزير، وإقداره أيَّاي على أخذ شيءٍ من علمه الكثير، والشكر مما يزيد النعمة، ومن الشكر إظهار العلم للأمة.

ـ كثرة دعاء بعض الأصحاب بالتصدِّي لشرح هذا الكتاب، على أني قد أملتهم بسوف، ولعل، ولم يُجد ذلك بما قلّ ودَلّ».

ثم قال: «ونزلت في رُبع هذا الكتاب؛ لأظهر ما فيه من الأمور الصعاب، وأُبيِّن ما فيه من المُعضِلات، وأُوضِّح ما فيه من المشكلات، وأُورد فيه من سائر الفنون بالبيان ما صعب منه على الأقران، بحيث إنَّ الناظر فيه بالإنصاف، المتجنِّب عن جانب الاعتساف إن أراد ما يتعلَّق بالمنقول؛ ظفر بآماله، وإن أراد ما يتعلَّق بالمعقول؛ فاز بكماله، وما طلب من الكمالات يلقاه، وما ظفر من النوادر والنكات يرضاه».

ثم شرع في شرح الصحيح، ولم يستمرَّ فيه على منهجٍ واحدٍ، فقد أطال كثيراً في الأجزاء الأربعة الأولى عن بقية أجزاء الكتاب.

وطريقته في الشرح أن يبدأ بشرح ترجمة الباب، فيعرفه، ثم يذكر وجهَ المناسبة بين الباب الذي قبله والباب الذي يليه، ثم يشرح الترجمة. ثم يُورد الحديثَ، ويشرع في شرحه واضعاً عناوين أمام كل موضوع فيذكر مثلاً: بيانُ تعلُّقِ الحديث بالترجمة،

بيان رجاله، بيان ضبط الرجال، بيان الأنساب، بيان فوائد تتعلّق بالرجال، بيان لطائف إسناده، بيان نوع الحديث، بيان تعدُّد الحديث في الصحيح، بيان من أخرجه غيره، بيان اختلاف لفظه، بيان اللغة، بيان الإعراب، بيان الصرف، بيان المعاني، بيان البيان، بيان البديع، الأسئلة والأجوبة، بيان استنباط الأحكام، فوائد تتعلَّق بالحديث.

وقد يُنقص من هذه العناوين لعدم الحاجة إلى ذكرها في بعض المواضع، كما يدخل عدة عناوين في عنوانٍ واحدٍ.

هذا منهجُه في الأجزاء الأربعة الأولى، أما بعد ذلك فإنه أوقف هذه التفاصيلَ، واختلَّ الترتيبُ، والتبويبُ المشارُ إليهما، واقتصر على عناوين: مطابقة الحديث للترجمة، وذكر رجاله، وذكر لطائف إسناده، ومَن أخرجه غيره، وذكر معناه، وذكر ما يُستفاد منه. ذكر ذلك في شرح كلّ حديثٍ إلى الجزء الحادي عشر، حيث انقطع هذا الترتيبُ فتارةً يُورد هذه العناوينَ وتارةً لا يُوردها إلى الجزء السابع عشر، حيث لم ترد فيه العناوين سِوى مَرَّتين لعنوان واحد وهو ذكر معناه، لكنه يذكر ما يتعلَّق بالشرح سنداً ومتناً دون عناوين وبعده إلى نهاية الكتاب يتكلَّم عن مطابقة الحديث للترجمة ومواضعه في البخاري ومن أخرجه غيره، والكلام على رجاله، ثم يشرحه دون ذكر عناوين، كل ذلك مع بسط القول في ترجمة الباب من أول الكتاب إلى آخره، والاقتصار حيث تدعو الحاجة إليه.

ويكثر في إيراد الاعتراضات والرَّدّ عليها ودفع الاستشكالات بقوله: فإن قيل، وقلت، حتى يقرِّر أخيراً ما يذهب إليه.

كما فيه تعقُّباتٌ على بعض الشراح لصحيح البخاري قبله، وفيه مباحثُ نفيسةٌ في موضوعات مختلفةٍ؛ وخاصةٍ في أحاديث الأحكام، والتي تتعلَّق بالخلاف بين المذاهب.

طُبع هذا الشرح في الآستانه، عام ١٣٠٨ هـ - ١٨٩٠ م، في إحدى عشرة مجلَّدةً، وصدرت له بعد ذلك طبعات كثيرة.

١٥ ـ **التوشيح على الجامع الصحيح**: للحافظ أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

وهو بمثابة تعليقٍ لطيفٍ على «صحيح البخاري»؛ إذ ضبط فيه السيوطيُّ ألفاظَ الحديث، وفسَّر الغريبَ، وبيَّن اختلافات الروايات التي وردت فيه، مع تسمية المُبْهَم، وإعراب المشكل إلى غير ذلك، ولم يفته من الشرح إلا الاستنباط.

طُبع بتحقيق الأستاذ رضوان جامع رضوان، في دار الرشد بالرياض، عام ١٤١٩ هـ. وطُبع بتحقيق الأستاذ علاء الدين إبراهيم الأزهري، بدار الكتب العلمية في بيروت، عام ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م، في خمس مجلَّدات.

وللسيوطي أيضاً: «الترشيح على الجامع الصحيح» ولم يتمّ. وكتب أبو الحسن علي بن سليمان الدِّمْنَتي البُوْجُمْعَوِي المغربي (المتوفى سنة ١٣٠٦ هـ) حاشيةً على التوشيح سَمَّاها: «روح التوشيح».

١٦ ـ **إرشاد السَّاري إلى شرح صحيح البُخاري**: للشهاب أحمد بن محمد الخطيب القَسْطَلَّاني (المتوفى سنة ٩٢٣ هـ).

قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٥٢): «وهو شرحٌ كبيرٌ ممزوجٌ في نحو عشرة أسفارٍ كبارٍ... قال فيه بعد مدح الفنِّ والكتاب ـ صحيح البخاري ـ: طالما خَطَر لي أن أُعلِّق عليه شرحاً أَمْزُجُه فيه مَزْجاً أُميِّزُ فيه الأصلَ من الشرح بالحُمرة ليكون كاشفاً بعضَ أسراره، مُدْرِكاً باللمحة، مُوضِّحاً مُشْكِلَه، مُقَيِّداً مُهْمَلَه، وافياً بتغليق تعليقه، كافياً في إرشاد الساري إلى طريق تحقيقه، فشمَّرتُ ذَيْلَ العَزْم، وأتيتُ بيوت التصنيف من أبوابها، وأطلقتُ لسان القلم بعبارات صريحة لَخَّصتُها من كلام الكُبَراء».

طُبع هذا الشرحُ قديماً في بولاق بمصر، عام ١٢٧٦ هـ ـ ١٨٥٩ م، في عشر مجلَّداتٍ، بهامش «صحيح مسلم»، ثم توالت طبعاتُه.

١٧ ـ **فيض الباري على صحيح البخاري**: لمحدِّث العصر العلاَّمة محمد أنورشاه الكشميري (المتوفى سنة ١٣٥٢ هـ).

اعتنى العلاّمةُ الكشميري بـ: «صحيح البخاري» درساً، وإملاءً، وخوضاً، وإمعاناً مالم يعتن بما عداه، فطالعه قبل الشروع في تدريسه ثلاث عشرة مرَّة من أوله إلى آخره مطالعةَ بحثٍ وفحصٍ وتحقيقٍ، وطالَعَ شروحَه المطبوعةَ من ديار الهند والحجاز، وكان «الفتح» و«العمدة» كأنهما صفحةٌ بين عينيه، ثم وُفِّق لتدريسه ما يربو على عشرين مرةً دراسةَ إمعانٍ وتدقيقٍ، حتى أجهد في التدريس أن يأتي بتحقيقاتٍ رصينةٍ وأبحاثٍ متينةٍ، وكان أكبر عنايته بإفصاح ما لم يذكره الشارحون.

وكان كثيرٌ من الطَّلَبة في كلّ عامٍ يضبطون ما يلقيه العلاّمةُ ويحتطب كلٌّ بحبله حسب مقدرته، فقام من بينهم الشيخُ بدر عالم المِيْرَتهي، الّذي قرأ عليه أو سمع نحو خمس مرَّاتٍ، ووُفِّق للاستفادة منه ما لم يتيسَّر لأحدٍ غيره من أفاضل تلامذته وأصحابه، فرتَّبَ ما ضَبَطه، وجَمَع ما سَمِعه.

وقد نال هذا الشرحُ قبولاً عاماً بين الأوساط الدينية والعلمية في الهند وخارجها، ولا يزال عمدةً ومرجعاً لأساتذة وطلبة هٰذا الفنِّ الشريف.

طُبع في «المجلس العلمي» في دابهيل ـ الهند، وفي «جمعية العلماء» في جوهانسبرج (إفريقية الجنوبية)، عام ١٣٥٧ هـ، في أربع مجلَّدات. ثم طُبع بتحقيق الأستاذ أحمد عزو عناية، في دار إحياء التراث العربي ببيروت، عام ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م، في ثماني مجلدات.

١٨ ـ **لامع الدُّراري على جامع البخاري**: للشيخ محمد زكريا بن محمد يحيى الكانْدَهَلَوي (المتوفى سنة ١٤٠٢ هـ).

وهو مجموعةٌ من الإفادات الثمينة، والتحقيقات النادرة للشيخ رشيد أحمد الكَنْكُوهي (المتوفى سنة ١٣٢٣ هـ)، في أثناء تدريس «صحيح البخاري»، قَيَّدها تلميذُه النجيبُ الوفيُّ الشيخ محمد يحيى بن محمد إسماعيل الكانْدَهْلَوي (المتوفى

سنة ١٣٣٤ هـ)، وهو عُصارة دراسات الشيخ ولباب تأمُّلاته، وعكوفه الطويل على علم الحديث دراسةً وتدريساً.

وقد نَقَّحها، وتناولها الشيخ محمد زكريا بالشرح، والإيضاح، والكشف، والإبانة، وضَمَّ إليها ما فتح الله به عليه من نكتٍ بديعةٍ وإشاراتٍ لطيفةٍ، وتحقيقاتٍ نادرةٍ، وتطبيقاتٍ فائقةٍ، وكتب له مقدّمةً ضافيةً.

طُبع في ثلاث مجلدات كبار من القطع الكبير طباعةً حجريةً بالهند، ثم أعيدت طباعته في باكستان في عشر مجلدات من القطع المتوسط.

١٩ ـ **كتاب «الأبواب والتراجم للبخاري»**: للكاندهلوي أيضاً:

يحتوي هذا الكتاب على بحثٍ وافٍ لكل ما يتصل بالأبواب والتراجم للبخاري، كان المؤلِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ ذكر في هذا الكتاب كُلَّ ما جاء من أصول الإمام المحدِّث ولي الله الدِّهْلَوي، والقواعدَ الكلية للتطبيق بين الأبواب والتراجم، وأبواب لا ترجمةَ لها، وكذلك كلَّ ما جاء في رسالة العلامة محمود حسن الدِّيُوْبَنْدِي، وكلَّ ما وجد من فوائد في دروس الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي والمحدِّث الجليل الشيخ أحمد السَّهَارنفوري، وما وجد من أصول وقواعد في كلام شُرَّاح البخاري فاستوعبها وزاد عليها مما كان خاطره أبا عذرته، ولم يسبق إليه، حتى بلغ عددُ هذه الأصول والقواعد الكلية سبعين أصلاً وقاعدة.

وقد طُبع في الهند، وباكستان مراراً وتكراراً.

(٢) شروح «صحيح مسلم»:

١ ـ **المُعلم بفوائد مُسلم**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن علي بن عمر المازِري (المتوفى سنة ٣٥٦ هـ).

يُعَدُّ هٰذا الكتابُ من أول شروح «صحيح مسلم»، لم يُؤلِّفه صاحبه وإنما أخذ عن دروسه بعضُ تلاميذه.

طريقةُ هٰذا الكتابِ طريقةٌ مبتكرةٌ؛ حيث إنَّ صاحبه رَكَّز فيها بحوثَه على

الاستنتاج والاستنباط مقدّماً ذلك على غيره، وله في ذلك أغراضٌ متعدِّدةٌ خدم بها الكتابَ خدمةً جُلَّى لم يسبقه إليها سابق، ولذا حظي بهذه العناية دون غيره من الكتب.

طُبع بتحقيق الشيخ محمد الشاذلي النيفر، في دار الغرب الإسلامي ببيروت، عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م، في ثلاث مجلَّدات.

٢ ـ **إكمال المعلم بفوائد كتاب مسلم**: للقاضي عياض اليَحْصُبي البُسْتي (المتوفى سنة ٥٤٤ هـ).

إنَّ أهمية هذا الكتاب ـ كما قصد صاحبه له ـ ترجع أولاً إلى كونه استكمالاً لما بدأه الإمام المازري في كتابه «المُعلِم»؛ حيث إنَّ كتاب المُعلِم ـ على نفاسته، وجودة موضوعه ـ لم يكن تأليفاً استجمع له مؤلِّفه؛ وإنما هو تعليقُ ما ضبطَه الطلبة من مجالسه كما سَبَق أن ذكرتُ في تعريفه آنفاً.

طُبع بتحقيق الدكتور يحيى إسماعيل في دار الوفاء بالرياض، عام ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م.

٣ ـ **المُفهِم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم**: لأبي العباس، أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري، المعروف ابن المزَيِّن المالكي القرطُبي (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ).

يُعَدُّ كتابُ «المفهم» ـ تجوُّزاً ـ شرحاً واضحاً، ذا أهميةٍ بالغةٍ لصحيح الإمام مسلم، فهو حلقةُ وصلٍ لا بدَّ منها بين المازريّ والقاضي عياض من جهةٍ، وبين من جاء بعد أبي العباس القُرطبي كالأُبِّيّ، والسنوسي؛ ذلك: أنَّ المازري شَرَحَ «صحيحَ مسلم» بكتابه «المُعْلِم» شرحاً مختصراً، أكمله القاضي عياض بأوسع منه، ووَصَفَهُ العلماء بأنه عمدةٌ في بابه، ويحتوي على عباراتٍ غامضةٍ مستغلقةٍ في المعنى كما أشار إلى ذلك الأُبِّيُّ نقلاً عن شيخه ابن عرفة. وجاء الإمامُ القرطبي، واستفاد من سابقَيْه، وأدلى بالجديد بعبارةٍ مفهومةٍ سلسةٍ من باب ما يُوصف بالسهل الممتنع.

ثم جاء الأُبيُّ، والسنوسيُّ بعد القُرطبي، واستفادا من الشروح التي سبقتهم، وأضافا إضافاتٍ مفيدةً، تُغني شرحَ مسلم، وتُوضِّح المستغلق منه.

وبذا يُعَدُّ القرطبيُّ حلقةَ وَصْلٍ متألّقةٍ في رحاب شُروح «صحيح مسلم».

طُبع هذا الشرح بتحقيق الأستاذ أبو فرحة الحسني، في دار الكتاب المصري بالقاهرة، عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م، في ثلاث مجلّدات. ثم طُبع بتحقيق الأساتذة الفضلاء: محيي الدين مستو، ويوسف بديوي، وأحمد السيد، ومحمود بزَّال، في دار ابن كثير بدمشق، عام ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ م، في سبع مجلَّدات.

٤ ـ صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغَلَط وحمايتُه من الإسقاط والسَّقط: لأبي عمرو، عثمان بن عمرو الكُردي الشَّافعي، المعروف بـ: «ابن الصَّلاح» (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

ذكر ابنُ الصَّلاح في مقدمة هذا الكتاب الأسبابَ التي من أجلها صنَّف هذاالكتابَ، ويُفهَم منها أنَّ أحد تلاميذه الذين كانوا يقرؤون عليه كتابَ الصحيح لمسلم بن الحجَّاج سأله أن يُبيِّن له، ويُقَيِّد ما يكثر فيه لطلاب العلم من الاخلال، والغلط، والإسقاط، والسقط في «صحيح مسلم». ويبدو: أنَّ هذا السؤال وجد في نفس ابن الصلاح الموافقة التامة، فأجاب طلبه.

ولما كان السائلُ أراد من شيخه أنْ يُبَيِّن له ويُقَيِّد ما يكثر فيه لطلاب الحديث من الاخلال والغلط والإسقاط والسقط في «صحيح مسلم» لذا فقد سَمَّى ابن الصلاح كتابه بـ: «صيانة صحيح مسلم من الإخْلال والغَلَط وحمايَتُه من الإسقاطِ والسَّقَط».

طُبع بتحقيق الدكتور موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر، في دار الغرب الإسلامي ببيروت، عام ١٤٠٤ هـ.

٥ ـ المِنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: للإمام أبي زكريا محيي الدين، يحيىٰ بن شرف النَّووي الدمشقي الشافعي (المتوفىٰ سنة ٦٧٦ هـ).

ما عرف الناسُ شرحاً لكتابٍ في الحديث أتقن، وأوفى، وأبرع ـ مع اختصار ـ

من كتاب شرح «صحيح مسلم» للنوَّوي، فإنه لم يدع لقارئه مهما يبلغ علمه سؤالاً في سِرِّه، أو في علنه إلا ووجد جوابه فيه، من بحثِ السَّند إذا كان فيه ما يبحث، ومن اللغة، وما يتعلَّق بها، ومن تسميةٍ لما يجهل اسمه، ومن شرحِ المعنى، ومما يستنبط من الحديث، ومن قال بظاهر الحديث، ومن خالف، وما حجته؟ مع فوائد كثيرة، وعلوم غزيرة لا تُستقصى.

قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٥٨): «وهو شرحٌ متوسِّطٌ مفيدٌ، قال فيه النَّووي: ولولا ضعفُ الهِمَم، وقِلَّةُ الراغبين؛ لَبَسطتُه، فَبَلَغْتُ به ما يزيدُ على مئةٍ من المجلّدات، لكنّي اقتصرت على التوسّط».

طُبع في المطابع المصرية بالقاهرة عام ١٣٤٧ هـ مع: «صحيح مسلم». ثم صدر له طبعاتٌ كثيرةٌ.

٦ ـ **إكمال إكمال المعلم بفوائد كتاب مسلم**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن خليفة الأُبي المالكي التُّونسي (المتوفى سنة ٨٢٧ هـ أو ٨٢٨ هـ).

اعتنى فيه بشرح «صحيح مسلم» فجَمَع فيه شروحه الأربعة:

- المُعلم للمازري.
- إكمال المُعلم للقاضي عياض.
- المُفهم للقرطبي.
- شرح النَّووي لمسلم.

مع زياداتٍ مكملةٍ، والتنبيه على المواضع المشكلة من كلام هؤلاء، والتزم النقلَ بالمعنى دون اللفظ، لكنه لم يستوعب كلامَ صاحب المعلم، وبالأخص فيما يخص اللغة بحذف الشواهد.

طُبع كتاب الأبي لأول مرةٍ مع شرح السَّنوسي الآتي الكلام عليه، في سبعة أجزاء، على نفقة السلطان عبد الحفيظ ملك المغرب الأقصى، في مطبعة السَّعادة بمصر، عام ١٣٢٨ ـ ١٩١٠ م، في سبع مجلّدات.

٧ ـ **مُكَمِّل إكمال الإِكمال:** للعلاّمة أبي عبد الله محمد بن محمد السّنوسي الحسني (المتوفىٰ سنة ٨٩٢ هـ).

وقد ذكر الشارحُ خطته في مقدمة الكتاب: «... وكان من أَحسن شروحه (أي: «صحيح مسلم») فيما علمتُ وأجمعها شرح الشيخ العلامة أبي عبد الله الأبي، رحمه الله تعالى، ورضي عنه، أردتُ أن أتعلَّق بأذيال القوم... فاختصرتُ في هذا التقييد المبارك معظم ما في هذا الشرح الجامع من الفوائد، وضممتُ إليه كثيراً ممَّا أغفله مما هو كالضروري لا كالزائد، وأكملته أيضاً بشرح الخطبة...».

وسمَّاه بـ: «مكمِّل الإكمال» وهو مقدّمةٌ مضافةٌ لما قام به الأُبي.

فكان هذان الشرحان من أتمِّ الإفادات على «صحيح مسلم»، كما أنهما يبديان الطريقة المغربية في شرح الحديث النبوي.

وهو مطبوعٌ في المغرب.

٨ ـ **الدِّيباج علىٰ صحيح مسلم بن الحجّاج:** للحافظ جلال الدين عبد الرحمـٰن ابن أبي بكر السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

وهو حاشية على «صحيح مسلم»، ابتدأها السيوطيُّ بذكر مقدمةٍ قصيرةٍ بيَّن فيها منهجه باختصارٍ، فقال: «فلمّا مَنَّ الله تعالى ـ وله الفضل ـ بإكمال ما قصدته من التعليق على صحيح الإمام البخاري، رضي الله عنه، المسمَّى بـ: (التوشيح)؛ وجّهتُ الوجهة إلى تعليق مثله على صحيح الإمام أبي الحسين مسلم بن الحَجّاج، رضي الله عنه، المسمَّى بـ: (الديباج)، وهو لطيفٌ مختصرٌ، ناسجٌ على منوال ذلك التعليق، وإن كان لهو على هذا الصحيح مبتكرٌ يشتمل على ما يحتاج إليه القارىء والمستمع من: ضبطِ ألفاظٍ، وبيانِ اختلاف رواياتٍ على قِلّتها، وزيادةٍ في خبرٍ لم ترد له طريقةٌ، وتسميةِ مُبْهَمٍ، وإعرابِ مشكلٍ، وجمعِ بين مختلفٍ، وإيضاحِ مُبْهَمٍ بحيث لا يفوته من الشرح إلا الاستنباط».

طُبع في المطبعة الوهبية بالقاهرة، عام ١٢٩٩ هـ . وطُبع بتحقيق الدكتور بديع

السيّد اللحَّام، بإدارة نشر علوم القرآن، في كراتشي، عام ١٤١٢ هـ في مجلَّدتين.
وطُبع بتحقيق أبي إسحاق الحُوَيْني، بِدار ابن عفّان، في الخُبَر بالسعودية، عام ١٤١٦ هـ، في سِتِّ مجلَّدات.

وقد كَتب عليه محمدُ بن محمد بن علي البُجُمْعَوِي الدِّمْنَتِي حاشيةً سمَّاها: «وَشْيُ الديباج».

٩ ـ **فتح الملهم شرح صحيح مسلم**: للعلامة المحقِّق، الداعية الكبير، المحدِّث الفقيه الشيخ شَبِّيْر أحمد العُثماني الدِّيُوْبَنْدِي (المتوفى سنة ١٣٦٩ هـ).

شَرَح فيه المؤلِّفُ «صحيح مسلم» شرحاً حافلاً، جَمَع فيه أبحاثاً نادرةً، وفوائدَ مبتكرةً، وتكلَّم على كل حديثٍ بما يشرح معانيه، ويبيِّن دقائقَه، ويوضِّح أقوالَ علماء الأمة فيه، ويرجِّح ما رجح فيها عنده.

قال العلاَّمة أنور شاه الكشميري ـ رحمه الله ـ فيما كتبه بالفارسية:

«من مزايا هذا الكتاب العظيم:

ـ شرح مشكلات الحديث مما يتعلَّق بذات الله سبحانه، وصفاته وأفعاله والحقائق الأخرى الغامضة.

ـ نقلُ عمدة أقوال العلماء ونخبتها في كل بابٍ.

ـ تفهيمُ الغوامض وتسهيلها بالأمثلة والنظائر، بحيث يتقرَّب إلى الفهم.

ـ نقلُ مذاهب الأئمة من كتبها المعتمدة.

ـ خدمةُ مذهب الحنفية في المسائل المختلف فيها بكل حيطةٍ ونصفةٍ.

ـ نقلُ نكات السلوك والإحسان، وأسرار الشرع من كتاب «الفتوحات المكية» للشيخ الأكبر، وكتاب «حجة الله البالغة» للإمام ولي الله الدِّهلوي.

ـ دفعُ شبهات المتنوِّرين بتقليد أوروبة والمستشرقين.

ـ جمعُ الأحاديث من المصادر والكتب المختلفة تحت بابٍ واحدٍ.

ـ الجمعُ بين الأحاديث المتعارضة والتوفيق بينها.

ـ الرجوعُ إلى المصادر الأصلية في كلِّ ما نقل. وغير ذلك من المزايا».

هذا، وللأسف الشديد: أنَّ المؤلِّف ـ رحمه الله تعالى ـ لم يُتَحْ له أن يكمل هـٰذا الكتاب، واخترمته المنية دون بلوغ الأمنية، ولو كمّل هذا الكتاب؛ لكان له شأن[1].

وقد قام الشيخ محمد تقي العثماني بتكملة هذا الشرح، وأخذ يكمله مما انتهى إليه العلامة شبير أحمد العثماني ـ رحمه الله ـ من كتاب الرضاع، وأتى بمباحث بديعةٍ دقيقةٍ؛ وفوائد مبتكرةٍ، في بيانٍ بليغٍ، وأسلوبٍ سهلٍ جذّابٍ.

طُبع هذا الشرح مع الأصل والتكملة في مكتبة دار العلوم كراتشي بكراتشي (باكستان)، عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م. ثم صدرت له طبعةٌ أنيقةٌ في عشر مجلَّدات، عن دار القلم بدمشق، عام ١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٧ م.

(٣) شروح سنن أبي داود:

١ ـ معالم السُّنن: لحَمْد بن محمد بن إبراهيم الخَطَّابي (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ).

يُعَدّ هذا الكتابُ من الشروح المُهِمّة في كتب السنة النبوية؛ إذ هو مِن أوائل كتب الشروح التي اعتنت بـ: «سنن أبي داود»، بل قد يكون أولها؛ إذ لم أجد مَن ذكر لـ: «سنن أبي داود» ـ شرحاً قبله.

وكذلك يُعَدّ هذا الكتابُ مرجعاً هامّاً في شرح أحاديث «سنن أبي داود»، ومعرفة ما اشتمل عليه أكثرها من أحكامٍ وآدابٍ، إضافةً لتفسير غريبها، وإصلاح غلطها، ونحو ذلك.

---

(١) انظر مقدمة الشيخ نور البشر في المجلد الأول.

طُبع في المطبعة العلمية بحلب بعناية الشيخ محمد راغب الطباخ الحلبي، عام ١٣٥١ هـ.

٢ ـ تهذيب سُنن أبي داود: لمحمد بن أبي بكر الدمشقي، المعروف بابن قيِّم الجوزية (المتوفىٰ سنة ٧٥١ هـ).

قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٠٥): «ولابن القيّم شرحٌ مختصرٌ للسنن المذكورة، ذكر فيه: أنَّ الحافظ المُنْذِري (المتوفىٰ سنة ٦٥٦ هـ)، قد أحسن في اختصاره، وقال: فهذَّبه نحو ما هَذَّب هو به الأصل، وزاد عليه من الكلام علىٰ عِللٍ سَكَت عنها، أو لم يُكملها، وتصحيح الأحاديث، والكلام علىٰ مُتونٍ مُشْكِلَةٍ لم يُفْتَح مُقْفَلها، وبسط الكلام علىٰ مواضع لعلَّ الناظِر لا يجدها في كتابٍ سِواه».

طُبع بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر ـ رحمه الله تعالىٰ ـ مع «معالم السنن» للخطّابي المتقدّم.

٣ ـ شرح سنن أبي داود: للحافظ محمود بن أحمد العَيْني الحنفي (المتوفىٰ سنة ٨٥٥ هـ).

وهذا الشرحُ هو ثاني كتب شرح الحديث للعيني، وهو ناقصٌ يبدأ الجزء الأول من أوله بحديث النهي عن استقبال القبلة ببول أو غائط.

وأول الجزء الثاني: باب من رأى القراءة إذا لم يجهر الإمام. وآخره: باب في الشح، وهو ناقصُ الأخير.

طُبع بتحقيق الأستاذ خالد المصري، في مكتبة الرشد بالرياض، عام ١٣٢٠ هـ، في سبع مجلَّدات مع الفهارس.

٤ ـ مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين بن أبي بكر السيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

وله مخطوطاتٌ كثيرةٌ ذكرها الأستاذ فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ٢٣٦).

٥ ـ **درجات مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود**: لعليّ بن سليمان الدمنتي البُجُمْعَوِي (المتوفى سنة ١٣٠٦ هـ).

اختصره من كتاب السيوطي.

طُبع بالقاهرة عام ١٢٩٨ هـ.

٦ ـ **أنوار المحمود على سنن أبي داود**: للشيخ أبي العتيق عبد الهادي النَّجيب آبادي.

وهو التقاطٌ من أمالي الشيخ محمود الحسن الدِّيُوْبَنْدِي (المتوفى سنة ١٣٣٩ هـ)، وأمالي العلاَّمة محمد أنور شاه الكشميري (المتوفى سنة ١٣٥٢ هـ)، وضَمَّ إليها الشارحُ فوائدَ اقتبسها من «بذل المجهود»، ومن دروس العلاَّمة شبير أحمد العثماني (المتوفى سنة ١٣٦٩ هـ) لكتاب «صحيح مسلم»، وفيه أخطاء كثيرة.

وقد طُبع هذا الكتاب في مجلَّدتين في الهند وباكستان.

٧ ـ **غاية المقصود في حلِّ سنن أبي داوود**: للشيخ أبي الطَّيِّب، محمد شمس الحق العظيم آبادي (المتوفى سنة ١٣٢٩ هـ).

وهو شرحٌ طويلٌ على «السنن»، يقول المؤلِّفُ عن سبب تأليف الكتاب: «إنَّ السُّنن للإمام الحافظ شيخ الإسلام والمسلمين أبي داود السِّجستاني كتابٌ دقيقٌ صعبٌ على الطالبين حلُّ مُغْلَقاته، وكان السَّلَفُ ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ قد كتبوا عليه شروحاً وحواشي ما بين مطوَّلٍ ومختصرٍ، لكن ما يُوجَد الآن عند عامة الناس من شروحه ما يحل الرموزَ ويفتح الغموزَ. فأردتُ أن أشرحه شرحاً كاملاً على جميع أحاديثه، يحلّ رموزَه ويفتح كنوزَه، ويوضِّح ما خفي على الراغبين. وبالغتُ في إيضاح الكتاب وتوجيهه رجاءَ أن أندرج في سلك من قال رسول الله ﷺ: (نَضَّر

الله امرأً سمع مقالتي، فوعاها، فأدَّاها كما سمعها)، واخترتُ نسخة اللُّؤلؤي؛ لأنها كانت مشهورةً في ديارنا، ومروَّجةً في عصرنا، وسمّيتُ هذا الشرح المبارك بـ: «غاية المقصود في حلِّ سنن أبي داود».

وللأسف: أنَّ هذا الكتاب لم يتمَّ، وقد وَصَلَ فيه المؤلِّفُ إلى شرح «باب الدعاء للميِّت إذا وُضع في قبره».

طُبع منه الجزءُ الأول فقط في المطبع الأنصاري بدهلي (الهند)، بدون تاريخ عام الطباعة.

٨ ـ عَوْن المعبود شرح سُنَن أبي داود: للشيخ محمد أشرف العظيم آبادي (المتوفى سنة ١٣٢٦ هـ).

وهو تلخيص «غاية المقصود»، لخَّصه الشيخُ محمد أشرف تحت إشراف الشيخ شمس الحق العظيم آبادي.

يقول المؤلف في أوَّله: «والمقصود من هذه الحاشية المباركة الوقوفُ على معنى أحاديث الكتاب فقط من غير بحثٍ لترجيح الأحاديث بعضها على بعضٍ إلا على سبيل الإيجاز والاختصار، ومن غير ذكر أدلة المذاهب المتبوعة على وجه الاستيعاب، إلا في بعض المواضع التي دعت إليها الحاجةُ».

فظهر: أنَّ المولِّف سَلَك في هذا الشرح مسلكَ الاختصار، ولم يبحث فيه عن جميع جوانب الحديث متناً وإسناداً وفقهاً واستنباطاً، ومع ذلك تجد فيه كثيراً من الأبحاث، حقَّق فيها المؤلِّفُ كلَّ التحقيق، وسَرَد فيها جميعَ الأدلة مع الكلام على كلِّ واحدٍ منها.

طُبع في دلهي بالهند، عام ١٣٢٣ هـ. ثم طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الرحمن محمد عثمان بالمكتبة السلفية في المدينة المنوَّرة، عام ١٣٨٩ هـ. في ثماني مجلدات.

٩ ـ بذل المجهود في حَلّ سنن أبي داود: للمحدِّث الفقيه الشيخ خليل بن أحمد السَّهَارَنْفُوري (المتوفى سنة ١٣٤٦ هـ).

وهو شرحٌ فقهيٌّ حديثيٌّ مُوَسَّعٌ يشهد بجهد صاحبه العلمي الكبير الموفَّق، كما

أنه سفرٌ ضخمٌ يحتوي على بحوثٍ قيمةٍ في علم الحديث، وشرحِ كلام النبوَّة، ورُواةِ الحديث ومكانتهم وتراجمهم في ضوء أَقْوَال الأئمة.

كذلك يمتاز هٰذا الشرحُ بأنه كُتب على نهج المشتغلين بالحديث والباحثين فيه وكبار الشُّرَّاح الّذين تلقَّت الأمةُ شروحَهم بقبولٍ عامٍّ، وانتفع به طلبةُ العلم في كلِّ عصرٍ، واشتمل على بحوثٍ قيمةٍ في أسماء الرجال وأصول الحديث، وعارض الحُجَّة بالحُجَّة، وكان كلامه في أكثر الأحيان محدوداً في صناعة الحديث، ومتعلِّقاتها من الفنون.

وقد عَلَّق عليه المحدِّث الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي (المتوفى سنة ١٤٠٢ هـ) تعليقات قيمة.

طُبع في المطبع النامي بالهند، ومعه تعليقات الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي، وأعيد طبعه بمطبع ندوة العلماء بالهند. وطُبع بدار اللَّواء في الرياض. وطُبع أخيراً بتحقيق الدكتور تقي الدين الندوي، في دار البشائر الإسلامية ببيروت، عام ١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٦ م، في أربع عشرة مجلدةً.

١٠ ـ المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود: للشيخ محمود خطّاب السُّبْكي المصري (المتوفى سنة ١٣٥٢ هـ).

وَصَل فيه الشارحُ إلى باب الهدي في كتاب الحجّ إذ وافته منيته، فأكمله ابنُه أمين السُّبكي في أربعة أجزاء تالية، وسَمَّاه: «فتح الملك المعبود تكملة المنهل العذب المورود» شَرَح فيه «سنن أبي داود» شرحاً واضحاً غايةَ الإيضاح، مفصحاً عن معانيه كُلَّ الإفصاح، وقد عُني فيه بذكر تراجم رجال الحديث، وشرحِ ألفاظِه، وبيانِ معناه، وما يُستفاد منه من الأحكام والفوائد، مبيِّناً أَوْجُهَ الخِلاف وأدلَّته إنْ كان، ثم ذكر مَن أخرج الحديث غير أبي داود؛ سواء أكان من الأئمة السِّتّة أم مِن غيرهم، وأبانَ حالَه من صِحَّةٍ، أو حَسَنٍ، أو غيرِهما، سَلَكَ في كلِّ ذلك سبيل الإنصاف، وتنكَّب طريق الإعساف.

طُبع في مطبعة الاستقامة بالقاهرة، عام ١٣٥١ هـ ـ ١٣٥٣ هـ، وصوَّرته دار إحياء التراث العربي ببيروت.

١١ ـ **الدر المنضود شرح سنن أبي داود**: للشيخ محمد ياسين الفاداني (المتوفى سنة ١٤١٠ هـ).

شرحها في عشر مجلَّدات، لكنه ما زال مخطوطاً.

١٢ ـ **زبدة المقصود في حلِّ ما قال أبو داود**: للشيخ محمد طاهر الرحيمي. اعتنى فيه بشرح أقوال أبي داود.

١٣ ـ **تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود**: للدكتور علي بن إبراهيم بن مسعود عجين.

اعتنى فيه بشرح أقوال أبي داود وتخريجِ الروايات والأحاديث التي أشار إليها أبو داود.

طُبع في مكتبة الرشد بالرياض، عام ١٤٢٣ هـ.

(٤) شروح سنن الترمذي:

١ ـ **عارضة الأَحْوَذي في شرح سنن الترمذي**: للقاضي أبي بكر، محمد بن عبد الله الإشبيلي المالكي، المعروف بابن العربي (المتوفى سنة ٥٤٣ هـ).

وهو شرحٌ يجمع بين الاستنباطات الفقهية على المذهب المالكي مقارناً بسائر المذاهب، والصِّناعة الحديثية، يهتمّ المؤلِّفُ فيه بشرح أقوال الترمذي الفقهية أو التعليق عليها أكثر من عنايته بتلك الجوانب النقدية الفريدة التي صَدَّر بها شرحَه كتابَ الترمذي.

طُبع بتصحيح الشيخ هشام بخاري، بدار إحياء التراث العربي في بيروت، عام ١٤١٨ هـ. وبتحقيق الأستاذ صدقي جميل العطار، في دار الفكر بدمشق، عام ١٤١٣ هـ، في خمس مجلدات.

٢ ـ **شرح جامع الترمذي**: للإمام الحسين بن مسعود بن مودود البغويّ (المتوفى سنة ٥١٠ هـ).

توجد قطعةٌ منه في الجامعة الإسلامية في المدينة المنوَّرة، في قسم مخطوطات المكتبة المحمودية، رقم (٣٥).

٣ ـ **النَّفح الشَّذي شرح جامع الترمذي**: لأبي الفتح، محمد بن محمد بن محمد اليَعْمُري الشافعي، المعروف بابن سيّد الناس (المتوفىٰ سنة ٧٣٤ هـ).

قال ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص: ٢٣٢): «وصل به إلىٰ باب ما جاء أنَّ الأرض كلّها مسجدٌ إلاّ المقبرة والحمّام. ولو اقتصر فيه علىٰ فَنّ الحديث؛ لكان تماماً، ثم كَمَّله الحافظُ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي».

طُبع بتحقيق الأستاذ أحمد معبد عبد الكريم، بدار العاصمة في الرياض، عام ١٤٠٩ هـ.

٤ ـ **شرح جامع الترمذي**: للحافظ زين الدين، أبي الفرج، عبد الرحمن بن أحمد المعروف بـ: ابن رجب الحنبلي (المتوفى سنة ٧٩٥ هـ).

ذكرت المراجع التي ترجمت للحافظ ابن رجب: أنَّ له شرحاً للترمذي، أتمَّه في عشرين مجلّدةً. وقد حاولتُ العثورَ عليه فلم أجد منه إلا قطعة من كتاب اللباس لا تزيد على عشر ورقات.

يقول صاحب «كشف الظنون» (١/ ٥٥٩): « شرح الترمذي في عشرين مجلَّدةً إلا أنه احترق في الفتنة».

٥ ـ **شرح سنن الترمذي**: للحافظ زَيْن الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٠٦ هـ).

وهو غير «تكملة النفح الشذي» لابن سيّد الناس المتقدِّم، قال ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص: ٢٣٢): «وله تكملةُ شرح جامع الترمذي لابن سيّد الناس». وسيأتي.

٦ ـ **تكملة النفح الشّذي**: للحافظ العراقي أيضاً.

ذكره ابن فهد في ذيله على «تذكرة الحفاظ» (ص: ٢٣٢)، فقال وهو يعدِّدُ مصنفات العراقي: «ومما لم يُكمل تكملةَ شرح جامع الترمذي لابن سيد الناس وهي من «باب ما جاء: أنَّ الأرضَ كلَّها مسجد إلا المقبرة والحمام» [حديث(٣١٧)] إلى قوله في أثناء كتابِ البرّ والصلة: «باب ما جاء في الستر على المسلمين» [حديث (١٩٣٠)]. . . ، ثلاث عشرة مجلَّدةً، خرَّج من ذلك إلى أثناء كتاب الصيام قريباً من ست مجلّدات، قرأ عليه ابنه شيخُنا الحافظُ أبو زُرْعَة من ذلك بحثاً وتدبراً بحضرةِ جماعةٍ نحواً من خمس مجلَّداتٍ، انتهاؤها في أثناءِ باب ما جاءَ في الصوم بالشهادة [حديث (٦٩١)].

٧ ـ **شرح جامع الترمذي**: لسراج الدّين عمر بن رسلان بن نصير المصريّ الكنانيّ العسقلاني، المعروف بأبي حفص البُلْقِيني (المتوفى سنة ٨٠٥ هـ).

قال ابن فهد في «لحظ الألحاظ»: (ص: ٢١٦): «والذي وُجِدَ من مؤلّفاته: قطعةٌ على البخاري بلغ فيها إلى أثناء كتاب الإيمان، أطال النَّفَسَ فيه جداً، جاء في نحو مجلَّدةٍ؛ فلو قُدّر إكماله؛ لبلغ مئتي مجلَّدةٍ، لكنّه لا يسلم من تكريرٍ. وشرحان على الترمذي أحدهما: صناعة، والآخر فقه».

٨ ـ **شرح زوائد الترمذي على الثلاثة**: للحافظ سراج الدين عمر بن عليّ بن أحمد الأنصاري، المعروف بابن المُلَقِّن (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ).

لم أطلع عليه.

٩ ـ **قُوت المغتذي على جامع الترمذي**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

وقد اختصره عليُّ بن سليمان الدِّمنتي البُجُمْعَوي (المتوفى سنة ١٣٠٦ هـ) في: «نفع قوت المغتذي».

طُبع في كانبور بالهند، عام ١٢٩٩ هـ. وطُبع في القاهرة، عام ١٢٩٨ هـ.

١٠ - **شرح جامع الترمذي**: للشيخ سراج أحمد السَّرْهِندي (المتوفى سنة ١٢٣٠ هـ).

طُبع عام ١٢٩٩ هـ في كانبور بالهند.

١١ - **شرح جامع الترمذي**: للمحدِّث محمد بن الطيّب السّندي ثم المدني (المتوفىٰ سنة ١٣٦٣ هـ).

يُوجد منه قطعةٌ في مخطوطات الجامعة الإسلامية «مخطوطات مكتبة عارف حكمت».

١٢ - **العَرفُ الشذي على جامع الترمذي**: للشيخ محمد أنور شاه الكَشْمِيري.
طُبع في الهند على الحجر في عام ١٢٤٤ هـ.

١٣ - **الطيِّبُ الشذي في شرح الترمذي**: للشيخ إشفاق الرحمٰن الكانْدَهْلَوي (المتوفى سنة ١٣٧٧ هـ).

طُبع في دلهي (الهند) عام ١٩٣٤ م.

١٤ - **الكوكبُ الدرّيّ شرحُ جامع الترمذي**: للمحدّث الشيخ رشيد أحمد الكَنْكُوهي (المتوفى سنة ١٣٢٣ هـ).

طُبع في الهند، وباكستان مرّاتٍ.

١٥ - **تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي**: للشيخ محمد عبد الرحمٰن بن عبد الرحيم المُبارَكْفُوري الهندي (المتوفىٰ سنة ١٣٥٣ هـ).

وهو شرحٌ فقهيٌّ نفيسٌ يَدُلُّ علىٰ غزارة علم المؤلِّف، وسعةِ اطِّلاعه في علم الحديث روايةً ودرايةً، تَتَجلَّىٰ فيه براعتُه النادرةُ في حلِّ المشاكل، سواء كانت في الإسناد أَوْ في المَتْن، ومهارةٌ في استِخْرَاجِ الدقائق الخفية، واستنباطُه للأحكام الفقهية، وقدرتُه الفائقة في نقاش المذاهب والآراء المختلفة.

طُبع في الهند في أربع مجلّدات كبار. وأُعيد طبعه بتحقيق الأستاذ عبد الوهّاب عبد اللطيف، وعبد الرحمٰن محمد عثمان، بالمكتبة السلفية في المدينة المنوَّرة، عام ١٣٨٣ ـ ١٣٨٧ هـ.

١٦ ـ **شرح جامع الترمذي**: للشيخ عبد القادر بن إسماعيل الحسني القادري.

تُوجد منه نسخةٌ في دار الكتب المصرية.

١٧ ـ **شرح جامع الترمذي**: للشيخ أحمد محمد شاكر (المتوفى سنة ١٣٧٧ هـ):

وقد شرحه في مجلَّدتين (٦١٦) حديثاً فقط، وشرحُه مفيدٌ جدّاً يَدُلُّ على باعٍ طويلٍ في علم التخريج والنقد، وإن كان لا يخلو من ملاحظاتٍ ومؤاخذاتٍ.

١٨ ـ **معارف السُّنن**: للمحدِّث الشيخ محمد يوسف البَنّوري (المتوفى سنة ١٣٩٧ هـ).

وهو من أوسع شرحٍ لمذاهب الأئمة المتبوعين من مصادرها الموثوقة ببيان تعامل الأمة، وأوثق مصادر لأدلَّة الإمام أبي حنيفة في الخلافيات بين الأئمة، وأكمَلُ شرحٍ لـ: «جامع الترمذي» من جهة استيفاء المباحث حديثاً وفقهاً وأصولاً وما إلى ذلك من مُهِمّاتٍ علميةٍ لحلِّ المشكلات وتوضيح المغلقات بعبارةٍ بديعةٍ وأسلوبٍ رائعٍ، وأبدَع تأليفٍ جمع بين جمال التعبير، وحُسن الترتيب، ومتانة البحث، ورزانة البيان، واستقصاء كلِّ بابٍ من غرر النقول.

وقد بَلَغ هذا الشرحُ إلى آخر أبواب الحجّ، وكان المؤلِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ يريد إتمامه، ولكن المنية حالت دُون إرادته.

طُبع في أيج ايم سعيد كمبني بكراتشي (باكستان)، عام ١٤١٣ هـ، في سِتِّ مجلَّدات.

١٩ ـ الكوكب الدري على جامع الترمذي: للمحدِّث الشيخ محمد زكريا الكانْدَهْلَوي (المتوفى سنة ١٤٠٢ هـ).

وهو مجموع إفادات وأمالي المحدِّث رشيد أحمد الكَنْكُوهي (المتوفى سنة ١٣٢٣ هـ)، وهو بالمذكِّرات أشبَهُ منه بشرحٍ ضافٍ وافٍ لـ: «جامع الترمذي»، وهو على وجازته وقِلَّة حجمِه وعدم استيفائِه يشرح الكتابَ من أوَّله إلى أخره، ويشتمل على فوائد كثيرةٍ لا يعرف قيمتهَا إلا من اشتغل بتدريس الجامع طويلاً، وعرف مواضعَ الدِّقّةِ والغُموضِ التي لا يرتاح فيها المدرِّسُ الحاذقُ، والطالبُ الذّكيُّ إلى ما جاء في عامة الشروح والتعليقات، ويتوق فيها ويتطلَّع إلى ما يحلّ العُقدة، ويروي الغلّة بكلام فصلٍ لا فضولَ فيه ولا تقصيرَ، هذا إضافةً إلى فوائد في اللغة، وغريب الحديث، وعلم الرجال، والأصول، ومقاصد الشريعة، وفيه بعضُ النُّكَت التي يُعين عليها صفاء النفس، وإشراق القلب والحُبّ، والقول السديد في ترجيح بعض الوجوه على بعضٍ، وتعيين معنىً من المعاني بالذوق والممارسة، وجواب للإيراد على المذهب الحنفي.

وقد طُبع في الهند والمدينة المنوَّرة في سِتّ مجلَّدات.

(٥) شروح «سُنَن النَّسائي»:

لم تَلْقَ «سُنَنُ النَّسائي» العنايةَ الكافيةَ كمعظم كُتب السُّنَّة، ومع ذلك فقد ذكرتْ لنا المصادرُ عدداً من الشروح لهذا الكتاب، ولكن أكثرها مفقودٌ، أمَّا ما وَصَلَنا؛ فهي شروحٌ مختصرةٌ، أذكرها فيما يلي:

١ ـ شرح سُنَن النَّسائي: لأبي الحسن، علي بن عبد الله بن خلف، المعروف بابن النِّعمة الأنصاري الأندلسي (المتوفى سنة ٥٦٧ هـ).

نَصَّ عليه الضَّبيُّ في «بغية الملتمس» (ص: ٤١١).

٢ ـ شرح سنن النَّسائي: لأبي العبَّاس، أحمد بن الوليد بن رشيد (المتوفى سنة ٥٦٣ هـ).

٣ ـ **شرح سُنن النَّسائي**: للشيخ سراج الدين ابن المُلَقِّن (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ).

وهو عبارةٌ عن شرحٍ لزوائد «سنن النَّسائي» على الأربعة: (البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي).

٤ ـ **زهر الرُّبَى على المُجْتَبَى**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

وهو شرحٌ لطيفٌ موجزٌ، وهو إلى التعليق أقرب منه إلى الشرح، وقد عُني فيه المؤلِّفُ بضبط أسماء الرواة، وشرحِ الألفاظ والغريب، وذَكَر نكتاً من الحكم، والأحكام، والآداب؛ الَّتي اشتملت عليها الأحاديث، وكثيراً ما ينقل فيه عمَّن سبقه من العلماء، ولا سِيَّما الحافظ ابن حجر، وهو على وجازته مفيد، ويعتبر من أحسن الشروح المعروفة لـ: «سنن النَّسائي».

٥ ـ **عزف زهر الرّبى**: لعلي بن سليمان الدِّمنتي البُجُمْعَوي المغربي (المتوفى سنة ١٣٠٦ هـ).

٦ ـ **حاشية السِّنْدِي على المجتبى**: لأبي الحسن، محمد عبد الهادي السِّندي الهندي (المتوفى سنة ١١٣٨ هـ).

ذكر في مقدِّمته: «فهذا تعليقٌ لطيفٌ على سنن الإمام الحافظ أبي عبد الرَّحمن أحمد بن شعيب النسائي، يقتصر على حلِّ ما يحتاج إليه القارئ، والمدرِّسُ من ضبط اللغة، وإيضاح الغريب، والإعراب. .» وهو أوفى من شرح السيوطي، وله فيه آراءٌ دقيقة.

طُبع بدلهي في الهند، عام ١٢٨١ هـ، ومعه: «زهر الرُبَى» للسيوطي. وطُبع بالمطبع الميمنية في القاهرة، عام ١٣١٢ هـ، وطُبع بالمكتبة التجارية الكبرى في القاهرة عام ١٣٤٩ هـ.

٧ ـ **شروق أنوار المِنَن الكبرى الإلهية بكشف أسرار السُّنَن الصغرى النَّسائية**: للشيخ محمد المختار بن محمد بن أحمد مزيد الجكني الشَّنْقِيْطي (المتوفى سنة ١٤٠٥ هـ).

وقد بَلَغ هذا الشرح إلى كتاب الغسل والتيمم، وبعده لم أطَّلع عليه.

طُبع في مطبعة المدني بالقاهرة، عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٨٩ م، في ثلاث مجلَّدات.

٨ ـ **الفيض السَّماوي على سنن النسائي**: للشيخ محمد زكريا الكانْدَهْلَوي (المتوفى سنة ١٤٠٢ هـ).

وهو مجموعُ إفاداتٍ أفادها الشيخُ رشيد أحمد الكنكوهي، وقد زاد عليها الشيخُ محمد زكريا، ولكنه ترك بياضاً في كثير من المواضع فأكملها الشيخُ محمد عاقل السَّهَارَنْفُوْري، فجاء الكتابُ في أحسن صورةٍ من التحقيق والتعليق، وهذا إشارة إلى خصائصه.

طُبع في الهند، وباكستان.

٩ ـ **التعليقات السَّلفية على سنن النسائي**: للشيخ أبي الطَّيِّب محمَّد عطاء الله حنيف الفوجاني (المتوفى سنة ١٤٠٩ هـ).

جمع فيه المؤلِّفُ التعليقات والهوامش والحواشي التي كُتبت على «سنن النَّسائي» سابقاً، ثم أضاف إليها تعليقات مفيدة على المواضع الَّتي تركها المتقدِّمون من حلِّ بعض الكلمات، وشرح الجُمَل، والمعنى المراد منها، وتراجم بعض الرِّجال المبهمين، والضعفاء، والكلام على درجة بعض الأحاديث الضعيفة.

طُبع بتحقيق الشيخ أبي الأشبال أحمد شاغف، وأحمد مجتبى السلفي، في المكتبة السَّلفيَّة بلاهور (باكستان)، في خمس مجلَّدات، عام ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠٢ م.

(٦) شروح «سنن ابن ماجه»:

١ ـ **شرح سنن ابن ماجه**: للمحدِّث علي بن عبد الله بن النِّعْمَة الأنصاري البَلَنْسِيِّ الأندلسيِّ (المتوفى سنة ٧٥٠ هـ).

ذكره إسماعيل باشا في «إيضاح المكنون» (٢/ ٢٧).

٢ ـ شرح سنن ابن ماجه: للعلاَّمة موفَّق الدين، أبي محمد، عبد اللطيف البغدادي (المتوفىٰ سنة ٦٢٩ هـ).

وقد شَرَح «سُنَن ابن ماجه» بشرحٍ كبيرٍ، ومنه ومِن سننه استخرج تلميذُه الحافظ زَكِيُّ الدين البِرْزالي (المتوفىٰ سنة ٦٣٦ هـ) كتاب «الأربعين الطبية».

طُبع أولاً في المغرب، ثم طُبع في بيروت سنة ١٤٠٥هـ، بتحقيق الأستاذ كمال يوسف الحُوت.

٣ ـ شرح سنن ابن ماجه: لقاضي القُضَاة سعد الدين، أبي محمد سعود بن أحمد العِراقي، ثم المصري (المتوفىٰ سنة ٧١١ هـ).

ذكره إسماعيل باشا في «إيضاح المكنون» (٢/ ٢٧).

٤ ـ الإعلام بسُنَّته عليه السلام: للحافظ علاء الدين، مُغْلَطاي بن قُلَيْج (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ).

قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٠٤): «وشرح قطعةً منها في خمس مجلَّدات»، وقال السَّخاوي في «الضوء اللاّمع» (٦/ ١٠٠): «وقفتُ منه بخطّه علىٰ أربع مجلَّدات»، وقال الأستاذ فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ١/ ٢٨٧): «غير كامل».

٥ ـ ما تَمَسُّ إليه الحاجة علىٰ سُنن ابن ماجه: لسراج الدين عمر بن علي ابن الملقِّن المصري (المتوفىٰ سنة ٨٠٤ هـ).

شرح فيه زوائدَ ابن ماجه علىٰ الكتب الخمسة: الصحيحين، وسنن أبي داود، والتِّرمذي، والنَّسائي.

وهو ما زال مخطوطاً.

٦ ـ الدِّيباجة في شرح سُنن ابن ماجه: لمحمد بن موسىٰ بن عيسى بن علي الكمال، أبي البقاء الدَّميري (المتوفىٰ سنة ٨٠٨ هـ).

قال في مقدِّمته: «وهي إن شاء الله تعالى شافيةٌ لِمَا في الصدور من كلماته، كافيةٌ لمعاني أحاديثه، وتفسير آياته، وافيةٌ ببيان أحكامِه، وطُرُقِ رواياتِه، حذوتُ فيه حذوَ شرح مسلم لشيخ الإسلام النَّووي، مع بيان الصحيح، والحسن، والضعيف، والقويّ، والله أسأل أن يُعينَ على إكماله، وأن يجعله خالصاً لوجهه بمنِّه، وإفضاله».

قال الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسِّس» (٣/ ٣٤١): «وكان شرع في شرح ابن ماجه، فماتَ عنه مُسَوَّدة، وقد بَيَّضَ بعضه على ما فيه مِن إعواز». وقال التقي الفاسي في ترجمته في «العقد الثمين» (٢/ ٣٧٣): «وهو في خمس مجلَّدات على ما وجدتُ بخطِّه».

وهو مازال مخطوطاً، منه نسخةٌ في خزانة محمَّد آباد في طُوْنك بالهند، تحت رقم (٣٣٢).

٧ ـ **مصباح الزُّجاجة في زوائد ابن ماجه**: لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري (المتوفى سنة ٨٤٠ هـ).

قال المحدِّث أبو الحسن السِّنْدي في مقدِّمة «تعليقه المشهور على سنن ابن ماجه: «إن ما انفرد به (أي: ابن ماجه) يكون ضعيفاً، وليس بكُلّيٍّ، لكنّ الغالب كذلك، ولقد ألَّف الحافظُ الحُجَّة، العلاَّمة: أحمد بن أبي بكر البُوْصِيري ـ رحمه الله تعالى ـ في زوائده تأليفاً نَبَّه فيه على غالبها».

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد المنتقى الكشناوي، بدار العربية في بيروت، عام ١٤٠٢ هـ. وطُبع بتحقيق الأستاذين: موسى محمد علي، وعزّت علي عطية، بدار الكتب الإسلامية في القاهرة، عام ١٤٠٣ هـ.

٨ ـ **تعليق على سنن ابن ماجه**: للحافظ إبراهيم بن محمد بن خليل برهان الدين، المعروف بـ: «سبط ابن العجمي الحلبي» (المتوفى سنة ٨٤١ هـ).

ذكره الشيخ عبد الرشيد النُّعماني ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه: «الإمام ابن ماجه وكتابه السُّنَن» (ص: ٢٦٠).

٩ ـ شرح سنن ابن ماجه: للشيخ محمد بن رَجَب بن عبد العال بن موسى بن أحمد بن محمد بن عبد الكريم، شمس الدين الزُّبَيْرِي (لم أعثر على سنة وفاته).

شَرَح فيه «سنن ابن ماجه» ونَقَل عن شرحه الشيخ أبو الحسن السِّنْدي في مواضع من شرحه على ابن ماجه[١].

١٠ ـ مصباح الزُّجاجة على سُنن ابن ماجه: للحافظ جلال الدين عبد الرحمـٰن ابن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

طُبع في دلهي بالهند عام ١٢٨٢ هـ على هامش «السنن». واختصره علي سليمان الدمنتي البوجمعوي (المتوفى سنة ١٣٠٦ هـ) في «نور المصباح».

١١ ـ ما تدعو إليه الحاجةُ على سنن ابن ماجه: للشيخ شمس الدين، أبي الرضا محمد بن حسن الزَّبيدي الشَّافعي (لم أعثر على سنة وفاته).

قال الأستاذ فؤاد سزْكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ٢٨١): «كَتَب حوالي سنة ٩١٣ هـ ـ ١٥٠٧ م».

وهو مخطوطٌ في دار الكتب المصرية (القاهرة) حديث: ٢٤٤٢، المجلَّد الثالث، (٣٦٠) ورقة، ٩١٣ هـ بخطِّ المؤلِّف.

١٢ ـ شرح سنن ابن ماجه: للمحدِّث أبي الحسن، نورالدين محمد بن عبد الهادي السِّنْدِي (المتوفى سنة ١١٣٨ هـ).

وهو شرحٌ لطيفٌ بالقول، قال في مقدِّمته: «وتعليقُنا هذا ـ إن شاء الله ـ يقتصر على حلِّ ما يحتاج إليه القارىءُ والمدرِّسُ، من ضَبْطِ اللَّفظ، وإيضاحِ الغريب، والإعراب».

طُبع في مصر مِراراً.

---

(١) انظر «الإمام ابن ماجه وكتابه السُّنَن» (ص: ٢٣١).

١٣ - إنجاح الحاجة شرح سنن ابن ماجه: للمحدِّث الشيخ عبد الغني الدِّهْلَوِي بن الشيخ أبي سعيد المجدِّدي (المتوفى سنة ١٢٩٦ هـ).

وهو شرحٌ مختصرٌ.

طُبع في دِهْلي (الهند) على هوامش «سنن ابن ماجه»، ذكره الشيخ صِدِّيق حسن خانْ القَنُّوْجي في «الحِطَّه بذكر الصِّحاح السِّتَّة».

١٤ - نور مصباح الزُّجاجة على سنن ابن ماجه: للشيخ علي بن سليمان الدِّمْنَتِي البُجُمْعَوَي المغربي (المتوفى سنة ١٣٠٦ هـ).

اختصر فيه شرحَ السُّيوطي على «سنن ابن ماجه».

طُبع في المطبعة الوهبية بمصر، عام ١٢٩٩ هـ.

١٥ - حاشية على «سنن ابن ماجه»: للمحدِّث الشيخ فخر الحسن بن عبد الرحمن بن حبيب الله الكَنْكُوْهِي (المتوفى سنة ١٣١٥ هـ).

وهي حاشيةٌ نفيسةٌ طويلةٌ، جمعها من: «إنجاح الحاجة» للشيخ عبد الغني، ومن: «مصباح الزجاجة» للسُّيوطي، وأضاف إليها أشياءَ مفيدةً.

طُبعت في هامش «سنن ابن ماجه» مراراً في الهند، وباكستان.

١٦ - مفتاح الحاجة بشرح سنن ابن ماجه: للشيخ محمد العَلَوي الحَيْدَرْآبادي (المتوفى سنة ١٣٦٦ هـ).

وهي حاشية مختصرة جيِّدة.

طُبعت في «أصحّ المطابع» بلكنو (الهند).

١٧ - إهداء الديباجة بشرح سنن ابن ماجه: للشيخ صَفاء الضوِّي أحمد العَدَوي.

اجتهد فيه المؤلِّف في شرح أحاديث «سنن ابن ماجه» وبيان غريبها، وفوائدها

ولطائفها، معتمداً في ذلك على أقوال الشُّرَّاح القُدامى والمُحدَثين من أئمة الحديث والفقه، ونَسَب كلَّ قولٍ إلى قائله.

وهو من أحسن الكتب التي تناولت شروحَ الحديث من حيثُ جودة السّبك، واستيفاء الحُجَّة، ووضوح البيان، مع الذَّبّ عن دين الله وشريعته ببراهين تجلو الحقيقة، وتقطع دابر المشكِّكين.

طُبع في مكتبة دار اليقين بالبحرين، عام ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م، في أربع مجلَّدات ضخمة.

(٧) شروح الموطأ للإمام مالك:

١ ـ التمهيد لِما في الموطأ مِن المعاني والأسانيد: للحافظ يوسف بن عبد الله ابن عبد البرّ النّمْري القُرطبي المالكي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

وهو كتابٌ فريدٌ في بابه، وموسوعةٌ شاملةٌ في الفقه والحديث، ونموذجٌ فذٌّ في أسلوبه ومنهجه، رَتَّبه المؤلِّفُ بطريقة الإسناد على أسماء شيوخ الإمام مالك، الذين روى عنهم ما في «الموطأ» من الأحاديث، وذكر ماله عن كلّ شيخٍ، مرتّباً على حروف المعجم، وأخيراً بالكُنى، ثم البلاغات.

واقتصر فيه على ما وَرَد عن الرَّسول ـعليه الصلاة والسلامـ من الحديث، متصلاً، أو منقطعاً، أو موقوفاً، أو مُرْسَلاً دُون ما في «الموطأ» من الآراء والآثار؛ لأن هٰتِهِ أفردها بكتابٍ آخر سَمَّاه: «الاستذكار، لمذاهب علماء الأمصار، فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار».

طُبع بتحقيق الأستاذ مصطفى أحمد العلوي، وآخرين، بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرُّباط (المغرب)، عام ١٣٨٧ ـ ١٤٠٦ هـ.

٢ ـ الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمَّنه الموطَّأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كلِّه بالإيجاز والاختصار: لابن عبد البَر أيضاً.

أفرد فيه ابنُ عبد البَرّ القولَ بالشرح، والتحليل، و الاستدلال للآراء، والآثار التي وردت في «الموطأ»، كما أنه اقتصر في كتابه «التمهيد» على ما وَرَد عن الرسول ﷺ من الحديث مُتّصلاً، أو منقطعاً، أو موقوفاً، أو مُرْسَلاً دُون ما في «الموطأ» من الآراء، والآثار.

كلا الكتابين يتناولان بدراسة «موطأ الإمام مالك»، وكلٌّ منهما يكمل الآخر موضوعاً، وبحثاً.

طُبع منه جزءان بتحقيق الأستاذ علي النَّجدي ناصف، بالمجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية في القاهرة، عام ١٣٩٠ هـ. وطُبع كاملاً بتحقيق الأستاذ عبد المعطي أمين قَلْعَجي، بدار قتيبة في حلب، ودار الوعي في القاهرة، عام ١٤١٤ هـ، في ثمانٍ وعشرين مجلّدةً.

٣ ـ **المنتقى شرح موطأ إمام دار الهجرة مالك بن أنس**: لأبي الوليد، سليمان بن خَلَف بن سعد الباجي الأندلسي (المتوفى سنة ٤٧٤ هـ).

وقد أَلّف الباجي من قبل كتاباً في شرح «الموطأ» سَمَّاه: «الاستيفاء»، والذي جاء في غاية الإسهاب، الأمر الذي لا يسمح باستيعابه لعامة الناس، فانتقى الباجي من مجموع «الاستيفاء» مُوجَزاً لطيفاً مبسَّطاً سَمَّاه: «المنتقى» نظراً لانتقائه مادته من كتابه السابق، وكان غرضُه من ذلك توضيحَ الفقه المالكي المستنبَط من الحديث الوارد في: «الموطأ».

عَمَد فيه الباجي إلى إغفال الأسانيد التي جاء بها في «الاستيفاء»، وإغفال ما احْتَجَّ به المخالفون من مسائلَ، ودلالاتٍ؛ وذلك حرصاً منه على الطابع الموجز لهذا الكتاب.

طُبع في مطبعة السعادة بالقاهرة، عام ١٣٣٢ هـ، في سبع مجلَّدات.

٤ ـ **القَبَس في شرح موطّأ مالِك بن أنس**: لأبي بكر، محمد بن عبد الله بن محمد المالكي، المعروف بـ: «ابن العربي» (المتوفىٰ سنة ٥٤٣ هـ).

لم يتعمَّد ابن العربي أن يأتي في هذا الكتاب بكلٍّ ما في «الموطأ» من أحاديث وآثار، بل اقتبس منها ما كان يراه جامعاً في الباب، ورَتَّب شرحَه هذا بترتيبٍ لم يسبق إليه حسناً، وتنسيقاً، فقد قَسَّمه إلى عناوينَ قصيرةٍ، وفقراتٍ تُوضح المقصودَ، وتُبرزه.

طُبع بتحقيق الأستاذ أيمن نصر الأزهري، وعلاء إبراهيم الأزهري، في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤١٩ هـ، في أربع مجلَّدات.

٥ ـ **المسالك في شروح موطأ مالك**: للإمام محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد بن العربي المعافري (المتوفى سنة ٥٤٣ هـ).

وهو شرحٌ جيّدٌ لـ: «الموطأ»، ومنهج الشارح فيه: أنه ضمَّن هذا الشرحَ آراءً كثيرةً في الفقه، والأصول، والحديث، والكلام، واللغة، وهي في كثير من المواضع غير معزوة إلى أحد ممن تقدَّمه. يبدأ الكلامَ على الإسناد، فإن جاء الحديث منقطعاً؛ وصله من طريق مالكٍ، أو من غير طريقه، معتمداً في ذلك على نقل الأئمة، وما رواه الثقات. وتكلَّم عن الناسخ والمنسوخ من الحديث. شرح ما استعجم من الكلمات والألفاظ شرحاً موجزاً. اختصر الكلامَ في بعض الأبواب والمسائل اختصاراً اكتفى فيه بإشارات خاطفة غير وافية المراد لقضايا كان للشرّاح فيها كلامٌ مسهبٌ. اعتنى في بعض المواطن بأحوال الرواة، وأنسابهم، كما نبَّه في أحيان كثيرة على اختلاف نُسخ الموطأ.

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد بن حسين السليماني، والسيدة عائشة بنت الحسين السليماني، في دار الغرب الإسلامي ببيروت، عام ١٤٢٨ هـ. في سبع مجلَّدات.

٦ ـ **كشف المُغَطَّى في شرح الموطَّا**: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

شرح فيه «الموطأ» شرحاً موسَّعاً، كما ذكره في مقدِّمة كتابه: «تنوير الحوالك».

٧ ـ تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك: للحافظ السُّيوطي أيضاً.

وهو مختصرٌ من شرحه السابق، وقد بَيّن السُّيوطي في مقدمة الكتاب بأنَّه: «تعليقٌ لطيفٌ على موطأ الإمام مالك بن أنس ـ رضي الله عنه ـ، على نمط ما علَّقتُه على (صحيح البخاري) المُسَمَّى بـ: (التوضيح)، وما علَّقتُه على (صحيح مسلم المسمَّى بـ: (الديباج)، وأوسع منهما قليلاً، لخّصتُه من شرحي الأكبر..».

وقد بَيّن السُّيوطي بين يدي هذا الشرح بمقدِّمةٍ اشتملت على سبع فوائد تضمنَّت التعريفَ بكتاب «الموطأ»، وموقف العلماء منه، وما اشتمل عليه من فوائد، وخصائص، ختمها بالفائدة السابعة حيث ضمنها ذكر الأعمال العلمية، والجهود التي بذلها العلماءُ نحو «الموطأ» شرحاً وتعليقاً، ودراسةً لرجاله وأسانيده.

طُبع في دار إحياء التراث العربي بالقاهرة، عام ١٣٤٣ هـ، ومعه: «إسعاف المُبَطأ برجال الموطّأ» للسيوطي أيضاً. وظهرت له طبعاتٌ أخرىٰ كثيرةٌ.

٨ ـ فتح المغطَّى شرح كتاب الموطَّأ: للإمام المحدِّث علي بن سلطان محمد الهروي، المعروف بـ: «مُلاَّعلي القاري» (المتوفى سنة ١٠١٤ هـ).

وهو شرحٌ لطيفٌ مختصرٌ لـ «الموطأ» برواية الإمام محمد بن الحسن الشَّيباني (المتوفى سنة ١٨٩ هـ)، لم يتعرَّض فيه الشارحُ للكلام على المسائل الفقهية وأحوال الرواة، إنما اكتفى فقط بحلّ بعض مشكلات الموطأ، وهو مفيدٌ للقراء المبتدئين له.

طُبع الجزء الأول منه بتحقيق الأستاذ محمد مفيض الرحمن بن أحمد حسين الشَّاتْغَامي، في البشرى ببلشرز بكراتشي (باكستان)، عام ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ هـ، في (٣١٥) صفحة.

٩ ـ أنوار الكواكب أبهج المسالك بشرح موطأ الإمام مالك، أو: «شرح الزرقاني»: لأبي عبد الله، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزَّرقاني (المتوفىٰ سنة ١١٢٢ هـ).

دَرَس الزَّرقاني في هذا الشرح «الموطأ» دراسةً جيدةً، وشرح مُبْهَماتِه وألفاظَه

وغريبَه، وبيَّن أحكامَه، ودَقَّق ألفاظَه بعد أن قارَنَ نُسَخَه، واحتجَّ بالأحاديث الصحيحة الواردة عن رسول الله ﷺ من كُتب السُّنّة، وبالآيات القرآنية. وقد جَعَله وسطاً لا بالقصير المُخِلّ، ولا بالطويل المُمِلّ، وبَيَّن ذلك كلَّه في مقدِّمة الكتاب، التي ترجم فيها للإمام مالك، رحمه الله تعالى، وذكر فيها رُواةَ «الموطأ» مبيِّناً أهميةَ الكتاب.

طُبع بتحقيق الأستاذ إبراهيم عطوة عوض، في مطبعة مصطفىٰ الحلبي بالقاهرة، عام ١٣٨٢ هـ، في أربع مجلَّدات.

١٠ ـ **المُسَوَّىٰ شرح الموطَّا**: للإمام أحمد بن عبد الرحيم، المعروف بشاه وليِّ الله الدِّهْلوي (المتوفىٰ سنة ١١٧٦ هـ).

رَتَّب فيه أحاديثَ «الموطأ» ترتيباً يَسْهُل تناوله لكلّ مشتغلٍ بالعلم، وترجم على كل حديثٍ بما اُسْتُنبط منه.

طُبع في المطبعة السلفية بمكَّة المكرَّمة، عام ١٣٥٣ هـ. وطُبع في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤٠٣ هـ، في مجلَّدتين.

١١ ـ **دليلُ السَّالك إلىٰ موطأ مالك**: للشيخ محمد حبيب الله بن مايَأْبَىٰ الجكني الشَّنقيطي (المتوفىٰ سنة ١٣٦٣ هـ).

وهو عبارةٌ عن منظومةٍ شعريةٍ ضِمن مجموعة (ثلاث رسائل علمية)، نشرها الأستاذُ محمدُ علي حسين، بدار إحياء الكتب العربية، عام ١٣٤٠ هـ، في (٧٤) صفحة. وله شرحٌ للمؤلّف سَمَّاه: «**إضاءة الحالك من ألفاظ دليل السالك**».

طُبع في مطبعة الاستقامة بالقاهرة عام ١٣٥٤ هـ.

١٢ ـ **التعليق الممجَّد علىٰ موطأ الإمام محمد (برواية محمد الشَّيباني)**: للإمام أبي الحسنات عبد الحي اللَّكْنَوي (المتوفىٰ سنة ١٣٠٤ هـ).

اعْتَنَى الإمامُ اللَّكْنَوي بأُمورٍ كثيرةٍ في شرح هذا الكتاب الجليل، وقد ذكرها في مقدمته بإيجازٍ.

وقَد نَالَ هذا الكتابُ التقديرَ والتبجيلَ مُنْذ صدوره، واسْتَفَادَ منه كثيرٌ من العلماء

وأَشَادُوا به، قَالَ الشيخُ محمد الشَّاذلي النَّيْفر ـ في تحقيقه وتعليقه على موطأ الإمام مالك برواية ابن زياد ـ مثنياً على شرح هذا الكتاب: «هذا الشرح مِن أَحْفَل الشروح، مَشْحُونٌ بعيون المسائل، قَدَّم فيه مقدمةً أَوْدَع فيها فوائدَ عديدةً».

طُبع في الهند مرَّاتٍ، وأخيراً صدرت له طبعةٌ محققةٌ بعناية الدكتور تقي الدين الندوي، عن دار القلم بدمشق، عام ١٤١٢ هـ، في ثلاث مجلَّداتٍ.

١٣ ـ **أوجز المسالك إلىٰ موطأ مالك**: للمحدِّث الشيخ محمد زكريا الكانْدَهْلَوي (المتوفىٰ سنة ١٤٠٢ هـ).

يُعَدّ هذا الكتابُ من أوسع الشروح لـ: «الموطأ». أعجب العلماء وأهل الصناعة بسعة علم المؤلِّف، وصفاء ذِهْنِه، ورحابةِ صدرِه في ذكر الدلائل والحُجَج، وتحرِّيه للصحة والدِّقّة في نقل المذاهب وفهمه العميق. إنه يستوفي فيه شرحَ أَسماء الرِّجال، وبيان المذاهب الأربعة، وما عداها في المسائل الخلافية من كتبٍ موثوقةٍ عند أهلها، وقد اهتمَّ الشيخُ في شرح الحديث بذكر أقوال مشايخه، وأعيان المحدِّثين في الهند، واهْتَمَّ أيضاً بعِدَّة أُمورٍ في شرحه، ومنها: أَنَّه ما أَخَذَ من كلام المشايخ إلا عزاه إلى قائله غالباً لكثرة ما أخذَ عنهم، فكان هذا التعليقُ بمثابة تلخيص لكلامهم، وما ذكره من الكلام على رجال السند أخذه من تهذيب الحافظ ابن حجر وتقريبه وتعجيله، ورجال «جامع الأصول» فلم يعزه إليهما غالباً روماً للاختصار، وما كان من غيرهما؛ عزاه إلى قائله.

طُبع في المكتبة الإمدادية بمكة المكرمة، عام ١٤٠٠ هـ. ثم صدرت له طبعة أنيقة بتحقيق الدكتور تقي الدين الندوي، عن دار القلم بدمشق، في ثماني عشرة مجلَّدةً.

(٨) شروح «مسند أحمد»:

١ ـ **الكواكب الدُّراري في ترتيب مسند أحمد على أبواب البخاري**: لعلي ابن حسين بن عُرْوَة الحنبلي (المتوفىٰ سنة ٨٣٧ هـ).

وهو كتابٌ قيّمٌ كبيرٌ، يقع في (١٢٠) جزءاً، ويُعَدّ من نوادر الكنوز العلمية التي تركها لنا السَّلَف.

وهو مخطوطٌ في المكتبة الظاهرية بدمشق.

٢ ـ نفثات صدر المُكْمَد وقرّة عين الأَرْمَد لشرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد: لمحمّد بن أحمد بن سالم الحنبلي السَّفاريني (المتوفىٰ سنة ١١٨٨ هـ).

وهو كتابٌ عظيمُ الفائدة للعلماء، وطُلّاب العلم على السَّواء، وقد مكث مؤلِّفُه بُرهةً من الزمن في شرح هذه الثلاثيات.

طُبع بتحقيق الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، في المكتب الإسلامي بدمشق، عام ١٣٨٠ هـ.

٣ ـ بلوغ الأماني من الفتح الربَّاني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشَّيباني: للشيخ أحمد بن عبد الرحمٰن المصري البَنَّا السَّاعاتي (المتوفىٰ سنة ١٣٧١ هـ).

شرح فيه ترتيبَه لمسند الإمام أحمد علىٰ الأبواب المُسَمَّىٰ: «الفتح الربَّاني»، شرح فيه بعضَ ما يحتاج إلىٰ الشرح والبيان، وخرَّج أحاديثه، وأشار إلىٰ زوائد ابن الإمام أحمد عبدِ الله، وجعله في سبعة أقسامٍ.

والكتاب مفيدٌ جداً، سَهَّل المؤلِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ بهذا الترتيب الرجوع إلى المسند حسب الموضوعات إلى جانب ما فيه من فوائدَ علميةٍ جليلةٍ.

طُبع مع «الفتح الرّباني» في دار الشهاب بالقاهرة، عام ١٣٥٣ ـ ١٣٥٨ هـ، في اثنتي عشرة مجلّدةً.

(٩) شروح «معاني الآثار» للطَّحَاوي:

يختصُّ «معاني الآثار» للطحاوي (المتوفى سنة ٣٢١ هـ) بالأحاديث المتعارضة التي كانت من أسباب اختلاف العلماء في الأحكام الفقهية، وهو مرتَّبٌ على أبواب الفقه، وطريقةُ الطحاوي في هذا الكتاب أنه يبدأ بعرض الآثار التي يذهب إليها

مُخالِفُه ثم يتبعها بالآثار المعارضة التي يراها هي أولى بالاتباع ويرجِّحها، ثم يصرِّح بأنَّ هذا هو مذهبُ أبي حنيفة، أو أحد أصحابه، أما غير الأحناف؛ فقلما يصرِّح باسمهم، وإنما شأنه أن يقول: فذهب قومٌ إلى هذه الآثار، أو خالفهم في ذلك آخرون.

ولذا يُعتبر هذا الشرحُ مرجعاً مهماً في فقه الحديث وخاصةً لدى الحنفية، ومن أجل ذلك اهتمَّ به علماؤهم، وألّفوا حوله كتباً كثيرة ما بين شروح، ومختصرات، وتراجم لرجاله.

ومن أهمِّ شروح «معاني الآثار» ما يلي:

١ ـ **تصحيح معاني الآثار**: لمحمد بن محمد الباهلي (المتوفى سنة ٣١٤ هـ).

ذكره السخاوي في «الضوء اللاَّمع» (١٠/ ١٣٤).

٢ ـ **الحاوي في بيان آثار الطحاوي**: لعبد القادر القرشي (المتوفى سنة ٧٧٥ هـ).

وهو مخطوطٌ بدار الكتب المصرية رقم (١٩٥) حديث.

٣ ـ **مباني الأخبار في شرح معاني الآثار**: للحافظ بدر الدين العيني (المتوفى سنة ٨٥٥ هـ).

ألَّف العينيُّ في شرحه كتاباً سمَّاه «مباني الأخبار»، ثم اختصره باسم: «نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار»، وأفرد رجالَه في مجلَّدةٍ بخطِّه كما ذكره السَّخاوي في ترجمته[1]، وجعله كالمقدمة لـ: «نخب الأفكار».

تُوجَد منه نسخة ناقصةٌ بخطِّ المؤلِّف في ستة أجزاء بدار الكتب المصرية، رقم (٤٩٢) حديث.

---

(١) انظر: «الضوء اللامع» (٦/ ١٨٦).

٤ ـ **نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار**: للعيني أيضاً.

وهو منتخبٌ من الكتاب السابق كما هو واضحٌ من عنوانه؛ لذلك يشبهه كثيراً في المنهج إلا أنَّ فيه زياداتٍ طفيفةً لبعض الشروح وحواشٍ على هامشه بقلم العيني، ولا يتميَّز هذا المختصرُ عن الأصل إلا بالرمز، فقد رمز فيه بحرف «ص» للأصل، وحرف «ش» للشرح. ويشترك مع «مباني الأخبار» في حُسن الترتيب، وتقسيم الشرح إلى أنواعٍ، وظهور الصنعة الحديثية فيه بوضوحٍ.

والقارىء لهذا الكتاب بمفرده دُون اطِّلاعٍ على «مباني الأخبار» لا يَشُكُّ في أنه شرحٌ قائمٌ بذاته، وأنه ليس مختصراً من أيِّ كتابٍ سابقٍ، وذلك لطوله رغم اختصاره، فـ: «مباني الأخبار» أحد عشر جزءاً و«النخب» ثمانية أجزاء، فهو إذاً في حجم ثلاثة أرباع الأصل تقريباً.

تُوجد نسخةٌ من مخطوطة هذا الكتاب في دار الكتب المصرية، برقم (٥٢٦) حديث، وهي تقع في ثمانية أجزاء.

(١٠) شروح «سُنن الدَّارقُطِنيّ»:

١ ـ **التعليق المُغني على سُنَن الدَّارقطني**: للشيخ أبي الطيّب، محمد شمس الحق العظيم آبادي (المتوفى سنة ١٣٢٩ هـ).

اهتمَّ فيه المؤلِّفُ بتخريج الأحاديث ونقدِها مع بيان العِلَل في الأسانيد، وذكر الرواة المجروحين والثقات جميعهم. واعتمد في جميع المواضع على الكتب المعتمد عليها في الجرح والتعديل، وأسماء الرجال، وطبقات الرواة، والتاريخ، والسير. أمَّا شرحُ الأحاديث؛ فسلَكَ فيه مسلكَ الاختصار.

طُبع مع «السنن» في مطبعة الأنصار، بدلهي في الهند، عام ١٣٠٩ هـ. وطُبع بتحقيق الشيخ عبد الله هاشم يماني المدني، في شركة الطباعة الفنية المتحدة بالمدينة المنوَّرة، عام ١٣٨٦ هـ.

(١١) شروح «مصابيح السُّنة»:

١ ـ **شرح مصابيح السُّنَّة**: لأبي مسعود، الحسين بن مسعود البَغَوي (المتوفىٰ سنة ٥١٥ هـ).

جمع البغويُّ في هٰذا الكتاب ما تفرَّق من الحديث المحتجّ به في الصِّحاح والسُّنن والمسانيد والمعاجم والأجزاء، وقد اختار أحاديثَه من جميع أبواب العلم، فجاء هذا الكتابُ جامعاً لما يتعلَّق بالعقائد، وأصول الدين، والعلم والعبادات، والمعاملات، ودلائل النبوَّة والوحي، والسِّيَر، والمغازي، والمناقب، وأشراط الساعة، والبعث، والحساب... والرَّقائق وغير هٰذا ممّا له صلةٌ بمحاسن الأخلاق والسُّنن والآداب.

رتَّب البغويُّ هذا الكتابَ على أبواب العلم، وذكر ما يستفاد من أحاديث الباب من الفقه واجتهادات الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة المجتهدين في أمَّهات المسائل المتَّفق عليها والمختلف فيها، وكثيراً ما يذكر أدلَّةَ العلماء فيها ويرجِّح بعضَ الأقوال علىٰ بعض إن اقتضىٰ المقام للترجيح، ولم يفته أن يفسِّر بعضَ غريب الحديث ويضبطَ أسماء الرواة وأنسابهم، ويترجمَ لبعضهم، وقد اعتمد في هٰذا علىٰ تواليف من سبقه وكثيراً ما يعزو إليهم، فيخرج كتابه للناس مستوفياً ما أراده.

طُبع الكتاب بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط والأستاذ زهير الشَّاويش، في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٣٩١ هـ.

٢ ـ **كشف المناهج والتناقيح في شرح أحاديث المصابيح**: لصدر الدين أبي عبد الله محمد شرف الدين بن إبراهيم المُناوي السلمي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

عَيَّن فيه المُنَاويُّ رواةَ الأحاديث من الصحابة، وذكر مخارجَ الأحاديث، فذكر البخاريَّ مثلاً، وحَدَّد الكتابَ الذي وُجد الحديثُ فيه داخل «صحيح البخاري» ككتاب الجهاد، وعَلَّق على بعض الأحاديث تعليقاتٍ حديثيةً وفقهيةً على المذهب الشافعي.

وله نسخة خطية محفوظة بمكتبة برلين، وهي عبارة عن الجزء الثاني فقط.

١٢ـ شروح «رياض الصالحين»:

١ ـ **دليل الفالحين لطُرُق رياض الصَّالحين**: للشيخ محمد علي بن محمد بن إبراهيم بن علان الصِّدّيقي المَكِّي (المتوفى سنة ١٠٥٧ هـ).

شرحه المؤلِّفُ بالاعتماد على القرآن الكريم، والسنة النبوية، وما وَرَدَ عن الصحابة، والسَّلَف، وما نُقل عن اللُّغويين، وترجم للرواة، وضبط أسماءَهم، وغير ذلك مما يسهل على المطالع الاستفادة والاستيعاب.

طُبع في ثمانية أجزاء متوسطة بالقاهرة.

٢ ـ **منهل الواردين شرح رياض الصالحين**: للدكتور صبحي الصَّالح (المتوفى سنة ١٤٠٧ هـ).

اقتصر فيه المؤلِّفُ على شرح الغريب بعباراتٍ واضحةٍ بسيطةٍ، ولم يُعْنِ نفسه بتحرير المباحث العلمية، والإتيان بالفوائد الحديثيّة، فهو بمثابة تعليقٍ لطيفٍ لما تدعو إليه الحاجة في نظره.

٣ ـ **قطوف من رياض السُّنة**: للدكتور صالح أحمد رضا.

قام فيه المؤلِّفُ بدراسة بعضِ أحاديث الكتاب دراسةً علميَّةً مرضيةً، ووضَّح العنوان بقوله: دراسة تحليليَّة لأحاديث مختارة من كتاب: «رياض الصالحين».

وهو مطبوع.

٤ ـ **شرح رياض الصالحين**: للدكتور الحسيني عبد المجيد هاشم.

عمل عليه المؤلِّفُ شرحاً نافعاً مفيداً، وهو من أحسن شروحه الحديثة، حيث إنه يشرح غريبَ الحديث، ثم يُوضِّح المعنى، ثم يذكر المستفادات الحديثة بطريقة تربويَّة مفيدة.

طُبع في مطبعة الكيلاني بالقاهرة، عام ١٣٩٠ هـ، في مجلدتين.

٥ ـ **نزهة المتقين شرح رياض الصالحين**: للأساتذة: الدكتور مصطفى سعيد الخن، والدكتور مصطفى البغا، والأستاذ محيي الدين مستو، والأستاذ علي الشربجي، والأستاذ محمد أمين لطفي.

وقد قاموا بشرح الكتاب مراعين الأمور الآتية:

ـ أفردوا شرحَ المفردات اللُّغَوية لكل حديثٍ، وأعقبوه بعد تخريج الحديث مباشرةً، وأعربوا أحياناً بعض الكلمات التي يحتاج إليها الدارسُ لتوضيح المعنى المراد، وقد يذكرون أسماءَ الأشخاص المُبْهَمين في متن الحديث.

ـ جمعوا الفوائدَ التي تضمَّنها الحديثُ، وربطوها بواقع الحياة، وبيَّنوا الأحكامَ المستنبطةَ منه بأسلوبٍ سهلٍ، ليقف القارىء على فوائد الحديث، والحضِّ على التأسِّي والقدوة بما جاء فيه من فضائلَ، وإرشاداتٍ، وتوجيهاتٍ، والتحذيرِ مما نهى عنه الرسولُ الله ﷺ.

وجعلوا لكلّ حديثٍ رقمين: الأول في الأعلى يُشير إلى رقمه المتسلسل في الباب الذي ورد فيه، والرقم في الأسفل هو رقمه المتسلسل في الكتاب، وذلك تسهيلاً للرجوع إليه، أو الإحالة عليه.

طُبع هذا الكتابُ في مؤسسة الرسالة ببيروت عدَّة مرات.

(١٣) شروح «مشكاة المصابيح»:

١ ـ **مِرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**: لعلي بن سلطان بن محمد الهَرَوي، المعروف بـ: مُلاّ علي القاري» (المتوفى سنة ١٠١٤ هـ).

وهو من الشروح المتأخّرة التي تناولت كتابَ «المشكاة» كلمةً كلمةً، وفقرةً فقرةً بالتعليق والشرح اللُّغوي، والفقهي، والحديثي، جمع فيه مؤلِّفُه أقوالَ العلماء، والشُّرَّاح السابقين عليه.

طُبع في القاهرة عام ١٣٠٩ هـ.

٢ ـ زجاجة المصابيح شرح مشكاة المصابيح: للمحدّث الشيخ أبي الحسنات عبد الله شاه الحيدرآبادي (المتوفى سنة ١٣٨٤ هـ).

رَكَّز فيه الشارحُ جلَّ عنايته على شرح المسائل الفقهية بناءً على المذهب الحنفي.

طُبع في حيدرآباد (الدكن) بالهند، ثم أُعيد طبعه في باكستان.

٣ ـ التعليق الصبيح على مشكاة المصابيح: للشيخ محمد إدريس الكَانْدَهْلوي (المتوفى سنة ١٣٩٤ هـ).

وهو من الشروح المتأخّرة الحافلة بالشروح الفقهية على مذهب الإمام أبي حنيفة، وقد غلبت هذه الناحيةُ في الكتاب على غيرها من التعليق على الأحاديث صحةً، وحسناً، وضعفاً، وعلى الأسانيد وتخريجاتها.

طُبع في مطبعة الاعتدال بدمشق، عام ١٣٥٤ هـ.

(١٤) شروح «بلوغ المرام»:

١ ـ **«البدر التَّمام شرح بلوغ المرام»** (واسمه الكامل: **«البدر التمام، الطالع في سماء شرع الأحكام، الكاشف لسُدُول حَنادِس الإبْهام الموضح لمعاني بلوغ المرام»**): للقاضي العلامة شرف الدين الحسين بن محمد بن سعيد بن عيسى المغربي اليمني الصنعاني الزَّيدي (المتوفَّى سنة ١١١٩ هـ).

وهو شرحٌ واسعٌ حافلٌ، لم يقتصر على شرح الحديث ودلالاته، بل توسَّع بذكر فصولٍ وقضايا لا تتعلَّق بدلالة الحديث الظاهرة ولا الاستنباطية، إنما استطرد بذكرها لمناسبة الحديث المشروح أو الباب عامةً، ومن ذلك صنيعه أواخر الحجِّ، فقد عقد سبعة فصول عن المدينة وآداب دخولها، والخروج منها، والمكث فيها، والأماكن

ذات المآثر فيها، وغير ذلك، وكلها استطرداتٌ ـ إلا قليلاً ـ لا علاقةَ لها بشرح الأحاديث، أو الاستنباط منها[1].

٢ ـ **سُبل السَّلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام**: للعلامة محمد بن إسماعيل ابن صلاح الأمير الكَحْلاني، ثم الصَّنْعَاني (المتوفى سنة ١١٨٢ هـ).

وهو شرحٌ متوسّطٌ اختصر فيه الشارحُ كتابَ «البدر التمام» السابق، وأضاف إليه فوائدَ كما صَرَّح في مقدمته.

وهو مطبوع عدة مرات.

٣ ـ **فتح العلاّم شرح بلوغ المرام**: لأبي الخير، نور الحسن بن صِدِّيق بن حسن خان القَنُّوجي (المتوفى سنة ١٣٠٧ هـ).

طُبع في المطبعة البولاقية في مصر.

٤ ـ **نيل المرام شرح بلوغ المرام**: للعلامة سيد علوي المالكي (المتوفى سنة ١٣٩١ هـ).

وهو شرحٌ أعدَّه لطلاب المدارس الشرعية باختصارٍ يُناسِبهم.

٥ ـ **إعلام الأنام شرح بلوغ المرام في أحاديث الأحكام**: لأستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر حفظه الله وأمتع به.

وهو مِن أحسن شروح «بلوغ المرام»، قصد فيه المؤلِّفُ أن يتناول جوانبَ الحديث كلَّها، مع مراعاة الإيجاز فيها.

طبعه المؤلِّفُ مجلَّدةً إثر مجلَّدةٍ في فتراتٍ متقطّعةٍ، وأكمله في أربع مجلَّدات.

* * *

---

(١) انظر: مقدمة «إعلام الأنام شرح بلوغ المرام»: للدكتور نور الدين عتر.




الفهارس العامة






فهرس المصادر والمراجع

١ ـ **أبو جعفر الطحاوي: الإمام المحدث الفقيه**: للدكتور عبد الله نذير أحمد، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١١ هـ.

٢ ـ **أسباب ورود الحديث**: للحافظ جلال الدين أبي بكر السيوطي، تحقيق الأستاذ يحيى إسماعيل أحمد، ن: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ.

٣ ـ **أصول التخريج ودراسة الأسانيد**: للدكتور محمود الطحان، ن: مكتبة المعارف ـ الرياض، ط: ٣، عام ١٤١٧ هـ.

٤ ـ **الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار**: لمحمد بن موسى الحازمي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدرآباد، ط: ١، عام ١٣١٩ هـ.

٥ ـ **أعلام المحدِّثين**: للدكتور محمد بن محمد أبو شهبة، ن: مركز كتب الشرق الأوسط بالقاهرة، ط: عام ١٣٨١ هـ.

٦ ـ **أعلام المحدِّثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري**: لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢١ هـ.

٧ ـ **إعلام الأنام شرح بلوغ المرام من أحاديث الأحكام**: للدكتور نور الدين عتر، ن: المؤلف، ط: ٨، عام ١٤١٨ هـ.

٨ ـ **الإعلان بالتوبيخ لمن ذمَّ التاريخ**: للحافظ عبد الرحمن شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ن: دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط: ١، عام ١٩٦٣ م.

٩ ـ **الإمام الخطابي**: المحدّث الفقيه والأديب الشاعر: للأستاذ أحمد عبد الله الباتلي، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١٧ هـ.

١٠ ـ **الإمام البيهقي شيخ الفقه والحديث وصاحب السنن الكبرى**: للدكتور نجم عبد الرحمن خلف، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١٤ هـ.

١١ ـ **بحوث في تاريخ السنة المشرفة**: للدكتور أكرم ضياء العمري، ن: مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، ط: ٥، عام ١٤١٥ هـ.

١٢ ـ **بستان المحدثين في بيان كتب الحديث**: للشيخ عبد العزيز الدهلوي، ترجمة الدكتور محمد أكرم الندوي، ن: دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط: ١، عام ٢٠٠٢م.

١٣ ـ **بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس**: لصلاح الدين بن خليل العلائي، تحقيق: الأستاذ حمدي عبد المجيد السلفي، ن: عالم الكتب ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٥ هـ.
١٤ ـ **تاريخ الأدب العربي**: لكارل بروكلمان.
١٥ ـ **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**: للحافظ شمس الدين الذهبي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ن: عيسى الحلبي ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٧٧ م.
١٦ ـ **تاريخ بغداد**: لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ط: القاهرة، عام ١٣٤٩ هـ.
١٧ ـ **تاريخ التراث العربي**: لفؤاد سزكين، ن: الهيئة المصرية العامة للتأليف والترجمة ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٧١ م.
١٨ ـ **تاريخ فنون الحديث**: للشيخ محمد عبد العزيز الخولي، ن: دار القلم ـ بيروت، ط: ١، عام ١٩٨٩ م.
١٩ ـ **تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي**: للشيخ عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، تحقيق: الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الرحمن محمد عثمان، ن: المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة، ط: ٢، عام ١٤٠٦ هـ.
٢٠ ـ **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**: للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي المزي، تصحيح وتعليق: عبد الصمد شرف الدين، ن: الدار القيمة ـ بومباي، ط: ١، عام ١٣٨٤ هـ.
٢١ ـ **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ن: المكتبة العلمية ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٣٧٩ هـ.
٢٢ ـ **تذكرة الحفاظ**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين الذهبي، ن: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
٢٣ ـ **التعريف بكتب الحديث الستة**: للدكتور محمد أبو شهبة، ن: مكتبة العلم ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٤٠٩ هـ.
٢٤ ـ **تقريب التهذيب**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: الشيخ محمد عوامة، ن: دار الرشيد ـ حلب، ط: ٤، عام ١٤١٨ هـ.
٢٥ ـ **تهذيب التهذيب**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدرآباد (الدكن).
٢٦ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للحافظ أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن

المزي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٢ هـ.
٢٧ ـ **توضيح المشتبه في أسماء الرجال**: لابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق الأستاذ محمد نعيم العرقسوسي، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٦ هـ.
٢٨ ـ **جامع الترمذي**: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٠ هـ.
٢٩ ـ **الجرح والتعديل**: لابن أبي حاتم الرازي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن).
٣٠ ـ **الحديث والمحدِّثون**: للأستاذ محمد محمد أبو زهو، ن: جامعة الأزهر ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٧٨ هـ.
٣١ ـ **الحطة في ذكر الصحاح الستة**: للشيخ صديق حسن خان القنوجي، ن: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٥ هـ.
٣٢ ـ **خصائص المسند**: لأبي موسى محمد بن عمر المديني، تحقيق: الأستاذ أحمد شاكر، ن: دار المعارف ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٧٣ هـ. (وهو مطبوع في أول المسند).
٣٣ ـ **الخلاصة في أصول الحديث**: لحسين بن محمد الطيبي، تحقيق: الأستاذ صبحي السامرائي، ن: رئاسة ديوان الأوقاف ـ بغداد، ط: ١، عام ١٣٩١ هـ.
٣٤ ـ **خمس رسائل في علوم الحديث**: جمعها واعتنى بها: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٣ هـ.
٣٥ ـ **دراسات في الحديث النبوي**: تأليف: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ن: المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤١٣ هـ.
٣٦ ـ **دراسات في مناهج المحدثين**: للدكتور عامر حسن صبري، الدكتور شرف القضاة، ن: جامعة الإمارات ـ دبي.
٣٧ ـ **دراسات في منهج النقد عند المحدّثين**: للدكتور محمد علي قاسم العمري، ن: دار النفائس ـ عمان (الأردن)، ط: ١، عام ١٤٢٠ هـ.
٣٨ ـ **دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث**: للدكتور امتياز أحمد، ن: دار الوفاء ـ المنصورة، ط: ١، عام ١٤١٠ هـ.
٣٩ ـ **دليل مؤلفات الحديث الشريف**: للأساتذة محي الدين عطية، صلاح الدين حفني، ومحمد خير رمضان يوسف، ن: دار ابن حزم ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٤١٨ هـ.

٤٠ ـ **ذيل تاريخ بغداد**: لمحب الدين محمد بن محمود المعروف بابن النجار البغدادي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن).
٤١ ـ **رجال الفكر والدعوة في الإسلام**: للشيخ أبي الحسن علي الحسني الندوي، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ٢، عام ١٤٢٦ هـ.
٤٢ ـ **الرسالة**: للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر.
٤٣ ـ **الرسالة المستطرفة**: للعلامة محمد بن جعفر الكتاني، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ٦، عام ١٤٢١ هـ.
٤٤ ـ **سنن أبي داود**: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٠ هـ.
٤٥ ـ **سنن ابن ماجه**: للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد الربعي ابن ماجه القزويني، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٠ هـ.
٤٦ ـ **سنن الدارقطني**: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي، طبعة هاشم عبد الله اليماني ـ القاهرة، عام ١٣٨٦ هـ.
٤٧ ـ **سنن الدارمي**: للإمام أبي محمد عبد الله الدارمي، تحقيق: الدكتور مصطفى ديب البغا، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ٢، عام ١٤١٧ هـ.
٤٨ ـ **سنن النَّسائي**: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان النَّسائي، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٠ هـ.
٤٩ ـ **سير أعلام النبلاء**: للحافظ شمس الدين الذهبي، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، عام ١٤٠١ هـ.
٥٠ ـ **شرح علل الترمذي**: للحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: دار العطاء ـ الرياض، ط: ٤، عام ١٤٢١ هـ.
٥١ ـ **شرح علل الترمذي**: للحافظ ابن رجب الحنبلي، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، ن: مكتبة الرشد ـ الرياض، ط: ٤، عام ١٤٢٦ هـ.
٥٢ ـ **شروط الأئمة**: لمحمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، ن: دار المسلم ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤١٦ هـ.
٥٣ ـ **شروط الأئمة الخمسة**: لمحمد بن موسى الحازمي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١٧ هـ.
٥٤ ـ **شروط الأئمة الستة**: لمحمد بن طاهر المقدسي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١٧ هـ.

٥٥ ـ **صحيح ابن حبان**: للإمام محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٤١٤ هـ.
٥٦ ـ **صحيح البخاري**: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ٢، عام ١٤٢١ هـ.
٥٧ ـ **صحيح مسلم**: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القُشيري، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤١٩ هـ.
٥٨ ـ **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**: للحافظ أبي عمرو بن الصلاح، تحقيق: الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ن: دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط: ١، عام ١٩٨٤ م.
٥٩ ـ **الطبقات الكبرى**: لمحمد بن سعد كاتب الواقدي، ن: دار صادر ـ بيروت.
٦٠ ـ **ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني في مصطلح الحديث**: للإمام محمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١٦ هـ.
٦١ ـ **علم زوائد الحديث**: للدكتور خلدون الأحدب، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١٣ هـ.
٦٢ ـ **علم مصطلح الحديث: نشأته وتطوّره وتكامله**: لسيد عبد الماجد الغَوْري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٧ هـ.
٦٣ ـ **علم الرجال: تعريفه وكتبه**: لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١ ، عام ١٤٢٨هـ.
٦٤ ـ **علوم الحديث**: للإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢١ هـ.
٦٥ ـ **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: المكتبة السلفية ـ القاهرة.
٦٦ ـ **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**: للحافظ عبد الرحمن السخاوي، ن: المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة.
٦٧ ـ **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**: للحافظ أبي الفضل زين الدين العراقي، تحقيق: الأستاذ محمود ربيع، ن: مكتبة السنة ـ القاهرة.
٦٨ ـ **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط: الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله**: إعداد المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية. ن: مؤسسة آل البيت ـ عمان، ط: ١، عام ١٤١١ هـ.

٦٩ ـ **فهرست ابن خير**: لمحمد بن خير بن عمر الإشبيلي، ن: دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.
٧٠ ـ **القاموس المحيط**: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ٧، عام ١٤٢٤ هـ.
٧١ ـ **كتب الزوائد: نشأتها وأهميتها**: للأستاذ محمد عبد الله أبو صعليك، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١٧ هـ.
٧٢ ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: لمصطفى بن عبد الله حاجي خليفة، ن: وزارة المعارف التركية ـ استنبول، ط: ١، عام ١٩٤١ م.
٧٣ ـ **الكفاية في علم الرواية**: للحافظ الخطيب البغدادي، ن: الكتب الحديثة ـ القاهرة، عام ١٩٧٢ م.
٧٤ ـ **لسان العرب**: لابن منظور أبي الفضل جمال الدين الإفريقي، ن: دار صادر ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٧٤ هـ.
٧٥ ـ **لمحات في أصول الحديث**: للدكتور محمد أديب صالح، ن: المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط: ٦، عام ١٤١٨ هـ.
٧٦ ـ **لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث**: للشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٤، عام ١٤١٧ هـ.
٧٧ ـ **لمحات موجزة في أصول علل الحديث**: للدكتور نور الدين عتر، توزيع: دار القلم ـ دمشق، ط: ٢، عام ١٤٢٥ هـ.
٧٨ ـ **المجمع المؤسس للمعجم المفهرس**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق الأستاذ يوسف المرعشلي، ن: دار المعرفة ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤١٣ هـ.
٧٩ ـ **المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل**: لسيد عبد الماجد الغَوْري. ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٨ هـ.
٨٠ ـ **المدخل إلى دراسة علوم الحديث**: لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٨ هـ.
٨١ ـ **المسند**: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل، طبعة بولاق الأميرية ـ القاهرة، ط: ٢، عام ١٣١٣ هـ.
٨٢ ـ **معجم المصنَّفات الواردة في فتح الباري**: للأستاذ مشهور حسن سلمان. ن: دار الهجرة ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤١١ هـ.
٨٣ ـ **المعجم الوسيط**: إعداد إبراهيم مصطفى وآخرين، ن: دار الدعوة ـ استنبول، ط: ١، ١٩٩٦ م.

٨٤ ـ **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**: لطاش كبرى زاده أحمد بن مصطفى، ن: دار الكتب الحديثة ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٦٨ م.

٨٥ ـ **مفتاح كنوز السنة**: ترجمة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، ن: دار إحياء التراث ـ بيروت.

٨٦ ـ **المنهج الحديث في علوم الحديث**: للدكتور محمد محمد السماحي، ن: دار العهد الجديد ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٨٢ هـ.

٨٧ ـ **منهج النقد في علوم الحديث**: تأليف الدكتور نور الدين عتر، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ٣، عام ١٤١٨ هـ.

٨٨ ـ **موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة**: إعداد الأستاذ علي حسن الحلبي وآخرين، ن: مكتبة المعارف ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤١٩ هـ.

٨٩ ـ **موسوعة علوم الحديث وفنونه**: لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٨ هـ.

٩٠ ـ **موسوعة المصادر والمراجع**: للدكتور عبد الرحمن عطية، ن: دار الأوزاعي ـ بيروت، ط: ٥، عام ١٤١٨ هـ.

٩١ ـ **الموطأ**: للإمام مالك بن أنس، ترقيم: الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، ن: مكتبة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة.

٩٢ ـ **ناسخ الحديث ومنسوخه**: لابن شاهين، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم الحفناوي، (رسالة الدكتوراة)، جامعة الأزهر ـ القاهرة، عام ١٣٩٩ هـ.

٩٣ ـ **نزهة النظر شرح نخبة الفكر**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: مكتبة التراث الإسلامي ـ القاهرة.

٩٤ ـ **هداية العارفين: أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**: لإسماعيل باشا البغدادي، ن: استنبول، ط: ١، عام ١٩٥١ م.

٩٥ ـ **هدي الساري مقدمة فتح الباري**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: المكتبة السلفية ـ القاهرة.

* * *



فهرس أسماء الكتب مرتّباً أبجديّاً

حرف الألف

حرف الباء

حرف التّاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدَّال

حرف الذَّال

حرف الرَّاء

حرف الزاي

حرف السِّين

حرف الشِّين

حرف الصاد

حرف الضَّاد

حرف الطاء

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللّام

حرف الميم

حرف النُّون

حرف الهاء

حرف الواو

* * *



فهرس محتويات الكتاب

* * *

كتبٌ للمؤلِّف

١ ـ موسوعة علوم الحديث وفنونه (ثلاث مجلَّدات).

٢ ـ معجم المصطلحات الحديثية.

٣ ـ معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل المشهورة والنَّادرة.

٤ ـ معجم ألفاظ الجرح والتعديل.

٥ ـ المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل.

٦ ـ المدخل إلى دراسة علوم الحديث.

٧ ـ علم الرجال: تعريفه وكُتبه.

٨ ـ المُيَسَّر في علم الرجال.

٩ ـ المُيَسَّر في علم علل الحديث.

١٠ ـ المُيَسَّر في علم الجرح والتعديل.

١١ ـ المُيَسَّر في علوم الحديث.

١٢ ـ علم مصطلح الحديث: نشأته وتطوُّره وتكامله.

١٣ ـ مصادر الحديث ومراجعه: دراسة وتعريف.

١٤ ـ الوجيزُ في تعريف كُتب الحديث.

١٥ ـ تعريف الدارسين بمناهج المحدِّثين.

١٦ ـ الشروح الحديثية: دراسة وتعريف.

١٧ ـ التدليس والمدلِّسون: دراسة عامة.

١٨ ـ الوَضْعُ في الحديث: تعريفه ـ أسبابه ـ طريقةُ التخلُّص منه ـ الكتب المؤلَّفة فيه.

١٩ ـ أعلام المحدِّثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري وآثارهم في الحديث وعلومه.

٢٠ ـ السنة النبوية: حجيتها وتدوينها: دراسة عامة.

٢١ ـ نماذج للدعوة الإسلامية في العصر النبويّ.

٢٢ ـ أبو الحسن النَّدْوي: الإمام، المفكِّر، الدَّاعية، المربِّي، الأديب.

٢٣ ـ العلاَّمة أبو الحسن النَّدْوي: رائد الأدب الإسلامي.

٢٤ ـ محمد إقبال: الشاعر المفكِّر الفيلسوف.

٢٥ ـ محمد حميد الله: سفير الإسلام، وأمين التراث الإسلامي في الغرب.

٢٦ ـ القاديانية: مؤامرةٌ خطيرةٌ، وثورةٌ شنيعةٌ على النُّبُوَّة المحمدية.

* * *